



٧٠

الكرام وسبيل الفوز بجنة النعيم **بسم الله الرحمن الرحيم** عن
أي أولو الأسم مشتق من السموي وهو
العلوي والله علم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد والرحمة الرحيم صفات
بنينا للمخالفة من حم الرحمة بلع من الرحيم
الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهته التمجيد والتعظيم ولا يكون حقيقة
إلا **لله المتفضل** علينا بنعمه **الوهاب** لها
المرشد لتحرير وتفتيح **الباب** وغيره وابتداء
بالبسملة ثم بالحمدلة جمعاً بين الابتداء الحقيقي
والابتداء الإضافي واقتداء بالكتاب العزيز وعلا
بغير كلام مردي بال لا يبدؤ فيه بسم الله الرحمن
الرحيم فهو قطع وفي رواية بالحمدلة رواه أبو
داود وغيره وحسن ابن الصلاح وقد سبغة
الكلام في غير هذا الكتاب على الحمد والمدح وكنك
والنسبة بينهما **والصلاة** وهي من الله رحمة ونعم
الملائكة استغفار ومن الأدمي تضرع ودعاء
والسلام بمعنى التسليم على سيدنا محمد وبنينا
أشرف الأنام أي الخلق **وعلى** الله وهم مؤمنوا بنو هاشم

وبني المطلب **وصحبه** هو عند سيبويه اسم جمع
لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمعوا من
بنينا محمد صلى الله عليه **السادة الكرام** صفات
لمذكر **وبعد** يوتي بها الانتقال من اسلوب
الي اسلوب اخر واصلها اما بعد بدليل تروا
الفافي حينها عا لبا لتضمن اما معنى الشرط ولا
صلتها ما يكن من شيء بعدا لبسلة والحدت
والصلاة والسلام على ذكر **فهذا** المولى الخا
ضريه **مختصر** من الاختصار وهو قليل اللفظ
وتكثير المعنى **في الفقه** هو لغة الفهم واصطلاحا
العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من
ادلتها التفصيلية **علي مذهب** الامام المجتهد
ابي عبد الله محمد بن ادريس **الثافعي** في
السنن اي ما ذهب اليه من الاحكام في المسائل يجاز
عن مكان الذهاب اليه في **اختصار** فيه مختصر الامام
ابي زرعة العراقي رحمه الله المسمي بفتح اللبان
اي تنقيته وضممت اليه فوايد جمع فايده
وهي كل مصلحة ترتب على فعل فهي من حيث انها
نتيجة له تسمي فايده ومن حيث انها طرف له
نعم

تسمى غاية ومن حيث انها مطلوبة للفاعل
باقترانه على الفعل تسمى غرضا ومن حيث انها
باعتبارها تسمى على غاية **يسروا بها ذوقا للباب**
جمع لب وهو العقل **وابدلت غير المعتمدين اي**
بالمعتمد وحرفت الخلاق **وماعنه بداي غنا**
بغيره **روما** اي طلبا للتيسير على الطلاب
للفقه **وسميته تحرير التنقيح** متضرعا الى الله
اي متضرعا له بالسؤال بحال لغة ان يستفقه
طالب الترجيح في المسائل كتاب
الطهارة الكتاب هو لغة الضم والجمع يقال كتبت
بنوا فلان اذا اجتمعوا ويقال كتبت كتابا وكتاب
وكتابا واصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم
مشملة على ابواب وفصول ومسائل غالبها والطهارة
لغة التطافة والخلوص من الدناس وشرع ارفع
حدث او انزاله نجس وما في معناهما او على صورتهما
كالتيمن والاعسال المسنونة وتجديد الوضوء **المطهر**
من ما يعوججها وغيرها رقيقة **ما** في حديثه
وخبث وغيرهما التجديد وضوء **وتراكم** غسالة
خوكله **ودافع** في جلد نجس بالموة **وتخلل** في خر دلالة

وهو عبارة عن قول من السماء وينبغي
للارض ولا يكون مطرا للبشر وطائلا
للزول ان لا تلاقية نجاسة وهو
القلبين او قلنتين فنغير الثاني ان
ينغير تغير النجاسة نجاسة
عنا الثالث ان لا يشعل في
من الثلاثة مطر وهو دون
القلبين انتهى

ح

تأتي وذكر التخلل من زيادتي وفي معناه انقلاب دم
الظبية مسكولا نيا في حصر الجهور المطهر في الهواء
لان ذلك مفروض في رفع الحدث وازالة الخبث
ببشرطهما لاستفادة جواز الصلاة ونحوهما
وما هنا فيما هو اعم من ذلك واما المحر في الاستنجاء
فليس مطهرا بل هو محقق **فالما المطهر ما يسمى ماء**
بالاقيد لازم وان رشح من بخار الماء المغلي او قيده
لمواقفة الواقع كماء البر او تغير يسيرا بالطاهر الذي
وكذا كثيرا بطاهر مجاور كعود او خليط لا غنى للماء
عنه كطحالب او تراب او ملح ماء طر حافية على
القول بان المتغير يشي من الاربعه مطلقا واما على
القول بان غير مطلق مع جواز الطهر به تسهلا
على القياد فهو مستثنى من غير المطلق وقد اوضحت
ذلك في شرح الاصل بخلاف المخال ونحوه وما لا يدرك
الا مقيد كماء الورد وما تغير كثيرا بطاهر الذي
ذكره فلا يظهر شيئا كقوله تعالى ممتنا بالماء وانزلنا
من السماء ماء طهورا وقوله تعالى فان لم تجدوا ماء
فتميموا صعيدا طيبا قال ابن عباس صعيدا طيبا
اي طيبا ترابا والامر للوجوب والمما ينصرف الى المطلق

لتبادره الى الفهم فلو حكم غيره من المايعات
لفاة الامتتان ولما وجب التيم لفقد **وغيره اي**
غير الما المظهر من مطلق الماشيان لان ما **طا**
فقط **وهو ثلاثة ما استعمل** حالة كونه قليلا
في فرض من رفع حديثا وازالة بحيث **ولم**
يتنجس هو او لي من قوله اذ لم يتغير بالنجاسة
او ما **تغير** تغيرا كثيرا **ابطا** هو من
زيادتي للماء عنه غني وليس ترايا ولا ملح ما
طرحا فيه كزعفران او ما استخرج من طاهر
كما ورد **واما نجس** وهو شيان ما اتصل به
نجس من نجس **وهو دون القلتين** او ما تغير
به اي بالنجس المتصل به ولو قلتين فالترجلا في
ما اذ ابلغهما ولم يتغير بنجس صلا ولا بظاهر
خليط عنه غني وليس ترايا ولا ملح ما طرحا فيه
تغير كثيرا فان مظهر كما علم **والقلتان خمس**
ماية رطل يكسر الرافض من فتح **بغداد** **دي**
تقريبا فلا ينجس بالاتصال نجس نجس اذ ابلغ الما
قلتين لم يحمل خبثا رواه ابن حبان وغيره
وتحوم وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد

بقوله لم يحمل خبثا اي يدفع النجس ولا يقبله
وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين من قلال حجر
والواحدة منها قدرها النافع لخلل من ابن
جرح الراي لها بقرتين ونصف من قرب الحجاز
وواحدة لها لا تزيد غالبا على مائة رطل بفضلة
وحجر يفتح لها والحجيم قرية بقرب المدينة مكتوبة
واغاكاة للنجس مائة تقريبا لان رد القلة الى
القرب وحمل الشيء على النصف والقرية على مائة
رطل تقرب لا تحديده فيغفر في النجس مائة هـ
نقص قدره لا يظهر بنقص تفاوت في التغيير بقا
معين من الاشياء المغيرة وبه حرم الرافعي وصحة
النوي في تحقيقه **فرع** غير المأمور بالمعاية نجس
بملاقات النجس وان بلغ قلا ولا وفارق الملبان
لا يشترق حفظه من النجس وان كثر بخلاف كثير
الما وقد ذكره في شرح الاصل فوايد من ارادها
فليبراجعها **والتراب المطهر ما اي تراب لم**
يستعمل في فرض ولم يخلط بشي لقوله تعالى هـ
فتيموا صعيدا طيبا وغيه اي غير المطهر من
التراب اما طاهر فقط وهو ما اي تراب هـ هـ

الستعمل

استعمل في فرضه وما اختلط بظاهره كدقوتهم
لو اختلط بما يعكس ثم جف فهو مطهر **واما**
نجس وهو ما اى تراب **اختلط بنجس** قل التراب
او كثر **والدابع** ما اى شي يتزع **الفضلات اى**
فضلة الجلد وعفونته بحيث لو وقع في الماء بعد
ان دابغه لم يعد اليه النزع والفساد كقوله
وشئت بالمثلثة والموحدة **ولو** كان الدابع
نجسا كزرق طير فيحمل قوله النجس لا يظهر
عليه انه لا يرفع ولا يزيل فلا ينافي انه يحيل
اذ الدبع احالة لا انزاله فيحصل بالنجس المحصل
المقصود هو الاصل فيما ذكره خير مسلم اذا دبعه
الاهاب فقد طهر وخبر الى داود وغيره
باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قال في
شاة ميمونة هلك لا اخذتم اهابها قالوا انها
ميمونة فقال يطهرها الماء والقصور فيسبى ما في
معناه **والتحلل** المطهر **انقلاب الخمر خلا** بالامسا
عين وقعت فيها وان ثقلت من غشيم الخمر
او عكسه فهو خير مسلم بسيل النبي صلى الله
عليه وسلم اتخذ الخمر خلا قال لا هذا ان لم يقع

حبة

فيها اي في الخمر عين نجسة او طاهرة وتخلل منها
فان باقى علي نجاسة فان صحب تخللها عين وان
لم تؤثر اي في التخليل كحصاة فلا تظهر لتنجسها
بعد تخليلها بالعين التي تنجس بها وتطهر بالتخلل
اذا نزع العين منها قبله وهو ظاهر نعم لو كانت
العين المتروعة قبله نجسة لعظم ميته لم تظهر
كما في به النووي والخمر حقيقة المسكر المتخذ من
ما العنب وخمر به النبيذ وهو المتخذ من ما الز
بيب ونحوه فلا يطهر بالتخلل لوجود الما فيمكن
اختار السبكي خلافا لان الما من ضرورياته او
وقع فيها عين نجسة وان نزع قبل التخلل لم يكن
مطهرا وقد بسط الكلام على ذلك في شرح المنهج وغيره
والطهارة الحاصلة بالمطهارة الاربعه اربع وضو
وغسل وتيمم وانزل التجسس بالمعنى الشامل للاحوال
وقد شرعت في بيانها بهذا الترتيب فقلت **باب**
الوضو هو بضم الواو والمفعول وهو استعمال الما في اعضا
مخصوصة مفتحاة بنية وهو الاردها وفتحها قايضا
به وقيل يفتحها فيها ما وقيل بضمها فيها ولا صلية
قبل الاجماع ايتيائها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة

وخبر

فخبر مسلم لا يقبل الصلاة بغير طهور وموجبه
الحديث مع القيام الى الصلاة او نحوها هو اي الوضوء
قسمان **فرض على المحدث** لا ية اذا قتم الى الصلاة اي
محدثين **وسنة التجديد** اي تجديده **بعد كل صلاة**
ولو مكلا بالتييم لخوجراحة خبر الامام احمد
باسناد حسن لولا ان اشق علي امتي لامرهم اي
امير ايجاب عند كل صلاة بوضوء مع كل وضوء
بسواي فان لم يؤد بالاول صلاة كرة التجديده
وغسل واجب فيتوضا قبل وضوءا كاملا وقيل يؤخر
غسل قدميه وذلك لخبر الصحيحين عن عائشة رضي
الله عنها انه صلى الله عليه وسلم توضا في غسله
من الجنابة وضوءه للصلاة زاد البخاري في رواية
غير غسل رجليه ثم غسلهما بعد الغسل قال في
المجموع قال اصحابنا وسوا قدم الوضوء كله او
بعضه او اخره او فعلة في اثنا الغسل فهو محصل
لسته الغسل لكن الافضل تقديمه فالخلق انما هو
في الافضل **وعند ارادة الجنب اكلا او نوما او طبا**
او ارادة المحدث نوما لا يتابع في الاولين والامرين
في الاخيرين رواه الشيخان في المخير ومسلم في البقية **وعند**

غضب لورود الامر به **ومن غيبة** وكل كلام فيج ه
 والغرض منه تكفير الخطايا كما ثبت في الاخبار **روى**
 حماد بن عمار عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 رواه الترمذي وحسنه وقيل بالحمل المس
ولغيرها من زيادتي كقراءة قرآن او حديث ه
 ورواية ودرس علم ودخول مسجد واذان ه
 واقامة وخطبة لغير جمعة وزيارة قبر النبي صلى
 الله عليه وسلم وزيارة سائر القبور وذكر في سنة
 الاصل زيادتي علي ذلك **وفروض** اي اركان ه
سنة النية كان ينوي رفع الحدث او التطهر عنه
 او الطهارة للصلاة او اسباحته بالخبر الصحيحين
 انما الاعمال بالنية وانما لكل امرئ ما نوي ويجب قرنها
 باول غسل جز من الوجه ويسن قرنها بالسنة ه
 المتقدمة علي غسل الوجه لثبائها عليها فان غرت
 قبل غسل الوجه لم يصح نعم ان اتفصل مع ه ه
 المضمضة والاستنشاق جزء من الوجه بنية الوجه
 صح وكذا بغير نية علي الصحيح وعلي هذا يجب إعادة
 الجزء مع الوجه وذكره في الروضة **وغسل الوجه**
 للاية السابقة وهو ما بين منابت شعر راسه

تعريف النية
 حقيقة حكم على ما ذكره
 كيفية ترتبها ومقتضياتها
 حقيقة قصد الشيء بقدر ما ينفعه
 حكمها الوجوب عليها القلب
 زنها اول الغرض كيفيتها على
 حب الابواب ثمها السلام
 الذي ويميزها
 يميز العبادت عن العادات

مائة

وتحت منتهي الحية وما بين اذنيه ويجب غسل
شعر الابا طر كفيف الخارج عنه وباطن كثيف
لحية الرجل وعارضه وان لم يخرجها عن الوجه **فصل**
اليدين من الكفين والاذراعين منع المرفقين بكسر
الميم وفتح الفاء فص من العكس للاية والاتباع رده
مسلم ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره فان
قطع بعض محل الفرض وجب غسل ما بقي ومن المرفق
فرا من عظم العضد وفوقه ندرية غسل باقي عضده
ومسح بقصر الداس من شعر وشعر في حدة بان لا يخرج
عنه بالمد للاية وفي مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ
فمسح بناصيته وعلي عامته فدل على الاكفا بمسح
البعض لانه المفهوم من المسح عند الاطلاق ولم
يقل احد بوجوب خصوص الناصية **وغسل الرجلين**
منع الكعبين من كل رجل وهما العظمان النائيتان
من الجانبيين عند مفصل الساق والقدم وذكر لما
من في غسل اليدين والمراد بان ذلك فرض اذا لم
يمسح علي الخفين او ان الغسل اضر والمسح بدل
والترتيب في افعاله كما ذكره الخبر النسائي باسناد
صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال في حجة ابراهيم

بما يدل الله به والعبادة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب فلو ترك ولو سهوا لم يصح له الامارة **بت**
وسننه فرضا كان او سنة **الولا** اخر وجا من خلا
من وجبة بان يفصل العضو الثاني قبل ان يتحقق
الاول مع اعتدال الهواء والزمان والملاحة واذا
ثلث فالعبادة بالاخيرة ويقدر الممسوح مفسوخا
وانما لم يجب الولا لظاهر الآية وما صح غنا ابن عمر انه
توضا في السوق الارجلية ثم دعي لحائزة فدخل
المسجد ثم مسح علي خفيه بعد ما جف وصلي واما
خبر ابي داود انه صلي الله عليه وسلم لم يزل
يصل في ظهره من شدة الحر قد لا يدركه لم يصبراه
لما فاته ان يعيد الوضوء والصلاة فضعيف
وقيجب الولا لما مضى كضيق وقت وسلس
والتسمية عند غسل الكفين للامر بها لا للاتباع
في الاخبار الصحيحة والصارق للامر بها وفي البقية غنا
الوجود ما رواه الترمذي وحسنه انه صلي الله عليه
وسلم قال لا اعني توضا كما امر الله وليس فيما امر الله
شي من ذلك واما خبره لا وضوء لم يسم الله فضعيف
او نحو لا على الكامل واقلها بسم الله واكملها باسم الله
الرحمن

الروح الرحيم فان تركها اوله ولو عدا سنت في اثباته
فيقول جسم الله اوله واخره **وغسل الكفني هو**
اوضح من قوله اليدين وذلك للاتباع رواه الشيخان
نسوا اتفق صرهما ام لا فان **شكر في صرهما**
كوه غمسهما في ما قليل قبل ثلث لغسلهما
وهذا من زيادتي وذلك لخبر مسلم اذا استيقظ احدكم
من نومه فلا يغسل يده في الاثني حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري اين باقت يده اشار بما علم به الي
احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل
لا يستنجأ بالخر لا منهم كما نوايستنجون به فيحصل لهم
التروء والحق بالتروء بالنوم التروء بغيره ولا
تروء الكراهة لا يغسلها ثلاثا الخبر وجرحه بالقليل
الكثير فلا يكره غمسهما فيه **والمضمضة والاستنسا**
ق للاتباع رواه الشيخان واما خبر تغمضوا واستنشقوا
فضعيف ولو صح حمل على التروء واقلهما ايصال الماء الى
الفم والآنف ولا يشترط ادا رتد وجهه من الفم ونثره
من الأنف ولا جذبه بالنفس الى الخيشوم **والمبالغة**
فيهما المفطر لا من بها في خبر الدكايني بان يبلغ الماء في
المضمضة أقصى الحنك ووجهي اللسان واللثان

ويسن امرار الاصبع عليها وخرج الماء في الاستنشا
ان يصعد الماء بالنفس الى الخيولوم وخرج بالمفطر
الصائم ولو متغلا فلا تقم له المبالغة فيها بل تكره
وجمعها بثلاث غرف يتمضمض ثم يستنشق من كل منهما
للاتباع رواه الشيخان وهذا افضل من الجمع بينهما
بغرفة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا ويتمضمض
منها ثم يستنشقه ثم كذلك ثانية وثالثة وافضل من
الفصل بينهما بست غرف يتمضمض بثلاث ثم
يستنشق بثلاث او بغرفتين يتمضمض بالا وفي ثلاثا ثم
يستنشق بالا وفي ثلاثا وان كانت السنة تتادي
بالجميع **والاستنشاق** الحبر مسلم ما منكم من احد
يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر الاخره خطايا وجهه
وخياشيمه ويحصل بان يخرج بعد الاستنشاق ماء
الفه من ماء اذى ويسن ذلك باصبعه اليسرى
ومسح كل الداس للاتباع رواه الشيخان والسنة
في كيفية مسحه ان يضع يده على مقدمه ويلصق
مسيحه بالاخرى وابهاميه على صدره ثم يذهب
بها الى قفاه ثم يدها الى الملبدان كان له شعق ينقلب
ولا فاليقتصر على الزهاب فان لم يرد ترع ما على

رأسه من عمامة أو غيرهما مسح تا يجب من الرأس وتم
عليها عليه **ومسح الأذنين ظاهرا وباطنا بما جدد**
لا يزال الرأس للاتباع رواة البيهقي والحاكم وصحاحه
وإدخال مسبحة في فمها بكسر الموحدة صا خيه ثم يدبرها
على المعاطف فيمر بها مية على ظهورها ثم يلمصوكفها
وتحاملون ثلثان بالأذنين استظهرها وذكره في شرحه **لا**
زيادة على ذلك وتخليل شعر كثير من خيطة وعارض
وان لم يخرج أعين الوجه **وعارض عن الوجه** للاتباع
في الخيطة رواة الترمذي وصححه ويقاس بها غيرها
بان يدخل أصابعه من أسفل الخيطة مثلا بعد توقيفها
وذكره العارض والخارج من زيادتي وتخليل أصابع
اليدين بالتشبيك **وأصابع الرجلين** من أسفلها
جنصره **البشري** مبتدأ جنصر رجله اليمنى خاتما
جنصر البشري **والأصل** في ذلك خبر لقيط ابن صبر
أشبع الوضوء وخلل بين الأصابع رواة الترمذي
وغیره وصححه وقول بالتشبيك من زيادتي **والثنية**
والثالث الخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ
ثلاثا ثلاثا وثلاثين على الخمار على أنه توضأ مرة مرة
وتوضأ مرتين مرتين **والأفضل** التثنية في الفصل

والسج والتخليل والدلك والذكر كالقسمة **والتيامن**
في بعضا الوضوء وكذا في كل ما هو من باب التكرار
كغسله وليس ثوب ونعل وحق وسراويل ودخول
مسجد واليسار لضيق ذلك كاستحاط واستنجا
وخروج من مسجد لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجب التيامن في شعاره وترجله وطهوره وفي
شاذ كل رواه الشيخان **وهو** وروي ابو داود
باسناد صحيح عن عائشة قالت كانت يد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه
وكانت اليسرى لخلايه وما كان من اذي **الاي**

في الكفين اول الوضوء والخدين والاذنين وجانبي
الراس لغير خجواه قطع فيظهر ان مقالا انه
اهون اما نحو الاقطع لمن خلق بيد واحدة فيسن
له التيامن مطلقا وحيث يسن التيامن يكره
التيامن وذكروا جانبي الراس وخمسة يادتي
والتوجه للقبلة في وضوئه لانها اشرق الجهات
فان اشبهت عليه فالقيام نذر التحريم
والجلوس محل لا يناله فيه رشاش من الماء ووضع
الاناء الواسع عن تحينه ليسهل الاعتراض منه ووضع
الضيق

الضيق كالأبريق عن يساره ليستهل أخذ المأمنه
في عينه وترك الاستعانة في الصب عليه لأنها ترفه
لا يلق بالمعبد فهي خلاف الأولى مما الاستعانة في
غسل الأعضاء فكهروته وفي أخضار الماء لا بأس بها
ولا يقال إنها خلاف الأولى لثبوتها عنه صلى الله عليه
وسلم في مواطن كثيرة **الاعذر** فلا بأس بالاستعانة
مطلقا بل قد تجب ولو بأجرة المثل الفاضلة عنه
قضا ضعيف دينه وعن كفاية عمومته يومه
وليلته وسائر ما يقع له في الحج فان لم يجد صلبه
وأعاد وتعبيره بالعدو أعم من تعبيره بالضرورة
وإذا استعان بمريض عليه فيقول المعين نداء على
يساره لأنه أعون وأمكن وأحسن في الأدب
والبدالة في الوجه بأعلاه للاتباع ولأنه أشرف
لأنه محال السجود وفي اليدين والرجلين والإصا
بع بالرفق والكعب وان صب عليه غيره وتعبيره
في اليدين بالإصابع أو في من تعبيره فيها بالكفين
وفي الرأس عقلمه وتقدم بيان كيفية مسحه وترك
النفذ للمأمن النفذ كالتبري من العبارة وترك
التشفيف من الماء لأنه أثر عبادة بلا حاجة من

زيادتي فان كان ثم حاجة كبري والتصاقيح
لا يشن تركه وان يقول اخي اي الوضوء شهدان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبد ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك شهدان
لا اله الا انت استغفرک والتوب اليک الحبي مسلم
من تروضا فاحسن الوضوء ثم قال اشهدان لا اله الا
الله الي قوله ورسوله فتحت له ابواب الجنة الثمانية
يدخل من يشاء و زاد الترمذي عليه ما بعده
الي المتطهرين وروي الحاكم الباقي وصححه وهو
زيادتي وكذا قولي **وغيرها** اي غير المذكورة كاتبة
بالذكر المذكور متوجه القبلة كما في حالة الوضوء
وكالسؤال والنية من اول سنن الوضوء كما مر واجمع
فيها بين القلب واللسان والدلك وطال التفرقة
والتحليل وغسل الترتين مع الوجه وموضع
التحذيف والصدع **ومكرها** **قصة الاسراف** في الماها
ولو يشهد به الخبر في داود باسناد صحيح وعبد
الله ابن مغفل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول انه سيكون في هذه الامم قوم يعتدون

في الظهور والبرع والزيادة على الثلاث وكفص عنها
لخبر أبي داود وغيره وهو صحيح ان صلى الله عليه وسلم
توضا ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء من زاد على هذا
او نقص فقد اساء وظلم وذكر كراهة النقص من زيادة
وكراهة من حيث الاقتصار على الفسلة الثانية فلا
يكونها سنة في ذاتها **وغيرها** من زيادتي كالاستيكان
للصائم بعد الزوال والوضوء للجنب في ما راكروا ولو كثيرا
بلا عذر كالفسل **لا غسل الرأس** فلا يكره لانه لا اصل
اذا به تحصل النظافة بخلا وغسل الخف يكره لانه
يعيبه بلا فائدة **وشروط كون المأمطقا** عند المتوضي
فلا يصح الوضوء بمسح على **والاسلام** فلا يصح من كافر
لانه عبادة وليس هو من اهلها **والتمييز** فلا يصح
وضوء غير المميز كطفل ومجنون لذلك **وعدم المنافي** من نحو
حيض ومسد ذكر حال الوضوء لانه اذا طرأ على الوضوء
بطل فلا يصح مع وجوده فتعبري بذلك اعم من
اقتصار على عدم الحيض والنفس **وعدم الخايل**
بين الماء والمفتول او المحسوس كشمع وعين حبر وحناء
بخلاف اثرها **ودخول الوقت** في وضوء دايم المحدث
كمستحاضة فلو توضا قبل دخوله لم يصح لانه طهر

ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت **وغيرها** من زيادتي
كمعرفة كيفية الوضوء كنظيره في الصلاة ودوام النية
فلو قطعها في أثناء الوضوء أخرجنا في بقية الأعضاء إلى
نية جديدة **باب الأحكام** هي جمع حدث

والمراد به عند طلاق كحائضها الأصغر غائبا وهو لغة
الشيء الحادث وشرعا يطلق على أمرا اعتباريا يقوم بالأعضاء
يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وعي الأسباب التي
ينتهي بها الطهر وعي المنع المترتب على ذلك والمراد هنا
الثاني وتعبيلا لا صل بأسباب الحدث يقتضي تفسير
الحدث بغير الثاني إلا أن تجعله لإضافة نية **هي**

أربعة **خروج غير منية** الواجب للفصل أي المتوضي
الحي عينا كان أو رجحا طاهرا أو نجسا جافا أو رطبا معتادا
كبول أو نادر أو كدم انفصل أو لا من **فرج** دبر أو كانا أو
قبلا أو من ثقب تحت معدة **والفرج** منسد لأيت
أوجبا أحد منكم من الغايط وإلقاء الثقب المذكور قيام
المنسد والغايط المكان المطبق من الأرض تقضي فيه الحاجة
شيئ باسمه الخارج للجماعة وخروج بالثقب المذكور
خروج شيء من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذيها
ولو مع انسداد **الفرج** أو تحتها مع انفتاح

فلا تقضيه لانني لا خيرة لا ضرورة الى مخرجه وفيما
عذرها بالقياس شبه اذ ما تحيله الطبيعة تلقيا الى اسفل
وهذا في الانسداد العارض ما الخلق فينقض معه
الحاج من الثقب مطلقا والمنسد حينئذ كعضو زايد
من الخبيث لا وضو بمسده ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاجه
فيه قاله الماوردي والمعدة مستقر الطعام من الكائنات
المنخفضة تحت الصدر الى السرة والمراذبها هنا خمسة
اما منية الموجب للفسل فلا نقض به كان امني
بحر ونظم لاننا وجب اعظم الامر من بخصوصه فلا
يوجب ادونها بعومته ودخل في غير منية المذكورة
من غير منية غير الموجب للفسل بان استدخله
ثم خرج فينقضان فتعبري بحنيده وان احيته
لتقيده بما راوي من تعبيره بالمني وتعبري بيزج
اوي باحد السيلين اذ للانسان ثلاثة سبل
اشنان للقبل واحد للدبر ولا نه قد يكون له اكثر
من ذلك كما لو خلق له ذكران عاملان **وعلة علي عقل**
يجنون او اغما او نوم او غيرها الخبز ابي داود وغيره
القيان وكالسفة من نام فليتوضا وغيره كنوم
ما ذكر ابلغ منه في الزهول كزني هو مظنة الخروج

من الدبر كما اشعر بها الخبز ذ السه الدبر ووكاوه
حفاظه عن ان يخرج منه شي لا يشرب ولا يعينان
كناية عن اليقظة وخرج بالقلبة على القفل اي التمييز
النفاس وحديث النفس وايل نشوة السكر فلاه
تقضي بها ومن علاماة النفاس سماع كلام الحاضرين
وان لم يفهم **لا** الغلبة عليه **بنوم** **ممكن** **مفعله** اي
اليه من مقر ارضل وغيرها ولو محتثيا اي ضاماه
ظهره وساقه بجمامنا وغيرها فلا تقضي لخبير مسلم
عن انس كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينامون ثم يصلون ولا يتوضون يحمل على نوم الممكن
جمعا بين الخبر ولا نه حينئذ من خروج شي
دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريج من قبله لندرة
ولا تمكن للنائم على قفام فالصقا مقعده بمقوم **وس**
فرج ادمي او محل قطع ولو صغيرا وميتا من نفسه

او غيره عملا او سهوا قبل ان كان الفرج او دبلا سليما
او اسلم متصلا او منفصلا **بطن كف** ولو شلا لخبير
مس فرجه فليتوضا رواه الترمذي ومحمد ومس
فرجه غيره الفحش من مس فرجه له شرك حمة
غيره ولا نه اشهر له **ومحل القطع** وهو من ياد في

في معنى الفرج لانا صله وخرج بالادبي مسفر
اليهته فلا نقض به اذ لا حرمة لها في وجوبه يستر
وتحريم النظر اليه ولا تعبد عليها ويظهر الكف غير
كروسل اصابع وما بينهما واختص الحكم ببطنها
وهو الراحة مع بطون الاصابع لان التلذذا نحا
يكون به ولغيره حبان في صحيحه اذا افضى احدكم
بينه الي فرجة وليس بينهما يستر ولا حجاب فليتوا
اذا لا فضا باليد لغة المسر بطنها في تقديره
اطلاق المسر في بقية الاخبار والمراد بفرج المرأة
الناقص ملتي شفرها على المنفذ وباليد بر ملتي منفذ
ويظهر لكف ما يستر عند وضع احد يداي لى حنين
على الاخرى مع تحاميل يسي **وتلا في لشرتي ذكر وانتي**
ولو حضيًا وعمسوا عمدًا كان التلذذ في اوسر
بشهوة او ذونها بعضو تسليم واشل لاية او لا مستم
النساء يلمستم كما قرى به لا جامعته لانه خلاف
الظاهر ولا لمس الجنس باليد وبغيرها او الجنس باليد
والحق غيرهما بها وعليه النافع والمعني في الفضل انه
مظنة التلذذ والمثير للشهوة وسوا في ذلك لا لمس
والملوس كما افهمه التعبير بالتلا في لشرتي كما في

لذة المسر كالمشركين في لذة الجماع والبشرة ظاهرة الجلود
معناها اللحم كلحم الأسنان وخروجها الحائل ولو
دقيقا وكشعر والسرة والظفر اذا لا يلبث بلسها وبزكرو
واشي الذكوان والاثنيان والخنثيان والغشي والدكر
والاثني والعضو المبان لانتقامظة كشهوة **بكبر**
اي مع كبرها بان بلغا حد كشهوة وان انتفت لهما
او نحو اكثا بمطشها بخلاف كثلاقي مع الصغر الذي
لا شهوة معه فلا يتقض لانتقامظتها وذكر كبره
الذكر من زيادتي **لا** تلاقى بشري ذكر واشي **بحرم** له
بشربا ورضاعا ومصاهرة فلا يتقض لذلك **باب**
الفصل هو بفتح العين فصح واشترط من ضمنها
مصدر غسل ومعني الغتسال وبكسرهما اسم لما
يغتسل به من سدر ونحوه وبالضم اسم لما الذي
يغتسل به وهو بالمعنيين الاولين لغة سبيلان
الما على كشي وشرعا سبيلان على جميع البدن بنيتكاه
سبيلاتي **موجب** ستة **جنابة** وتحصل **مخرج** **منية**
اولا من طريق المعتدلا ومن تحت صلب الرجل وترايب
المرأة والمقتل دمتس لخبر الصبيمين في ذلك وخروج
بمنه من غيره وبالا منيه الخارج ثانيا بان استدر

ثم خرج فلا غسل بها **او دخول حشفة او قدر بها**
من فاقدتها **فرجا** قبلا او دبرا ولو من ميت او بهيمة
وتعبري بما ذكرنا وليمن قوله انزال مني والتقا الخنا
وموتة المستلم غير شهيد لما سياتي في الجنائز **وحيض**
لاية فاغترلوا النساء في الحيض اي الحيض **ونفاس**
لانه دم حيض مجتمع **ونحوه** **لادة** من القاع علق
او مضغة ولو بلا يكل لان الولد ونحوه مني منعقد
ويعتبر في الموجب من هذه الثلاثة وخروج المني
لانقطاع والقيام الى الصلاة ونحوها **ونجاسة**
بدن **او بعضه** **والثبته** عليه تنزيها عنها ولتصح صلاته
وتبعت في ذكر هذا الاصل ولم يذكره الاكثر لانه
ليس موجبا للفصل بل لانه النجاسة حتى لو كسح
جاءه حصل الغرض **وفرغته** اي كنهه شيان **النبيذ**
لما تر في الوضوء كان ينوي رفع الجنابة او الحيض او
النفاث او غسل الميت او الفصل الواجب لكنها
لا تجب في الفصل الكمي والنجاسة لانه القصد منه
النظافة وهي لا تتوقف على نية **وتعميم** ظاهر **البدن**
حتى ما تحت القلعة من الاقلق والشعر ولو كشفاه
بالماء ويساخ بياضا لعقد ما التي على الشقاة ويجب

نقض الضمان لم يصل الماء إلى رأسه بالانقض
وسنة التسمية أو لا كما في الوضوء **وغسل الأيدي**
كما ط وجس **والوقت** وتقدم بيان مع دليله
في بابه قال الرافعي ولا يحتاج إلى إفراة هذا بنية
بناء على أنه لا حاجة في الغسل قال في الروضة قلت
المحتاج لأنه أن تحمزة جنابة عن الحدث نوي بوضوء
سنة الغسل وإن اجتمعانوي به رفع الحدث
الصغر **والثنية والتثليث** وهو فضل كما في
الوضوء فيغسل ويدك لست ثلاثا بعد تحليته في
كل مرة ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا **والتحليل**
للشعر والأصابع بالما قبل فاضته ليكون بعد عن
المسافر في الماء **والبراءة بالشف الأيمن** لما مر في الوضوء
والبراءة بأعلى بدنه للعبارة الصحيحة ولأنه بعد
المسافر في الماء **والركل** لما اتصل باليدين من بدنه خرجا
من خلاف من أوجبه ولأنه أنقى للبدن **وتوجه القبلة**
وكونه يحل **فيها** فيه **يثا** في الوضوء **والتستر**
في الخلوة محاطة على ستر القوعة أما حضرة الناس
أي الذين يحرم عليهم تطرية المغتسل ولم يفضوا
أبصارهم عن نظرهم إليها فيجب التستر **وجعل الأنا**
الواسع

الواسع عن مجيئه والضيقة غير يساره وترك الاستغناء
للعذر لما مر في الوضوء وإذا استغاث بمن يصيب عليه
فيكون المعين عن مجيئه بخلاف ما مر في الوضوء
والشهادتان المتقدمتان مع تمامتهما في الوضوء
أخره أي آخر الفصل وغيرها من زيادتي كالمضممة
ولا استنشاق بل يكره تركهما وترك الوضوء كما ذكره
في المجموع مع زيادتي ذكرتها في شرح الأصل **ومكروها** **ته**
مكروها الوضوء وتقدم بيانها في بابها وتعبيري
بذلك لعم من اقتضاه على الإسراف والزيادة **وشروط**
شروط الوضوء وتقدم بيانها في بابها وتعبيري بما ذكر
أي ما عتبه لكن يصح غسل **خو** ما يضر كغسل **الخو**
أحكام ينسك من حج أو عمرة كدخول مكة لأن المقصود
من دفع الراجحة الكريهة للاجتماع وهو الثانية
من زيادتي ويصح غسل **كتابية** **وجنونة** **منجوة** **جيبض**
كنفايس **لتحل لمسلم** من زوجه أو سيلاي لو طهه
وان انتفى الإسلام والتمييز للضرورة وقد تكلمت
على وجوب النية مع زيادة في شرح الأصل وغيره
وعجز **بالمجانبة صلاة** ولو نفلها لاجماع وغير
الصحيحين لا يقبل أنه صلاة أحدكم إذا أحدث حتى

يتوضأ إذا مقتضاه عرشها بالمدن الأصغر فبالأكبر
 أو بالالفاء قد الطهورين فيصلي الفرض دون هـ
 النفل لحمة الوقت ويقضي إذا قدر على أحدهما
 وإنما يقضي بالتيمم في محل يستقطب به الفرض والأفلا
 قضا إذا فائدة فيه وسجود لتلاوة وشكر لا نـ
 في معنى الصلاة وقرأة قرآن ولو بعض أية لم يجد
 الترمذي وقال حسن صحيح عن علي قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته **وقال**
 فيقرأ القرآن ولم يكن يجبر ومن قال بحجزة عن
 القراءة **فكأنه** شيء ليس الجناية بقصد هـ اي
 القراءة فإن لم يقصد هـ لم تحرم لأنه إنما يسمى
 قرأنا لا بالقصد وحده إذا كان مما يوجد نظم هـ الطهر
 في غير القرآن كقوله عند المصيبة أنا لله وأنا إليه إنابة
 لا جعون ولا فيحمل مطلقا نعم يجوز لفاقد من القراءة
 الطهورين قرأة الفاتحة بل تجب كما صححه هـ إذا كانت
 النوروي ومسه وحمله أي القرآن بحسن وحمل الطاهر
 ما هو فيه من مصحف وغيره مما كتب هو فيه هـ
 للدلالة قال تعالى لا يحسنه إلا المطهرون
 هو خبر بمعنى النهي والحمد المبلغ من المس والمطر

بمعنى المتطهر لا اذا كان في متاع فيحمل عمله تبعاً له لانه
 المقصود كوقصده ولومع المتاع عن حرام ويحرم من
 خريطة وصندوق فيهما مصحف ومس جلده تبعاً
 له لانه المقصود وتعييني متاع او في من تعيينه
 بامتنعة وخرج بحسه وحمله كتابته الخالية عنها
 وقلبه وقرنه يعود والنظر فيه ومس وحمل كتوبة
 والنجيل وما نسخت تلاوته فيحمل وخطبة جمعة لا
 في مصني الصلاة وخرج بزيادتي جمعة خطبة غير
 فلا تحرم وطواف ولو نقل النجس الطواف بالبيت بحرمة
 الصلاة الا ان الله قد لعل فيه المنطق فنطق فلا
 ينطق النجس رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم
 والبيهقي مسلم عسجد لا عبوره قال تعالى لا تقربوا
 الصلاة اي مواضعها وانتم سكارى حتي تعلموا
 ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتي تغتسلوا
 نعم يجوز لبثه فيه لضرورة كان نام فيه فاحتلم
 وتعد زخراً وجعلت من عسس وخوه لكن يلزمه
 التيمم وخرج بالمسجد الرباط وخوه وهو ظاهر
 وبالمسلم الكافر فلا يمنع من ذلك لعدم اعتقاد حرمته
 وذكره في شرطه الاصل فوايد ولا غسال المسلوقة

بقوله فلو قصده ولومع المتاع على هذا لا
 ضعيف والمعتدل انه انا قصد ما لا يحرم
 والفرق بينه وبين الجبانة انا قصد لقوان والفرق
 حيثما انه هنا جاز يستتبع بخلاف
 هذا مع اسى

غسل جمعة واستسقا وكسوف لحاضرتها اي لم يرد
حضورها الاجتماع الناس لها وفي الصحيحين خبره
ان ابا احدهم الجمعة اية لا يجبرها فليغتسل وصره
عن الوجوب خبر الترمذي وحسنه من توضا يوم الجمعة
فيها ونعت ومن اغتسل فالغسل افضل وقوله
فيها اي فبالسنة اخذ ونعت الحصة والغسل
معها افضل وغسل الجمعة كالأغسال هذه
المسبوبة وخرج جازتها وهو من زيادتي
في الأخير من لم يرد حضورها فلا يسئ له
الغسل بخلاف غسل العيد لا يختص بجازتها
كما ياتي لانه يراة للزينة وكلهم من اهلها وغسل
الثلاثة المذكورة لقطع الراحه الكريمة عن الجماعة
فاختص بجازتها وغسل عيد لكل احد لما انفقا
والغسل لاسلام كافر خال عن حدث البر لانه
صلي الله عليه وسلم امر به قيس ابن عامر لما
اسلم رواه الترمذي وحسنه وابزحان
وصححه وحملوه على الندب لانه قد اسلم خلق
كثير ولم يومر بالافضل وكان الاسلام تري
مقصية فلم يجب معه غسل كالتوبة من سياء

المعاصي اذا لم يجعل عن ذلك كان اجنب ولو في الكفر
فيجب عليه الغسل وان اغتسل في الكفر وقوي على
الحج اعم من قوله لم يجب في الكفر والغسل من غسل الميت
ولو غسل الخبز من غسل ميتا فليغتسل رواه الترمذي
وحسنه وابن حبان وصححه ومرفعه عن الجواب
مذخر الحاكم وصححه على شرط البخاري ليس عليكم في غسل
ميتكم غسل اذا اغسلتموه ومن حجامته ودخول
حمام الخبز اليس في غيبه بن عبد الله بن عمر وابن ابي العاصي كنا
نغتسل من خمس من الحجامات والحمام ونتفطط
ومن الجنابة ويوم الجمعة واستحلنا بي حلق العانة
واغابنا بعد الاتفاق لا لاتباع رواه الشيخان وفي
معني الاغما الجنون ويسن الغسل للصبي اذا
بالغ بالسن ولا حل من حج او عمرة اوهما او مطلقا
للااتباع رواه الترمذي وحسنه ودخول حرم
ولو بلا احرام قياسا على دخول مكة ودخول مكة
ولو بلا احرام لان صلي الله عليه وسلم فعله في عام
حجة الوداع بذي طوى وهو حرم كما في الصحيحين
وفي عام الفتح وهو حلال كما في الام نعم من
اغتسل لاحرام من موضع قريب منها كالشعير

لم يغتسل لدخولها لان المراد من هذا الغسل
النظافة وهي حاصلها بالغسل السابق ووقوف
 بعرفة بعد الزوال ووقوف بمنى لفة المشعر
 الحرام عدلة النحر وليت بها ان لم يغتسل لوقفة
 اي للوقوف بها لاجتماع الناس الثلاثة كالجمعة
 فان اغتسل للوقوف بعرفة كفي بالغسل للمبيت
 بمنى لفة **وثلاثة ايام من منى** وهي ايام التشريق
 اي لومي الحمار في كل يوم منها لما رواه ابن عمر
 حمرة العقبة لقرب من غسل الوقوف بمنى لفة
 ولهذا لا يسن لكل حمرة ويستوي في الغسل
 للاحرام والبقية بعد الطاهر والحائض والنفساء
وتغيير بدن للرايحة الكريهة **وغنيها** من زيادتي
 كالغسل لخصو كل مجمع من الناس والاختكاف
 ولدخول المدينة المشرفة لا غسل **طواف ركن** او
 وداع وان جاز الاصل بسنيته في الاول
 والنوي في حنابلة الكبير بسنيته فيهما **هههه**
باب التيمم هو لفة القصد ومنه ولا يتم
 الخبيث منه تنفقون وشرعا مسح الوجه واليدين
 بتراب بنية ولا صل فيه قبل الاجماع اية وان كنتم

مرفي وعلي سفر وخبر مسلم جعلت لنا الارض
كلها مسجدا وتربتها طهورا وغيره من الاخبار
الائنة **يختص التيمم بتراب ولو برمل له غبار فلا**
يصح بغيره كحص وكحل ونورة لما مر والصعيد في
الائنة مفسر بالتراب الطاهر وهو يفهم اعتبار
الغبار قال النافع الصعيد لا يقع الا على تراب له
غبار اي غالبا فيلحق التيمم برمل له غبار اذا لم يلصق
بالعضو بخلاف ما لا غبار له اول غبار كذلك بالعضو
ويجمع بينه اي بين التيمم وبين طهره بالما اذا
لم يكفه ما وه لطره من وضوء وغسل والمادة
الما الصالح للفصل فما يصلح للمسح فقط كتلج او برد
لا يقدر على اذا ابتد لا يجب استعماله في الرأس
على المذهب كما اوضحته في شرح الاصل ويعتدي فيما
ذكرنا خير التيمم عن استعمال الماء اذا كان **هـ**
بعضوه علة يخاف معها من استعمال الماء على
نفسه وعضوه او منفعة ولا يقتر في هذا تأخير
التيمم في الغسل ولا في الوضوء بالنسبة لعضوه
العلة وتعييري بالطهر وبالعلة اعم من تعبيره
بالوضوء وبالجرع **وله اي للتيمم اسباب احد**

وعثرون هي في الحقيقة اسباب للعجز عن استعمال
الماء العجز ذلك هو سبب التيمم **تسعة** منها نقا
فيها الصلاة فقد الماء محل يقبل فيه وجوده
خصرا كان او سفل الغلبة وجوده فيه ونسيانه
اي الماء او اضلاله في رحله فيهما الوجود المأمور به
ونسبته في احواله حتى نسيته او اضلاله الي تقصير
بخلافه والواد رجع في رحله ما ولم يشعر به او اضل
رحله عزى فيه الماء في حال ووضع الساتر من
جبيرة او لصوق فهو اعم من قوله ووضع الجبيرة
على غير طهر بخلاف وضعه على طهر حاصل هو
مسئلة الساتر ان كان باعضا التيمم وجبت الاعادة
مطلقا وان كانت بغير اعضا التيمم فان وضعت
على طهر ولم تأخذ ثيابا من الصحيح زايلا على قدر
الاستمسك لا تجب الاعادة ولا وجبة اما اذا
لم تأخذ ثيابا من الصحيح فلا تجب الاعادة ان كانت
في غير اعضا التيمم بل ولا يجب مسبوقة في هذه الحالة
تجامع وجوب المسح بالماء على كل منهما **وكونه** اي
الساتر باعضا التيمم وان وضعه على طهر لنقص
البدل والمبدل منه جميعا **وكونه** التيمم للصلاة

كما في الخلف

قبل الوقت اي وقتها وان ظن دخوله لفؤاة النثر
ونشقة برد وان خيف من الاستعمال فيها تلف نفس
او غيرها النذرة فقد ما يستخذه الماء وعصيات
بسفر كالباق لان عدم وجوب الاعادة رحمة فلا
تناط بالمعصية ونجس يدن بغير معفو عنه
كدم كثير وان عجزا زالة لفقد الماء والخوف صر
لانه مناد لا يدوم بخلا فها يعف عنه كرم قليل
نعم ان كان على محل التيمم وجبت الاعادة لعدم
وصول التراب الى المحل **واثنى عشر منها لا تقاد فيها**
الصلاة فقد الماء لا يغلب فيه وجوده ولو
بحضر **واللحاجة اليه** اي الماء ولو في المال لشربه اي
الماء او بيعه **للموتة** اي موتة من عليه موتة سواء
اكان المحتاج الى ذلك المالك او احد رفقة ولو
حيوانا محترما وتعيير ههنا وفيما ياتي بالموتة اعم
من تعبيره بالنفقة وظاهر ان احتياجه لبيعه
لديته كاحتياجه لبيعه للموتة **وان لا يجده الا**
بثمن وقد عجز عنه او قد عليه لكن احتياجه
للموتة او لدينه او وجد الماء لا يباع الا بالثمن
ثمنه في ذلك المكان في تلك الحالة ولو عاين قاي

بمثله عادة لان المايد لا متيسرا فلا يودي
ذلك الى الاجلان بمقصود النارع من الاتيات
بالطهر بخلاف نظيره في تصرف الوكيل **او حال**
بينهما اي بينه وبين المايد من سبع او غيره **او**
لم يجد ما يستقي به من دلو وجبل وغيرهما **او خا**
من استغماله تلفا لنفسه او غيرها **او خاف منه**
بطور ود اي طول مدته **او زيادة مرضه** **او**
خصول اثنين فاحش بعضو ظاهر **والثين** الاثر
المستكر المكره من تعميرون وحوول واستحشا
وثغرة تبق ولحمة تزيد والظاهر ما يبد عند المهنت
غالبيا كالوجه واليدين وخرج بالفا حش السير
كقليل سواد وبالظاهر الفا حش في البطن فلا
اثر الخوف ذلك ويعتمد في الخوف قول عدل في الروا^{ية}
وقيل يشترط اثنتان وكزيادة المرض حد والمفهوم
بالاولي **وفروضة** خمسة **نقل التراب** ولو من
و جدا ويد لقوله تعالى قتيتموا صعيدا اي
اقصروه بان تنقلوه فلو سغته ترح فردده
ونوي او وقف بحسب ربح ناويا بوقوفه التيم فلا
اصابه التراب سمحه بيده لم يكف لا تنقل النقل المحقق

للقصد فيهما وعبرة بالتقل لا بالقصد وان عبر
 به الاصل لقول المحرر والمنهاج ان التقل ركن وا
 لقصد شرط مع ان القصد كما قال الرافي داخل
 في النقل الواجب قرب النية به **والنية** كان ينوي
 استباحة الصلاة او من المصنف وسجدة تلاف
 لا رفع الحدث لان التيمم لا يرفعه ولا آفرضه
 التيمم لان التيمم طهارة ضرورة فلا يصلح ان يكون
 مقصوه اول ذلك لا يسجد تحريده بخلاف الوضوء ان
 اراد الصلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض
 الصلاة وكما يجب قرب النية بالنقل يجب استئذانها
 الي مسح شي من الوجه **ومسح الوجه** ومسح **هـ**
اليدين مع المرفقين بالتراي لا يات التيمم **والترتيب** بينهما
 كما في الوضوء **وسننه التسميت** اوله ولوجنبا
 وحايضا كالوضوء **ونقص اليدين** او تقعرهما بعد
 الضرب من العبار ان كثرة الاتباع رواه الشيخان
 وليلا تشبه الخلقة وقوي وتقعرهما من زيادتي
والتيامن بان يمسح يده اليمنى قبل اليسرى
والتوجه للقبلة وابتلا مسح الوجه من علاه
واليدين من الاصابع كما في الوضوء وغيرها من

ولا نية في التيمم هذا مضمون ما اذا نوي
 ولا نية في التيمم ولم يصف الصلاة اما لو نوي فرض
 التيمم والتيمم للصلاة وغيرها فانما يصح
 كما قاله شيخنا بن مريم في ياديه

زيادتي كالمؤلاة بين مسي الوجه واليدين وتغريق
اصابعه في كل ضربة وتخليلها ان فرق في المصرتين
او في الثانية فقط والا وجب **ومكر وهه نكتته**
التراب وتكرير المسح لكل خصوص لمخالفه الاختيار الدالة
على عدم ذلك **وشروط خمسة عشر ضربة للوجه وضربة**
للدين مع المرفقين كما رواه كذلك الحاكم وهو موقوف
على ابن عمر ولا بد من ضربتين وان امكن التيميم بضربة
بخرقه او نحوها والمزاد بالضربة الثقيل **وكون التراب**
طهورا بان يكون طاهرا غير مستعمل والمستعمل منه
ما بقي بعضه او تناثر منه ولو رفع احدي يدي ^{عن} يد
الاخرى قبل استيعابها ثم اراد ان يعيدها ^{للاستيعاب} الى الله
جائز في الاصح لان المستعمل هو الباقي بالمسوحة اما
الباقي بالماسحة ففي حكم التراب كذي تضرب عليه اليد
ضربتين فلا يكون مستعملا بالنسبة الى المسوحة
وكونه غير مخلوط بخور **وعرفان** من الخاطئة وان
قل المنفعة وصول التراب ككتافته الى العضو **والجلب**
الما ولو بماذوته لقوله تعالى فلم تجردوا ما قسيتموه ^{او} لا
يقال لم يجز لا بعد الطلب ولا التيميم طهاره ضرورة
ولا ضرورة مع امكانها بالما **الا في التيميم مريض** فلا له

يجب فيه طلب لان يتممه لمضه لا لفقد الما وفي معناه
الخائف من برد ونحوه في ويتم **متيقن لفقد** اي
فقد الماحسا او شرعا كحبلولة تسبيع فلا يجب في طلب
اذ لا فائدة فيه وان توه طلبه مما توه فيه من حله
ورفقته ويستوعبهم بالطلب الا ان يضيق فان ضاق
حبلولا اعادة عليا ان كان يحمل يغلب فيه فقد الما
وقت الصلاة ثم نظر حوالا ان كان بمستور والارد
ان لم يخف على نفسه وعضوا وحال اذا اختصا من
او انقطاع عن رفقته او خروج وقت الى حال الحقة
فيه غوث الرفقة مع تشاغلهم باشغالهم وتفاوضهم
في اقوالهم فان لم يجد يتمم فلو علم ما يصله المسافر
لما جته كاحتباب واحتشاش وهو فوق حد عفون
السابق وجب قصده الا ان يخاف عيلا من غير اختصاص
وما يجب بذل في تحصيل المائتنا واجرة **وجوده**
العد من علة او قدما **والاسلام** كما في الوضوء في
كتايبه يتمت من نحو حيض لتحل لمسلم من زرع
او سيد للضرة **والتميز** لما في الوضوء في مجلولة
تمت من ذلك اي من نحو حيض لتحل لمسلم للضرة
ونحو من يادي وعلم نحو حيض الا في تيمم لحو

أحاديث مما لا يختص بسنية الغسل له بالطاهر كما
بينته في باب **وعدم** حاييل بين التراب والمسوح
لما في الوضوء **وتقدم** إزالة النجاسة عن بدنه ولو
عن غير أعضاء التيمم من فرج وغيره بخلافه في الوضوء
لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم تقديراً
ذلك والتيمم لا باحة الصلاة التابع لها غيرهما ولا أبا
مع ذلك فاشبه التيمم قبل الوقت وقولي عن بدنه
أعم من اقتصائه على محل الاستنجاء والعضو الذي يترك
مسحه والعلم بالقبلة والعلم بالوقت ولو بالاجتهاد
فيهما **وطلب الماء ونقل التراب فيه** أي في الوقت فيهما
وهذه الأربعة من زيادتي وقد تقدم الأخيرة مما مر
أولها الباب أي من قوله وكون قبل الوقت **ويبطله**
التيمم بحدث وقد مر بيان **وردة** هذا من زيادتي
وبرؤية ما أي بالعلم بوجوده وإن ضاق الوقت
عن الوضوء **وتوجه** كان لأي سبب أو جماعة جواز
معه ما لا حاييل فيهما يحول غدا يستعمله من سبع
وعطش ونحوهما لأنه لم يشرع في المقصود فاشبه
ما لو مره في ثنا التيمم فإن كان ثم حاييل وعلم قبل
الرؤية والتوجه أو معهما لم يبطل تيممه **وقدرة** **على**

ثم بلا حایل بان لا يحتاج اليه لونه ا ولد يزوي يمكنه
النزول **والعلة** مبيحة للتييم **بلا حایل** يجوز استعما له
فقولي بلا حایل قيد في المسائل الاربع الاخيرة وهو
من زيادتي في الثلاثة الاخيرة وخرج نزوله كعالة
توهم نزولها فالوتوهم بروجحه فراه لم يبطل
يبطل تيممه انما يجب طلب البر واليحيث عنه بتوهم
بخلاف الما **الافى صلاة في الرابع** الاخيرة فلا يبطل
التييم بشي منها في غير الثانية حيث كانت الصلاة
تسقط به وفيهما مطلقا التلبسه بالمقصود كما لو
وجد المكفر الرقبة بعد شروعه **في الصوم** نعم
يندب قطع الصلاة في غير الثانية ليستأنقها له
بوضو في الاصح فان ضاق الوقت حره قطعها
قطعا اما اذا كانت الصلاة لا تسقط به فيبطل
تيممه قوله بذلك اي في الثلاثة غير التوهم بذلك
فيبطل الصلاة ولا وجه لاتمامها **وباقامة ونيتها**
وهو في صلاة مقصورة **بعد غير التوهم** فيبطل
تيممه تغليب الحكم الاقامة او نيتها المقتضية كل منهما
الاتمام فان شئ بالونوي الاتمام يجمع انه احد
لكل منهما مالم يستبيح لان الاتمام كافتح صلاة

اخرى وقوي ونيتها الخ من زيادتي **ويخالف التيم**
الوضوء زيادتي في امر في انه لا يرفع الحدث
بمعناه الاول السابق في باب الاحداث وفي انه لا
يجب ايقال التراب في يدي منابت الشعر وان خف
لعمري ذلك بخلاف الماكام وفي انه لا يجمع به وان
كان المتيم صيا **فرضان** كصلاتين او طوافين لانه
طهارة مروة بخلاف الوضوء ويجمع به فرضا وما
شأن من النوافل لانها لا تنحصر فحفظ فيها ومثلها
تمكين المرأة حليلها وصلاة الجنابة وتعيينها
وفي انه لا يصح له فرض عيني اذا تيم لغيره بان
تيم لنافلة او للصلاة مطلقا او لصلاة جنابة
والتقييد بالعيني من زيادتي وقوي لغيره اعم من
قوله لنافلة لكن لو تيمت المرأة لتمكين حليلها لم
تستبح غيره **باب بيان الجاسة وارتائها**
هي لغة ما يستقدر وشرعا بالحد مستقدر منع
من صحة الصلاة حيث لا يخص وبالعذر **بول**
للامر يجب الماعلية في خبر الصحيحين في قصته
الحديث الذي بال في المسجد **ومدي** بالمعجزة للامر
بغسل الزكرونة في خبر ما في قصة علي رضي الله عنه
وهو

وهو ما ابيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة
بلا شهوة قوية **وودي** كالبول وهو ما به
ابيض كدر تخين يخرج اما عقبه حيث استمسكة
الطبيعة او عند حمل شي ثقيل **وورث** من غايط
وغيره ولو لم يمسك كالبول **وكلب** ولو معلما الخبر طهر
انا احدكم الاقي **وخنزير** لانه اسو حالا من الكلب
اذ لا يحل اقتناؤه بحال ولانه يندب قتله من غير
ضروفيه **وفرع كل** منهما مع غيره تبعالهما او
تغلبا بالنجاسة **ومنيها** اي مني كل منهما تبعا
لاصله بخلاف مني غيرها لذل ولخبر الشينين
عن عائشة كانت تحك المني من ثوب **رسول الله**
صلى **الله عليه وسلم** ثم يصلي فيه **وما قرع** اي خرج
تغري حجة لانه دم مستحيل فان لم يتغير فطاه
كالعرق خلا فالرافعي **وصديد** وهو ما رقيق نجس
دم كالدم وفي معناه القبح **ومرة** وهي ما في المرات
كالقي **ومسكروا** يع من غم وغيره تغليظا ونجلا
عنه كالكبد يخرج بالمايع الحشيشة والبنج
وغوها من الجأداة المسكوة فانها مع غمها
طاهرة ولا ترد الحمة المنعقدة والحشيشة المذابت

نظرا لاصلاها وما يخرج من معدة كتي ولو لا تغير
كالروث **نعم** ان كان الخارج حبا متصلبا هه
فتنجس لا نجس اما الخارج من الصدر والخلق وهو
الغامة ويقال الغاعة والنازل من الدماغ وهو
البلغم فظاهر كالمخاط **ولبن** ما لا يؤكل **غير ادمي** كل لبن
الا ان كان مسجعا في الباطن كدم اما لبن ما يؤكل
ولبن ادمي فظاهر ان الاول فلقوله تعالى لبنا
خالصا سائغا للشاربين واما الثاني فلقوله تعالى
ولقد كرمنا بني ادم ولا يليق بكم ان يكون
منشأه نجسا ولا فرق فيه بين الانثى والذكر وهي
والميت **وهيئة غير ادمي** **وسم** **وجاد** حرمت
تناولها من غير ضرر قال تعالى حرمت عليكم الميتة
والدم اما ميتة ادمي وتاليه فطاهرة محل تناول
الاخيرين ولقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم في الاول
وقضية تكرير **ان** لا يحكم بنجاستهم بالموت وسوا
المسلمون **وكذا** والكفار وما قوله انما المشركون
نجس فالمراد بنجاسته لا اعتقاده او اجتنبهم كما
لنجس لا بنجاسته لا بد ان **ودم** لما من تحريمه **لا**
كبد **وطحال** فظاهر ان لما صح عن ابن عمر وقوا

احلة لنا ميتتان ودرمان السمك والجراد والكبد
والطحال وهو كما قاله البيهقي وغيره في حكم المرفوع
وما يزيد على الزكوة من خوالصة وما المستقط ودخان
البخاسة هو في معناها **وانزلتها اي البخاسة**
ولو من خف واجبة **بفصل** في غير بعض ما ياتي كقول
صبي بحيث تزول صفاتها من طعم ولون وريح
الا ما عسر **واله من لون او ريح** فلا يجزئ
بل يظهر محل خاله وما الواجب على القوة والاشياء
على بقا عين البخاسة وما لوبقي الطعم كذلك ولسوء
انزالته غالبا **ولو نتجس ما بيع** **تغذر** **تظهره** لانه
صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة تموت في السمن
فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان
مايعا فلا تقروه وفي رواية فارقوه فلو امكن
تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضاغة المال **ولا**
يجل **التفاح به** اي بالمائع المتنجس كساير البخاسات
الرطبة **الا في استصباح او طلي بخود** **واب** كسفن
بله **متنجس او نجس** من غير نحو كلب فيجوز مع الكراهة
لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة تقع في السمن
المائع الذي قال استصحبوا به وقال انتفعوا

به رواه الطحاوي وثقه رواه ويستثنى المسجد
 ويجوز سقي الدواب الماء المتنجس وتخفيف الطين وغوجه به
 وغوض زيادتي **والزيف** بالهنز وبكسر الراء مع
 فتح الباء وكسرها **كالمايع** في انه اذا اتنجس تعذر
 نظيره ان تفتت لانه كالدهن فان لم يفتت امكن
 نظيره **وجلد** ولو من غير ما كوله **نجس بالموة يطهر**
 ظاهر او باطن **بازدباغه** بما يتزع فضوله ولو نجسا
 اكثر فطهر بخبر مسلم اذا دغى الاهداب اي الجلود فقل
 طهر وخرج بالجلد كخبره وخوه لعدم تأثرهما بالازدباغ
 ويتنجس بالموة جلد الكلب وخوه وبازدباغه بما ذكر
 تشميسه وتليده **ويبقى** بعد ازدباغه **متنجسا** فيجب
 غسله بالماء المتنجس بالاربع النجس والمتنجس وتعبيري
 بالازدباغ اولى من تعبيره بالاربعة اذ لا يشترطه
 الفقل **ويجب الاستنجاء من نجس ملوث خارج من كثره**
بغسل بالماء على الاصل او مسح ثلاثا بجامد طاهر
قال غير محترم لجلد اذ يغى لانه صلى الله عليه وسلم
 جوف حيث فعله كما رواه البخاري وامره بقوله
 فما رواه كشافه في ويستنج بثلاثة اجزاء وهي
 صلى الله عليه وسلم باقل من ثلاثة اجزاء وقيل بحجره
 غيره

ما في معناه وخرج بالجامد الماي غير الماء والظاهر
التجس والتجس كبر وظاهر متجس وبالقالع غيره كما
لقصب الاملس وبغيري محترم المحترم كالطعوم فلا
يجري الاستنجاء بشي منها ويعصي به في المحترم **مالم**
يجاوز الخارج **صفحة** في الفايط وهي ما ينقسم من
الاثنين عند القيام **وحشفة** في البول في البول
وهي ما فوق الختان وان انتشر الخارج في فوق
العادة لانه يتعدى ضبط قيط الحكم بالصفحت
والحشفة ولا بد ان لا ينتقل الخارج في موضع واحد وان
لا يحذف وان لا يطرا عليه اجنبي وان لا يتقطع وا
لم يجاوز ذلك فان تقطع تعين الماي المتقطع
واجز الجامد في غيره **ويكفي فيما تجتنى ببول صبي به**
لم يطعم غير لبن للتقديرة الحولين **تصح** بان
يغمر الماء بالاسيلان بخلاف بول الصبية والخنثى
لا بد فيه من الفصل على الاصل ويحصل بالاسيلان
مع الغمر والا صل في ذلك خبر الصحاحين وخبر
ابن خزيمة والحاكم بذلك وفرق بينهما بان لا يتلا ف
جمل حصي الكثر فحفف في بوله ولا له ارق من بوله
غيره فلا يلبص بالمحل لصوق بوله غيره ولا يجمع

الانقباد التصح تخنيك الصبي ثم وغوه ولا تناوله
السفوف وغوه للاصلاح وظاهر انه لا يد مع كضح
من انزلت الصفاة على ما مر وشمل كلاهما لين الادب
وغیره وهو متجه كما في المهامة وظاهر انه لا فرق
بين الخس وغيره وهو ظاهر وقد ذكره هنا فوايد
في شرح الاصل ويكفي في ارض تجست بنحو بول كخر صب
ما يصعبها ولومته وان كانت الارض صلبة او لم يقلع
تراها الخبر المحامين انه **صلى الله عليه وسلم** امر
في بول الاعرابي في المسجد بصبه ذنوب من ما ولم يامر
بقلع التراب وظاهر ان الارض اذا لم تنتشر ب
ما تجس به لا بد من انزلته عينه قبل صب الماء عليها كما لو
كان في انا فان تجست يجامد بان كان رطبا فلا بد
من رفعه وغسل المحل بالماء **ويجب في جامد تجست**
من نحو كلب غسله سبعة احوال بتراب ظهور الخبر
مسلم ظهورا انا احكم اذا وقع فيه الكلب ان يغسله
مرة او لا هذا التراب وفي رواية غفروه الثامنة
بالتراب بان يصحب كسابعة كما في رواية ابي داود
السابعة بالتراب وهي معارضة لرواية ابي داود
في محل التراب فالتجس بوجوده في واحدة من كسبع

كما في رواية الدارقطني أحل هـن بالبطحا على أن لفظاً
أنه لا تعارض بين الروايتين بل يحولتان على
الشك من الراوي كما دل عليه رواية الترمذي خراهن
أو قال أولاهـن وبالجملة لا يقيد هـما رواية أحل هـن
لضعف دلائلتهما بالنفاذ من رواية الشك وقيس بالكعب
لخبره والفرع وبولوغه غيره كبوله وعرقه ولا يفر
التراب على المحل من غير أن يتبعه بما ولا مزجه بغير ما
ولا مزج غير تراب ظهور كاشان وتراب نجس أو
متنجس أو مستعمل والواجب من التراب ما يكرهه الهام
ويصل بواسطة إلى جميع المحل ويستثنى الأرض الترابية
فلا تحتاج إلى تزيب إذا لمعني لتزيب التراب
ولو لم تزل عين النجاسة لم يست غسلات حسبت
وأحدة والتقيد بالجامد والظهور من زيادتي ويصل
ما ترشش منه أي من الماء الذي غسل به ما تنجس بشيء من
خوكل بعد ما بقي من الغسلة ويجب القترين
كان لم يترب منا على الأصح أن لكل من قضم المحل بعد
كغسلها لأنها بعض البلال الباقي على المحل وخرج بما
يقوم الغسلة المترشش من السابقة فلا يجب غسل
بنا على الأصح سابق ويعفي عن دخولها البراغيث ما

لا نفس له سائلة كالقل والبق وان كثرت شقة ^{خبر} لا
عنه كرم البثالة اما دم الدما ميل والروح ومحل
الفصل والحجامة فصيح في التحقيق وغيره انه كرم
الاجنيبي فيعني من قليله فقط وقضية كلام المشاهج
والروضة انه يعني عن كثيره ايضا **والما القليل** بان لم يبلغ
قلتين اذا تجسنا **انما يظهر بكثرته** بان بلغها **والكثير** اذا
تجسنا بتغيره كما مر انما يظهر **بزياد** **تغيره** بقيد زديته
يقول **بنفسه** او **بما يزيد عليه** وتقص منه وكان الباقي
كثيرا بخلافه **والله** ظاهر ايجامد كخص وتراب للشك في
اذا التغير **زالا** واستقر **باب مسح الخفين المسحاة**
الواقعة في الطهر **ست مسح الفرج** في الاستنجاء
بالج وخواه **ومسح الوجه** وحيد في التيمم بالتراب
والمسح بالمال **عسا** **سائر الفرج** من جيرة او لصوق هذا
اعم من تعبيره بالجيرة **ومسح الراس** **ومسح الاذنين**
ومسح الخفين بالمال في الوضوء ثلثة والا صل في
الاخير مع ما ياتي خبر الصعيدين عن جزيه الجلي
قال **لايت** **سوء** الله عليه ولم يمسح على الخفين
وهو اي المسح عليهما **يرفع الحد** عن الرجلين
كمسح الراس **يرفع** عن الراس ولا يجوز ان يجمع

به فلا يصح ولو لم يرفعده لا متنع ذلك كما في التيمم
ولما يجوز المسح على الخفين في الوضوء لا ع
غسل الرجلين **لمسافر** بقيد زدته بقولي **سفر**
قصر ثلاثة ايام بلياليهن **ولغيره** من مقيم وعليه
اقتصر الاصل **ومسافر** سفر غير قصر **يوما وليلة**
لخبر ابني خريجة وحبان في صحبتهما انه صلى الله
عليه وسلم اخصر للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن
والمقيم يوما وليلة ان اظهر فليس خفي ان
يسح عليهما ولحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر
والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهذا اليوم
الاول ليلته ام لا ولو احدث في اثنا الليل او
النهار اعتبر بقوله الماضي من ليلته الرابعة
وكيوم الرابع وخرج بزيادة في الوضوء انزاله
النجاسة وكفسل ولو مندوبا فلا مسح فيها
لانها لا يتكرران تكرار الوضوء ابتداء مدة
المسح **من احدث** بقيد زدته بقولي **بعد لبس**
لخفف لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت
مدته منه ويستتبع فيها ما كان من الصلوة ولكن
دائم حدث كاستحاضة **ومثيم** لا فقد ما كان من

وجرح انما **يسحان لما يجبل** لهما من الصلوات
لوبيطيهما كذي لبسا عليه الخف وذلك فرض
ونوافل او نوافل فقط فلو كان حدثهما بعد فعلها
كفرض لم يمسح الا للنوافل اذ مسحهما مرتبة عليهما
وهو لا يغير اكثر من ذلك فلو ادا كل منهما ان يفعل
فرضا اخر وجب ترع الخف والظهر الكامل لانه
يحدث بالنسبة الي ما زاد علي فرض ونوافل فكان
لبس علي حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث
فان زال عذره فلا مسح اما المتيمم لفقد الما فلا
يمسح شيئا اذا وجد الما لان طهره للمضرة فيزول
بزوالها فان **مسح** لبس الخفين ولو احدهما **حضر**
ثم سافر سفر قصر او **عكس** اي مسح سفرا ثم اقام لم
يتم مدة سفر تغلبا للحضر لاصالته فيقتصر في
الاول علي مدة الحضر وكذا في الثاني ان اقام قبل
مدته فلا وجب الترع فتغيري بذلك اعم من قوله
اتم مسح مقيم وعلم من اعتباره انه لا عبرة به
بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا بمضي وقت
لمصلاة حضرا وفرضه اي المسح **مسيحي مسح**
بظاهرا علي الخف المحادي القدر وستة مسح الخف

مضمون

خطوط والا وفي كيفيتها ان يضع يده اليسرى
تحت كعقب اليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى
الى اخر سبابة واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت
مفرحابين اصابع يديه **ومكره تكراره وغسل**
الخف وقولي وفرضه الخ من زيادتي ونشر طراي
جواز المسح بسبعة اشيا احدها **البس خف علي**
كالظهر من الحديثين خبدا بني خزيمه وحبان
السابق فلو لبسه قبل غسله رجله وغسلها فيه
لم يجز المسح الا ان يتوضعا من محل كقدم ثم يدخلها
فيه ولوا دخل احدهما بعد غسلها ثم غسل
الآخرى وادخلها لم يجز المسح الا ان يتوضعا ولا ولي
ثم يدخلها **وان** ثانيها **كون طهره بما او تيمم** وان
يخض **الفقد** اي المابل كرض وخوم بخلاف المتيمم
لفقد الماء لا مسح كما مر اذا وجد الماء من الوضوء
وغسل الرجلين كما مر **وان** ثالثها وه من زيادتي
كون طاهر فلا يكتفي بخس ولا متنجس اذا تصح الصلاة
فيه التي هي المقصود الا صلى من المسح وما عداها
من مسح مصحف وخوة كالتابع لها نعم لو كان
بالخف نجاسة معفوعة عنها مسح منه مالا نجاسة

عليه ذكره في المجموع **ورأبها كونه سائداً للقدم**
يكفيه من أسفل وجوانبه فلو خرف الخف ضرره
خرقت البطانة والظاهرة أو هما بلاذ والباقي
صفيق لم يضر ولا ضر **وخامسها كونه يمكنه**
ترد فيه لمسافر لما جتته عند الخط والترحال
وغيرها مما حجة به العادة ولو كان لا يسد مقعد
بخلافه لم يكن كذلك ثقلًا وتحديد لاسه أو ضعفه
أو إفراط سعيته أو ضيقه أو نحوها إذا لا حاجة
لمثل ذلك ولا فائدة في إدامته نعم إن كان مخفيق
يتسع بالمشي فيه عقر بكفي **ولو كان الخف حرمًا**
كمقصوبه ومسروق فانه يكتفي كالتيتم يكتفي بتلا
مقصوبه أو نحوه **وسادسها وهي من زيادتي**
ان يمنع الما أي تعوزه من غير محل الخنزلة إلى الزجل
لو صب عليه فالأيمنع لا يجري له نه بخلاف الغالب
من الخفاف المنصرف إليها نصوص المسح **وسا**
ان لا يكون تحت خف صالح للمسح عليه فان كان
لم يلف مسح الاعلى لان الوخضة وردة **في**
الخف لعموم الحاجة اليه ولا على ليس كذلك نعم ان
وصل بلل مسحه إلى الأسفل بان وصل اليه من محل

الخزك في ان لم يقصد بالمسح الاعلى وحده كما يكفي
مسح الاسفل وخرج بالصلح غيره فهو كاللقا فت
لايضرب **يفارق** مسح الخف **كفسل** اي غسل الرجلين
في الوضوء زيادة على ما امر في **انتقاض نجاسة** لضعفه
بخلاف غسلهما فيه **وان وجب** بها **الفرع** اي ترع الخف
فيهما خلافا لما في الاملا من عدم وجوبه في الفسل
لجنب الترميز وصحة صفوان امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا كتا مسافرين او سفلا ان لا ينزع
خفافنا ثلاثا يام وليا ليس من الامر نجاسة لكن من غايط
وبول ونوم ولا مرفية للاباحة لمجبة النساء
بلقط ام خضولنا وفي انتقاضه **يبدو** اي ظهوره **شي**
ما استمر من القدم او الخرق كتر تحت الخف **به** بخلاف
غسل الرجلين وتعير شي مما استراهم من تعبيره
بالقدم **ويفارق** ايضا في **عدم الاستيعاب** اي
عدم وجوب استيعاب المسح للخف اذا لم يرد فيه
استيعاب ولا نه قد يتلف باليندب مسحة خطوطا
كما مر بخلاف كفسل يجب استيعابه **وفي غيرها**
نرا في كفساد الخف وانتقاض مدة مسحه **هـ**
باب الحضر وما يذكر معه وهو لغة السيلان

يقال حاض الوادي اذا سال وشرع ادم جيلت
يخرج من قصي رحم المرأة في اوقاة مخصوصة ^{والا}
فيه اية ويسلوك عن المحيض اي المحيض وجبر الصالحين
هذا شي كتب الله على ابنة ادم **اقل سنة تسع**

سنتين قرينة **تقريبا** فلوراة الدم قبل تمام كتسع

بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض ولا فلا **واقله**

منها **يوم وليلة** اي قدر حملت صلا وهاربعة وعشرون

ساعة **واكثره** من **خمس** عشرة **يوما** لياليها وان لم

تتصل وغالبه ستة او سبعة كل ذلك لا يستقر من

الامام الثاني في مني الله عنه **كناقل طهرين** من

حيضتين فانه خمسة عشر لياليها متصلا لان

كثرتها لا يخلوا غالبها حيض وطهرا اذا كان اكثر

الحيض خمسة عشر فزم ان يكون اقل الطهر كذلك

وخرج بزيادته بين حيضتين الطهر بين حيض

ونفاس فانه يجوز ان يكون اقل من ذلك تقريبا او

تاخر **واحد اكثره** اي الطهر بالاجماع وغالبه يقية

كثرة بعد غالب الحيض **ومن الباس** من الحيض **اثنان**

ومتون سنة وحرم بالحيض كالنفاس وهو من زيا

وسياقي بيانها حرم بالمجانبة من صلاة وغيرها

وصوم لخبر الصالحين اليسر اذا حاصت المرأة
 لم تصل ولم تقم **وعبور مسجدان خافة تلويثه**
 بالدم كسايل الجحاسة الملوثة صيانة للمسجد فان
 امتنه كان لها العبور **وتتبع مباشرة ما بين سرة**
وركة بوطي وغيره لاية فاعتزلوا النساء في الحيض
 وكان صلى الله عليه وسلم سبيل عما يحل من الحيض
 فقال ما وراء الأزارواه الترمذي وحسنه وقيل
 يحرم الوطي فقط واختاره النووي لخبر مسلم
 منعوا كل شيء الا النكاح يحصل من خصصا لمفهوم
 خبر الترمذي السابق **وطلاق** لمخالفة قوله تعالى
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي الوقت كزني
 يسرع فيه في العدة وبقيته الحيض لا يحسب من كعدة
 والمعنى فيه تضررها بطول مدق التبرص وسيأتي
 بسط ذلك في باب **الا في قوله انت طالق في اخذ حرم**
من حيزتك او تكون المطلقة في ذلك غير من خولها
 وهي من زياتي او حاملا منه او حايلا لكن طلقها
 بعوض منها او طلقها في ايلا بطلبها او طلقها الحكم
 في شقاق ومع بينها وبين زوجها فلا يحرم كطلاق
 في شيء من الصور لست لاستعقاب الشرع في

فدية او طلقها في ايلا بطلبها استشكل طلب الطلاق
 في الحيض اذا هو متوقف على طلب كعدة والحيض يمنع
 منها واجبا بان هو السيد ان يطالب
 بالدية وهي ظاهر فيمنع تحيض فطلب الطلاق
 انتهى

العدة في الاولى والثالثة ولعدم العدة في الثانية
 ولبدونها المال المشعر بالحاجة الى الطلاق في الرابعة
 ولحاجتها الشديدة اليه في الاخيرتين وخرج بالعوض
 منها ما لو طلقها بسوا لها بلا عوض وبعوض من
 غيرها فخرج كما شمله المستثنى منه **ومما يتعلق** ^ل **بها**
 من قوله ويتعلق به اي بالحيض **بلوغ بالاجماع** **واغلبا**
 لما في باب **عدة فاستبرأ** وسقوط هو اولى من
 قوله وترك **طواف وداع** لما سياتي في محالها **وعدم**
لزوم قضا فرض صلاة بالاجماع بخلاف فرض كصوم
 يلزمها قضا والخبر الصحيحين عن عائشة كذا نؤمن
 بقضا كصوم ولا نؤمن بقضا الصلاة ولان
 الحيض يكثر فلما وجبنا قضاها لنشق وتعبيري
 بما ذكرنا في من تعبيره بسقوط الفرض لانه يوم
 الوجوب وليس كذلك وكما لا يلزمها كقضا لا
 لها على ما قاله البيضاوي **وقوله قولها فيه** اي في
 الحيض يمينها لانها موثقة عليه قال ابن تيمية ولا
 يحل له ان يكتم ما خلق الله في امرها من **وعلم**
قطع ولا في صوم واعتكاف اذا لم تخل مدتها
 عن الحيض غائبا بخلاف ما اذا كانت تغلوا عنه لانها

بسييل من ان تشرع فيهما عقب طهرها فتأتي بها
من طهرها وعدم قطع **مدة ايل**ا وعنة لانها لا تخلوا
عن الحيض غالبا ومن خرج دمها غلب الاستقامة
التي لدم الحيض **فمستحاضة** وهي اربعتا قسام
مبتدأة اي اول ما ابتدأها الدم ومعتادة بان
سبق لها حيض وطهر وكل منهما مميزة وغير مميزة
فالمميزة وهي من قدي من دمها قويا وضعيفا تردده
للتميز والقوي مع نفا تخلل حيضا اذ لم ينقص
اقله يوم وليلة متصلا ولا عبر اكثره خمسة عشر
يوما بليا ليسها ولا نقص **كضعيف** المتصل بعضه
ببعض **عن اقل الطهر** خمسة عشر يوما فالضعيف
استحاضة لم يداوود في ذلك ولا نه خارج ^{حب} لو
الفصل فجاز ان يرجع الي ضعفه عند الاشكال كما لمني
وسواء تقدم القوي على الضعيف ام تاخر ام توسط
كان مدة خمسة اسود ثم اطلق الاحمر الي اخر الشهر
او خمسة عشر احمر ثم مثلها اسود او خمسة احمر
خمس اسود ثم باقي الشهر حمر بخلاف ما لو مدة يوما
اسود ويوما حمر وهكذا الي اخر الشهر لعدم
اتصال خمسة عشر من الضعيف فري فاقدة شرط الد

للتمييز وسيأتي حكمها ويشترط أيضا في الرد للتمييز
دون العادة أن لا يتخلل بينهما أقل طهر والأعمال بهما
كما أوضحته في شرح كلام المنهج وغيره **وغيرها** أي غير
المميزة بأن مدة الدم بنوع أو أكثر لكن فقرة شرطان
شروط الرد إلى التمييز السابقة **ترد لأقل الحيض** يوم
وليلة **أن كانت مبتلاة** عارضة بوقت ابتداء الدم لا
المتيقن وما زاد مثلك فيه لكنها في ابتداء الدور الأول
تصبر حتى يعبر الدم بخمسة عشر فتغتسل وتقضي
ما زاد على اليوم واللييلة وفي الدور الثاني تغتسل
بمجرد معنى يوم ولييلة لا نه قرئت لها عادة وطهرها
بقية الشهر أما إذا لم تعرف وقت ابتداء الدم فهي
كالمتحيرة وسيأتي **ولا** بأن كانت غير المميزة
معتادة **فترد لعادتها** قد راو وقتا حافظته لذلك
لكنها في الدور الأول تصبر حتى يعبر الدم الخمسة
عشران نقصت عليها عاداتها فتغتسل وتقضي ما زاد على
عاداتها وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد معنى عاداتها
العادة أن لم تختلف بحرة ومحل ذلك أي الرد إذا
اتفقت عاداتها واختلفت أو اتسعت فإن لم يده
تتسق ردة لتكوال استنفاضة ونسيت اتساعها

اعتسلت اخر كل نوبة **فان** نسيتها اي عادت بها
قدرا ووقتا وتسمي تحيروه **احتاطت** لاحتمال كل
نم من يرم عليها الحيض والظهر فتكون **في العباد**ة قد
وتعلمها المستقرين الي نية كطاهرة لاحتمال كطهر
فتاتي بها **وفي التمتع** هو اعلم من قوله وفي الوطي **وس**
المصحف والقراءة خارج الصلاة كالحايض لاحتماله
الحيض ما كفى في الصلاة فخايزة وان زادة
علي الواجب لان حدثها غير فها محقق **وتقتسل**
لكل فرض بعد دخوله وقته **عند احتمال الانقطاع**
لدم الحيض فان علمت وقت انقطاعه كعند **تصل**
الفروب لزمها كفسل كل يوم عند الفروب **وتصل**
به المغرب وتتوضي لباقي الصلوة لاحتمال الانقطاع
عند الفروب دون ما سواه ولا تجب المبادرة
الي الصلاة عقب كفسل بخلاف المستحاضة لانا
انما اوجبنا المبادرة ثم تقبلا للحدث والفسل
انما تومر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره
بين كفسل وحصلاة نعم ان احزة لا لمصلحة
الصلوة لزمها تجد يد الوضوء وداة التقطع لا يلزمها
كفسل من النقا **واقل كفسل** وهو الدم الخارج

بعد فراغ رحم المرأة من الحمل وقبل مضي اقل الطهر
محبة واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما

بالاستقرار **كتاب الصلوات** في لغة الدعاخير
قال الله تعالى و صل عليهم اي ادع لهم و شرعوا قول
وافعال مفتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم ولا اصل
فيها قبل الا جماع اية كقوله تعالى ان الصلاة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا اي محتمة موقوتة واجبت
لجميع الصالحين فرض الله عليها لئلا الاسرى يحس
صلاة فلم ازل اراجعها واسال الله التحفيف حتى جعلها
خمسة في كل يوم وليلة هي **اربعة انواع** احدها فرض
عين وهو مشتم يقصد حصوله وجوبا بالنظر بالذات
الي فاعله وهو اي فرض كعين من الصلاة **احد عشر نوعا**
صلاة حضر وصلاة **سفر** وصلاة **جمعة** وصلاة **خوف**
وصلاة شدة اي الخوف **وصلاة** **فرض** **وصلاة**
اعادتها **المخلل** **وصلاة مريض** **وصلاة غريق** **وصلاة**
معذور وسياتي بيانها في محالها واثانيها **فرض كفاية**
وهو مشتم يقصد حصوله وجوبا من غير نظر بالذات
الي فاعله وهو اي فرض الكفاية من كل صلاة نوعان
صلاة جنازة **وصلاة جماعة** وسياتي بيان في محالها

ومن غيرها كثير **كتبه بن ميث** وميثاقي في محله **ورد**
السلام على جماعة لم يبرأوا وديجري عن الجماعة
إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجري عن الجالوسان
يرد أحدهم **وجهاد** للكفار ببلادهم بعد الهجرة
وكان قبلها حراماً ثم بعدها أذن لنا في قتال المشركين
أن ابتلوا بنبأهم ليح لنا ابتلاؤهم به في غير بلادهم
ثم أمانا به مطلقاً بنحو قوله تعالى وقالوا للمشركين **فد**
ودليل كونه على الكفار **بنيته** قوله تعالى لا يستوي القادرون
من المؤمنين إلى قوله وكلا وعد الله الحسني ففاضل
بين المجاهدين وحقا عدين ووعد كلا الحسني **والعاصي**
لا يوعدها **وطلب علم** شرعي وما يتعلق به وتعلم قرآن
وقيام **بفتح** علمية وأمر معروف ونهي عن منكر **وشا**
سنة **في صلاة غير** أصلاً وأكبر لغير الحاجب بميزان
له منفرد **أصله** كسوف الشمس وفي صلاة استسقاء
عند الحاجة **وصلاة** **رطلب** للفرايض وصلاة وتر في
الواو وكسرها **وصلاة** **في** صلاة توبة **وصلاة** قياً **م**
الليل **وصلاة** تراويح **وصلاة** تحية مسجد **وصلاة**
تسبيح **وصلاة** استمارة **وصلاة** زوال **وصلاة**
قضاؤته هو **من** قوله **لأبنة** **وصلاة** **مجموع** من سفر

وصلاة سنة وضوء وصلاة بعد اذان وصلاة
نقل مطلقا وهو ما لا يتقيد بوقت وكسب ولا حصر
له فخير ان يجان في صحيح الصلاة خبر موضوع
فاستكثر واستقل وسجود تلاوة ١ وشكر ١ و
وسيا في يانها في محالها وفي غيرها من الصلاة تسبح
وغیرها من زيادتي كصلاة الحاجة وركعتي الطواف
والصلاة عند القتل والخروج من المتربة ودخوله
واكرها صلاة عيد لتاكد طلبها والمحل في
انها فرض كفاية فكسوف شمس فمخوف فوترها
بلا جلا كالوقت بالزمان وقدم الكسوف على الخسوف
لتقدم الشمس على القمر في القران ولا اخبار ولا انتفاء
بها اكثر منه اي لا القربا ي بالانتفاع به وخصه
الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر بناء على ما اشتهر
الاختصاص وعلى قول الجوهر ان الاحود وان
كان الاصح عند الجمهور انهما بمعنى فاستسقا لنا كرها
بسن الجماعة فيها وتر فرجاسن خلا في من وجبه
فركعتا في خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما
فيها فسيار الروايت لتاكرها بجوا طية النبي صلى الله عليه
وسلم عليها فالتر اوج لمشر وعية الجماعة فيها

فالضمي ثنائيتها بالزمان **فما تعلق بفعل ركعتي طواف**
واحرام **وتحجته** هذا لما في الروضة واصلها وظاهره
 ان هذه الثلاثة مستوية وان ركعتي ستة الوضوء
 رتبة ما تعلق بفعل لكن اخرهما في المجموع عنه وقال
 في المهمة المتبر فقديم ركعتي الطواف للتحلاف في
 وجودها عندنا ثم ركعتي التحية لان سببها وقع
 ثم ركعتي الاحرام لاحتمال ان لا يقع سببها انتهى
 وفي معنى ما تعلق بفعل ما تعلق بسبب غير فعل فيما
 ظهر ركضه نزول وصلاة غفلة **فصلاة ليل** لمسلم
 افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل **فساير النفل**
الطلق والكره هذه المذكورة مع ترتيب الاكره فيها
 من زيادتي **وابعها ما كروهه** وهي كثيرة **كصلوات**
 هو اولى من قوله وهي صلاة **حاض** بالموحدة اي بالغايط
حاقن بالنون اي بالبول **وصلاة حائض** بالزاي والقاف
 اي يضيئ الخف **وصلاة جابح** **وصلاة عكشان** **وصلاة**
 حافض الزاي **والغاي** بالفتح والصلاة بحضرة طعا
 تتوفى نفسه اليه وعند غلبة النوم وفي كل حال يذهب
 الخشوع والاصل في ذلك خبر مسلم لا صلاة بحضرة طعا
 ولا وهو يلا فعه **الحبشان** اي البول والغايط **وصلات**

قال الربيع ان الحائض هو البرج

منفرد ولو من الصف **والجماعة** قائمة لله في عنها في خبر
 البخاري وفي معني قيام الجماعة توقع قيامها **وحر**
الصلاة بلا سب متقدم او مقارن في غير حرم مكث
 في اوقاة النهي عن الصلاة فيها **ولا تنفقد** حينئذ عملا
 بالاصل في النهي عنها الا في **وفي** اي اوقاته النهي عنها
عند طلوع الشمس حتي ترتفع كرمح **وعند استنهاض**
ترويل الا يوم الجمعة ولو غير حاضرها **وعند اصفر**
حتي تغرب للنهي عن الصلاة فيها في خبر مسلم وليس
 فيه ذكر الريح وهو تقرب **وبعد صلاة** **وجع** **وعصر**
 لمن صلاها حتي تطلع الشمس **وحتي تغرب** للنهي عن الصلاة
 فيها في خبر الصحيحين وهذه الاوقاة الخمسة تتعلق به
 الثلاثة الاولى منها بالزمان والاخباران بالفعل مع
 ان الاول والثالث قد يتعلقان بالفعل ايضا **بعد**
جلوس خطيب لخطبة الجمعة **والاول** بقوله وفي حال
 الخطبة وانما حرمته كصلاة حينئذ لا عرض الحاضر
 الصلاة بل نقل الماوري وعين الاجماع على ذلك
الا ركعتي تحية فلا يحرم ان بل يسنان للامه ما في خبر
 الصحيحين **باب احكام الصلوات** من شرائط او غيرها
 ومن مكرهاة **شروطها** **وفي** ما تتوقف عليها صحه الصلاة

وكسر

وليست فيها استراة العورة بطاهر لقادر عليه وان صلى
في خلوة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال
ابن عباس ان الارباب الثياب في الصلاة والاجماع على الامر
بالستر فيها ولا مبال في غرضه والمنهي في الصلاة به
يقتضي الفساد **وغيره** اي القادر على ذلك **يصل** وجوبه
عاري باتمام ركوعه وسجوده **بلا اعادة** لانه عند
عام او نادرا اذا وقع دام كالو غر عن القيام فقعده
عورة الرجل ما بين ستره وركبته وكذلك الامت في الاصح

وعورة الحرة ما سوى الوجه والكفين **وتوجه** بالصدر
للقبلة أي للعبة لصلاة القادر عليه فلا تصح الصلاة
بدونه إجماعاً بخلاف العاجز عنه كمن لا يجد من يوجهه
للقبلة ومربوط على خشية **فيصل** بحال ويعيد ولا
في شرط ذلك قبل إجماع قوله تعالى قول وجهك
شطر المسجد الحرام أي نحوه والتوجه لا يجب في غير
الصلاة فيقين فيها وجوبه مسلم إذا اقتضى الصلاة
فأسبغ الوضوء استقبل القبلة **لا في نفل** سفر
ولو قصير فلا يشترط فيه التوجه بل يصلي إلى صوب
مقصده لا اتباع في الركب رواه الشيخان وقيل
به المائتين ويشترط في السفر أن لا يكون معصية

وان يقصد به محل معين فيجتمع ذلك على العاصي يسفه
والهائم ثم ان كان للمسافر ركبا وامكنه التوجه في جميع
صلاته وانما ركوعه فبجوده لزمه ذلك والا فلا مع
انه ان سهل عليه التوجه وجب في الترخ فقط والا فلا
ويكفيه ان يوجه بركوعه وبجوده اخفض وان كان
ما شيا لزمه اتمام ركوعه وبجوده والتوجه فيها وفي
احرامه وجلسه بين السجدين ولا يسمي في قيامه
واعتداله وتشهده وسلامه وخرج بالنفل الفرض
ولا في صلاة **بشدة خوف** ولو فرض لما سياتي في باب **ولا**
في اشتباه قبله فاذا احتير المجتهد لغيم او غيبه او لم يجد
العاجز من يقاله يصلي بحاله لحرمته الوقت **ويعيد** لانه
عذر ناد **ووقت** اي معرفة دخوله يقينا وظنا
صلي بدونها لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت **وطأ**
حدث اصغرا وكبرا فلو طأ بركونها ولو ناسيا لم تصح صلاته
الا فاقد الطهورين الماء والتراب **فيصلي** بحاله وجوبا كالفرض
لحرمته الوقت **ويعيد** اذا وجدا أحدهما وانما يعيد بالتراب
بمحال يسقط فيفرض باله لئيم **وطهارة بدن وملبوس**
ومكان للصلاة عن نجس فلا تصح الصلاة معه ولو
ناسيا وجاهلا كما في نظيره من طهارة الحدث **فان لم**

في ركوعه
في سجده

في سجده
في ركوعه
في سجده
في ركوعه
في سجده
في ركوعه

يجل ما يفصله او خاف من استعماله تلفا لنفسه او
 عضوه او منفعة او نفسه اي الماصلي بحاله الحرمة
 الوقت **واعاد** وجوب النذر ذكرا وتفسيره بالملبوس
 اعم من تعبيره بالثوب لشموله الخف ونحوه **ويعني**

عند خوبرا غيت كدم الثرات وان كثر لعموم البلوي
 به نعم ان حمل ما صابه من خوثوب في كذا وغيره او
 فرشه وصلا عليه لم يقع عنه ان كثر ونحوه من زيادتي
وعنا اثر استجابه حق نفسه وان عرف قتلون به غير محله

لغير الاحتراز عن خلاف حمل غيره له في صلاة او نحوها ولا
 ما محله في الروضة كالجموع ^{في الروضة والجموع غير المعتمد} وقال فيه في باب الاستنجاء
 اذا استنجى بالاحجار وعرق محله وساله كعرق منه فان جاو
 وجب غسل ما سال اليه ولا فوجها ان اصحها عدم الوجوب
 وذكر نحوه في التحقيق **وغیرها** من زيادتي كالاسلام وترك
 الافعال وترك الصلاة الكلام وترك الاكل ومعرفة كيفية
 محصلة بان يعرف فريضتها ويميز فريضتها من غيرها في حق
 العاقل اذا لم يقصد التنفل بما هو فرض **وفروضها** اي اركانها
خمسة عشر جعل الطهانية والاحد عمانية لوجوبها

في بعض الصلاة كالتكبير وغيره **وتانيها** تكبيرة **آخر** لا
 مع خير صلواتها لا يتموني اصلي رواها البخاري فيقول

المعفو في اسرافه ما لم يكن بعصر عيني
 المعتمد ع

استنجاء
 ع
 ب

ركنا

تابع

الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كانه لا أكبر والله
 الجليل أكبر ولا يكلو الله كبير ولا البرانه ولا الله اعظم
 وخوها **والثالثا قرنها اي النية** اي تكبيرة الاحرام لا نها
 اول واجبة الصلاة وذلك بان يقرأ المصلي باوله التكبير
 ويستصحبها الي اخرها في الروضة وصلها واختار في
 المجموع وغيره ما اختاره الامام والغزالي انهما المقتضية
 العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وصورة
 السك والاكثرون لم يعدوا المقارنة مكانا بل جعلوه كالجزء
 من النية كنظيره في الوضوء وخوه **ولا يبعها قيام لقادر عليه**
في فرض لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين وكانت به
 بوا سير صلا قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع
 فعلى جنب رواه البخاري في هذا النسائي فان لم تستطع
 فاستلقا لا يكفك الله نفسه الا ويسعها وخرج بالقادر
 العاجزها او شرعا كما احتياجه في مداواته وروجه الغيب
 المستلقا فلا يجب عليه القيام وخرج بالفرض النقل فللقادر
 على القيام فعلا قاعدا ومضطجعا فان استلقا مع
 امكان الاضطجاع لم يصح **وخامسا قراءة الفاتحة**
 لخبر العمريين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 اي في كل ركعة كما يدل له رواية في صحيح ابن حبان

تكنفي

اي

ويجب ترتيبها وموالاتها فان تخلل ذكر قطع الموالاة فان
تعلق بالصلاة كما ميند لقراءة امامه وفتح عليه فلا في
الاصح ويقطع السكوة الطويل بلا عذر وكذا يسير
قصده قطع القراءة في الاصح فتسقط الفاتحة او
بعضها عن المسبوق ثم ان عجز عنها المصلي لزومه قراءة **قدها**
من بقية القراءة ولو مفرقا خلافا للرافع في قولانه لا يكون
المفرق الا اذا عجز عن المتوالي ثم ان عجز عن ذلك لزومه قراءة
قدها من **ذكرها ودعا** ويجب كونه سبعة انواع كما قاله
التعويضي الزكي ومثله الرعا ويعتبر تعلقه بالاخت و
بذلك اولى من قوله الاصل سبع بقدها ثم ان عجز عن ذلك
وتفقد بقدها الى الفاتحة لان الميسور لا يقط بل المعسور
ولا يترجم عنها بخلاف التاكيد لقوة الاعجاز فيها دون
فان كان اخير من حركاته ووجوبا **سادسها ركوع**
الحركة الامرية في الكتاب وخبر الصحيحين واقاله للقيام ان
ينحني قبل بلوغ لاحتية ركبية واحملة تسوية ظهره وعنقه
ونصب ساقيه واخذ ركبية يديه وتفرقة اصابعه
للقبلة **وسايعها اعتلال** للامرية في الخبر السابق
وثانها **سجود** له في الكتاب والخبر السابق **بوضع**
الجبمية مكشوفة ووضع اليدين والركبتين والمرفق

القدمين ولو مستوية لخبر الصحيحين امره ان اسجد
على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين واطراف
القدمين ويكفي وضع حزم كل واحد منها ولا اعتبار
في اليدين باطن الكف سوا الاصابع والراحة وفي الرجل
بيطون الاصابع ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره
كشف الركبتين فلو قطع الكف والقدم لم يجب وضع
طرفي الباقي وتاسعها **جلوس بين السجدين** للام
بدر خبر الصحيحين وعاشرها **طائفة** بحيث ينفضل
رفع عزه ويهبط فيها اي في الركوع وختلاته بعده للام
في الخبر المذكور مع خبر ابن حبان **وحادي عندها تشهد**
الخبر طارعي لا يسجد باسناد صحيح عن ابن مسعود قال
سمنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد كلام على الله
كلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا
كلام على الله فان الله هو كلام ولكن قولوا التحية
له الي خرو والمعاد فرضه في الجلوس لا خير لا في الا ول
خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين
عن الظهر فاسبأ ولم يجلس فلما قضى صلاته كبروا
جالس فسجد سجدين قبل كلام ثم اذ علم
تداركه يدل على عدم فرضه وتجب المولاة بين كل

سلم

التشهد

التشهد وذا الترتيب بينها **وثاني عشرها صلاة على النبي**
صلى الله عليه وسلم بعد الامر بها في خبر الصحيحين وقوي
 بعده اذ في قوله قوله فيه **وثالث عشرها تسليمة اولى** لخبر
 مفاد الصلاة الوضوء وتخريجهما التكبير وتحليلها التسليم
 رواه ابو داود والترمذي باسناد صحيح اما التسليمة
 الثانية فسنة كما سياتي في قوله سلام عليكم ويكفي عليكم
 سلام لا سلام عليكم لعدم رده **ورابع عشرها جلوس**
لثلاثة الاخيرة وذكره في الاخيرين منها من زيادتي **و**
 عشرها **ترتيب** للفروض المذكورة المشتمل على قرن
 النية بالتكبير واليقاع التزم وحقة في القيام والتشهد و
 على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في الجلوس ودليل هذا
 وكذا في قبله الاتباع مع خبر صلوا كما لا يتم في الصلاة فلو
 تركه عمدا كان سجدة قبل ركوعه بطلت صلاته او سهوا فما
 بعد المترك لغواف تذكره قبل بلوغ مثله فعليه ولا تمت به
 ركعتة وتذكر الباقي ان لا يفعل بالركن غيره فلو هو لتلاوة
 فجعله ركوعا او رفع في الركوع فزعمت ان يكف لانه صرفه الى غير الوجب
وسننهنوعان احدهما **بعض** يجب تركها عمدا او سهوا
 بسجود السهو نذرا لما سياتي لا وجوبا لانه لم ينبغ واجب
 وهي **ثمانية تشهد اول** لانه **صلى الله عليه وسلم** تركه ناسيا

خامس

لصلاة

قوله لا يتم في الصلاة
كما علمتوني

في قوله **وجاءت ر** **رفع يديه** أي كفيه **خدا ومنكبيه في**
تحرا بالصلاة **ركوع ورفع منه** للاتباع رواه الشيخان
ومعني خد ومنكبيه أن تخادي أطراف أصابعه أعلا أذنيه
وابها ما هو تحتي أذنيه وراحتاه منكبيه ولا يصح رفعه مع
ابتداء التكبير والتسميع فلو لم يكن الرفع للزيادة على
المشروع أو نقصا تي بالمكن فإن قد علمها دون المشروع
أي بالزيادة لأنه بالما موزيد وبزيادة هو مغلوب عليها
فإن لم يمكن رفع واحد يديه رفع الأخرى **وامالت**
أطراف الأصابع ^{الذين بين} **من نحو القبلة** كثرتها **وتدريجها**
أي لا صابع حالة الرفع **ووضع يدي يمين على شمال يان**
يقبض كوعها ^{وبعض} راسها ويساعدها بكفها اليمين اليمنى
بعد الرفع للترحم **وجعلها تحت صدره** وفوق ستره للاتباع
رواه ابن خزيمة **واقفناح** بعد تحريمه بفرضه ونقل نحو
وجهه وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله من
المسلمين للاتباع رواه مسلم إلا لفظ مسلما فإن حبأ
ويسن ينفرد وإمام قوم محصورين رضوا بالتطويل أن
يزيد على ذلك ما ذكرته في شرح الأصل وغيره فلو ترك
الافتتاح عمدا أو سهوا حتى شرع في التعود لم يعد إليه
لفواة محل **وتعود** للزاة في ركعة لاية فإذا قرأ

اي اربعة قرأته **وجهد** **واسل** **بنزلة** **الفاحشة** **والسورة**

في علمها المعروف بالاتباع رواه الشيخان والجهر في الصبح

والجمعة والعديد من خسوف القمر والاستسقاء والي

العناين والتراويح ووتر حصان وربعتي الطواف

ليلا وقت صبح والإسراء في ذلك توافد الليل

المطلقة في وسطها بين الجهر والسر ان لم يتوس

علي نايم او مصل او خوه والعبرة في قضا الفريضة بو

وقيل بوقت إذا وجس المرأة دون جهر الرجل

جهرها اذالم تكن بحضرة اجانب ومثلها الخشيتا **وتأ** مبین

عقب قراءة الفاتحة للامير في خبر الصباحين يومئذ

الماموم في الجهرية مع تامين امامه فان لم يتفق له

امن عقب تامينه و جهر به الامام والمنفرد والمما

لقرأة امامه في صلاة جهنم للاخبار الصحيحة

ذلك وقراءة سورة بعد الفاحه الاي الثالث

والارابعة في الاظهر الاتباع رواه النجاشي في الظاهر

والعصا ويس بها غيرهما ويس بطول كراه الا

على الثانية ويحصل أصل السبعة في كل مرة

في لكن كسور حاجه لار كات اضرها يوحنا

كلام الراجح للمصنف في المفضل والمفضل

والقصر

قری

...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page's content.

ولا سورة الماعون في حال الخربة
اي حال جوع الامام سواء كان مشرو
ام اثنان جوع في الظاهر مثلاً فلا يقبل
ستع لقرأة امامه لقوله تعالى فاذا
القرآن فاستمعوا له تم

انما اولى من هذا قد رعا من قوله

قال الشيخ في الصحيح وعقد
مؤخر الفصل الخ وعلما
كانت سنة الواو
عشرين

والعشا ووسطا والمغرب قصارة ولصبح الجمعة في
الأول الم تزيل والثانية هل اتي واول الفصل الحز
كما صح النووي في دقايقه ولا سورة للماموم في له
لجهرية بل يستمع لقراءة امامه فان لم يسمعها بعد
او غيره قرأ السورة في الاصح **وتكبير في كل خفض ورفع**
من غير ركوع ووضع راحيته على ركبتيه في الركوع
وتفرقتا صابعا للقبلة حالت الوضع **وتسبيح فيه**
اي في الركوع بان يقول سبحان الله وبحمده والافتح يا ثلوث
يقول في رفعه من سمع الله من عبده اي تقبله منه **وفي**
اعتداله ربنا لك الحمد مل السماوة وممل الارض
ومل ما شئت من شئ بعد الاتباع في ذلك كله رواه
مسلم وغيره والتسليط ادني الكمال وغري المنفرد في
الركوع اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت
خشعت لك سميع وبصري عني وعظمي وعصبي وثقري
وبشري وما استقلت به قدمي له رب العالمين
وفي الاعتدال اهل الشا والمجد احق ما قال كعب
ومنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفعني الجود منك الجود والحق بالمنفرد امام قوم
محمودين رضوا بالطويل ويجعل الامام بالتسبيح

الما موم

ويسمى بالبعاء ويسمى الاموم والمنفرد بالجميع وا لمبلغ
كلاما م وان يضع في سجوده **ركبته** ثم يديه اي كفيه
ثم جبهته **والنق** للاتباع رواه الترمذي وحسنه
وتسبيح فيه اي في سجوده بان يقول سبحان ربّي
الا على ثلاثا للاتباع رواه بلا بثلاث مسلم وبه ابوداؤد
والثلاث رتبة لكال ويزيد المنفرد اللهم لك سجد
وبك انت وكل اسلمت سجد وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره تنامرك الله احسن
المخالفين والحق به امام قوم مخصوصين رضوا با
لتقويل يديا اي ووضع كفيه في سجوده **حد** **تسبيح**
وضم اصابعه منشورة فيه **خوال القبلة** ومخافة
اي بقاء **عضد** **لي** عن **جنيده** وبطنه عن فخذي في
ركوعه وسجوده وخرج بالرجل المرأة والخنثى فلا
يجافيان بل يضمان بعضهما الي بعض لانه استتر
لها ولا حوط له **وتوجيه المصلي** رجلا كان او غيره
اصابع رجليه خوال القبلة للاتباع في غير مخافة
البطن في الركوع رواه البخاري في ضم الاصابع
ونشرها وابوداؤد وغيره في البقية ويقاس
بذلك مخافة البطن في الركوع ويسمى تفرقة

وضع

الرجل

ركبته

ركبتيه وكذا قدميه بشري **ودعا في جلوس بين سجدة**
بان يقول رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني
واهدني وعافني روي بعضه ابوداود وباقيه ابن ماجه
وافترأش فيه اي في جلوسه بين سجدة تيه وفي جلوس
تشهد اول بان يجلس على كعب يراه او ينصب يمينه

وفي الاخير يتورك كاسياقي لا اتباع في ذلك رواه في
الاول الترمذي وصححه وفي الاخير بين البخاري والحكمة
في ذلك ان المصلي مستوف في الاخير للركعة غالبا
بخلاف في الاخير والحركة في الغالب صابع اهون و **جلوس**

استراحة ومحمد بعد سجدة ثانية يقوم عنها لا
تباع رواه البخاري وخرج بذلك سجدة التلاوة والسجدة
الثانية في ركعة لا يقوم عنها بل عز تشهد بعد ثانيا
يسن بعدهما جلوس استراحة نعم ان الادراك
الشهادة سن له جلوسها **مفتراشا** في جلوس الاسترا

لا اتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولا يجلس
يعقبه حركة جلوس تشهد الاول وهذا الجلوس
ليس من الركعة الثانية ولا من الاولى بل هو فاصل
بل مستقل فاصل بين الركعتين على الصحيح كجلوس
الشهادة الاول **واعتماد على الارض يديه** اي كفيه

عند قيامه سوا قام كالعاجز او كالعاجزة جلوسه
او سجوده للاتباع في الاول رطاه البخاري ولا يذنه
ابلق في الغشوع والتواضع واعون للمصلي **ورفع**
يديه عند قيامه من تشهد اول للاتباع رواه الشيخان
وتوركي في تشهد اخيره بان يلمص **وركة اليسر**
بالارض ويصب حله اليمنى للاتباع كما مر **الا ان**
يزيد سجودا وهو او يطلق بان لم يرد ولا عذر
فيفترش لاحتياجه الي كسجود بعده وقولي او
يطلق من زيادتي **ووضع يديه** اي كفيه في تشهد
علي فخذه يعني لم يركبته **وقبض اصابع يده**
اليمنى في تشهد **الا المسبحة** واي يلى الا بها م فيشير
بها عند قوله **الا الله** بالتركيك وينشر اصابع اليسر
مضمومة للاتباع في غير الضم رواه مسلم **لما علم**
التريك فابوداود وانتوجه الا اصابع الي القبلة في كضم
فلو حرك المسبحة كان مكروها وينوي بالاشارة **الا خلاص**
بالتوحيد **مخية** للاتباع رواه ابوداود باسناد
حسن وتكون متوجة الي القبلة **وان لا يجاوز**
بصره **اشارة** للاتباع رواه ابوداود باسناد
صحيح **وتعوذ من القلاب** اي عذاب القبر وغيره

فهو اعم من القول من عذاب القبر **بعد تشهد اخير**
 كغير مسلم اذا تشهد احداكم فليستعد باسنة من
 اربع فيقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وعذاب
 النار ومن فتنة الحيا والمماتة ومن فتنة المسيح الرجاء
 ويسن الرعا بغير ذلك وقد بينت بعض الماثور منه في
 شرح الاصل **فتسليمة ثانية** للاتباع رواه مسلم هـ
 واستثنى من ذلك مسایل ذكرها في الترمذ المذكور
 ولما اقتصر الامام عليا تسليمة يسن للمامون شيكان
 لانه خرج عن المتابعة بالاولي بخلاف التشهد الاول
 لو تركه الامام لزم المامون تركه لوجوب المتابعة
 قبل كلام **وتحويل وجهه يمينا وشمالا في تسليمة في**
 الاول يميناً وفي الثانية شمالاً ملتقناً في الاول حتي
 يرخله الايمن وفي الثانية الايسر للاتباع في ذلك
 رواه ابن حبان في صحيحه ويروي كلام علي بن عبيد
 وشماله ومحاذيه من الايكة ومومن اسرع حتى يسنان
 يدرج كلام ولا يمد وان يسلم المامون بعد السلام
 الامام ولو قاربه جازك بقية الاركان لا تكبير هـ
 الاحكام **واستياك بخشن** زيل الفلح **ولو خرجت** ضا
لا مبعده اي المتصلة به لانها لا تسمى سواكا واختنا

في الجوع تبعاً للروايات وغيره انها تكفي اذا كانت
خشنة وهو ظاهر كلام الاصل وليس الاستيال يكون
عند قيامه اليها اي الى الصلاة ولو لفاقد الطهورين
لخبر الصحيحين لو لا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسوء
عند كل صلاة اي ما يجاب **الا بعد الزوال للصائم**
فرضاً ونفلاً فلا يسن له الاستيال بل يكره له كانه
سياتي في باب **ويسن** الاستيال ايضا **عند النوم** وعند
الاشي اي الجوع والسكوة وعند **تغيرهم** لا يتابع رواه
الشيخان في النوم وليس بالنوم غيره مما يحصل به
تغيره وفيه اي الاستيال **فوايد** اكثر من ثلاثة عشر
اقتصر عليها الاصل **لتطهير الفم وتبييض الاسنان**
وتطهير النكبة وهي ریح القم **وشد اللثة** وهي
ما حول الاسنان وتصفية الحلق والفصاحت
والفطمة وقطع الرطوبة واحداث البعر وابطال
الشيب وتسوية الظهر ومضاعفة الاجز ورضي
الرب وارهاب العدو وهضم الطعام وتغذية الحايض
وارغام الشيطان وتذكر الشهادة عند الموت **ويسن**
ان يبدأ بجانبه الا يمزوان يمس كسواً على سقف
حلقه برفق وعلى كراسي اضراسه وينوي به حسنة

وذكره هنا في شرح الأصل فوايد تتعلق بالاستيا
 وبغيره **ومكر وهله** أي الصلاة **جعل يديه في كفيه**
عند تحريمه وسجوده وركوعه لمنافاة التواضع
والتفاهة بوجهه بالأحاجة لخبر البخاري عن عائشة
 قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة
 في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان
 من صلاة العبد **واشارة مفهومة بالأحاجة** **وجهر يحل**
 اسرا وعكسه **وجهر خالف الإمام** مخفا للفتد لك سنة
 النبي صلى الله عليه وسلم **واختصار** بأن يجعل يديه على خا
 المشي عنده في خبر الصحيحين في الرجل وقيل به غيره
واسراع للصلاة لمنافاة الخشوع **وتغميض بصره** لأنه
 فعل اليهود هذا **ان خاف المصلي ضربه** والإفائة
والصاق عضليه بخنبلية في ركوعه وسجوده **والصا**
بطنة بخنبلية فيهما المخالفتها سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهما في حق الرجل خاصة لما في رفي السنن
 وأطلا في الصاق بطنة بخنبلية أو في نه تقييده له
 بالسجود **واقعا الكلب** بأن يجلس على ركبته
 ركبته المشي عنده لواء الحاكم ومعه ورواه البيهقي
 بأسانيد وضعفها ثم قال **والأقواء** أنواع أهلها

مرته

ق

صا

هذا وهو منتهى عنه والثاني وصح فعله عن النبي
صلي الله عليه وسلم ان يضع اطراف اصابع حذيه
وركبتيه على الارض واليدين على عقيقه ولا يستند
في الجلوس بين السجدين **وتقع الغراب** لمنافاته
المختلوع **واقترأ الشربع** في سجوده للنهي عنه
في خبر مسلم في حق الرجل وقيل به غيره **وايطأ**
المكان الواحد كايطان البعير وغيرها من
زيادتي كما بالغة في خفض الرأس في الركوع
وطالت التشهد الاول والاضطباع وتشبيل
الاصابع وغير ذلك كما صرح به في الاصل

باب ما يفسد الصلاة وهو حدث ولو بلا قصد
لا ينقض النذر وكلام بشعر عملا جرفين وان لم يفهما او
حرفي مفهم كقوله الوقاية وعرف الوعي خبر مسلم ان

هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام
يقع على الفهم وغيره وتخصيصه بالمفهم اصطلاح
للحاجة نعم يعذر في تلفظه بالنذر وفي اجابته
النبي صلي الله عليه وسلم في عصره اذا دعاه وفي سبيل
كلامه بقول لسانه اليه ونسي الصلاة او جهل تحريمه
فيها وقربها بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء

محذوف النذر بالمكان يعلقوا ولم
يقصد به الاخبار وتبطل باليقين
والوصية وايضا محذوف ما اذا لم
يقصد به خطاب ولا يلقاه
جميع القول خلافا لبعضهم

وفي تمنع وخوم لغلبة ان قلا ولتغذر رد كقوي ^{اي واكث كالفاتحة وتشهد}
وان كثروا خرج بكلام البشر كلام الله والذكر والدعاء من لوتراهم البغ في خلقه وتتمتع فاني
في الباب السابق وزيادتي عمدا الكلام سهوا **ومفطر** لا تطل ولو كثر كالواحد بالصلاة
للصائم لتلاعبه **وفعل كشي** من غير مبسب الصلاة في غير يعز في غرضها كواء فيما ذكر
صلاة شدة الخوف **ولو سهوا** لذلك مع انه لا مشقة في الصائم والمفطر

المحتراز عنه بخلاف القليل لا يفسد الخبر الصالحين
انه صلي الله عليه وسلم وهو حامل امامة فكان اذا
سجد وضعها واذا قام عليها نعم قليل الاكل وخوم
عمر اصع العلم يتجرمه يفسد كما علم في المفطر وكثير كفعل
اذا كان لشدة جرب او خفيفا كثر كل صابغة في كجة
لا يفسد **وقهنة** عمل المام **وفعل ركن** في اركانها
او طول زمن مع شدة النية فيها وذكور طول الزمن
من زيادتي **ونية خروج** منها في غير محلها **وبعزم** على
قطعها وترد فيه اي في قطعها وتعليقها اي قطعها
بشيء لمنافاة كل منها الصلاة **ومرف** نية فرضه الي غيره
اي نقل او فرض اخر لئلا كنعم ان كان متوقفا وادرك
جماعة سزله صرف فرضه الي نقل ليدرك فضيلتها
وكشف عورته مع القدرة على سترها وانه صلي في
خلوة او ظلة لا تنفك شرط **الا ان** كشفها خو ترع منه

كسب **فبسترها حالا** فلا يفسد الصلاة لا انتقاد
تقصيره في هذا العارض **وترك توجه** للقبلة حيث
يشترط لمأمور **وردة** لمناقاتها العبادة **وانصال بخاتمة**
لا يقع عنها به في بدنه او ثوبه او مكانه لمأمور **ان**
خاتها حالا كان كانت يا بسنة فنفضها او رطبت
بشوبه فالقاهها فلا يفسد الصلاة **وبدواي ظهور**
بعض ما ستر ظهر بالخف من الرجل او الخرق وقوي وا
نجاسة الى هنا اعم مما ذكره **وخروج وقت مسي**
اي الخف لبطالان بعض طهارته **وتكرير ركن فعلي عملا**
لتلاعبه نعم القعود القصير كان جلس عن قيام ثم سجد
لا يفسد لانه معهود في الصلاة **وتقديمه** اي تقديم
الركن الفعلي عملا على غيره لان ذلك يحل بصورة الصلاة
وخرج بالفعلي في الصور بين القوي كالفا تحدا **وا** لشهد
وبالهد فيهما السهو فلا يفسدان وتقيدي
الثانية بالفعلي والهد من زيادتي **وترك ركن** ولوه
قولا **عملا** لمأمور بخلاف ترك سهو العذر فيتركه
واقتران اي لا يقتدي به كلفه وغيره **ولو مع الجهل**
بحاله في بعض **كصور** كما يعلم مما ياتي في باب الامامة
فقول الاصل مع كعلم بحاله هو بالنظر الى جميع الصور

وذلك

وذلك بان اقتدي بعبادتهم منه **صحيح** وهذا هو
التفسير نزولته دفعا لما قيل ان ذلك مانع منه
الفقار الصلاة والكلام فيما يفسدها بعد انقضاء
وجوده في الصلاة **لوما بعد الامن** وهو عار او كما
المصلي **امنه وعقبت في الصلاة** وراسها مكشوف
لانها الشرط مع القدرة على تحميلة **وغيرها من**
زيادتي لتطويل ركن قصير **وعلا** واكل بالكره **وفعلته**
فاحشة باب الاذان بالمعنى **وهو**
لغة الاعلام قال تعالى **وان في الناس راجح** وشرعا
قول مخصوص يعلم به الصلاة المكتوبة ولا اصل
فيه قبل الاجماع قوله تعالى **يا ايها الذين امنوا اذا**
نودي للصلاة وقوله **الصلاة عليه** ولم في خبر الصحيحين
فليوزن لكم احكامكم **وهي** كفاية **ولم** شروط
ومكروهات ومبطلات **وتنوي** يأتي بيانها

[illegible]

فان الشيطان اذا سمع الاذان اذ بر **وينادي ندبا**
لنقل يصلي جماعة مسنونة تكفيرا وكسوف وتراوح

وهذا اعم من قوله وينادي في العيدين والخسوفين
والاستيق **الصلاة جامعة** لو روده في الصبح
في كسوف الشمس وقيس به الباقي والجزآن منصوبان
الاول بالاخر والثاني بالما ويحوز رفعها بالابتداء
والخبر ورفع احدكما وينصب الاخر كما بينت في شرح
الاصول **وما عدا ذلك** من مندوبة وصلاة جنازة

ونقل لا يسن جماعة او يصلي فرادي **من لا ينادي له**
بشيء لعدم وروده فيه **وشروطها** اي الاذان
والاقامة وذكر شرط الاقامة من زيادة **اسلام** في

المؤمن والمقيم **وتحيز** فلا يصحان من كافرو غيبي محيزي
من صبي ومجنون وسكران لانها عبادة وليسوا من
اهلها **وذكورة** بقيد مذكرة بقولي **لغير نسأ** فلا يصحان
من امرأة وخشعي الرجال والخناثا اما النسا ولا يشترط
لهن ذكورة بل تنس الاقامة لهن بان يقيم واحدة من
للخشعي ان يقيم بنفسه وفي اذان المرأة للناس خلاف
والاصح انه غير مندوب لانه قد يخاف من رفع الصوت
بالفطنة فلو اذنت بلارفع صوت لم يكره وكان ذكر

في حديثه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من اذنت بلارفع صوت
لم يكره وكان ذكر
في حديثه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من اذنت بلارفع صوت
لم يكره وكان ذكر

التمتع او رفعه فوق ما اسمع النساكره بل حرم علي
 المسيح ان كان تم اجنبي ومثلها في كل الخشي **وقت**
 اي وقت الاذان والاقامة ههنا لانها للاعلام به فلا يعجز
 قبله **الاذان** **ص** فيصبح قبل وقت من نصف الليل الخيرة
 المسيحيين ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى
 تسمعوا اذان ابن ام مكتوم بخلاف الاقامة فانها لا تقا
 الصلاة فلا تقدم علي دخول وقت **وغير** **ت** من زيادتي كثر
 وجه الجماعة وعدم تباعير **ومكروها** **ت** اي الاذان
 والاقامة وذكر مكروهاة الاقامة غير كراهتها للحدث
 والخشب من زيادتي **وقوعها من محرم** **ت** بخبر الترمذي
 لا تؤذن الا وانت متوضي وقيل من الاذان الاقامة **والكر**
الحديث منها للمحرم لفظ الجنابة **وهي في الاقامة** **منها**
اغلاظ منها في اذانها لقربها من الصلاة **والنفخي** **اي**
التطريب **بها** **والتمطيط** **اي** التمديد **والكلام** **لغيره**
 مصلح فيها فلو عطس حمد الله في نفسه وبني **وتنفو**
 فيها **القادر** علي القيام نعم ان كان مسافرا لا يكره
 الركوب ويكره المشوي في غير الصبح وان يقا فيهما
حي علي خير العمل **وغيرها** **ت** زيادتي كثر **وقوعها من فاص**
وصي **ويبطلها** **والنضج** **بمبطل** الاقامة من زيادتي

م

تيب

سبق

ردة وسكروا غما وجنون كما فهم بالاولى وقطعها
 بسكوة الكلام ان طال الفصل بحيث لا يعدل الباقي
 مع الاول اذا نال اقامته بخلاف اليسر وتمككتهما
 لان ما اتي به لا يعدل اذا نال اقامته فان عاد عن قريب
 واقي بها واعاد ما بعد صاحبه ويسر لهما توجه للقبالت
 لانها اشرف الوجهة وتحويل وجه لا صدر في الجعلتين
 مرتين مرة في الاولى **يميناً** ومرة في الثانية **شمالاً** ثبوتية
 في خبر الصحيحين في الاذان وقيس به الاقامة وذكر
 التوجه والتحويل فيها من زيادتي ويسر لهما ايضا ان
 يكون كل من المودن والمقيم عدلا حسن الصوت **ولا اذان**
وضع مسبختة هو اولى من قوله وضع اصبعيه في اذنيه

اي باطنهما لاننا جمع لصوته ويعرف به الاذان من
 لا يسمعه **وتنيل** اي بان الامر به في خبر الله الحاكم **جميع**
 بان ياتي بالشهادتين مرتين بخفض صوته قبل قولهما برفع
 لوروده في خبر مسلم **وتنويب** من تاب اذا رجع في اذني
 مع لوروده في خبر ابي داود وغيره باسناد صحيح

جيد بان يقول بعد جعلتي الصلاة خير من النوم
 وهذا من زيادتي **ورفع صوته به قد لا مكان** للمودن
 بحيث لا يلحقه ضربه للامر به في خبر البخاري ولا انه ابلغ

في

في خبر البخاري
 في خبر مسلم
 في خبر ابي داود
 في خبر الترمذي
 في خبر المعجم
 في خبر المستدرج
 في خبر المحلى
 في خبر المصنف
 في خبر التلخيص
 في خبر المعجم
 في خبر المستدرج
 في خبر المحلى
 في خبر المصنف
 في خبر التلخيص

وسياقي وقت حرمة اخر وقتها اذا لم يسعها وقت العصر
 جواز اكرامة في الجملة من ميعر ظلال التي مثله غير ظل الاصل
الى الغروب ولها ايضا اوقاة اخر وقت فضيلة ووقت
 اختيار ووقت جواز بالاكرامة ووقت عذر ووقت
 ضرورة ووقت حرمة فوق الفضيلة من اول الوقت
 الى ميعر ظلال التي مثله ونصف مثله ووقت **الاختيار**
 غير ظل الاستواء ووقت الجواز بالاكرامة الى اصفار
 الشمس ووقت العذر ووقت الظهور في جميع ووقت
 الضرورة يعلم مما ياتي ووقت الحرمة يعلم بما مر ووقت
المغرب من الغروب الى مغيب الشفق بحسب ما علم
 وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وخبره ليس في انوار
 تفریط انما التفریط على من لم يعمل الصلاة حتى يحل
 وقت الارض ظاهر يقضون متداد وقت كل صلاة
 الى دخول وقت الارض اي غير الصبح لما سياتي في
 وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها اوقاة اخرى ووقت
 فضيلة واختيار اول الوقت ووقت عذر وقت العنا
 لمن جمع ووقت ضرورة يعلم مما ياتي ووقت حرمة يعلم
 مما مر فوق **العنا** جواز من مغيب الشفق الى **الفجر**
الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضه بالافق بخبر ليس في

والوقت الذي فيه لا يختار من وقت الفضية
 والوقت الذي فيه لا يختار من وقت الفضية

النوم تعريضه بالصادق الجهر الكاذب وهو يطلع
 مستطيلا نحو السما الزنب السرحان وهو الريب
 ثم يغيب وتعقب ظلمة ثم يطلع الجهر الصادق مستطيرا اي
 منتشر كما مر ولها اوقاة اخروقت فضيلة ووقت اختيار
 ووقت عذر ووقت ضرورة ووقت حمة فوقت الفضية
 اول الوقت ووقت الاختيار من اخر وقت الفضية

الي ثلث الليل ووقت العذر وقت المغرب ثم جمع ووقت الضرورة
 يعلم مما ياتي ووقت الحرمة يعلم مما مر فوقت الصبح جواز ابكر هذه
 في الجملة من الجهر الصادق الي طلوع الشمس فخير مسلم
 وقت صلاة الصبح من طلوع الجهر ما لم تطلع الشمس ولها
 اوقاة اخروقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بالاكراهية
 ووقت ضرورة ووقت حمة فوقت الفضية اول الوقت ووقت
 الاختيار من اول اخر وقت الفضية الي الاسفار اي الاضائة
 ووقت الجواز بالاكراهية الي المحرق التي قبل طلوع الشمس ووقت

الحرمة يعلم مما مر ووقت ضرورة يعلم من قولي ولو اسلم كافر
 او طهره حايض او نفسا او بلغ صبي بالمعني الشامل له وللحيضة
 او غاب عن البيت او مفعليه وقد بقي من وقت الصلاة
 ما يجمع قدر تكبيرية فاكثرت منه تلك الصلاة لانه لا ترك جزمه
 فكان كاد ذلك الجماعة وكما يلزم المسافر الا تمام باقتداره بمقيم

وانما لم تذكر الحق المبركف
 لان ذلك لا يفتا طوله
 اذ ذلك ايمان فاحتيط فيهما
 شره ارشاد

يسبح

في جزئ من الصلاة وفجر بالتكبيرة دونها **وكذا** التلزمة **عصا**
التي قبلها ان كانت تجمع معها فليزمنه الظاهر مع العصر **بادرك**
تكبيرة اخر العصر والمغرب مع العشاء **بادرك** تكبيرة اخر
لان وقت الثانية وقت الاولى في جواز الجمع فكذا في الوجوه
ولا تجزأ حدة من الصبح والعصر والعشاء **بادرك** جزء مما بعد
لان تقاضا جواز الجمع بينهما ويشترط في لزوم ما ذكرنا متداده
السلامة في الموانع من اماكن الطهارة فليبلغ ثم جروحه
في السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو ادر ك تكبيرت
اخرا العصر مثلا و خلا من المعانع ما يسعها اي العصر
وطهرها فغاد المانع بعد ان ادر ك ثم وقت المغرب **سما**
اي المغرب تقين صرفا الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا
تأزمه **باب الامامة** في الصلاة لا يمت فيها ثمانية
الواع احدها من لا تصح امامته بحال وهو الكافر ولو
زندقا **وغير المميز** من يحنون ومنع عليه وصري غير مميز
وسكران لعدم الاعتداد بصلاتهم فقولي وغير المميز اعم
من قول المجنون والمأمووم والمشكوك في ما موميته **ولا ي**
المعبر عنه في الاصل بالارادة والالتفيع ومن لم يجل المضي في
الفاحة ان امكنها التعلم لتقصير الموت بهم وتقصير الامام **وقد**
اولي واثير مما ذكر فيها وانما تصح امامة المأمووم لان تابع

ومن شأن الإمام الاستقلال فلا يجتمعان وما المتكول في
 ما مومنه فلعلم العلم باستقلاله اما المومني كذا يمكنه
 التعلم فسياتي واما من جهة كبحيل المعني كرفعها اليه فتصح
 اما مع الكرامة او بحيل في غير الفاتحة او فيها ولم يمكنه
 التعلم في اتيان **وثانيها** لا تصح **امامته مع العلم بجاله** **وهو**
المحدوث عندنا اصغرا واكبرا وفي عليه نجاسة خفية غير مفعولة
 ومن جهة كبحيل المعني وكان عالما بالصواب وتعد الحسن مطلقا اي
 في الفاتحة وغيرها او سبقا لنا اليه ولم يعد لقراءة علم حصص
 في الفاتحة او امكنه التعلم ولم يتعلم **وعلم التحريم وتعد الحسن**
في غيرها اي غير الفاتحة لتقصير الموتى بخلافها مع
 الجهد بجاله لكن لصحة امامته الا وليضرب هذا النوع
 تقييد يعلم ما ياتي في الخامس وخرج بالحقبة النجاسة
 الطاهرة فتمنع الصحة مطلقا ان كانت غير مفعولة
 وما بعد ما المفعولة فلا تمنع الصحة مطلقا اما الا
 في غير الفاتحة اذا لم يمكنه التعلم او كان جاهلا غير مقصود
 ناسيا فتصح امامته مطلقا مع الكرامة وقولي ومن جهة
 الي اخره من زيادتي **وثالثها** لا تصح **امامته الا لونه وهو**
الخنثي فتصح امامته الا ان شي كالرجل لتقصير عند كالتحية
 لجواز كونه رجلا فلا امام انتي واجها **لا تصح امامته الا**

تنبيه نقول الترمذي في المعنى
 كافت كرامته خير الموقر

مثلث وهو الاثني ولاي وهو من اجل حرف من الفاتحة بقيد
زدت بقولي ان لم يمكنه التعلم فتصح امامته الاثني مثلها
كالرجل وخشي نقصها عنهما وتصح امامته الاثني مثلها لا
لقاري لانه ليس اهلا التحمل وافردة الخشي عن هذا خلافا
لما صنع الاصل لان ما صنع لا يصح فيه لما عرفت ولاي
كارت بالمشاة وهو من يغم في غير محل الادغام **والشغ**
بالمثلث وهو من يبدل حرفا باخر **ومن جنى جيل المعني** بقيد
زدت بقولي في الفاتحة كان يضم تا النعت او يكسر ها
وعجز عن التعلم فتصح امامته كل منهم لمثله لا استوايهما في النقصان
لا غيره لاختلافهما **وخاسرها** من لا تصح امامته في صلاح
وتصح في اخري **وهو اسافر والعبد للمبعض** وهو من ياتي
والصبي والمحدث ومن عليه نجاسة خفية وجهل حالها
وهما من زيادتي فانهم لا تصح امامتهم **في الجملة** ان تم العدم
لا انتفا صفة الكمال المعبرة في صحتها وتصح في غيرها
وفيها ان تم العدم بل ذمهم وسادها من كره امامته
مع جوارها **وهو الفاسق والمبتدع** ان لم يكون
بيدعة وغيرهما وهو من زيادتي كالفاسق في السنة فالق
واو وهو من يكره الفاسق والواو من تغليب على الامامة ولا
يستحقها اما من يكره بيدعة كالمجسم صريحا ومنكر العلم

بالجزاية فلا يصح ان يكون اما ما جال كما علم ما مروني
بالفاسق والبتدع اولى من تعبيره بالمعلن بالفسق وفي
البدعة اذ الاعلان ليس بشرط وسابعها من **اما مئة خلا**
الاولي وهو ولد الزنا وان عد لا صلا في الماكرون **وولد**
الملاعنة ومنه لا يعرف الاب وهما من زيادتي **والعبد ولو**
مكاتب والمبعض ولو زادة حرية **والاعي والبحير في الاما** مئة
التعارض المغيني وهما ان البصير احفظ من النجاسة
والاعي اخشع **وثالثها من تحتها مئته وهو من مسلم** هما
ذكر من الامور السابقة ثم اذا اجتمع على له اهلوية الاما مئة
جماعة **فيقدم** منهم **الا فقه** في الصلاة على غيره لان صلى الله
عليه ولم يقدم ابا بكر الصلاة وغيره احفظ منه وكان لا احتياجه
الي الفقه في الصلاة اكثر لكثرة الوقائع فيها واما خبر مسلم
الا في نحوه فهو في المستويين في غير القراءة كالفقه لان اهل العصر
الاول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجد قاري الا وهه وفقيه
وبعد الا فقه الا فقه اي اكثر القراءة **وبعد الا فقه الا فقه** ووجه
زيادتي **وبعد الا فقه الا فقه** اي اكثر القراءة **وبعد الا فقه الا فقه** ووجه
الي سلام من زاد الحرب **وبعد الا فقه الا فقه** اي اكثر القراءة **وبعد الا فقه الا فقه** ووجه
الحبر مسلم يوم القوم اقروم الكتاب الله فان كان في القراءة سوا
فاعلم بالسنة فان كانوا في السنة سوا فاقدمهم حجة فان كانوا

في الهجرة واما قدمهم سنا وفي رواية سلما وجهه تقدم
الموضع على الاقدم هجرة من اخبر ان الغالب على العلم بالاسنة
الوضع وبعد الاسن **الاسن في تسبانا** كان منتسبا الي
قريش وغيرهم من قدام به ما يعتبر في الكفاة فيقدم اليها
او المطلب من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب والعرب
على العم **قال الحسن ذكرا ولا نظف ثوبا فالاحسن صوتا و**
الاحسن خالقا بفتح الخاء وهذه الاربعة من زيادتي **والاحسن**
وجها وذكره في شرح الاصل زيادة على ذلك كتيبة **باب كيفية**
صلوات السفر في كصلا الحض فيما لها من فرض ركعة
وغنمها **الافني شيتين** احدهما جوة القصر اجماعا لا كية
واذا ضربتم في الارض في رباعية مكتوبة ولو فاية **سفر**
لا فاية تحضر لترتيبها في ذمة اربعا وخرج بما ذكره الجمع
والمفرد والمندورة فلا قصر فيها **فصل في رباعية السفر**
المكتوبة **ركعتين** للاتباع رواه الشيخان وانما يجوز
القصر بشرط **وطعنة كون** **سفر طويلا** اي ربعة **ركعة**
ولو مع كفا وجي فلو بالغ في ثمانية قصر والبويرة اربعة
فراسخ كل فرسخ ثلاثة اميال كل ميل اربعة الاف
خطوة كل خطوة ثلاثة اقدام وذلك لما علقه البخاري
بصفة الجزم واسناده اليه في سنن صحيح كان ابن

عرو ابن عباس يقصران ويفطران في اربعة ايام ومثله
 انما يفعل بتوفيق فيمتنع القصر فيما دون ذلك وينتظر
 كونه **مباحا** واجبا كان او غيره فلا قصر للعاصي به كابق
 وناشئة لان السفر بسببها لترخص بالقصر وغيره فلا
 يناط بالمعصية قال الشيخ ابو محمد ولا يترخص من مسافر
 لمجرد روية البلاد لان ليست بغرض صحيح اما العاصي في
 سفره من شرب خمر في سفر مباح فلا ترخص لان سفره
 مباح **ونية القصر** لا دخلا ولا صلا بخلاف الاتمام لا يجتمع
 الي نية وتكون نية القصر **والصلاة** كاصل النية **وبجاء**
البلد مثلا ان لم يكن له سور يختص به او مجاورة **سورة**
 ان كان له سور كذلك في تجاوزته وان كان وراءه عما
 لانها لا تعد من البلد **وعدم نية اقامة واتمام فيها** اي في
 الصلاة لانه نية ذلك تنافي القصر وفي معنى الثانية عدم التردد
 في انه يقصر او يتم **وعدم الاتمام** بمقيم او مسافر ولو
 اقيم به ولو لحظ في جمعة او صبح لزم الاتمام لقول ابن عباس
 في التيمم يحتمل انه السنة والمتم كالمقيم لسوا توافقته
 الصلاة ان اتم ولا في معناه عدم الاتمام بمثل لو كان في سفر
 او بمثل لو كان قريبا **فالثالثة** في انه نوى القصر **ولا في**
 التيمم بالاتمام وان بان انه ساه كالوشك في نية نفسه **وقصر**

كان افضلها بعد ذلك لزم
 الاتمام ولو كان امامه ومجتمعا
 خفيه او محاذي بخلاف ما لو كان
 امامه دون جاسته ظاهرة ومضى
 للاتمام لم يبين له وجوبه
 ظاهره ان يعود الى القصر

حال معلوم فلا قصر لها **و علم بجواز القصر** فلا قصر لها **حال**
 به وهذا من مزيا دي **ولو ظنه** كما ولي من قوله ولو علم
مسافر أو شك في نيته القصر ونواه **قصر** جواز بقيد زنه بقولي
ان قصر لانه الظاهر من حال المسافر فان اتم امامة ولم يتبين
 له حاله لزمه الاتمام ولو شك في نيته الامام كقصر فقال ان قصر قصه
 والا تمت لم يضربا لتعاليق فالقصر ان قصر الامام **ثانها** ما جواز
الجمع لغير تحيرة بين ظهر وعصر وبين مغرب وعشا لا بين جمع
 وغيرها ولا بين عصر ومغرب ولا بين جواز الجمع **سقوط** بالبقيد زنه
 بقولي **مباح** كما في العصر جامع الرخصة **تقديم** في وقت الاولى
وتأخير في وقت الثانية فان كان سابقا في وقت الاولى فتأخيرها
 افضل والا فاكسبه وذلك للاتباع واداء النجاس في الظهر والعصر ولو
 داود وغيره في المغرب والعشا **ولم يطر** **تقديم** في الصحيحين بخلاف
 عباس رضي الله عنهما انه ^{مطوف على قوايسف} صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة تسع
 جميعا وثمانيا جميعا الظهر والعصر والمغرب والعشا في رواية
 لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الامام مالك اريدك بعض المطر
 اما الجمع له تأخير فلا يجوز لان المطر قد ينقطع قبل ان يجمع
 ويختص رخصة عن يمين على جماعة بمكان بعيد يتأدى بالمطر
 في طريقه والمثلج والبرد كالمطر ان ذابا والجمعة كالمطر في جمع التقديم
 سفر او مطر **ويشترط** **الجمع** التقديم سفر او مطر **الترتيب** **والولة**

بين الصلاتين لأن ذلك هو المأثور ولا يبطل الوضوء بالاقامة
للصلاة الثانية ولا بالطلب الخفيف للتميم وهذه الشرائط
من زيادة نية **الجمعة في الأولى** ولومع التخلل منها لتمييز التقديرات
المشروع عن التقديرات **سواء بقا السفر في الجمع له العذر الثاني نية**
ليقارن العذر بالجمع فالواقف في الأولى وبينهما ما يمنع
الجمع وإن سافر عقبه لاقامة **وجود المطر بالجمع له أو كل منهما**
لذلك **وعند سلام الأولى** ليتحقق أيضا لها بأول الثانية في
العذر ولا يضر انقطاعها عنها الثانية وهذا الشرط من
زيادة **ويشترط بالجمع التأخير كون التأخير نية بالجمع**
قبل خروج وقت الأولى بقدر ركعة فأكثر إذا بدا ركعتها
منه تكون الصلاة إذا أفلا وأخبر بالنية حتى خرج وقت الأولى
أولم يبق منه ما تكون الصلاة فيه إذا أعصى وصار قضاء
ووقع في المجموع ما يجاوز ذلك فأحذر **وبقاس سفر إلى آخر**
الثانية فالواقف فيها وقعت الأولى قضا لأنها تابعة للثانية
في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وذكر في شرح الأمل
فوائد أخيرة **باب صلاة الجمعة** بضم الهمزة وكونها مفتوحة
كسرها والأصل في وجوبها إتيان النوي بالصلاة في يوم الجمعة
أي فيه وإخباره بخبر مسلم لقد حدثت أن أسرا جلا يصلي بالناس
ثم أخرج علي حال يتخلفون عن الجمعة في يومهم ومعلوم أنها كانت

وهي كغيرها في الأركان والنروط وغيرها ويختص باشتراط
 أمور ذكرتها بقولي **يشترط لفتحها** ستة أمور أحدها
الاقامة في البنية ولو من خبث وقب لآن الجمعة لم تقم في
 عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك
 المساجد وغيرها بخلاف الصراوان كان بها خيام ولو
 أهدمت الأبنية وأقام أهلها على العادة لم يمتهم الجمعة
 فيها لأنها وظنهم وسواها كانوا في مظالم لا وتغييرها ببنية
 أوضح من تغييره بخطة أبنية **وثانيها اقامتها بأربعين**
 ولو بالامام **مسلي مكلفا حواذ كرا** للاتباع رواه البيهقي
 وغيره مع خبر صلوا كما لا يتم في أصلي **متوطنا** بحل الجمعة
لا يظفر نشأ ولا صيفا **الجماعة** لأن صلى الله عليه وسلم لم
 يجمع نجه الوداع مع غيره على الإقامة أياما لعدم التوطن
 وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة وصلي بها الظهر وحضره بقدر
 رواه مسلم فلا تصح بكاف ولا بغير مكلف ولا بمن فيه رق
 ولا بغير ذكر لنقصهم ولا بغير متوطن لما مر وثالث الشرط
 وقوع الجمعة **في وقت الظهر** للاتباع رواه الشيخان **فلو فرغ**
الوقت وهم فيها نحوها ظهرا كما لو فاة شرط القصر وجب
 الإتمام **ولا يبعها الجماعة** في الركعة الأولى لأن المأثور ولو
 صلاها أربعون فرادى لم تصح **وخامسها أن لا يسبقها**

بالتميم ولا يقرنها فيه جمعة فري يجعلها الا ان عسر
اجتماع الناس بمكان وهذا ان الشرطان من زيادتي ط لثلاثة

الاولي جعلها الاصل شروطا لوجوب الجمعة كالصحتها
والمنفوق ما مر ومسادسها تقدم خطبتين علي الصلاة
للا اتباع رواه الشيخان مني تصح خلف الجمعة ولو صيبا

خاد علي الاربعيني بخلاف من لا تصح خلفه كمنون وصي
من الاربعيني وكافرو يعتبر وقوعهما في الوقت لانه المأثور
وهو متطهر من الحدث والخبر مستتر قلم فيها عند القدر
كما يلوح بقولي بعد ويجلس بينهما بمجمع هو اولي في قوله

بمضوء من تنقذ الجمعة ويجلس بينهما ويحذرانه

تقافيهما للا اتباع رواه مسلم ويصلي علي النبي صلى الله عليه
وسلم فيها لانه المأثور ويعظم بالوصية بالتقوي وخوفا

للا اتباع رواه مسلم ولا يتعني لفظ الوصية بخلاف الحد

والصلاة فيها للا اتباع رواه السلف والخلف ويقرأ ايت

مفهمة لا كنم تطر للا اتباع رواه الشيخان في احديهما لا بعينها

لاطلاق المادلة لكن يسكنونها في الاولي لتكون القراءة

فيها في مقابلة الدعاء الثانية ويدعوا للمومنين والمومنات

وذكرهن في زيادتي في الثانية لانه المأثور قاله الامام

داري ان يكون الدعاء متعلقا بامو لاخرة غير مقتصر

على اوطار الدنيا وان لا بأس بتخصيصها بالسامعين كقولهم
الله واما الله السلطان بخصوصه فالتخاريف في الجوع ان لا يلبس
اذا لم يكن فيه جاذبة في وصفه ونحوها وذكر في شهر الاصل
فوايد اخرى ويعتبر في الخطبة مع مله ولا تهاووا كونه عريضة
وجميع ما اعتنى فيها شروط لها المجد والصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم والوعظ وقراءة اية والدعاء للمؤمنين
والمؤمنات فاركان لها **وتلزم الجمعة كل مسلم مكلف مستوطن**
بجمل الجمعة **وذكر لا عذر له** في ترك الجماعة مما يتصور
هنا وهذا يعني غيبتا ان شرا ما يكون صحيحا وان ذكره
الاصل **وتعقد** كما علم مما مر وانما اعيد لقراءة القسم
التي تلازم العزم مطلقا وتعقد به في غير المسافر **والمقيم**
غير المتوطن كما قام اربعة فالكثرة وبذية السفر **والموطن**
بجمل يسمع منه **الذي ولا يبلغ اهله** اربعين **وتلزمه** فتصح منه **ولا تلزم**
وفيه رقي ولو مبعضا فهو اعم من تعبيد بالعبد **فالصبي**
المير والاني والمساكين والمقيم بجمل لا يسمع منه **الذي ولا يبلغ**
اهله اربعين وكانوا اهل خيام **والخني لا تلزمهم ولا تنفقد**
منهم **والمردن** لا تلزمه ولا تنفقد به ولا تصح منه **والجنون**
والمفعم عليه والسكران والصبي غير المميز **فالكاثر الا صلي**
لا تلزمهم ولا تنفقد **منهم** ولا تصح منهم وان لم يترك السكران

انقسام
القضي وبذلك علم ان الناس في الجمعة ستة اقسام والاصل
فيما ذكر مع ما مر في الجمعة حق واجب على كل مسلم في جمعة
الاربعة عبد الملوكة وامرأة اوصي ومريض والمراد بعد
لزومها الكافر الاصيل عدم لزوم مطالبتها في الدنيا
لكن تلزم كغيرها في الواجبات لزوم عقاب عليها في
الاخرة كما تقر في الاصل لتتمكن من فعلها بالانسلام

فرع جرم عياض تلزم الجمعة السفر ولو طاعة بعد
في يومها الا ان تمكن الجمعة في طريقه او مقصده او
يتصرف بخلافه عن الرفقة **باب كيفية صلاة الخوف**

الاصل فيها اية واذ كانت فيهم فاقمت لهم الصلاة والاتباع
كما سياتي وهي ستة عشر نوعا جازية عن النبي صلى الله عليه
ولم واختار الشافعي منها صلاة ذاة الرقاع وصلاة
بطن تحل وصلاة عسفان وذكر معها اربعاً جازية لقول
وهو صلاة شدة الخوف وبيان الاربعة ان يقال **ان كان**

معد في حرة القبلية يقيد بزندهما بقولي ولا سائر عنى

رويته وكثر المليون حيث تسجد طائفة وتحرس افر
جعلهم الامام صفين وصلى بهم جميعاً في جرد جرد

ويحرس صفين فاذا اقام من السجود كبر من غير الوقوف كبر واعتدل
بالجميع وكبروا في الركعة الثانية ورس لا حرك للشهد

فاد اجلس

بجود تشهدكم بالجميع وهذا صادق سجود الصف الاول
معنى الركعة الاولى والثاني بعد تقدمه وتاخره
في الثانية وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعسفان كما رواه مسلم وصادق بذلك بالاتفاق
وتأخر سجود الثاني معني الاول والاخر في الثانية
ولو يتقدم وتأخر وهذه من زيادات ونص عليها في الام
ويجوز غير ذلك كما بينته في شرح الاصل **وان كان العد**
في غيرها اي غير جهة القبلة او فيها ثم سار يمنع
لاية وهذا الثاني من زيادات **وقدم** الامام فريقي **تفقا** **احدهما**
وجه العرو **ويصلي بالافري** حيث لا يباليها السهام ثم عند
قيامه **للتانية تفارقة** الاخرى بالنية **وقتم** صلاتها
تذهب الى العرو **وتفارقة** وجهه والامام قاري منتظر لها في
قيامه **وبخى تلك الفقرة** التي كانت في وجه العرو **فيصلي**
بها **ركعة ثانية** ثم تم صلاتها **وتحققه** في تشهده **وسلمها**
ولو لم تفارقة الاول بل ذهبت الى العرو وسكنته وقا
الاخرى فصلت مع الثانية فلما سلم ذهبت العرو
وجه الاول كان الصلاة وامت وذهبت الى العرو
وجه الاخرى وامت صح لو وايضا بن عمر والاولى رواية
سهل واختارها **النافع** لسلمتها من كثرة الخافعة

ولا نأخذها لاصحابها وهذه الصلاة بكيفية المذكورتين
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة الرقاع رواها الله
 الشيخان وله ان يصلي مرتين كل مرة بغوفة فتكون الثانية
 له نافلة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بطريق آخر رواها الشيخان ايضا وتلك بكيفية افضل
 من هذه لانها اعدل بين الطائفتين وتسلا متساويين
 هذه من اقتدر المقتضى بالمتنفل المختلف فيه هذا كله اذا
صلى الثانية فان صلى رابعة صلى بكل من الغرضتين ركعتين تشهد
 بهما وانتظر الثانية في جلوس التشهد وقيام الثالثة
 وهو افضل لانه محل التطويل بخلاف جلوس التشهد
 الاول ولو فرغهم اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صحت
 صلاتهم **او صلى مغربا** فيصلي بفرقة ركعتين وبالثانية **ركعة**
 ويجوز عكسه **وينتظر الفرقة الثانية في الركعة الثالثة**
 اي في القيام لها وهو افضل في انتظارها في التشهد الاول
 هذا كله اذا لم يشتد الخوف **فان اقتدر الخوف** وان لم
 يلتم القتال فلم يؤمنوا العدو ولو وعنه او اقصوا **قنين**
 فقولي ان اشتد الخوف موقوف بالغرض بلا ايهام غير
 المراد الموضع فيه قول الاصلي كغيره فان اشتد الخوف
 او التيم القتال **صلوا كيف امكن ركباناً ومشتاة وعدوا**

وايتما والاخير من زيادتي قالتم فان ختمتم فجاءوا
وركبانا قال بن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها
واحتمل ذلك للضرورة ومحل اذا كان ذلك سبب
القتال فلو اخرج من القبلة لجامع الدابة وطال
الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض
مع اختلاف الجهة كالمصلين الكعبة **فان امن**
المصلي **وهو راكب** **ترل** وجوبا **وبني** علي
صلواته وان كثرة عمله في تروله نعم لو استدبره
القبلة في تروله بطلت صلاته ولا يضرا خراف
يميننا ونملا لكنه يكن **وان خاف** وهو راجل
ولم يضطر الى الركوب **ركب واستأنف** صلاته
لان الركوب اكثر عملا من التزول وخرج زيادتي
ولم يضطرها لو اضطر الى الركوب ويركب فانه
يبني **والخوف في القتال** **الخوف** علي معصوم من نفس
وعضو ومنفعة ومال ولولفيم **من نحو سبع**
كجة وحرق وغرق وغريم ويطلبه ليقتصر منه
وهو رجوا العفو لو تضييع ولا يجد معذلة لاخذ كل
فيلة فيه ماسرثم ولا اعادة في الجميع ويجوز صلاته
شدة الخوف في العيد والكسوف والاستسقا

حول

تغيب

لأنه لا يخاف فوته بخلافها وقياسه ان ذلك
يجري في كل نقل يخاف فوته كالرواتب وتعييري
بنحو سبع اعم من قوله سبع اوجبة او غرق او حرق
باب القضاء وهو فعل العباداة كلها او الاداء ون
ركعة بعد وقت الاداء استدراكا لما سبق لفعل مقتضى
والاعادة وهي فعل العباداة اداها ثانيا
يقضي الشخص ما قاته من وقت وجوبا
في الغرض ونزاه في النقل كما ذكره الاصل في باب
متي تكلم وقد روي على فعله وان كانت الجملة تقضي
ظهرا لاجتماع خير الصحيح من تمام صلاة او
نسيها فليصلها اذا ذكرها والمباداة الي قضاء
النقل ستة وكذا الي الغرض ان فاة بعد ولا وجبة
الا ان خاف فوت حاضرة فيبدل بها
وجوبا وتعييري كما صل بحوق فوترها صادوق فيه
بما اذا امكنه ان يدرك ركعة من الحاضرة فيقضي قبلها
الفايت ايضا كما شهد المستثني منه ويجعل اطلاق
تحريم اخر بعض الصلاة من وقتها على غير ذلك ولو
تذكر فايته بعد بنزوعه في حاضرة اتمها ضايق الوقت
او اتسع ولو شرع فايته معتقدا سبق الوقت فبان

ضيقة وحيث طبعها **او** **هـ** ان لم يجد غير
 ثوب وهو في رقيقة عراة او زدم على يدي
او **مقام** ^{للصلوة} ما فاته فلا يقضي للصلوة حتى تنتهي التوبة اليه
 والاخيرتان من زيادة **كاد الحاضرت** في انه
 لا يوبىها فيما ذكر حتى تنتهي التوبة اليه ان لم يخف
فوتها والاصيل عاريا ومثمتا وقاعد ارعاية
 لحمة الوقت **او** ان ما فاته اذ لا فائدة في القضا
 فان وجد الماء او وجد التراب يحمل لا يغلب فيه وجود
 الماء قضي اما غير الوقت كالاستسقاء فلا يقضي كما
 ذكره الاصل **ا** خرابا به التطلع **و** قد بطة
 الكلام عليه في شرح الاصل **و** من صلي ولو في جماعة
 صلاة **صحيحة** ثم ادرك في الوقت من يصليها
هـ ولو منفردا **سنة** اعادة ثوبها **معصية**
 للامر بها في خبر ابي داود وغيره وهي الترمذي

لا يقضي في وقت الصلاة
 ولا يقضي في وقت الصلاة
 ولا يقضي في وقت الصلاة
 ولا يقضي في وقت الصلاة

وحكم
 باب كيفية صلاة المعذور لا يمانه **يصل** المريض كيف
 امكنه ولو موميا للضرورة **ولا** يعيد ما صلاه لعموم

البناري

عذرهم ولا ينقص ثوابهم عن ثوابه لو صلى تمامه الا ان كان لانه
معدوم الخبر اذا مرض العبد او سافر كتب له ما كان
يفعل صحيحا مقبلا والمعتبر في المرض المشقة الظاهر او خوف
زيادة مرض او نحو **ويصلي الغريق والمحبوس على خمس**
مومنين لا امر ويعبد ان ما صليهاه بايماء النذر ذكرك في
معناها المصلوب ونحوه كشدود وناقته في المرض **والمصلوب**
الواقعة اول في الوقت اذا وكذا ان وقع منها فية
ولما فضا الخبر الصحيح فزاد ركعة من الصلاة فقد
ادرك الصلاة اي موادة والفرق ان الركعة تشتمل على
معظم افعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتركز لها فجعل
ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها **باب صلات**
العبد بن هي سنة كما لمواظبته النبي صلى الله عليه وسلم
عليها ولقوله تحافض لربك واخر قيل المراد بالصلاة صلاة
الاضحية وبالنحر الاضحية **في ركعتان** كالحجعة فيما لها الا في
اشياء هو اولي من قوله في احد عشر شيئا لان المستثنى
لا ينحصر فيها كما بينته فيه في شرح الاصل وذلك **لكون**
وقتها من الطلوع الى الزوال على الاصل في ان اذا فرغ
وقت حلاة **دخل وقت اخري** ولكن الافضل تأخيرها
الي ان ترفع النفس كرمح الاتباع وكجواز فعلها في

الصبر والاتباع وان كان فعلها في المسجد افضل لشرفه لا
 ان يضيق فيكم فيه للتشويش بالزحام بخلاف الجمعة لا
 تفعل الا في بنية كما **روى كان يكبر جهرا في الركعة الاولى**
 قبل القراءة والاستعاذة وبعد دعاء الافتتاح **سبعاً**
وفي الثانية خمساً للاتباع رواه الترمذي وحسنه
 ويسن رفع يديه مع كل تكبيرة **يفصل بين كل تكبيرة بين**
 كما ذكر بقوله سبحانه الله والمحمدة ولا اله الا الله والله أكبر
 والباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وقيل
 يفصل بغير ذلك كما بينه الاصل والترجيح في زيادتي
وكونها اذان لها ولا اقامة ————— فيها الخبر
 مسلم عن جابر شهقة مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد
 غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة **وكان يكبر جهراً**
 في ابتداء الخطبة الاولى **سبعاً** وابتدأ الثانية **سبعاً**
 ولا فيها ما لا ينبغي ذلك هو المأثور وليست التكبيرة المذكورة
 من الخطبة وانما هي مقدمة لها تقلد في الروضة عن النافع
 والاصحاب **وذكر حكم صدقة الفطر والاضحية في الخطبة**
 لانه الايق بالمال وتقديم الصلاة عليها اي الخطبة
 للاتباع رواه الشافعي وغيره فلو قدم الخطبة لم يخل
 بها كالسنة الواحدة بعد الفريضة اذا قدمتها على الجلاء

الجمعة لا تصح إلا بتقديم الخطبة عليها كما مر وفرقوا بأن ه
خطبتها شرط لصحتها وبيان الشرط أن يقدم وبيان
الجمعة فريضة فاخرة ليدركها المتأخر وقتنا **ركي صلاة**

الاضحية صلاة الفطر في التكبير المرسل جهرًا وهو

غروب شمس ليدي العيد هو أهم من قوله من روية المهلا ل

إلى صلاة أي التحريم بصلاة العيد لأن الكلام مباه
إليه والتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله وشعار

اليوم وتكبير ليلة الفطر أكثر من تكبيرة ليلة الاضحية النفي
عليه بقوله تعالى وتكلموا معه وتكبروا والله خلاق كبير
هليلة الاضحية فانه ثبت بالقناني **وتخالفها في تأخير**

صدقها وهي الاضحية ع الصلاة والخطبة للاتباع ٨

رواه الشيخان بخلاف صدقت الفطر ينوب تقدر بها
وفي تعجيل صلاتها قليلا بخلاف صلاة الفطر ينوب

تأخيرها ذلك ليمتد وقت التفتيح بعد الصلوات

ووقت الفطر قبلها **وفي التكبير المقيد جهرًا وهو لغير**

الحاج من صلاة صبح يوم عرفت إلى عصر آخر أيام

الشريق للاتباع رواه الحاكم وصححه اسناده اما الحاج

من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر أيام الشريق وقبل غير الحاج ٩

الحاج كالحاج وصححه في المنهاج كاصله وهذا التكبير يكون

خلف الفريضة ولو صلاة جنازة وإن استثنى ها ^{صل} **الأ**
وخلف النوافل ولو كانت الفريضة والنوافل مقضية
 لأن التكبير شعار الوقت بخلاف عيد الفطر لا تكبير
 فيه خلون في منزلك **لا يسجد في تلاوة أو شكر فلاه**
 تكبير خلفها **باب صلاة الاستسقاء** في سنة عند
 الحاجة كما روي الأصل فيها قبل الإجماع الاتباع رواه
 الشيخان والاستسقاء طلب السقياء وهو ثلاث
 أنواع أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف ^{الصلوة}
 وفي خطبة الجمعة وخود كل وأفضلها الاستسقاء بركعتين
 وخطبتين وهو ما ذكرت بقولي **في ركعتان كصلاة**
العيد فيما لها إلا في المناداة قبلها بأن يأمر الإمام من

رفع يديه للإمام إذا أمر بالصوم أو ^{جنبه أن يصوم وإن قلت أن التكلم بخل}
 في عموم خطابه لأنها أضافها وجب الصوم ^{غيره بدلالة طاعته وهذا المعنى لا يتصور}
 فيه إذا لا يتصور بدلالة طاعته لنفسه ^{سبحه فزع أمره بالإمام بالصوم فسقوا قبل}
 استكمال الصوم قال من لم يصوم بقية ^{الأيام أقول بوجه بأن هذا الصوم كالتي}
 الواحد ففائدة لم تنقطع لأن ركعات ^{سببا في المنزلة بغيره ولو أمرهم بالصوم}
 في النصف الثاني من شعبان وجميع ^{وكن الواجب زيادة على أربعة أيام فانه يجب}
 الترمذي وصححه وينزعها بعد فراغه من الخطبة ^{مع}
 خطبتي في خطبتي العيد فيما لها **الأ** في صحتها قبل

أيضا ٥٢

الصلاة بخلافها في صلاة العيد لا يعمان كما مر من
زيادتي **وفي الكسار الاستغفار** فيها بدل أكلها التكبير في
خطبتي العيد ويدعو في الخطبة الأولى اللهم اسقنا غيثا
مغيثا هنيئا مريئا غيثا غزوا بجلالا سحيا طيبا دائما اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا نستغفر
لك كنت غفارا فارسل السماء علينا مددرا أي كثير الدال
وفي قراءة آية استغفر واربع انه كان غفارا فيها
بان يقول استغفر واربع انه كان غفارا يرسل السماء
عليكم مددرا لحكم من تقييد الاستغفار بالخطبتين انه يلية
بتكبير الصلاة وبالذكر بين كل تكبيرتين كما في صلاة كعب
وهو كذلك **وفي السرار** بعض الدعا فيها فقوي فيها
قيل في المذكرة قبله كما تقرر **وفي التوجه** بما يالدعا
للقبلة بعد صدر الخطبة الثانية بخواتمها ويبلغ فيه
ثم فاذا السردعا الناس سرا واذا جهرامنا **وفي**
تحويل الرد اعند توجهه للقبلة فيجعل يمينه يساره
وعكسه للاتباع رواه البخاري وينكس فيجعل يمينه
اسفله وعكسه **وفي رفع ظهر المدين** إلى السما في
الدعا للاتباع رواه مسلم وحكمة ان القصود رفع البلاء
بخلاف القاصد حصول شيء يحصل بطن يديه إلى السما

وفي ابدان التكبير بالاسم مستغفار فيهما اي في الخطيئين
فيقولان استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم
واقب اليه بكل كل تكبيرة ويسن الاستسقاء باهل
الخير كما استسقى عمر بن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فقال
اللهم انا كنا اذ القطنا توصلنا بغيرنا صلى الله عليه وسلم
فخسقينا وانا نتوسل بغيرنا فاستقنا فيسقون

باب صلاة الكسوفين كسوف في الشمس والقمر يقال
فيها خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف
والاشهر عند الفقهاء حكمه ومصلاتها تسن كما رواه
اهل
فيهما قبل الاجتماع خبر الصحاحين ان الشمس والقمر
ايتان من ايات الله لا ينكسفان لمرة احد ولا محبة
ه فاذا رايتهم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بهم
ركعتان بعد جماعتين كصلاة وخطبتين العيد
فيما لها الا في التكبيرة فيها وفي انه يسن في كل
ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال وكذا
يسن تطويل السجود نحو الركوع الذي قبله
وقد ثبت ذلك في الصحيحين ويكفي في القراءة
قراءة الفاتحة والاكمل ان يقرأ بعدها في القيام
الاول البقرة وفي الثاني ال عمران وفي الثالث

النساء في الرابع المائدة ولهذا تقريب فلهذا قال القوم
يقول في الأول البقرة وفي الثاني كما يتيها وفي الثالث
كأية وخمسين وفي الرابع كما يتوكلها منصوم عليه
ويصح قدر ما يتأية في البقرة ومائتين وسبعين وخمسين
في الركعة ولم يقصد فعلها ركعتين كسنة الظهر ^{بصلتها}
كذلك كارهه أبو داود وغيره ع. فعلة صلى الله عليه وسلم
ويكون تاركها لا فضل وإذا أتت بالفضل فلا يجوز زيادة
ركوع ثالث لتمامي الكسوف ولا نقص ركوع للاجلاء ^د
قراءة آية توبتهم بها في الخطبة على الخوارج في المعاصي
وفعل الخير والصدقة ويجزئهم فيها الغفلة ولا غتر
وبارهم بانكاد لها والاستغفار والذكر للاتباع كما في
الأخبار الصحيحة **وفي الإسراء في صلاة كسوف الشمس**
للاتباع رواه الترمذي بإسناد صحيح ولا نها صلاة نهال
وفي المجهر في صلاة كسوف القمر للاتباع رواه الشيخان
ولا نها صلاة ليل بخلاف صلاة العيد لا تكون لقراءة فيها
الاجهرية وتقوة صلاة كسوف الشمس بالاجلاء وبغزها
كاستغفار صلاة كسوف القمر بالاجلاء وبطلوع الشمس
لا بغروبها كاستغفار ولا بتو بطلوع الغروب **صلاة**
النفل وهو ما رجع الشرع فعله على تركه وجوز تركه

ويعبر عنه ايضا بالتطويل والسنة والمندوب ٥
والمستحب والمرغيب والحسن منه اي من النفل **تب**
مع الفريضة وكذا عشر ركعة ركعتا الفجر وركعتان
قبل الظهر والجمعة وركعتان بعدها للاتباع رواه ٥
الشيخان وركعتان بعد المغرب لذلك يقرأ فيهما وفي
ركعة الفجر بسورتي الاخلاص وفي الركعة الاولى قبلها
الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد للاتباع رواه
مسلم وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى
من ركعة الفجر قولوا انا لله وما انزل اليك الاية
التي في البقرة وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى
ديننا ان يفصل بينهما وبين صلاة الصبح باضطحا ٥
او كلام او نحوه وركعتان بعد العشاء للاتباع رواه
الشيخان ومنه راتب مع الفريضة ايضا غير موكد
ثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الظهر والجمعة وركعتان
بعدها زائدة علي مائة واربعة قبل العصر وركعتان
قبل المغرب وركعتان قبل العشاء للاخبار الصحيحة في
ذلك وهذا القسم من زيادة في وقتها بعد
فعل العشاء ولو جمح تقدم والوتر يحصل ركعة او ثلثة
او خمس او سبع او تسع او احدى عشرة لقوله صلى

الله عليه وسلم من احب ان يوتر بخمس فليفعل ومن
 احب ان يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر
 بواحدة فليفعل رواه ابو داود باسناد صحيح قوله
 صلى الله عليه وسلم اوتروا بخمس او سبع او تسع او احد
 عشرة رواه البيهقي ووفق رجاله للحاكم وصححه علي
 شرط الشيخين **ومن زاد على ركعة الوصل يتشهد في**
الاخيرة او يتشهد في الاخيرتين بلان تسليم بينهما
 ولا يجوز فيها اكثر من تشهدين ولا فعل اولهما قبل
 الاخيرتين لانه خلاف المقول من فعله صلى الله عليه وسلم
وله الفصل بان يتشهد في الاخيرة ويسلم فيها
 وبعد كل ركعتين قبلها **وهو افضل** من الوصل لانه
 اكثر عملا وعليه اقتصر الاصل وذكره الافضل من
 زيادته **ويقوت** ندبا بالقنوة المشهورة وهو اللهم اهدني
 فيمن هديت الخ او ينحوه فيه اي في الوتر في المنصف
 الثاني من رمضان وفي الصبح ابدأ وفي الصلوات
 المكتوبة لما نزلت كوبا وقط وجراد وخوف بعد
 اعتدال من الركعة **الاخيرة** في المساء بين الثلاث للاتباع
 رواه في الاولي الدارقطني وغيره وفي لنا نية في
 البيهقي وغيره وفي لنا التروحي من زياد في ابو داود

وغيره ويسن أن يقول بعد القنوت المذكور وكثير
قيله بالقنوة في رمضان اللهم اننا نستعينك ونستغفر
لك والحقنوة عرضي الدعاء والجمع بينهما انما هو
للمنفرد والامام قوم محصورين رضوا بالتطويل
ومنه صلوات الضحى لقوله تعالى يسبحن بالعشي
والاشراق قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة
الضحى والاعبار الصلوة فيها ووقتها من ارتفاع
الشمس الى زوالها **واقبلها ركعتان وفضل ثمان**
واكثرها ثنتا عشرة هذا ما في الروضة واصحابها وصح
في التحقيق ما حرم به الاصل ان اكثرها ثمان ونقله
في المجموع عن اكثر قال فيها وادى الكمال اربع وفضل
منه ستة ودليل ذلك كونه مع فوايد في شرح الاصل
ومنه صلوات التوبة لخبر الحسن بن عبد بن دينار
فيقوم فيتوضا ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله
للاغفر له رواه ابو داود وغيره وحسن الترمذي
ومنه صلاة التراويح عشرون ركعة بعشر تسليما
في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع
الفجر والاصل فيها الاتباع رواه الشيخان مع موا
الضوابط عليها كما بينت ذلك مع في شرح الاصل
فوايد
ويسن

المسجد لذا خلد ان اراد الجلوس فيه بركعتين
فالكثرة بتسليمه واحدة قبل الجلوس في اي وقت دخله
حتى وقت الكراهة ان لم يقصد بدخوله التحية لخبر
الصحيحين اذا دخل احد كم المسجد فلا يجلس حتى يصل
ركعتين وقولي فالكثرة من زيادتي وتسلك التحية بتكر دخوله
المسجد ولو علي قرب لتجدد النسب تكر التحية اذا او جد
المكتوبة تقام المفهوم منه بالا ولي ما ذكره للاصل و
ما اذا وجد الامام فيها وذلك لخبر مسلم اذا اوقت الصلوة
فلا صلاة الا المكتوبة ولانها تحصل بها كما تحصل
بكل نقل وان لم ينومع ذلك لان المقصود وجود صلوة
قبل الجلوس وقد وجدة بما ذكر قال في المها وما قالوه في
المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن الداخل قد
صلى فان صلي جماعتهم تكر التحية وفرا دي فالمسجد الكرام هت
او اذا دخل المسجد الحرام ففعلها اي التحية قبل الطواف
لان تحية البيت الطواف فلا يستغل بتحية المسجد او
اذا خاف قوة الصلوات وهذه من زيادتي ولا تسن
التحية لخطيب اذا خرج من مكان الخطبة ولا لمن دخل
في آخرها حيث لو فعلها فاتته اول الجمعة مع الامام
فتسقط التحية بذلك وتسقط ايضا الجلوس وعدا وكونا

سبحوا او جهلا مع طول الفصل ومنه صلاة التسبيح
اربع ركعات يقول في كل ركعة منها بعد القراءة بحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمسة عشر مرة ويقول
ايضا في كل من الركوع والرفع منه والسجدة تين الجلوس
بينهما وجلستي الى ستراحة والتشهد عشر اذكره
جلسة التشهد من زيادة في ذلك خمس وسبعون في كل ركعة
رواها ابو داود وابن خزيمة في صحيحة وفيه ان استطعت
ان تصلحها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة
مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة
مرة فان لم تفعل ففي عمر مرة قال النووي وفي سنينة صلاة
التسبيح نظرا لان فيها تغيير الصلاة وحديثها ضعيف
ومنه صلاة الاستخارة ركعتان بخبر البخاري عن
جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في
الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا ما احدم
بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم اني استخير
بملك واستقدر بكقدرتك من فضلك العظيم الخ وبقية
فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي من غيره ومعاشي
وعاقبتي امري او قال في عاجل امري واجل ففعل ففعله

لي ويسره لي ثم بارك يا فيدوان كنت تعلم ان هذا الامر
 نشرني يوديني ومعاشي وعاقبة امري وقال في عاجل امري
 واجله فاصرفني واصرفني عنه واقدري الخير حيث كان
 ثم ارضني به قال ويسني حاجته قال الانوري والظاهر ان صلاة
 الاستخارة تحصل ركعتين من السنن الرواتب وبتحيته
 المسجد وغيرها من النوافل ويقول بعد الفاتحة في الركعة
 الاولى في قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد **ومن**
وله غريب ركعتا الزوال عقبه قال الشيخ ابو حامد
 يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي الاخلاص فقد روي عن النبي
 صلي الله عليه وسلم انه فعل ذلك ثم يفعل **ومنه ركعتان**
عند الرجوع من سفره في المسجد قبل دخوله بيته لا تباع
 رواه الشيخان **ومنه ركعتا الوضوء ولو مجدا** عقبه
 الخبر الصحيحين من تروضا فاسبع الوضوء صلي ركعتين لم
 يحدث فيهما نفسه غفلة ما تقدم من ذنبه **وينبغي كما قال**
الاصل تبعا لثبوته البلقيني سننها عقب التيمم والفصل
ايضا ومنه شيئا اخذ ذكرهما في شرح الاصل باب
السمجود وهو خمسة عشر انواع كجود صلاة وتقد
 بيان في احكامها وسمجود لازم لها موم بايتامه وسياقي
 في الباب **كجود تلاوة** وانما ينسب للقاري والمستمع

والسامع عقب قراءة آية السجدة لخبر الصحيح عن ابن عمر
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ السورة
 فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ياجد بعضا موضعا
 لمكان جهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة ويعتني
 لصحته مع ما من البنية وتكبيره التزم وعلام خارج
 الصلاة في الثلاثة وما عدا ذلك يرفع اليدين عند
 تكبير في التزم والهوي والتكبير في السجود والتكبير عند
 الرفع منه والتسليم الثانية فنية **وهو** أي سجود
 الثلاث **اربع عشرة سجدة** اثنتان في الحج واثنتان عشرة في
 الأعراف والرعد والنخل والأسرار ومريم والزقان والنمل
 والهم تزيل وفصلت والجنم ولا نشقاق ولا قر **السين منها**
سجدة من بدعي سجدة شكر لا تدخل الصلاة لخبر النسا
 عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال فيها سجدها داود
 عليه الصلاة والسلام توبة وسجدها شكر **وشكر**
 يسر عند تجرد نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤية مبتلى أو عاصي
 ويظهره العاصي لا للمبتلى ولا تكون إلا خارج الصلاة
 وسجود هو بان يسجد في سجدة الحالة التي يسجد تبي كما سيأتي
 وسبعة تسعة أشياء تكبر من الأبعاض المتقدم بها
 في أحكام الصلاة ولو عهد المأمور وتكرر ركن فعلي

سهوا والخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا
 وجمعا للسهو بعد السلام وقيل من ذلك غيره ويجوز
 فيه بعد السلام محمول على تركه قبل السلام سهوا
 فتدركه بعد لما يسبغ يده اما تكرر ذلك عند البطلان
 القوي لا يبطل عمده فلا يسجد له هو على الاصل
 في ذلك وقولي فعلي من زيادة ونقل ركن او غيره قولي او بعض
 ولو عد الي غير محله كقراءة الفاتحة او سورة الاخلاص
 او بعضها في القعود لتركه التحفظ للمأمور بنية الصلاة
 موكد كالتكليف للشهر الاول وهو ضا لي ركعة **زائدة**
 وقعود في محل قيام هو افيهما لذلك وتكرر واقع في الصلاة
 بان شك في تركي منها فييني على المتيقن للتردد في الزيادة
ان احتمل ان ما اتي به زائد او لا فلا يسجد فلو شك في
 ركعة من الرباعية اثنان ام رابعة فتذكر فيها انها
 الثالثة واتي بركعة لم يسجد لان ما فعله منها مع
 التردد لا يحتمل زيادته وان تذكر في الرابعة ان ما قبلها
 ثالث سجدة لان ما فعله منها قبل التذكر يحتمل للزيادة
 وخرج بقيد الصلاة الشك بعد السلام ابي وغير
 السيرة والتكبير فلا يؤثر لان الظاهر وقوع الصلوات
 عن تمام ولان اعتبار حكم الشك بمودي الي المشقة **وسلام**

ويسجد

بخير

في غير محله **ويسبي كلاما ١٧٠** وفيها بخلاف كثير الكلام
سها ويسويه عدلا والتقييد باليسبي من زيادة **خاف**
قصر زمنه من متنقل في سفر الى غير مقصده وغير القيد
بجام الاربعة هذا ما صححه الرافي في الشرح الصغير
وقال الاستوي انه القياس لكن المنصوص انه لا يسجد
وصححه الرافي في الكبير وتبعه النووي في الروضة **غير**
اما اذا طال زمنه فلا يسجد لبطلان صلاته **وكله**
اي سجود السهو **فصل السلام** سوا كان السهو زيا **دة**
او نقص خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتي
من الظهر ولم يجلس ثم يسجد في اخر الصلاة قبل السلام
سجدتين وخبر مسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرك
صلي ثلاثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن علي ما استيقن
ثم يسجد للسهو وسجدتين قبل ان يسلم فان كان صلي
فحسا شفعن له صلاته اي ردتها السجدة ان تقمته **سما**
من الجلوس بينهما الى الاربع **ولا يتكرر** السجود حقيقة
مطلقا ولا صورة **الا** في سبع صور **في مسبوق** يسري
امامه **في سجود** مع امامه رعایت للمتابعة **واخر صلا**
لانه محل السجود وفي **حاله** بسجوده **لله** كان
فمن سهو فسجد فبان عرما في سجودنا ينال زياد

السجود الاول لا ساء بعده **ولا فيه** فلا يسجد لسهوه
لانه لا يامن من وقوع مثله فيتسلسل ولان هو السجود
يجبر خلل الصلاة مطلقا **وفي ساجد** للسهوة جمعة
خرج وقتها قبل سلامه وخرج بعضهم منها ولو سبق
منهم اربعون يتمها ظهرا ويسجد اخرها فيهما لتبين
ان السجود الاول يسن في اخر الصلاة وفي قاصر سجد
للسهوه ثم نوي قبل سلامه الإقامة **والإتمام** او صار
مقيما بوصول سفينة دار اقامته او بمنع سيده وزوج
او والد او غريم من السفر يتم صلاته ويسجد **خراويل**
المأموم بايتامه ما ادر كرك مع امامه فيه وان لم
يحسبه من الاعتدال ولو في قنوة والسجودتين
والجلوس بينهما والاستراحة والتشهدين وسجود
السهوة وسجود الثلاثة **والإتمام** اذا اقتلأ بمكة
ولو لم يخطه **لا التشهدان** والقنوة لكن يسن للتبعية
فيها اي في التشهدين والقنوة وكذا في التسيحة والتكبير
نعم ان ادر كرك في سجوده او تشهد او غيرها مما
لا يحسب له لم يكبر للانتقال اليه لعدم متابعته له في
الانتقال اليه بخلاف ما بعد الركوع ويسقط عنه
بايتامه القيام والقراءة اذا ادر كرك في الركوع وتسقط

عنه **السورة** في الصلاة الجهرية **اذا سمعها** من الامام للنهي
عن قرأتها رواه ابوداود والترمذي وحسنه فليست مع
لغاة الامام فان لم يسمعها او كانت الصلاة سرية
لم تسقط عنه **ويسقط عنها الجهرية** الصلاة الجهرية
فلا يجزئانه ربما يشوش على الامام او غيره **والتشهد الاول**
والجلوس له اذا تركها الامام فيتركها المأموم تبعاً ^{يسقط} له
عنه ايضا القنوة اذا السنة فيديان يوم في الرعا او يسكت
او يوافق في المشا ومن الرعا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم **باب صلات الجماعة** اقل الجماعة امام ومأموم
والاصل في طلبها قبل الاجماع قولنا قلتم طائفة منهم
مكلمتها في الخوف في الا من اولى وخبر الصحيح **صلوات**
الجماعة افضل من صلاة الفذ **سبع** وعشر بدرجة
وفي رواية فيها **خمسة** وعشر بضعاً ولا منافات
بينهما لان ذلك يختلف باختلاف احوال المصلين وان
صلى الله عليه وسلم اخبر اولا بالقليل ثم اخبره الله بزيادة
الفضل **في اي الجماعة في المكتوبات** بقيد ينزدهما بقولي
المودة غير المجمعة فرض كفاية على الرجال الا حاراً جحرماً من
ثلاثة قرية او بدو لا تقام فيهم الصلاة الا
استمرو عليهم الشيطان اي غلب رواه ابوداود

مريض بالمتعهد وان لم يكن المريض خو قريب **او** على
خو قريب كزوج وصديق **متروك** به اي ترك بالموت **او**
مريض يا منس به وان كان له متعهد لتقرره بغيبته عند ولو
كان المتعهد له مشغولا بفنرايل الادوية وخوها في الخدمة فكما
لو لم يكن له متعهد وتقييد الاخيرة بنوقر به من زيادتي
وخو نقطاع **عز رقيقة في سفر** لما في الخلف عنهم من ^{الجنة}
ورجا وجدان ضالة اذا لم ياة الجماعة في وكل ذلك انما
يتبع كما قال الاسنوي في حق من لا يتاقي لداق امته الجماعة بيته
والا فلا يستقط عنه الطلب ^{لا يقبل} تحصل الجماعة للمووم
الاينية الاقتلا والجماعة او لا يتم **وتوركا** الجماعة اي
فضيلتها **بادرك كبيرة** مع الامام لادركها بعد كنهها ^{ون}
فضيلة من ادركها من اولها وروي ابوداود باسناد حسن
موت رضا فاحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلوا له
اعطاه الله عز وجل مثالا جرم من صلاحها او حضرها لا
يتقص ذلك من اجرم شيئا وهو محروم عما من لم يعتد ذلك ووجه
الدلالة منه عمل صلوات على عواذ الصلوات وهو باق على
ظاهره وبغيره فكل من بدأ لاوي ان من ادرك منها شيئا اعطي
ذلك وقوله مثل اجر من صلاحها المراد ان مثل كميته لا
فله ينال كونه مودونه كبديته من حضر اخر الساعة لاوي

من يوم الجمعة بدنة من حضاروها وتترك الجمعة

ما أدرك ركعة مع الإمام فيصلي بعد سلام الإمام أربع
لاتمامها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجمعة ركعة
فقد أدرك الصلاة قال ومن أدرك ركعة من الجمعة ركعة فليصلي
اليها أربعين ركعة الخاكم كلا منهما باسناد صحيح على شرط
الشيخين وتترك **الركعة بأدراك ركوع** مع بقية ما بقيد

زودت بقوي محسوب للإمام بخلاف غير المحسوب له

كان يكون محدثا وفي ركوع خامسة قام اليها سبعا

باب ما يحرم استعماله هو الثمالة الفريش وغيره أم

من قوله ليس يحرم على الرجل والحشي وذكره من زيادتي

استعمال الحر خبر البخاري فيها ناس من رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس عليه وما في ذلك

ظهور السر واستعمال ما **أكثره حر** ونظرا لدون عكس

لذلك وتغليبا للأكثر فيهما ودون ما استويا لانه لا يسمي

نوب حر عرفا وفي الحديث اود باسناد صحيح عن ابن عباس

أن النبي صلى الله عليه وسلم غم الثوب المصمت من الحر إلى الخالص

منه فاما العلم أي الطراز فيه وسد الثوب فلا بأس

به واستعمال المنسوج كالأوبعضه يذهب وورق

أي فضة والمهوه أي المطلي بأي واحد إذا حصل

منه

شي بالعرض على النار لما روي ابو داود وغيره وحسنه
النووي ان هذين يعني الذهب والفضة حرام على ذكور
امتنع حال كونهما والمحق بالذكور والخناثا احتياطا اما
المرأة فيحل لها ذلك بخبر المذكور والولي لباس ما ذكره
للصبي وذكر الورق ههنا وفيما ياتي من زيادته الا ان يصد
الذهب والورق فلا يحرم ذلك لانتقاضه وكسره
والسمازيقي المقاتل لبس ولباس تخمين لا يفني عنه غيره
في دفع السلام للضرورة واللباس بكسر اللال وفتحها
نوع من الحرير ولد لبس منسوج بما روي بذهب وورق
اذا فاجتهد الرب اي لقينته بفتة ولم يعد غيره لذلك
ويحل مثل السن اي ربطها بياني مما ركف فعل عثمان
وانسبل بن مالك رضي الله عنهما بالنسبة للذهب وحل
لبس الحرير لحكمة ويرد ودفع قل لانصلي الله عليه
ولم يحضر لعبد الرحمن ابن عوف والزبير ابن العوام لبس
الحرير لحكمة كانت بهما وخص لهما لبسه لقل كان بهما
روهما الشيخان ونحو من زيادته **ويحل للشخص ان يلبس**
دابة جلد اجسا اذا لا تقبل عليها **الاجلد** نحو كلب كثر
وفرهما فلا يحل لباسه لها لفظ جاسته ويحل ان

كح

ير

ليس الكلب جلد الخنزير وعكسه لاستوايهما ثقلهما
 الجاسة وتغييره ينجو كلبا من تغييره بالكلب والخنزير
كتاب الجنائز بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر
 وقيل بالفتح اسم الميت في النعش وبالكسر اسم للنعش
 وعليه الميت وقيل بالعكس من جنسه أي يستتره يجب على
 الكفاية **غسل الميت** بقيد زدت بقولي **المسلم** ولو
 غرقا **وتكفينه** بسائر العورة ^{من} **والصلاة عليه** **ودفنه**
 بالاجماع اما الكافر فلا يجب غسله ولا تجوز الصلاة
 عليه وان كان ذميا ويجب تكفينه كذي والمعاهد ودفنهما
 ولا يجب تكفينه الحري المرتد والزندق ولا دفنهم بل يجوز
 اغراق الكلاب عليهم لكن الاولي موالاتهم ليلا يذبحوا الناس
 برأيتهم **الا شهيدا بحركة كفار** أي مكان حرهم ولو
 كان صبيا أو فاسقا أو محدثا حدثا أكبر سوا قتله كما
 أم أصاب سلام مسلم خطا أو عاد عليه سلام أو
 سقط عن دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يوف
 أهل رمي به مسلم أو كافر وسوا أو جرد به الزام لأمات
 في الحال أم بقي زمنا ومائة بذلك ليس قبل انقضاء الحرب
 بعده وليس فيلاد حركة مذبح **فيسن دفنه** **في ثيابه فقط**
 أي دون غسله والصلاة عليه فلا يجوز ان الاحبار

الدال على ذلك والحكمة فيها بقا اثر الشهاده عليه والتعظيم
 له باستغنايه عن نظيره ودعاء القوم له وسعي شهيد
 الان ورسوله لهذا بالجنة وقيل لان يحيى بنصر القران
 وقيل غيره ذلك كما بينته في شرح الاصل وغيره وخرج
 بشهيد المعركة غيره من الشهداء مائة مبطونا او محدودا
 او غريبا ومقتولا ظلما او طالبا علم فيفسل ويصلي عليه
 وان صدق عليه اسم الشهيد فهو شهيد في ثواب الاخرة لا في
 ترك الغسل والصلاة والقيصر يسن ما ذكر من زيادة
والاستسقاء بتثليث اوله لم تكن فيه امة حياه كباوصيا
 وتحرك في اعم من تغييره في نسخة علم يستهل وفي آخره
 بلم يستهل ولم يتحرك **فلا يصلي عليه مطلقا** اي سواء ابلغ
 اربعة اشهر ام لا عدم يتقرب حيا تدو لا يغسل كما لا يصلي
 عليه **الا ان بلغ اربعة اشهر** فيغسل لان الغسل اوسع
 بما من الصلاة ولهذا يغسل كذا ويلا يصلي عليه كما مر
 المتكفين حكم الغسل اما اذا بان فيه امة الحياه فيغسل
 ويصلي عليه ليتقرب منه بعد حياه تدو عليه كذا خبر السقط
 يصلي عليه ويرعى لوالديه بالمعفة رواه ابو داود والترمذي
 وقال حسن صحيح **ولا يغسل من خيف تقية** كونه مستورا
 مثلا للضرورة بل يبرم والمحرم كغيره فيما مر لكن لا يقرب

ي

ما

طيبا الكافور وحنوط ولا يؤخذ شعر وظفر ولا يغطي
راسه ولا وجه المرأة ابقا لاثر الاحرام ويكره في غير الحرم
اخذ ظفره وشعره في الاصبع لان اجزائ الميت بحزمة فلا
تنتهك بهذا وسنرى **تكفي الرجل ازارا ولعافتان**
في الصحيحين قالت عابنة كفن النبي صلى الله عليه وسلم
في ثلاثة ارباب ليس فيها قميص ولا عمامة ويجوز رابع
وخامس بلا كره **وفي تكفي المرأة ازارا وفخار** وهو ما يغطي
بها الرأس ويدع وهو القميص **ولعافتان** مرعايتا لزيادات
الستر وكما فعل بابنته صلى الله عليه وسلم أم كلثوم والزبارة
على الخسة مكرهة في الرجل والمرأة المسرورة من كفن منها
بثلاثة قهرى لفاف يستركل منهما جميع البدن وان كفن
الرجل في غصة زيد قميص وعمامة تحتهن **ومثلها اي**
المرأة في ما ذكر الخنثى احتياطا ولهذا من زيادته **وفرو** كصل
علي على الميت ثمانية نية **واربع** تكبيرة **وقرب** النية
بأولها وقيام لقادر **وقراءة الفاتحة** أو بدلها عند العجز عنها
بعد التكبيرة **الاولى** والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الثانية **ودعا للميت** بخواتم **اللهم ارحمه** اللهم اغفر له
بعد الثالثة **وتسليمه** **اولى** كسائر الصلوات مع ما رواه
النسائي بإسناد صحيح عن أبي مامة سهل ابن حنيف

قال من السنة في صلاة الجنازة ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن
مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص اليها
الميت ويسلم وذكر البعدي هنا وفيما يأتي من زياتي
ولا يجب تعيين الميت بل يكفي نية الصلاة على هذا الميت
فان عني واخطأ لم تصح صلاة تدفع ان اشار الي
المعني صحت **وسن الصلاة الميت تفوز قبل القرا**
لادعا افتتاح لبنا هذه الصلاة على التحقير ورفع
اليدين جزا والمنكبي بقيد زدت بقولي في كل تكبيرة
ثم وضعهما على صدره ودعا الميت بعد الوافقة وتسليمه
ثاني تكبير الصلوة في بعض ذلك وورد الستة
في الباقي **وسن** ظاهرا علامة للقري يلبس اي طوب لم
لم يحرق او غيره كما هو قصب وحشيش بان يوضع شيء
من ذلك على راس القبر لخبر ابي داود باسناد جيد ان
صلى الله عليه وسلم واجرا اي صخرة عظيمة عند راس عثمان
ابن مظعون وقال اتعلم بها قبر اخي وادفن اليه من ماء
من اهل **وكره** بناؤه اي القبر باجر اي طوب لم يحرق او
غيره كلبن وحجر **وكره** بيبضه **يجلس** ونورة وتعبد
بما ذكره ولي واضح مما عبر به والكراهة للنهي عن ذلك
في مسلم وغيره وكره ايضا الكتابة على النبي عنها

في الترمذي **كتاب الزكات** وما يذكر معها
في لغة التطهير والاصلاح وغيرهما وشرعا اسم لما
يخرج عن مال او بدن على وجه مخصوص ولا يصل فيها
قبل الاجماع اية كقولهم واتوا الزكاة واخبار الخبر
بني الاسلام على خمسة تحية المال **الحق الله تعالى خمسة**
زكاة وفي وغنية وكفارة وفدية فتجب الزكاة في
خمس ناضر ومنه المعدن والوكاز ومال تجارة ونعم
ونابت وبدن وهو زكات الفطر وشرطها اي الزكات
اي شرط وجوبها اربعة **حريه** ولو لبعض فلا زكات
على رقيق ولو مكاتب اذ ملك المكاتب ضعيف وغيره لا
لديان بمنزلة المكاتب ما بيده لسيده وابتدي حو
من حو وان عتق ابتدي حوله من حين عتقه **واسلام**
فلا زكاة على كافرا صلي بمعنى انه لا يلزم باديها ولا
قضاياها كالصلاة والصوم **نعم** ان لزمته نفقة
رقيقه وقريبه وزوجته المسلمين لزمته زكات **فطر**
كما سياتي واما وجوب زكاة المرتفقون كملكه وتعين
مالك فلا زكات في مال بيت المال ولا مال اجنبي موقوف
لدى **وحول** الخبر الترمذي من استغنى في مال فلا زكات
عليه حتى يحول عليه **الحول** الا في ثلثه **ومعدن وركازها**

وسياقي بيانها والآخران من زيادتي ههنا وزكاة فطر
 وسياقي بيانها **وقتا ج بكسر** اولد فانه تركي تحول
 اصله **ورج** فانه كذلك **ان لم ينقض** بقيد زده
 بقولي **من الجنس** اي جنس ما يقوم بكان اشترى متاعا
 بماتي درهم وحال عليه التحمل الحول وقيمته ثلثايت
 درهم او نضر من غير الجنس فاشنا الحول في تركي تحول
 المايتي والا اي وان نضربان صار الكل نضرا من الجنس
 في اشنا الحول وامسكنا الي اخر الحول او اشترى بغيرضا
 قبل تمامه **في الزايد بحول** لا تحول اصله ويعتبر **ايضا**
في وجوب الزكات نصاب **ويمكن** من ادائها بان يحضر
 المال ولاصاف فلا زكاة فيما دون نصاب ولا في مال
 غايب لاحتمال تلفه **ولكن الاول** سبب لوجوبها
 لا شرط له والثاني شرط لضمانها لا لوجوبها **باب**

زكات الناضر اعني الذهب والفضة غير المعدن والر
 لان زكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين دينارا وزنتها بالا
 وخمسة وعشرون كعبا وتسع ولا في فضة حتى تبلغ
 مايتي درهم فقيها ربيع عشرهما قال صلى الله عليه
 وسلم ليس في اقل من عشرين دينارا شي وفي عشرين
 نصف دينار رواه ابو داود باسناد صحيح وقال

كان
 شرفي

صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق من الورق
صدقة رواه الشيخان وروي البخاري في خبر ابي
بكر وفي الرقعة ربع العشر ولا اوقية يضم الرمز
وتشديد ليا على الاشهر اربعون درهما وفي شرح
الاصول فوايد تتعلق بذلك وجب الزكاة في حلي محرر
حلي ذهب او فضة للرجل وحلي مكروه كضبة صغيرة
للزينة لشمول الادلة لهما لا حلي مباح كالخلي من ذلك
للنفس المرأة فلا زكاة فيدينا علي ان زكاة الذهب والنفس
تجبت فيهما للاستقناع في الانتفاع بهما لا الجوهر بهما وحده
من الاصل هنا اثبتا لعلها من محالها **باب زكاة**
التجارة هي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح والا
في وجوب زكاتها ما رواه الحاكم باسنادين صحيحين
علي شرط الشيخين في الاصل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي
الغنم صدقتها وفي الابل صدقتها وهو يفتح الوحدة وبها
الشياب المعدة للبيع **واجبها ربع عشر القيمة** اي
عروض التجارة **فان مكنت بنقد ولو دون نصاب**
قومت بها لانه الاصل او بغيره كعروضه كالحلج
فهو اعم من قولنا او بعرض **فبغالب نقد البلد** جريا على
قاعدة القويمة فان غلب فيه نقدان وبلغ باحدهما نصابا

قوم بدوان بلغ بها قوم بالا نفع المستحقين عيما صحى
 في المنهاج كما صلوا بحاشا منهما عيما صحى في اصل
 الروضه وهو المعتمد وان ملكت بتقد وغيره قوم ما
 التقدير والباقي بالغالب تغدا لبلد فان كان غير تغد
 البلد عرضا تجب الزكاة في عينه او عيني ثمرة كسايمة
 وتخل غلبت زكاة العين للاجماع عليها بخلاف زكاة
 التجارة لكن لو سبق حول التجارة بان اشترى ماله
 بعد ستة اشهر مثلا من حولها انصاب بسايمة وجبت
 زكاتها التام حولها ثم يفتح من تمامه حول لزكات
 العين بل اي فتح في سائر الاحوال وتجمع مع زكات
 العين فيما ذكر زكاة التجارة في الارض والجذع والنبات
 ان بلغت نصابا اذ ليس فيها زكاة عيني فلا يسقط عنها
 زكاة التجارة باب زكاة النعم عيما بل وبقوعتهم
 وزكاتها واجبة بالنص والاجماع فاول نصاب الابل خمس
 ففيها شاة جدعت ضان لها سنة ان لم تجذع قبلها
 او ثنية مغرلا سنتان ويعتبر كونها صحيحة وان كانت
 ابلد مراضا لانها وجبت في الذمة ويجري كونها ذكرا وان
 كانت ابلد اناثا كما سيأتي وفي عشر شاتان وفي خمسة
 ثلاث شياة وفي عشرين اربع وفي خمس وعشرين بنت مخاض

قابل

نت

ض

لها سنت **فان عدوها** حسا او شرعا بان لم يملكها وقت
الوجوب او كانت موهونة او معيبة او مفصوبة **فان**
لبون او حق وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف كزعت
اذا كانت ابلهها زيل لكن تمنع ابن لبون **وفي ست وثلاثين**
بنت لبون لها سنتان **وفي ست واربعين** حقه لها
ثلاث سنين وفي احدى وتسعين جذعة لها اربع سنين
وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين
حقتان وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات
لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه
جا بذلك خبر ابي بكر رضي الله عنه في كتابه بالصدقة التي
فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه
البخاري عن انس ومن لقطه فاذا ارادة على عشرة بنات
ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه والمراد
واحدة لا اقل كما صرح بها في رواية ابي داود وقل وضحة
الكلام على ذلك وعلي ما يتعلق به في شرح المنهج والاشارة تقع
على الذكر وغيره ولو انفق فريضة بغيره لم يتعين اربع حقا
بل هذا خمس بناء لبون فان وجد بماله احدهما اخذ والا
فله تحصيل ما شانهما وان وجدتهما تعين لا غبط ووجه
التسمية بالانسان المذكورة ان بنت النخاض ان لامه ان

تكون من الخاضعي الحوامل وان بنت اللبون ان لامها
ان تلد فتصير لبونا وان الحق استحققت ان يطررها
الفحل او ان تركب ويحمل عليها فولان وان الجذعة تجتمع
مقدم اسنانها اي تسقطه **واول نصاب البقر ثلاثون**
ففيها تبيع لسنة او تبعة كذلك وفي اربعين
مسنة لها سستان وفي رستين تبيعان ثم في كل
ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة جاء بذلك
خبر رواه الترمذي وغيره وصححه الحاكم وغيره وكبقية
تقع على الذكر وغيره **واول نصاب الغنم اربعون** ففيها
شاة وفي مائة واحد وعشرون شاتان وفي مائتين
واحدة ثلاث وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة
شاة جابد لك خبر اي بكر السابق وسوا فيما ذكره
انفرقت نعيمه اما كن ام لا حتي لو ملك ثمانين شاة يبذل
في كل اربعين لا يلزمه الا شاة واحدة **ولا يجزي اخراج**
ذكر من النعم الا ان تحفة نعمة ذكورا او كان الذكور ذكرا
شاة او ابن لبون او حقا او تبعا فيما مر بيانها
واستثنى ما عدا ابن اللبون والتبوع من زيادتي
باب نزكاة النابتة الاصلية وجوبها قبل الاجماع
مع ما ياتي قوله تعالى وتوحقديوم حصاده **لانزكات**

في شئ من الاقي طبع وعنب ما صلح للخبز من الحبوب
 كبير وشعير وارز وعدس وذرة وعصروا قلاود حن
 وجلبان وان كان يوكل نادر ايجلاو ما يوكل تنعماء
 او تفكها فذلك لاخبار رواها ابودا ود وغيره **ووا جيبها**
العشران سقيت بلا موتة الا نصفه اي نصف
 العشر لتقل الموتة في الثاني وخفتها في الاول والاصل
 فيها خير البخاري فيما سقت السما والعيون او كان
 عشريا العشر وفيما سقي بالنخ نصف العشر والعشر
 بفتح المثلثة وقيل يا سكاها ما سقي بالسيل وكنا فح
 ما سقي عليه من بعير او نحو والاشي ناضحة وانما تجب
 زكاة النابت بمعنى ان ينقد سبت وجوبها **بعد**
وصلاح التمر وانتداد الحب وهذا من زيادتي وهو تغيير
 الشئ من كغيرها فقول الاصل يخرج بعد الجفاف
 او بالمرص فيه نظري كنت وجهه في شرم الاصل نعم
 يسن خرص التمر بان يطوف من هو من اهل الشهادات
 ولو واحد بكل شجرة ويقرها ثمرها او ثمرة كل نوع طبا
 يا بسا لنقل الحق من العين الى الزمة تمر او زيبا الخ
 جافا **ومو** هما اي التمر والحب جذاذ او تحفيفا وتقيتة
 على المالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة لان حق

المستحق انما هو في الخالص الجاف **وشرط وجوبها اي**
زكاة النابت **ان تبلغ خمسة اوسق في الف وستمائة**
رطل بغدادية فلا زكاة في اقل منها **الخبر الصحيح ليس فيها**
دون خمسة اوسق صدقة **وان يزرع ما لا اونا** **بيده**
فلا زكاة فيها ازرع بنفسه او زرعه غيره بغير اذن
كنظيره في سوم النعم **ويضم نوع منه الى نوع اخر فلا**
يضر اختلافا النوع بخلاف اختلافا الجنس **وتخرج الزكاة**
عند اختلاف النوع من **كل** من الانواع **باعتساف**
تيسرا ذلامشقة **فان عسر** لكثرة الانواع وقلة
مقدار كل منها اخرج الوسط منها لا اعلاها ولا
ادناها رعاية للجانبيين فلو تكلف واخرج من
كل نوع قسطة جائز بل هو الافضل **وزرع العام**
اثنا عشر شهرا **ايضمان** كدرة تزرع في الخريف والربيع
والصيف **ان وقع حصادها في عام** وهذا ما صححه الشيخان
ونقلاه عن الاكثرين لكن قال الاستوينا منتقيا طرولم اتر
صح فضلا عن غزوه الى الاكثرين بل صحح كثير اعتبار وقوع
زراعتهما في عام ويجاب بان ذلك لا يقدر في نقل
الشيخين لان من حفظ حجة عليا من لم يحفظ **باب**
زكاة الفطر الاصلية وجوبها قبل الاجماع اخبار وتخبر

الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
زكاة الفطر في رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا
من شعير على كل حر وعبد ذكر وانثى من المسلمين **تجزي**
زكاة الفطر بالغروب **آخر يوم من رمضان على كل حر وعبد**
صغير وكبير ذكر وغيره هو اعم من قوله وانثى **منا دون**
الكافر الا صبي الخبير بن عمر السابق ولا نها طهارة والكافر ليس
من اهلها واما المرتد ففي وجوبها عليه وعلي من تكرر مدققته **قوال**
في بقا ملكه **الا خمسة من لا يفضل** عن مسكن وخدام يحتاجها
ويليقان بدو عزق من تكرر مدققته ليلة العيد ويوم
ما يخرج فيها اي زكاة الفطر فلا تكرر فطرته لتذكر الخا جة
لذلك بل وللضرورة في بعضه **وامرا غنية لها زوج مفسر**
وجي في طاعتها فلا يلزم فطرته بخلاف ما اذا لم تكن في طاعتها
وبخلاف الامة المروجة فان فطرته تكرر منها ويحملها عنها
سيدها والفرق كالتمسليم الحرة نفسها للزوج بخلاف
الامة بدليل ان سيدها ان يسافر بها ويستخدها **وما كبا**
وعبد بيت المال والعبد الموقوف فلا تكرر منهم فطرتهم لضيق
ملك المالك وسيد منه كالا جنبي وليس للاخير بين ملك
معين يلزم بها **واوجبها لكل واحد صاع** وهو عند الرازي
ستماية درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاثة درهم وعند

النوي يستماتية وخمسة وثمانون درهما وخمسة
اسباع **درهم** من غالب قوة **بلده** كثر المبيع وتشوف
النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فإني
الخبر السابق لبيان الأنواع لا للتخير **من جنس واحد**
فلا ببعض الصاع عن واحد يان يخرج عنه من قوتين
وان كان احدهما اعلما من الواجب لا بخلاف ما دلته
عليه الاخبار **فان اعطي المكي اعلامنا** من غالب قوت
بلده **جازا** لا نه خير افا شبه ما لو دفع بنت لبون او
حقة او جذعة عن بنت مخاض ولا يجزي اقل من صاع
لما الفتنا الاخبار **الامن بعضه** هو اعم من قوله نصفه
مكاتبه **لرقيق** هو اعم من قوله **ولعبد** مشترك بيني
موسر **ومعسر** **وطن** لم يجد الا بعض صاع فيجزي
كل منهم اقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة
ومن لم يملك فطرته نفسه **لزمه فطرة من تملكه نفقته**
بملكه او قرابة او نكاح **الا ان يكون** من تملكه نفقته **كافرا**
فلا تملك فطرته من تملكه نفقته بل لا يلزمه فطرته
نفسه كما مر او تكون **زوجته** ايها **ومستولدة** **حيث**
لزمته نفقتهما الولد فلا تملكه فطرتهما وان لزمته
نفقتهما لان الاصل فيها الاب وهو معسر والفطرة

لا يلزم المعسر بخلاف النفقة في تحملها الولد ولا ن عد
الفطرة لا يمكن الزوجه من الفسخ بخلاف عدم نفقة
اما من لا يلزمه فطرة نفسه كالكاقر فلا تلزمه
قطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة زوجته
وقريبه وزوجه المسلمين بنا على انها تجب بتداعيا
المودي عنه ثم يتحملها عنه المودي **باب** بيان
محال جواز اخذ القيمة في الزكاة لا يجوز اخذها
في خمس مسايل في زكاة التجارة لانها متعلقها وفي الجبر
وهو ثمانتان وعشرون درهما في الابل كما في اخذه
جمع بنت مخاض بدلا عن بنت لبون ليست له وفي
اخراج الشاة عن دون خمس وعشرين من الابل وان
لم تكن الشاة قيمة فهي بمعناها وفي خبر النقاوت
بين الاغبط وغيره بتقد او شقص من الاغبط فيما
لو اخذ الساعي في اجتماع فرضين كما في بيع غير الاغبط
باجتهاده بلا تقصير منه ولا تدليس من المالك وفي
صرف الامام للمستحقين ما اخذه من التقدير لا عن
زكاة فجعلها ولم يقع المعجل للوقع ولذلك لا يصر
لهم بلا اذن جديد من المالك **باب** بيان اجتماع
زكاة بنين في مال واحد لا يجوز اجتماعهما في رقيق

هو اعم من قول عبد مسلم للتجارة ففيه زكاتها وزكاة
الفطر وزاد الاصل على هذه من له نصاب وعليه دين مثله
فعلى كل من المالكين الزكاة وفيه نظر لان الزكائين لم
يجتمعوا في مال واحد **باب المبادلة هي موجبة لاستيقنا** **في**
الحول الا في ثلاث مسائل في بيع سلع التجارة بعضها
بيعه وان لم يساوي نصابا وفي بيعها او شرائها
بنصاب اي بعينه اذ لو اشتري في الزمة ونقده في
التمن وجب استيقنا في الحول لان لا يتعنى مصرفا
له وخرج بما ذكره مبادلة احد التقدين بالاخر في
زكاة التقدي في موجبة للاستيقنا في عا الاصل نعم
لو ملك نصابا منه ستة اشهر مثلا ثم اقرضه
غيره لم يجب الاستيقنا في كما حكاه البلقيني عنه
الشيخ ابو حامد **باب الخلطة الاصل فيها**
خير البخاري عن انس في كتاب ابي بكر السابق ولا
يجع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
اي خشية ان تقل وتكثر ان يجمع الساعي والمالك
لان ملكيهما المتفرقين لتؤخذ منهما زكاة الواحد
او يفرق بينهما بعد الخلط لتؤخذ منهما في الخلطة
نوعان احدهما خلطة شيوع واعيان اي تسمى بكل

ما يجب بالاستيقنا في كفاها
في الزكاة اي ما دام مع الزكاة
في الزكاة اي ما دام مع الزكاة
في الزكاة اي ما دام مع الزكاة

منها بان يكون المال الزكوي شركة بين مالكيه مثلا
وثانيهما خلطة جوارر وادصاف اي قسمي بكل منهما
وتسميتها بالثاني من زيادة بان يتميز ما لهما اي
يتميز كل منهما عن الآخر فيزيان في النوعين كواحد
كان المالان اي مجموعهما نصابا نعم ان كان لاهد
نصاب فاكثر كان خالطاً خمسة عشر مثلاً عشرها
لاخر وانفرد احدهما بخمسة وعشرين مثلاً اشترت
الخلطة على الاصح ودانته خلطهما على العول واتخذ في
النوع الثاني مراحا بضم الميم اي ماوي الماشية ليدلا
ومسرحا اي ما تجتمع فيه الماشية ثم تساق الى المزاوي
ومسقي اي محل السقي ومخلان لم يختلف النوع كضان
ومعز ومخلبا بفتح الميم اي مكان الحلب بخلاف الحلب
بكسرها وهو الما الذي يحلب فيه وجرينا اي مكان تخفيف
التمر ودياسر الحب ودكانا اي المكان الذي يباع فيه
مال التجارة وحافظا للمال الزكوي ومكان الحفظ له
وغيرها من زيادة كالما الذي يسقي منه والراعي والمرعي
والطريق بينه وبين المسرح والميزان والوزن
والمكيل والكيل والحمار والجمال وانما اعتبر الاتحاد
في ذلك ليجتمع المالان كالمال الواحد ولتحقق المونة

فرع الفرع ما اندرج تحت اصل كل لو ملك نصاب نعم
 وبيع نصفها في الحول شايعا من اخر اخذ من كل منهما
 نصف شاة لتمام حوله فان لم يبيع لکنهما خلطا ما
 خلطة جوار وحولاها مختلف زكيا اي زكي كل منهما
 مالیه تکال استة زكاة الانفراد لحوله وفي السنة
 القابلة زكاة للخلطة لحولها باب **تجیل الزکا**
ت يجوز تجيلها في المال الحولي بعد ملك النصاب وقبل
 تمام الحول لانه صلى الله عليه وسلم ارخص في تجيلها للعبا
 رواه ابو داود والحاكم وصححه سنده وكان الحق لما
 اذا تعلف بشين جاز تقديمه على احدثها لتقديم
 الكفارة على الخنث **وذلك لستة فقط** لا اكثر منها
 لان زكاة ما بعد هالم ينعقد حولها ولا ما خبر تسلف
 النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة على عامين فا
 عنديا نقطاعة وباحتمال التسلف في عامين وخرج
 بما ملك النصاب قبله فلا يجوز فيه تجيل الزكاة المعينة
 فلو ملك ما يتدرج ففعل عنها خمسة دراهم لم يجزه
 وان اتفق تمام النصاب قبل الحول اما زكاة التجارة
 كان اشتري غرضا يساوي ما يتدرج ففعل زكاة
 مايتين وحال الحول وكويساويها فيجري فيها المعجل

ليهما

س

لي

جيب

لان اعتبار النصاب فيها باخر الحول بشرط اجزائه
 اي المعجل بقا المالك بصفة الوجوب وبقا القابض
 بصفة الاستحقاق الي تمام الحول فان تغير كل منهما
 او احدهما قبل تمامه بردة او موة او تغير المالك بغير
 او نزول ملك عن ماله المعجل عنه او تغير القابض بغير
 او اقراره له او بحجورول النسب المسترده اي
 المعجل المالك من القابض ان يبي ان زكاة معجلة او
 علمه القابض فان لم يبي ذلك ولم يعلم القابض
 لم يسترده لتقيطه بترك الالام عند الرفع فيقطع
 تطوعا ومتي ثبت استرداده وهو تالف فلا بد له او
 وبمنقص حدث قبل سبب الرد فلا ارش له او
 زيادة متصلة كسمن وكبر استرددهما بخلاف
 المنفصلة الحادث قبل سبب الرد كولد ولبي واذا
 لم يقع المعجل زكاة وجب تجديدها نعم لو عمل شاة
 من اربعين فتلفت عند القابض لم يجب التجديد
 لان الواجب على القابض القيمة فلا يمكنها نصاب
 السائمة **باب زكاة المعدن والركاز لا تجب**
 الزكات فيهما اي في شئ منهما كولو وعقيق وبلور
 والاصل عدم وجوبها الا في ذهب او فضة فتجب للادلة

السابقة **واجب المعدن ربع العشر وان حصل**
بصلاح لعموم الادلة والمعدن ما استخرج من مكان
خلقها لاحتياج فيه ويسمى هذا المكان معدنا ايضا **واجب**
الركاز الخمس ويصرف مصرف الزكاة لان الحق واجب في
المستفاد من الارض فان شئها الواجب في الثمام والزروع
ولهواي الركاز فيني الجاهلية لا ديني الاسلام **ونشرط**
ملك الواجد له اي الركاز ان لا يوجد بملك غيره **ولا طريق**
مسلوك ولا مكان مسكوك او مطروق كسبجد وهو
اعم واولي من قوله ولا قرية مسكونة **والابان** وجد في
شئ من هذه الامكنة **فهو لقطه الا ان يجد بملك غيره** **وهو**
ذلك الغير فهو للمالك ان لم ينفعه ولا فلت تلقى المالك منه
الان ينتهي الي المجهي والاستثناء من زيادة وتقدم انه
يشترط به وجوب زكاة المعدن والركاز بلوغهما نصف
ولا يشترط به ذلك الحول لان الحول للتنمية وذلك غلظة
نفسه باب **قسم الصدقة اي الزكاة هي للثما** **نية**
الذكورة في اية انما الصدقة للفقرا والفقير من لا مال
له ولا كسب يقع موقعا من كفايته ولا يمنع الفقر مسكنه
وشيأ به وعنده كذا يحتاجه من ماله الغايب
والموحد وكسب لا يليق به **والمكين** من قدر على مال او

هذه

حلتين

كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه **والعامل كسا** ع
وكاتبه حاشرو قاسم وحاسبه وحافظ الاموال **والمو لقت**
من اسلام ونيته ضعيفة او لم يشرف بتوقع باعطائه
اسلام غيره في اهل الاسلام او متالف علي قتال مانعي
الزكاة او اعدائنا **والرقاب** المكاتبون كتابة صحيحة
والفارمون ثلاثة اضر بغير اصلاح ولو غنيا و غا
لنفسه يلزم ان اعسر وغارم للضمان ان اعسر
مع الدين وطو وحده وقد ضمن بغير اذن **وسبيل الله**
غزاة لاقى لهم ولو غنيا **وابن السبيل** من شئ يسافر
ويشترط الحاجة وعدم المعصية بيسفر وشروط **اخذ**
الزكاة من هذه الثمانية ان يكون مسلما وان لا يكون
في ذمة الكا **ف** وان لا يكون من بني هاشم وبني
المطلب ومواليهم نعم يجوز ان يكون الجاهل والكيال
والوزان والحافظ كافر او هاشميا ومطييا **ولا يجوز**
في كل منهما اي من هذه الثمانية **اقل من ثلاثة** من الاشخاص
عملا باقل الجمع في غير الاخيرين في الاية بالقياس عليها
الا العامل فيكفي فيه الواحد اذا حصل به الغرض **ولا يجوز**
للمالك ولو بنايب تقلها اي الزكاة **لبدل** اخر مثلا دون
مسافة قصر مع وجود مستحقها او بعضه في محل

وجوب الخبر الصحيح صدقة تؤخذ من اغنياهم فترد

على قرايمهم ولا منذر اطماع مستحق كل بلدي زكاة ما

من الاموال والتقل بوحشهم وخرج بزيادتي للممالك الامام

فلم تقلها وله اي المالك ولو بنايها اخراج زكات

اموال الباطنة وهي التقدير والعرض والركا والحقول

بها زكاة الفطر والظاهرة وهي النعم والثابت والمعد

صرفها اي وصرف الزكاة الى الإمام اولى من صرفها لها

المسيرة من كراوف بالمستقرة واقد على التق

اي المسحوقين لا تدعوا بالمسحوقين وقد رايت في

الآن يكون جيارا فصرقها الى المختلين اولى من صر

الى الامام ولو لطلب الامام زكاة الاموال الظاهرة و

التسليم اليد بلا خلاف وأما الأموال الباطنة فقال لما

ليس للولاية نظرية تركتها واربا بها احق بها فان بدلوها

طوعا قبلها الولي **باب** قسم القيمة والفي

والاصل في الاول اية واعلموا انما غنمتم من نبي وفي الثاني

ايت ما افاد علي رسول ما اخذناه هو اول من قول

ما اخذ من اهل حرب قهرا فهو غنيمة ومنها ما ائتمروا عنه

قبل شهر السلاح حين التقى الصفان وما اخذناه،

درم اختلاس او سرقت کا سیاق فی السیر **دلا ای وان**

عرفت نجاهه الحسنه لا ياله في
واقف لها الخناج لو كنت تعرف
فغير وسك يذ غارو سار مل
ورق سبيل غارو سار و سولف

خبرنا وتركوه لضراصهم او صولحو عليه **فهو في ومنه**
خواجه وجزيرة وتكرت مرتد هو اعم من قوله وما لمرتد
او مائة ويبدل في الغنيمة بالسلب **للقاتل المسلم ولو**
دقيقا او مكفيرا او انثى لخبر الصبي من قتل قتلا
فله سلبه وهو ما معه من ثيابه وخف ولبان ولاق
حرب وزينة كسوار وخاتم ونفقة وخوها وانما
يستحق السلب ركوب غريفي بدشركا فربما حال القاتل
بان يزيل امتناعه كان يققا عينيه ويقطع يديه
او رجله ويأسره فالمراد بالقاتل ما يعم الحقيقة والمجاز
ثم **خمسة** باقي الغنيمة **فاربعة** اخماس **للمشهد**
اي حضر الواقعة **وسراياهم** وان لم تشهد بها والسرايا
جمع سرية وهي قطعة من الجيش يقال خير السرايا
اربعاية وجل قال الجوهرى وقال صاحب المقاموس
والسرية من خمسة النفس الى ثمانية واربعاية
دون من لحقهم بعد اى بعد انقضائها ولو قبل
المال فلا شيء له بخلاف من لحقهم قبل انقضائها لكن لا شيء
لرعيانهم قبل الحوقه للرجال سهم **والافادس ثلاثة**
سهم له وسهمان لفرسه ولايزاد عليها وان حضر
بالكر من فرس وذلك للاتباع رواه الشيخان هذا اذا كان

الراجل والفارس من اهل الفرض فان لم يكونوا من
اهله كزريق وصبي وانشى وكذمي خرج باذن الامام بغير
اجره ارضخ لهما والارضخ دون سهم الراجل ويحتد
الامام في قدره بحسب ما يرى ويفاوة بين اهله بحسب
تقهرهم **ويخسر في ايضا فاربعة اقسامه للمرتدين**
للمجاهدة لانها كانت للنبي صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة

بفبعده المرتدين للنصرة وعملا بفعل السلف
وخمسة الباقي وخمس الغنيمة وخمسان اي خمس كل منها
سهم منه كان للنبي صلى الله عليه وسلم ينفق منه على
مصلحة وما فضل يصرفه في السلاح وسائر المصالح
فيصرف بعد المصالح اي صالح المسلمين يقدم
من الامم فالاهم كسد الثغور وعمارة الحصون ثم
ارتاق القضاة والعلماء والائمة والمودنين **وسهم لذوي**
القرابي وهم بنوا هاشم وبنو المطلب لاقتصاره على
الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سوال بني عميرهم نوفل
وعبد شمس له رواه البخاري المذكور مثل حظ الانثيين
لان ذلك عطية من الله تستحق بالقرابة كما لا رت
سوا فيه غنيهم وفقيرهم وقربيهم ويعيد هم قال
الامام ولو كان الحاصل قدر الوزاع عليهم لا يسد

مسددا قدم الاجوح فالاجوح ولا يستوعب
للضرورة **وسهم للميتامي** واليتيم صغير لا اب
له ويشترط فقره لان لفظ اليتيم يشعربا الحاجة
وسهم للمساكين الشاملين للفقر وسهم لابن
السبيل وقد مت بيان الثلاثة في الباب السا بق
ويشترط في الجميع الاسلام **باب الكفارات**
ماخوذة من الكفر بفتح الكاف وهو الستر لانها
تستر الذنب هي اربعة كفارة ظهار وكفارة
قتل وكفارة حجاجها ورمضان عمد او كفارة
يمين وخصال الثلاثة الاولى مرتبة والرابعة
مرتبة بخيرة كما يثبت ذلك بقولي **واجب الثلاثة**
الاولى مرتبة اعتاق رقبة مومنة قال في الاولى
والذين يظهرون من نساءهم الاية وفي الثانية
ومن قتل مومنا خطا لا يتوق قال النبي صلى الله عليه
وسلم في الثالثة لرجل قال ليطاعة علي مرا في
رمضان هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل
تقطع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا
قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس
فاق النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصد

بهذا قال علي افر من اوائله ما بين لايتها اهل بيته
احوج اليه من افضحه النبي صلى الله عليه وسلم حتي يد
انبا به ثم قال اذهب فاطمه اهلك رواه الشيخان
وفي رواية لابي داود فاتي بعرق فيه ثم قال وخمسة عشر
ضلعاً وتقييد الرقبة بالمومنة ثابت في الثانية
بايتها وفي غيرها بالحمل عليها **سليمة ع عيت خل**

يف

بالعمل ليقوم بكفايتها فيتفرغ للعبادة ووظا
الاحرار فياتي بها تكميلاً لها له وهو مقصود العتق
والعا جزمه العمل لايتاتي له ذلك فلا يحصل بلعناقه
مقصود العتق فلا يجزي من ولا فاقدر رجل او خنصر
وينصر من يدا او عقلتني اصبع غيرهما او املت من
ابهام يد ويجزي صغير واقرع ومريض رجى بروه فان
عجز عن الرقبة وجب **صوم شهرين متتابعين** لما مر
وينقطع **التتابع** بالافطار ولو بعد ذلك كسفر ومن
فيجب الاستيناف ولو كان الافطار في اليوم الاخير
وتعيرى بذلك ولا مما عربه **الاخو حيفر** كنفاس
فلا ينقطع به التتابع لضرورة من بها ذلك للافطار
ومحله اذا لم يكن لها عادة تخلوا فيها المدة عن الحيض
والنفاس والا فينقطع بهما التتابع **فان** عجز عن صوم

الشهين وجب اطعام ستين مسكينا لكل مسكين منهم
مد لما من غالب قوة البدر كما في زكاة الفطر **الا القتل**
فلا اطعام فيه اقتصارا على الوارد فيه وحمل المطلق على
المقيدر انما يكون في الاوصاف لا في الاصول وبحال ذلك في
الحياة فلو مات قبل الصوم اخرج عن كل يوم مد لكن
لا بد لابل قد رتبة كما اذا فاة صوم رمضان **وواجب الاخير**
وفي كفارة اليمين **اطعام عشرة مساكين** لكل منهم
مد من غالب قوة البدر او كسوتهم مما يعتاد لبسهم
ومندل ولو ملو مسالم تذهب قوته ولم تصلح للمد
لما **او تحري رقبة** بغير زدة بقوي **مومنة** لايتة فكفارة
اطعام عشرة مساكين مع ما من حمل المطلق على
المقيدر **فان** عجز عن ذلك وجب **صوم ثلاثة ايام** ولو متفرقة
لاطلاق الآية ولانه لما خفف هنا بقللة العدد خفف با
واما قراه فصيام **ثلاثة ايام** متتابعة وان كانت شاذة
والشاذة لخبر الواحد وجوب العمل فلم يثبت اي لم
يستقر لكونها شاذة تنتم لو عجز عن خصال الكفارات
استقر في ذلك متدافا قد ردت على خصلتها فعلمها **باب**
الفدية **في ثلاثة انواع** النوع الاول مد يجب لا فطر
من الصوم في رمضان **الحمل او رضاع** اي الخوف على الولد فيها

اخذ اسنانية وعلي الذين يطيقونه فريته **قال ابن عجا**
 انها نسخحت الا في حق الحامل والمرضع رواه البيهقي
 عنه ويستثنى المتخيرة فلا فدية عليها **الشك او**
كبر شخص بان لم يطق من قام بالصوم ومثله من
 لا يرجي روه **وتأخير قضا صوم يوم من رمضان بلا**
عذر الى رمضان اخر خير من ادرك رمضان فافطر
 ثم صبح ولم يقض حتى ادرك رمضان اخصام كزي
 ادركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا
 رواه الدارقطني والبيهقي لكن ضعفاء ويتكروا بشكر
 السنين اما تأخيره بعد ذلك استمر مسافرا او
 حتى دخل رمضان اخر فلا فدية عليه **ولازل الشعرة**
 واحدة او بعضها **وتقليم ظفر واحد او بعضه في الا**
 نج او عمة الا ما يضرباوه كظفر منكسر او شعرة بعينه
 او قريب منها وتعيير بالانزال اعم من تعييره بالنفق
وتك مبيت ليلة من ليالي مني بلا عذر او ترك رمي حصاة
من الجمار وقطع شيء من بناء الحرم او من صيده او من
صيد غيره في الاحرام وقيمتها اي الشيء قيمة المدفون
 لم تساوه بل نقصت عنه او زيادة عليه وجب اقل
 منه واكثر بحسبه **وغيرها** من زيادة كوة من عليه

ض

د

حلام

صوم يوم فيخرج عنه مد وكثير صوم الدهر اذا افطر
 ناذر يومها عند النوع **الثاني مدان** يجبان **لازالتشعر**
 او بعضهما او ظفرين او بعضهما **في الاحرام** الا ان
 يضربا وهما او محل ايجاب الماء والمدين في كشعر وعظ
 اذا اختار الدم فان اختار الطعام ففي واحد منهما
 صاع وفي الاثنين صاعان او الصوم ففي واحد صوم يوم
 وفي اثنين صوم يومين من وقتل صيد حريم او في الاحرام
 وقطع شجرة حرمة وقيمتها اي دقيقتا كل منهما قيمته
 المدين **وغيرها** من زيادتي كتقديم ظفرين او بعضهما
 في الاحرام الا ان يضربا وهما وترك مبيت ليلتين من
 لبالي محامي او رمي حصاتين من الجمار المنوع **الثالث**
دم لقتل صيد حريم او في الاحرام ووطي من حرم بعد
 الفساد او التحلل وانزالتشعرا دفعة واحدة و **تق**
اظفار كذلك ونظيب ولبس وترك حرام من الميقا
 اذا لم يعد اليه قبل تنسكه او ترك طواف وداع
 او ترك مبيت لبالي مني او ترك الرمي او ترك مبيت بمنز
 ولهذا من زيادتي وقطع شجرة حرمة ففي الكبيرة بقرة
 وفي الصغيرة شاة وتمتع وقران ان لم يكن المتمتع
 والقران من حاضري المسجد الحرام وفواة نسك **حصا**

نظيروا ما

عنه **افساد** لم يوطي قبيح بدته وتقييد الاصل بانفسا
الحج مثال فافساد العمرة كذلك **وتدهن** لشعر في الار
وهذا من زيادتي وسياتي بيان انواع هذه الدرا
في مباحث الحج والعمرة **كتاب الصوم** هو لغة
الامساك ومنها اني نذرة للرحمن صوما اي صمتا
وشرعا امساك عن المفطر على وجه مخصوص ولا اصل
فيه قبل الاجماع قوله تعالى كتب عليكم الصيام وقوله
من شهد منكم الشهر فليصمه **شرط صحته** اربعة
اشياء اسلام وعقل ونقا من خوجيض كنفا
وعلم بالوقت وهذا على الاصل من فروضه الاتية
وعبر عنه بالعلم بالشهر فلا يصح صوم كافر ولا جنون
ومغني عليه لم يقق لحظة من نهاره ولا خوجا يرض
ولا من جهل دخول وقت الصوم **وشرط وجوبه**
ثلاثة اشياء اسلام وتكليف واطاقة للصوم
فلا يجب على كافر اصلي بمعنى انه لا يطالب به كالمسلم
والافهو مخاطب بفروع الشريعة على الاصح ولا على
صبي ومجنون ومغني عليه وسكران ولا على من لا يطيقه
لكبر او مرض لا يرجى شفاؤه ويجزئه لكل يوم من كافر
وفرضه اي ركعتا ثلاثه اشياء **ثلاثة ليلا** لكل يوم

اخبرني لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه
 الدارقطني وقال رجال الثقة وهذا في صوم الفرض
 اما النفل فيكفي فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط
 انتفا الموانع قبلها وصايم كالعاقد في البيع وهذا
 من زيادتي **مشروط** وترك مفطر من تناول لطعام وغيره
 وجميعه اي الصوم اربعة اشياء فرض ونقل ومكروه
 وحرام فالفرض ثلاثة انواع احدها ما يجب تتابعه
 وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وكفارة جماعها
 رمضان عمدا وصوم نذر شرط فيه تتابع ونائها
 ما يجب تقريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات
 نسك وترك واجب فيه يفرض فيها بين الثلاثة
 والثلاثة الاخيرة من زيادتي وصوم نذر شرط
 فيه تقريق ونائها ما يجوز فيه الامرات اي المتتابع
 والتقريف وهو قضا رمضان وكفارة جماع في احوال
 بنفسك وكفارة يمين وفدية حلق او صيد او شجر
 او لبس او تطيب او احصاء او تقليم اظفار او
 دهن شعر راس او لحية في احرام بنفسك وصوم
 نذر مطلق والنفل من الصوم كثير لان الاستلزام
 منه مطلوب والمؤكد منه خمسة عشر صوم الاثنين

وكفارة قتل

والجيس لانه صلى الله عليه وسلم كان يتخري صومها وقال
تعرض الاعمال فيها فاحللت يعرض عملي وانا صائم روا
ه
الترمذي وغيره **وعشر المحرم** والاشهر الحرم ذو القعدة
ودو الحجة والمحرم ورجب حشرها والامر بصومها في
خبر ابي داود وغيره وافضلها المحرم لخبر مسلم افضل
الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم **ويوم عرفت**
لغير الحاج وهو تاسع ذي الحجة لانه صلى الله عليه وسلم
سيلع صوم يوم عرفه فقال يكفر السنة الماضية وا
رواه مسلم **وتسع ذي الحجة** للاتباع رواه ابو داود
د
وغيره **وتاسعها** وهو تاسع المحرم **وعاشورا** وهو
عاشور لانه صلى الله عليه وسلم سيلع صومه فقال
يكفر السنة الماضية وقال ابن عشتب الي قابل لا صوم
اليوم التاسع فاة قبله رواها مسلم وصوم **يوم**
وفطر يوم لخبر الصحيحين افضل الصيام صيام دا
ود
كان يصوم يوما ويفطر يوما وصوم يوم وفطر يومين
لامر صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن عمر وبن العاصم بن
لك
رواه الشيخان وصوم يوم لا يجدر فيه ما ياكله للاتباع
ع
رواه مسلم وصوم شعبان لخبر الصحيحين قالت عائشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر

لمستقبله

ويفطر حتى يقول لا يصوم وما رايتنا استكمل صيام شهر
قط الاربعين وما رايتنا في شهر اكثر منه صياما في شعبان
وصوم ستة ايام من شوال خير مسلم من صام رمضان
ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر **وصوم ايام**
الديالى البيض هي الثالث عشر وتالياه للامر بذلك
رواه النسائي وغيره **وصوم ايام الديالى السود**
وهي الثامن والعشرون وتالياه وهذا من زياداتي
والمكروه من الصوم المريض والمسافر والحامل والمرضع
والشيخ الكبير اذا خافوا منه مشقة شديدة وقد
يقضي ذلك الى التحريم **والتطوع بصوم وعليه قضاؤه**
منه فانه بعد ذلك تقديم الفرض على بل اذا ضاقت
حرم التطوع وتغييره بالفرض اعم من تغييره بصوم
رمضان **وافراد يوم الجمعة او سبت او احد بصوم**
للنهي عنه في الاولين رواه في الاول الشيخان وفي الثاني
الترمذي وحسنه وللقظيم اليهود ليوم السبت
والنصارى ليوم الاحد وذكره من زيادتي وكذا قول
وصوم الدهر لمن خاف بضره او فوة حق وصوم
يوم عرفة الحامى **خلاق الاول** وجعله الاصل مكروها
وهو مع دليلة ضعيف وبالحمله ليس فطر الحامى ^{للا} تباع

وليقوي على الرعا **الحرام** منه صوم **العيرين** للنهي عند
 وصوم **ايام التشريق** ولو من تمتع لخبر مسلم **ايام**
 التشريق **ايام** اكل وشرب وذكر استقفا وصوم **حايض**
ونفسا للاجماع وصوم **يوم الشك** وهو يوم الثلاثين
 من شعبان اذا اختلفت الناس برويته ولم يشهد بها
 احدا وشهد بها عدد من صبيان او عبيد او فسقة لخبر
 من صام يوم الشك فقد صام بالقاسم صلى الله عليه وسلم
 رواه الترمذي وغيره ومحواه هذا اذا صامه **بلا سبب**
 والا كان يكون عليه صوم او وافق عادة فلا يحرم بل يجب
 او يسن كغيره في الصلاة في الاوقاة المكروهة **وصوم**
النصف الثاني من شعبان لخبر اذا انتصف شعبان فلا
 صيام حتي يكون رمضان رواه الترمذي وقال حسن
 صحيح **الا ان يصله بما قبله** او يصومه **لسبب** كقضا
 وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب او يسن **باب ما يفصل**
الصوم وان علم بفساد ما صام وهو **وصول عيني** من منفذ
 جوفه ولو بجمقة او ما مضضه او استنشاق بمبا لثة
 لقوله تعالى **اكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الابيض من**
الاسود من الفجر والنهي عن المبا لثة في الصوم بخلاف ما لو
 وصل بلا مبا لثة لتولاه من ما مور به بغير اختياره و

الحايض

بالعين المشرقة لا يضر وصول ريح بالشتم الى دماغه ولا وصول
الطعم بالزوق الى حلقه ولا يضر الاكتمال وان وجد به
طعم الكحل في الحلق ولا وصول الدهن الى الجوف بتشرف
المسام وبالجوف ما لو طعن فخذ مثلا او داي جرح فوصل
ذلك الى الخ او اللحم **واستقفاة** من زيادتي وان يتقن انه لم
يعد من التي تشي الى الجوف **وانزال** لمني بلمس بشرة مشهوت
كالوطي بلا انزال بل اولى **الافني نوم** او بنظر او فكر او لمس
بلا شهوة او ضم امرأة الى نفسه بحايل فلا يفسد الانزال
بشي منها الصوم لا تنف المباشرة او الشهوة **ورطي في**
فرج قبل اود رمع **تعود ذلك كله واختياره** وعلم **تجر**
من زيادتي لشهوة بعض ذلك بالنصر وبعضه بالاجماع فلا
يفسده شي من ذلك مع نسيان او كراه او جهل
بالتحريم **والوطي في** **ركب** اي كالوطي فيه في سائر اماكن
الافني **الحبر** ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء
في اديارهن رطاه الشافعي وصح **وفي تخليل** الزوج الاول
اجتياطا له والخبر ورد فيه في الصحيحين **وفي تخصي** لانه
فضيلة فلا تنال بهذه الزينة **وفي عنة** اذا لا يحصل
بذلك مقصود الزوجة وفي انه لا يستقطبه **المطالب**
في الايلة كذلك وفي ان الذكر لا تصير به كالتيب في الاستئذان

بالنطقة عدم الاجبار في النكاح وجعل الزفاف ثلاث
ليال لبقا البكارة وفي غيرها من زيادتي ابي المذكور
كالفعول به لا يرحم بالجلد ويضرب وان كان محصنا
وكالوولي المشتري البكر في قبلها ثم ظهر بها عيب لا ترد
او وطئها في دبرها فرددتها وترك من كلامه انه يجب
الفصل اي اعادته بخروج المني بخلاف خروجه من القبل
فان فيه تفصيلا لان وجوب الفصل ثم ليس لخروج
مني الواطئ بل لخروج مني الموطون **ويجب مع القضا**
للمصوم الكفارة على من افسد صومه في رمضان
بجماع اثم بر للمصوم هو اوي من قوله عدل فالكفارة على
من افسده بغير جماع او بجماع في غير رمضان كندرك قضا
لان النمرانما ورد في افساد صوم رمضان بجماع ولا على
مسافر اضطر بالزنا لان اثمه ليس للمصوم بل للمع الزنا
ويجب مع القضا الامساك للمصوم في رمضان لافي
غيره **على من تعدد فطر لتعديده بافساده** **وعلى تارك النية**
ليلا في الفرض تقصيره **وعلى من تسبحر طائبا بقاءه اي**
الليل او افسر طائبا الغروب فبان خلافا فيهما لذلك
وعلى من بان ليوم ثلاثي بشعبان انه من رمضان لانه
كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال **وعلى من سبقه بالمبا**
لقة

فيما من مضمة او استثنى لتقصيره **باجلا** في
 صبي بلغ مفطرا ويجنون افاق وكافرا سلم ومسافر
 ومريض زال عندهما بعد الفطر لا يجب عليهم **الامساك**
 اذ لا تقصير منهم ثم الممسك ليس في صوم فلوا تركه
 تحظروا الاشياء عليه سوى **الام** **باب الافطار في**
رمضان هو انواع ستة واجبت مع القضا **هو**
الحا يضرونفسا للاجماع والخبر الصحيح عن عائشة
 كنانة ومريض الصوم ولا نوم بالقضا الصلاة **وجا** **يز**
مع وجوب القضا وهو لمريض خاف مشقة شديدة
ومسافر سفر قصر اما الجواز للاجماع والخوف الضرر
 واما وجوب القضا فلقوله تعالى ومن كان مريضا او على
 سفر اى فافطر فعلة من ايام **اخر** **وموجب للفدية**
والقضا وهو اثنان **الافطار** **لخوف** **علي** **غيره** **كالافطار**
 لا تقاد مشروفا على غرق وافطار حامل او مريض خوفا
 على الولدان كان ولا غير الموضع اما وجوب الفدية
 فلما سرتي باها واما وجوب القضا فالافطار للمريض
 ويستثنى من ذلك المتخيرة فلا فدية اذا افطرت لشي
 ما ذكر فان افطر لخوف على نفسه فلا فدية كالمريض
وتأخير قضا لشي من **رمضان** مع امكانه **حتى ياتي**

رمضان **آخر** لما مر في باب الفدية **وموجب الفدية**
دون القضاء وهو شيخ كبير لما مر في باب الفدية
مع عجزه عن الصوم ومثله مريض لا يرجى شفاؤه **وعكس**
أي موجب للقضاء دون الفدية **وهو** لجمع **كفهي**
وناس النية ومتعد بفطره بغير جماع تداركاً لما
فاته ولا نعلم يرد نص بوجوب كفديته عليهم ولا أصل
عندهم لأن الأغما مرض بدليل جوازهم على الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام دون الجنون وتعبيري
بما ذكرنا ولي من اقتضاه على المفتي عليه **وغير موجب**
لشي منهما وهو المجنون لعدم تكليفه باب
ما يكره في الصوم لأجله **وهو عشرة** على ما يأتي
من **سنة** وقد حرم فان شتمه أحد فليقل إلى صائم
وتأخير فطره لم يقصد ورايان فيه فضيلته
الصحيحين لا تزال امتي بخير ما عجلوا الفطر زاد الله
أحمد وأخروا السجود **ومضع علك** بكسر العين
وهو ما يمضع لانه يجمع الريق فانه ابتلع فطره
وجه وان القاه عطشه قال ابن الرفعة ولا فرق بين
علك الخبز وغيره إلا ان يكون له ولد مثلاً لا ما مضع
له **وذوق طعام** خوف الوصول إلى حلقه **واختام**

وحجم الخبر البخاري فطر الحاجم والمجموع قال البغوي اي
تعرض الالافطار المجموع للضعف والحاجم لانه لا يأس
ان يصل شي الي خوفه ^{من} ^{المجموع} وما ذكر من كراهت
الاحتجام هو ما حزم بغير الروضة وحزم في صلبها
في موضع والمجموع بان خلاف الاولي قال الاستوحي
المنصوص وقول الاكثر فلتكن الفتوي عليه انتهى وفي

معني الاحتجام الافتصاد **وقبله** ان لم يخرجك شهوت

والا حرم الخبر البيهقي باسناد صحيح انه صلى الله عليه
ولم رخص في القبله للشيخ وهو صاييم ونهي عن الشاب
وقال الشيخ بلكا ربه والشاب يفسد صومه وما
ذكر من كراهتها المنع من ترك شهوته هو ما حكي عن نص
والذي حمله به الشيخان وحكاه صاحب المذهب ^{عنه} ففي

انها خلاف الاولي وهو المعتمد **ودخول حمام** لانه يضعف

وسواك بعد الزوال لانه يزيل الخلق **ونظر لما يحل**

له التمتع به **بشهوة** اما النظر لما لا يحل فحرام على الصائم

وغيره **باب ما يصل الي الجوف ولا يفطر وهو**

ما وصل اليه بنسيان او جهل او اكره للعذر واقصر

الاصل على النسيان والاصح فيه خبر الصحيحين من نسي
وهو صاييم فاكل او شرب فليتم صومه ^{فانما يصح منه} وسقاه

اويحيى **يان ريق** كطعام بين اسنانهم وقد يحجب مجر
لعذر بخلاف ما اذا قدر على مجر لتقصيره او وصل اليه **كان**
غبار طريق بل لو فتح فاه عمدا حتى وصل اليه جوفه لم
يفطر على الصحيح او كان غوبلة دقيق او ذبا باطايرو
او نحوه كبعضه لمنقعة الاحتراز عن ذلك **باب**
الاعتكاف هو لغة اللبث خيرا كان او شرا وشرعا
اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه الاجتماع
والاخبار كخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتكف
العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاخر منه ولازمه
حتى توفاه الله ثم اعتكف ازواجه من بعده وخبر البخاري
انه صلى الله عليه وسلم اعتكف عشر من شوال وهو سنة مؤكدة
كل وقت وفي العشر الاخير من رمضان الا قد ابا صلى الله
عليه وسلم وطلبوا ليلة القدر واركانها اربعة لبث
ونية ومعتكف ومعتكف فيه وشرط المعتكف اسلام وعقل
وخلوع حدث اكبر وشرط المعتكف فيه ما ذكرته بقولي **يختص**
الاعتكاف بالطواف وتحية المسجد **بالمسجد** للاتباع فلا
يصح شي منها في غيره والجامع بالاعتكاف اولى **ويفسد في الحائ**
مطلقا ومع ما مضى منه ان كان منذورا متابعيا بستمعة مع
العمد والاختيار والعلم بالتحريم **بوطي في فري** من قبل او دبر ولو

المسجد **وازال** للمني لمسببة بشهوة لاخراجة نفسه
عن اهلية الاعتكاف بخلاف ما لو انزل بنظر او فكر او لمس
بلا شهوة او احتلام فلا يفسد به اعتكافه فيما مضى
من المتتابع ويفسد به في الحال معني انه لا يحسب
مع الجنابة بخلاف الاغما فانه يحسب معها كالنوم **سك**
لما **سك** **وخرج من المسجد بلا عذر او لا قامة تحد**

باقراره لا بيينة **او لحق نفذ ابا المطلب** لتقصيره
وبفسد ايضا بغير ذلك كردة وحيض ونفاس لكن
يشترط في افساد الاخيرين لما مضى من المتتابع ان
تخلو المدة عنهما غائبا **ولا يجوز** **ن** **خروجه منه** اذا كان
اعتكافه واجبا قبل ان يتقضي **ن** **الا لاثيا كالكل**
امكن فيه **وشرب لم يكن فيه** بخلاف ما لو امكن فيه
لانه لا يستحي منه بخلاف الاكل **وقضا حاجة وهي**
البول والغائط ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد
ولا في ارضه يقه التي بجانب المسجد بل للخروج
الي ارضه لان تقا حش البعد الا ان لا يجد في
طريقه موقعا او لا يليق بجال قضا الحاجة في غيره
ولا يعدهل الي البعدي من ارضه ولا ياتي اكثر من
عادته ولذا التوضي ثم خارج المسجد ولذا عبادت

المريض اذا لم تظل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على
 الجنازة وضبط عدم الطول بقدرتها **واذا ان علي** رة
 للمسجد قريب منه **ان كان** الموزن **واقبالا** لفتة
 صعودها للاذان والالف الناس موتهم بخلاف خروج
 غير التائب للاذان وخروج التائب لغير الاذان
 لكن على منارة ليست للمسجد وله لكن بعيد عنه
وحدث ابي من حيض ونفاس وجنابة لخرم المكث
 بشئ منها في المسجد فلا يقطع الخروج له المتابع الا
 ان يكون في مدة يخلو عنها غالبا **واعما** **ومرض** **لشئ**
معهما الإقامة في المسجد وجنون كذلك كما فهم بالاولي
 بخلاف ما اذا لم ينشئ ذلك وذكر القيد المذكور في
 الاغصان زيادتي **وعدة** ليست بسبب المرأة ولا قدر
 الزوج لا اعتكافها مدة بخلاف ما اذا كانت بسببها
 كان علقها عليها بمشيئها فقالت وهي معتكفة شئت و
 ما اذا قدر الزوج لا اعتكافها مدة فخرجت قبل تمامها
وفي لان الخروج له لمصلحة المسجد **وخوف قاهر**
بغير حق **وخوف** **انهدام** **المسجد** **وخوف وقوع**
نفي يخاف على البلد منه **والجمعة** اي لصلايتها لا تقو
 لكن يبطل خروجها **اعتكافه** لانها كان يمكنه الاعتكاف

في الجامع ودفن ميت وادايه شهادة تقيينا عليه ولا
يبيطل تتابع اعتكافه بخروجه في الثانية ان تقيين
التحل فيها ايضا والابطال لانه في الشك الاول لم يحتمل
بداعيته بخلافه في الثاني وكذا في الميت غسله
والصلاة عليه والخروج ايضا لفصل احتلام وان
امكن في المسجد واذ انزل ما ذكر عاد للبناء على الفور
وبصرف الاصل في الانهدام والتفريق يقضي ما فات
غير اوقاة قضا الحاجة وغير الزمن المصروف الي
المستثنى فيما اذا استثنى وعين المدة **كتاب**

النسك من حج وعمرة الحج بفتح الحاء وكسرها لغة القصد
وشرعا قصد الكعبة للنسك الا في بيانه والعمرة لغت
الزيادة وشرعا قصد الكعبة للنسك الا في بيانه
ففيهما قبل الاجماع قوله تعالى واتموا الحج والعمرة سراي
ايتوا بها تامين **وشروط وجوب الحج اسلام وتكليف**

وحريته واستطاعة ووقت وهو شوال ودوال القعدة
وعشر ليالي من ذي الحجة وذلك للاجماع ولقوله تعالى
علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا
يجب على كل فراه صلي بالمعني السابق في الصوم فلو اسلم
وهو مفسر بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لها بخلاف

للمرتد فان يستقر في ذمته باستطاعته في الودعة وعلى غير
 مكلف كصبي ومجنون ومن يردق ومن لا استطاعته
 له وسياتي بيان كيفيتها ولا يمان استطاع قبل
 وقت الحج ثم اقتقر قبل مجيئه وكذا لو اقتقر بعد حجهم
 الرجوع لمن يعتب في حقه لا استطاعته فيها باو اياها
 ونشر العرة ما مر الا الوقت اذ لا وقت لها معين
 فيجوز الا حرام بها في اي وقت شأنه يمتنع ذلك على
 المقيم على الحرمي باستغفار بالمري والمبيت فصر عليه
 والنسك انواع اربعة نسك اسلام وقضاء
 ونفل ويودي النسكان باوجد ثلاثة افراد بان
 حج ثم يعتمر وتمتع بان يعتمر ولو في غير اشهر الحج ثم
 حج ولو في غير عامه وتعبيري بما ذكر اعم مما عبر به
 وقران بان يحرمهما معا كما رواه الشيخان ويحرم
 بالعمرة ولو قبل اشهر الحج ثم يحرم بالحج قبل مشروعه
 في اعمالها كما روه مسلم ويمتنع عكسه بان يحرم بالحج ثم
 بالعمرة لان لا يستفيد باذخالها عليه شيئا بخلاف اذا
 عليها يستفيد به الوقوف والحرمي والمبيت **وعلى كل**
من المتمتع وكفارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم
قال بقا في المتمتع المقيس به القارن في تمتع بالعمرة

قد

له

المحج إلى قولك لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
وهو من دون موحدين منه أي من الحرم لأن كل موضع
ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم الأقول قول
وجزءه كمن شطر المسجد الحرام فإنه أراد به
الكعبة فالحاق هذا بالأعم الأغلب أولى ومن لم يسكن
قريب ويعبد فإن كان مقامه باحدهما أكثر فالحكم
له فإن استوي مقامه فيهما وكان أهله وماله باحده
دائما وأكثر فالحكم له وإن استويا في ذلك وكان
منهما الرجوع إلى أحدهما فالحكم له فإن لم يكن له عز
فالحكم للذي حكم خرج منه فإن كان من حاضري الحرم
فلادم عليه لفهوى الآية ولم يعد من ذكر من المتنع
أو القارن لأحرام الحج إلى ميقات ولو كان غير
الميقات الذي حرم بالعمرة منه أو كان أقرب منه فلو
عاد إليه فلادم عليه لأنه لا تناف بينهما وتفرقه ولعظم
المتنع في أشهر حج عامه فلو اعتمر قبل أشهره أو فيها
وجع في عام قابل فلادم عليه لأنه لم يجمع بينهما في
الأولى في وقت الحج فاشبه المفرد وأما في الثانية
فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد ابن
المسيب كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعتمر

في أشهر الحج فاذا لم تجزوا من عامهم ذلك لم يهدوا ويجز
 الشخص بالعمرة ان كان بغير الحرم من الميقات
 على ما ياتي بيانه فان كان بالحرم هو او ولي من قوله مكة
 خرج الي ادي الحل ولو بخطوة فان لم يخرج واعتبر اخر
 عمرته وعليه دم لان الاساءة بترك الميقات انما يقتضي لثمة
 الدم لان عدم الاجزاء كانها لمواويل من قول واعمالها
 اي العمرة اربعة احرام بمعنى الدخول في النسك بنية
 وطواف وسعي بين الصفا والمروة سبعة اجسب
 الزهاب مرة والعود اخرى وانزالت شعر من الراس
 وهذا اعم من قوله هنا وفيما ياتي والخلق والافضل لمن
 بالحرم ان يحرم اي بالعمرة من الجعرانة باسكان
 العين وتخفيف الوا على الافصح للاتباع رواه الشيخان
 وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة فان
 لامر و صلى الله عليه وسلم عايشته بالاعتبار منه وهو
 الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عايشة بيته
 وبين مكة فرسخ بالمدينة بتخفيف اليا على الافصح
 بين بين حله والمدينة على ستة فراسخ من مكة لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يجمع بالاعتبار منها فصد الكفار فقد
 فصله ثم امر ثم حمد كذا قال القرطبي انه لم يجمع بالاعتبار

لتعظيم

من الحديثية قال في المجموع والصواب انه كان احرم
 بالعمرة من ذي الحليفة الا انه هم بالدخول الي مكة من
 الحديثية كما رواه البخاري **باب اركان الحج**
واجباته وستة اركان خمسة احرام للاجماع
 والاتباع رواه الشيخان **ووقوف بعرفة** باي جزء منها
 ولو لم يظنوا بما او مانا في طلب ابق ونحوه لخبر الترمذي
 وغيره الحج عرفة وخبر مسلم عرفت كلها موقوف ووقت من
 التوال يوم تاسع ذي الحجة الي طلوع الفجر ولو حصل غلط
 لا الشرد متقليلة فوق فوايز العاشر صح لا في النامس والحاد
 عشر ولا في غير المكان **وطواف افاضة** للاجماع ولقولنا
 وليطوفوا بالبيت كعتيق ويدخل وقتها بانتصاف ليلت
 الفجر **وسعي** مثل ما مر في العمرة لا امر به في خبر البيهقي باسنا
 حسن ويعتبر ابتداءه بالصفاء وقوعه بعد طواف الافا
 وطواف القدوم ما لم يتخلل بينهما الوقوف بعرفة **وازال الشعر**
 من الرأس لتوقف التحلل عليه كما لطواف قال الرازي ينبغي
 ان يعدل الترتيب الواجب هنا ركنا كما في الوضوء وكصلاة بان
 يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف على الطواف وازال الشعر
 الطواف على السعي على ما مر **وبشروط للطواف** اربعة اشيا
طهارة من الحدث والخبث كما في الصلاة لكن لو احدث هنا

تطهر ويبدأ بالاعمال والجنون فيستأنف **وعدم تنكيس**
للاتباع مع خبير خذوا عني مناسككم رواها مسلم **ان** جعل
البيت غميساره وتم تلقا وجهه على اسافل بدن
فلا يجوز جعله في مروره غميساره ولا تلقا وجهه
ولا مروره على اعالي بدن **وان** جعل البيت غميسا
ويستدي من الحجر الاسود ويجاذبه بجميع بدن **وليكون**
طواف في المسجد خارج البيت والشاذ **وان**
ولو على مرتفع غم البيت كسقف **وستوعورة** كاذ
الصلاة وكورة في المسجد كما في الاعتكاف **ويستولى**
اي للطواف **افتتاحه باستلام الحجر الاسود بيده** **وان**
يستعمل في كل طوف هو اولى من قوله في كل **وتروان**
يقبله ويضع جبهته عليه فان عجز على ذلك سلم
باليد ثم قبلها فان عجز عن الاستلام بها استلم بعصي
او نحوها وقبلها فان عجز اشارة بيده او بشي فيها ثم
قبل ما اشار به اليه ذكره في المجموع وفي الركن الثاني
يستلم ثم يقبل اليه ولا يسن للنساء استلام ولا
تقبيل الا عند خلو المطاف بليل او نهار ولا عي ذلك في
كل طوف في الاوتار **اكر وان يرمل الرجل في الطوفة**
الثلاث الاول بان يسرع مثله مقاربا خطاه **ومعني**

في الأربع الأخيرة على هيئة اللاتباع فيها رواه مسلم
ويختار الرمل بطواف يعقبه سعي مطلوب **وان** ^{بمطبع}
في جميع طواف يرفيد كذا في السعي على الصحيح وهو
جعل وسط ردا تحت منكبيه الأيمن وطرفه على اليسر
للاتباع في الطواف القيس بن رماه ابوداود وابن ساد
صحيح وخرج بزياد في الرجل المرأة والخنثي فلا يسف
لهما الرمل لا الاضطباع **وان** **بيداكل** من الرجل وغيره
بأي بالطواف **عند دخول المسجد** للاتباع رواه
الشيخان **الا ان يجد الإمام في مكتوبة** او تقام لها
الجماعة او تكون عليها **أية او يخاف فوفه فوضا**
راقة موكدة فيبدا بها لا بالطواف ولو قد تمت امرأة
جميلة او شريفة لا تبرز إلى الرجال **أخرة** الطواف
الليل وتعيرى براقة موكدة اعم من تعبيره ركعتي
الجمرا والوتر **ويسن لمن طاف ركعتا الطواف** للاتباع
مع خبر خذوا عني مناسككم وخبر حمل على غيرها
قال لا الا ان تنقطع **وغیرها** من زيادتي وغيره
الستى المذكورة كان يعيش في طوافه فلا يركب
الا لعذر فلو طاف لا كبا بلا عذر جازيلا كراهت
وان ينوي الطواف فان تعلق بنفسك ولا وجبة

النية وان يوالي بين الطوافات وان يقرب من البيت فان
 لم يمكن الرمل مع القرب ابعد ومن لم كان في البعد
 نسا لا يوم من تسعين قرب وترك الرمل **واجباته اي**
الحج وهي ما يجب تركه الفدية غسلة **الأحرام من**
المبقيات فلو احرم من دونه لم يرد دم مالم يعد اليه
 قبل تلبسه بنفسك سوا في ذلك الناسي والجاهل ^ع
 وان لم يأتها **والمبيت ليالي من** اي معظمها نعم ان
 تقرب غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط مبيت
 الليلة الثالثة ورمي يومها قال تقام في رجل في يومين
 فلا ثم عليه **والمبيت ليلة** **مزدلفة** ولو جضورا ^ع
 منها في النصف الثاني كما صح في الروضة ونقله
 عن نص الإمام وهذا مع الاستئناس بالنسبة
 اليه من زيادتي **المبيت للرعا** بضم الراء جمع راع
 كراع بكسرهما **واهل** **البيت** فليس بواجب
 عليها لانه علي اسم عليه ولم يرضى لوعاية الإبل ان
 يتركوا المبيت عني رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 وخصه **عليه** لم للعباس لان يبيت بكت
 ليالي مني لا جل السقاية رواه الشيخان وقيل ^{ليالي}
 مني ليلة **المزدلفة** وكذا لا يجب المبيت علي من لم عد

من جهة غريم يخاف منه او مريض بتعمله او غيرها
وطواف الوداع لخبر مسلم لا ينقرب احدهم حتى يكون
اخر عهده بالبيت ايم الطواف بالبيت كما رواه ابوداود
فلو خرج بلا وداع لم يدم ما لم يعد قبل مسافة
القصر ويطوف **الطواف الوداع** **لحايض** فلا يجزئها
روي الشيخان عن ابن عباس ان قال امر الناس ان يكون
اخر عهدهم بالبيت لا ان يخفف عن المرأة **لحايض** فلو
طهرت قبل مفارقتها مكنة لزمها العود للطواف او بعد
فلا والنفسا كالحايض **او مكنت** لم يفارق مكنة بعد حجت
فلا يجزئها طواف الوداع وكذا اقضي جواد الرامدة
بمكة **والري** اي يري يوم الخرويام الشريف كما سياتي
بما سمي حجرا ولو من عقيق وبلور وحديد قبل استخراج
حجر منه بالعلاج بخلاف ما لا يسماه الكحل وزرنيخ ودنانير
ودراهم ونحاس وحديد بعد استخراج حجرها منها وسائر
المواهر المنطبعة وذلك لان صلي الله عليه وسلم رمي بالاحجار
وقال بمنزل هذا فارموا واه النساء وغيره **وسنة** اي الحج
تلبية بان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
والمنفعة والملك لا شريك لك ويسن الاكثار منها وحفظها على عيني
صلى الله عليه وسلم عند الفراغ منها وسؤال الجنة والاستعاذة من

النار وتستمر التلبية الى حجرة العقبة لكن لا تسن في طواف
 القدوم والسعي بعد علي الجدي لان فيها اذكارا خاصا
 وجمع بعرفة بين الليل والنهار لمن وفق لها اخر وجان
 خلا من اوجبه وطواف قدوم لان تحية البيت فكان
 كتحية المسجد وانما يسن لحاج او قارن ودخل مكة قبل
 الوقوف وشدة سعي كل مرة في محله وهو من قبل الميل
 الاخضر المعلق بركن المسجد علي يسار الزاهب من الصفا
 بقدر ستة اذرع الي بين الميادين الاخضرين احدها
 بركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي الله عنه
 وذلك للاتباع رواه مسلم ويسن ان يرقى علي الصفا
 والمروة قد قامت والواجب علي من لم يرق ان يلصق
 عقبيه باصل ما يذهب منه ويلصق راسه ما يبع
 رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة ويسن ان يوالي
 بين مروة السعي ويمد ويبتا لطواف ولا يشترط فيه الطهارة
 وستة العورة وشدة السعي في بطن وادي محسر للاتباع
 رواه مسلم وسمي محسر لان فيل اصحاب الفيل حشر
 فيه ايدي وشدة السعي فيما ذكره الرقي خاضعان بالرجل
 ولا غسل السنن في الحج والخطبة المستنوتة فيه
 وهي اربع احدى يوم السابع من ذي الحجة بمكة والثاني

يوم عرفة بنمراه والثالث يوم النحر بمكة والرابعة يوم
 النفر الأولى بمكة فرادي وبعد الصلاة أي صلوات
 الظهر إلا التي بنمرة فقبلها وهي خطبتان نعم إن كان
 اليوم يوم الجمعة خطب بعد صلاتها حيث وجبت **و**
يخلق الرجل ويقصر غيره من امرأة وخنثي وذكر حكمه
 من زيادتي فالخلق للرجل أفضل من لتقصير لغيره
 الصبي بمكة اللهم ارحم المخلقين قالوا برسول الله
 والمقصرين قال في الثالثة والمقصرين **وان يعلمهم**
أي الخطيب في كل خطبة ما بين أيديهم من المناسك للخطبة
 التي تليها ويعلمهم في الرابعة جواز النفر وتوديعهم **و**
بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قرح فبذل
 الله وقوفهم ويدعون إلى الأسفار مستقبليين القبلة
 للاتباع **رواه مسلم والمبيت بمكة ليلة عرفة وأخبر**
 من ليالي منى بأن لا ينفر في اليوم الثاني ويسكن بالقرات
 يأتي المحصب فيتركه ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ويبيت به ثم يأتي مكة فإذا فرغ من طواف الوداع
 وقف عند الملتزم بين الركن والباب ودعا وشرب من ماء
 زمزم ثم انصرف **والذكر المنون** بأن يقول إذا أبصر
 البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما وبها

وزد من شرفه وعظمه من حجبنا واعظمه تشريفنا وتكريما
وتعظيما ويا الله انت السلام ومنك السلام فحينئذ
بالسلام وفيه دل طوافه بسم الله واسم الله يا الله يا
بك وبصدك يقا كتابك ووف بعهدك واتبعنا
لستة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وان يقول قبالت
البيت اللهم البيت بيتك والحرام حرمك ولا منامك
وهذا مقام العايد بك من النار وبين اليمانيين بيننا
انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعتا
وفي الرسل اللهم اجعله حيا مبرورا ونا مقفورا
وسعييا منكورا واذا بقي على الصفا والمرقة قال الله
أبر الله أكبر الله أكبر وسبح الله أكبر على ما هذا والحمد
له على ما ولا نالا الله الله وحده لا شريك له الملك
والعزيم والحيوي بيبه الخير وطوع على كل شيء قد رزقنا
بما شادينا وديننا ويعيد الذكوالرحمانا نينا وثالثا
وفي سعيه رب اغفر له رحمة وتجاوز عما تعلم انك انت العزيز
الأكرم **وغيرها** من زيادات في غير الست المذكورة كانت
يكون غسل دخول مكة بذي طوي لمنزورها وان يلبس
الرجل رداءا وازالا بيضين بعد يدين ولا ففسوس ^{يطيب}
البدن قبل الاحرام ولو للنساء لا تقض استلامته بعد

الاحرام ولا انتقال برق تنبيه سنن العروة سنن
الحج الخطب وسائر ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى
باب حرمة الاحرام اي الحرمة بسببه **وطي**
لايتفلر فت اي لا ترفثوا ولم ترفث مفسر بالوطي وقيل
ان حركت الشهوة **ومباشرة شهوة واستمنا** بنحو يده كما
في الصوم بخلاف الاثرال بالنظر والفكر **ونكاح** لغير مسلم
لا ينكح الحرم ولا ينكح **وتطيب** في بدن او ثوب بما يسي
طيبا كمسك وكافور وزعفران وورد وبنفسج ودهنها
وليس قفالا اي اواحد هما اللهي عن ذلك رواه البخاري
والقفاز بشي يعمل للدين يحشني يقطن ويكون لما زلا
يزرع على الساعدين من البرد وسوا في هذه المذكورة الرجل
وغیره **وليس الرجل** فحيطا وعمامة وقلنسوة وبنس
وحفا اللهي عنها في الصحيحين **واصطبا** د لما كوله بري حبي
او متولر منه ومن غيره وكذا وضع اليد عليه بشري وغيره
قال تعالى وحرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرما اي اخذه **وقتل**
صيد مما ذكر قال تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم **ودلالة**
عليه واهل ما حيد له لقوله صلى الله عليه وسلم لما عقر ابو قتادة
وهو حلال الا تات هل منكم احدا من ان يحمل عليها او ان شاة
اليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها رواه الشيخان **وانزاله**

شعر من الرأس وغيره ولو شعرة واحدة **وتقليم ظفره**
او بعضه قال تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حتي يبلغ الهدي
محلوه قيس شعر الرأس باقي الجسد وبالخلق غيرهم وبان
الشعر نزلت الظفر بجامع الترفيع للجميع وتعبيري
بانزال الشعر اعلم من تعبيره بالخلق **ودهن شعره**
او لحية بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن ودهن لون
لما فيه من الترين المنا في خبر الحرم اشعث اغبر اي ثبان
الما مور به ذلك **فان فعل شيئا منها ناسيا** او جاهلا
بتمره **فان كان اتلاف الخلق** شعر وقتل صيد وحيث
الفدية لان ضمان الاتلاف لا يختلف بذلك نعم صح في
الروضة عدم وجوب الفدية على المجنون **او كان تمتعا**
كلبس ونظيب فلا تجب الفدية لانتفاء الحرمة فيه مع
كونه ليس اتلافا اما العاصد العالم بالتحريم فعليه كفارة
مطلقا لما سياتي فان احتاج الي فعل شي من ذلك لدوا
او حر او برد او نحوها جاز ونقضته الفدية نعم لافدية
في قطع ما نبت من الشعر في العين او غطاها او انكسر
من الظفر ولا في وطئ جرادع المساكن ولا في صيد قتله
دفعاً لصياله او خلصه من حمرة مثلاً ليد اويده فاة او
باضيه فدلته ولا يمكن دفعه الا بالتعريض لمبعضه **باب**

التحلل من النسك وهو على أربعة أوجه وإن عدّها
 الأصل ستة أحدها أن يكون بتمام الأفعال من حج
 وعمره ومنها أي ومن هذا الوجه تمام العرق لمن أحرم الحج
 قبل أشهر لا انعقاده عمره ومنها أيضا تمام نسك نفسه
 وتعبيري بالنسك هنا وفي ما يأتي أع من تغييره بالحج
 فان أتى في حجة من اثنين من ثلاثه رمي وطواف
 متبوع بسعي وانزالت شعر من رأسه هو أع من قوله
 والمحلل حل لها حرم بالأحرام غير نكاح ووطي ومقدّمات
 كقبلة ومباشرة بشهوة روي النسائي بإسناد جيد
 لكن إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء
 ويجل لها الثالث بعد الاثنين البقية أي بقية محرّمات
 الأحرام وهي النكاح والوطي ومقدّمات الثاني أن
 يحرم الحج فيفوت فيتمه بلا وقوف بعرفة وبلا رمي زميزة
 وخرج بالحج العرق لأنها لا تقوى إلا كما يأتي الثالث
 أن يشترط في إحرامه بنسك التحلل بعذر كمرض
 وفراخ نفقة وضلال الطريق فيتحلل عند وجود
 ولو بعد الوقوف وإن قيد الأصل بكونه قبل رواه
 الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم علي ضاعته بنت الزبير فقال لها اردي الحج

قالت والله ما اجدي الا وجعه فقال حي واشترطي وقتي
الله محلي حيث جسستى ويقاس بالحي العرة ولو قال اذ امر
فانا حلال صار حلالا بنفس المرض من غير تحلل **الرابع ان**
يتحلل الاحصار اي للمنع من اتمام نسك وان علم انه
لا يتخلص به من الاحصار ولم يخف القوة كان احصره
الطواف ولو بعد دخول مكة **بدرج** اي بدرج ما يجزيه
الاضحية قال تعالى فان احصره اي واردم التحلل فانه
استيشر من الهدي فان زالت شعر من لاسه وهذا من
زيادتي ونية تحلل فيها لاحتمالها غير التحلل والترتيب
المفاد بالافاستفاد من قولك لا تحلقوا رؤسكم حتى
يبالغ الهدي تحلفان فقد ما يذبحا خرج بدلالة
طعاما فان عجز صام عنه كل مديوما ولما التحلل في الحال
بانزال الشعر والنية من غير توقف على الصوم لطول
نرمه فاغتفرنا خيره هذا **ان لم يكن له** الي مكة **الا**
طريق واحد فلو كان لداخول مكة مسلوكران فالتحلل
ولا يتحلل الا بعمل عرة ولا قضا في الاصح ويشترط ايضا ان
لا يتيقن زوال الاحصار في وقت الحج وفي ثلاث ايام في كفة
قال الماوردي **والاحصار يكون بعد** ويمنع والداوي واد
زوج وهو من زيادتي **او غزم** بقيد ين ردتها بقولي **معتبر**

اثباته اعساره ومحل ذلك اذا حرم الممنوع بغير
اذن من له منه **باب جزاء الصيد** بمعنى المصيد
هو نوعان احدها صيد بحر يجزى للمحرم كغيرة اصطيا **ده**
ولو في الحرم قال تعالى احل لكم صيد البحر وثانيتها صيد
بر وهو انواع اربعة احدها يجزى لاي للمحرم قتله
ويضمنه وهو ما يرا دقتله لضرورة جوع الثاني
يجزى قتله بلا ضمان وهو دوسم وحلابة وغراب وكل
لا نفع فيه هو اعم من قوله والكل لعقود وكل بيع
عاد وصيد صايد ومنازع من الطريق ويسن للمحرم
وغيره قتل الموزيات الثالث لا يجزى قتله ولا يضمن
بها وهو ما لا يوكل ولا هو مما امر الا ما تولى من مأكول
وحشي وغير مأكول فيحرم قتله ويضمن احتياطا
الرابع لا يجزى قتله وهو مأكول وحشي وفي اصله
وحشي فيضمن اي يضمنه قاتله محرما او في الحرم
بمثل خلقه تقريبا ان كان له مثل والا اي وان لم
يكن له مثل فبقيته على التحريم فيها كما سياتي بيانه
في نعامته بله لقضاء عمر وغيره فيها بذلك وفي حمار
وحشي وبقر وعل بكسر العين وهو الاروي اي ينس
حبله بقرة فقد قضى بها في الاولين ابن عباس وغيره **ده**

وقيس بها الوعل وعلى تفسيره بما ذكر قال نساب يقال
 وفي الوعل تيس وان جاز قد الذكر بالانثى وعكسه
وفي وضع وظي كبش فقد حكم صلى الله عليه وسلم في الضبع
 بكبش وحكم ابن عوف وسعد بن الظبي تيسا غير
 فالمراد بالكبش في الظبي التيس **وفي غزال عثر وفيه ارب**
عناق لقضاء عمر فيهما بذلك والعناق انثى المعز اذا قوية
 ما لم تبلغ سنن قال النووي في تحريمه وقال في الروضة
 كما صلها انها انثى المعز من حين تولد حتى ترعى **وفي شعل**
شاة كما روي عن عطاء **وفي ضجدي** كما روي عن عمر رضي
 الله عنه **وفي ربوع جفر** لقضاء عمر فيه بذلك ولا شيء جفرة وفي
 انثى المعز اذا بلغت اربعة اشهر وفصلت عن امها والمراد بها هنا
 ما دون العناق فاذا لم يربخ من الربوع **وفي خوجام** كيام **وفي**
ماعب مشات لقضاء الصحابة فيه بها **وفي الكبر منداي**
 من خوجام **كدر** **لج** وهو طائر باطن جناحيه اسود
 وظاهرها اعبر على خلقة القطا الا اننا لطف منه وفي
 الدباب بدل كدر جاج جبشي **وكروان** وهو طائر يشبه
 البط لا ينال الليل قيمته ان لا مثل له **وما عدا ذلك**
 مما لا تقل فيه يحكم **بمثل عدلان** فقيهان فطنان
باب رمي الجمار ايا الحمصي الى الجمرات الثلاث

لهم

الاقية يدخل وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر بنصف
 ليلة لمن وقف والا فلا بد من تقديم الوقوف والافضل
 ان يرمي بعد طلوع الشمس ويمتد وقت الاختيار
 الى غروب شمس اي خمس يوم النحر ولهذا من زيادتي
 ووقت الجواز الى اخر ايام التشريق خلافا لما
 الاصل من انه يمتد الى غروب خمس يوم النحر ويدخل
 وقت رمي ايام التشريق بالزوال اي رمي كل يوم
 بزوال شمسه للاتباع رواه مسلم ويسن الرمي قبل
 صلاة الظهر ويمتد وقت اختيار رمي كل يوم الى غروب
 شمسه ووقت الجواز الى اخر ايام التشريق فلورمي
 ليلا او نهارا او لوقبل الزوال كان اذا والمتروك
 يتدارك سابقا على وضيفة الوقت وعدد الرمي
 حصاة يوم النحر منها سبع بسبع رمية في جمرة
 العقبة ويذكر كل يوم من ايام التشريق احدي عشر
 لكل جمرة سبع بسبع رمية ويجب ترتيبها بان
 يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف وهي اولهن من جهة
 عرفاة ثم الوسطى ثم جمرة كعقبة ويقف بعد كل من
 الاولى والثانية ويدعو بقدر كونه بحقرة **باب**
 مواقيت المناسك المكانية من حج وعمره فهوام من

تعبيره بالبحر ميقاة اهل المدينة ذوالخليفة واهل
الثام ومصر والمغرب المجففة واهل بخدا اليمن وبخدا
الحجاز قرن واهل تها من اليمن يللم واهل العراق
عرق وكل من من مكان من المذكوراه حكمهم اهل
ومن مسكنين مكتة والميقاة فيقاته مسكنه **وكلا**

منصوصة اي منصو من عليها روي الشيخان عن ابن
عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ذوالخليفة واهل الثام زاد الشافعي ومصر والمغرب
المجففة واهل بخدا قرنا واهل اليمن يللم وقال هن
لهن ولما في عيدين من غير اهل من لاد الحج والعمرة
من كان دون ذلك في حيث انشأ حتى اهل مكتة من
مكتة وروي بوداود وغيره باسناد صحيح انه صلى
الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذاة عرق فهو ثابت
بالنصر وهو ما صح في الشرح الصغير والمجموع وقيل
ثابت باجتهاد عمر رضي الله عنه وصححه الاصل كالرافعي في
شرح السند والنووي في شرح مسلم وجملة المجموع
علي ان عمر لم يبالغ النصر فقال له باجتهاده فوافق النصر
واحرارهم اي اهل العراق من العقيق قبل اي قبل
ذاة عرق **افضل** من احرارهم من ذاة عرق للاحتياط وادو

الخليفة علي بن موسى اميال من المدينة وبينه وبين مكة
 نحو عشر مراحل والحجفة ويقال لها مهيعة قرية كبيرة
 بين مكة والمدينة قيل علي نحو ثلاث مراحل مكة والمدينة
 والمناهد ما قاله الرافعي انها علي خمسين فرسخا منها
 وقد خربت وقرت باسكان الرايينه وبين مكة مرحلتان
 ويقال لقرية المنازل وتها مسمى بكسر التاء بله وقيل ما تر ل
 عن نجد الي بلاد الحجاز ويللم ويقال له الملم بالصرف وتركه
 جبل من تها مسمى علي مرحلتين من مكة وذاة عرق قرية علي
 مرحلتين من مكة وكعقيق وادو وذاة عرق في جانب
 المشرق **باب الهدي هو نزعان واجب بفعل**
 حرام او ترك واجب مما هو وينذر كاسيا في بابها وانما
 وجب به لانه يبسلك به مسلك واجب الشرع **فلا**
يجوز للهدي الاكل منه ومنطوع به فيجوز له ذلك وقوله
 التصديق بقوله ما ينطلق عليه الاسم **والافضل**
ان ياكل منه ثلث ويهدي للاغنيا ثلثه ويتصدق
بثلث لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانغ اي السائل
 ويقال الراضي بما عنده وما يعطي بلا سوال والمعتري
 المتعوض للسوال وبما عبرة كالاصل عبر جماعت وغير
 اخرون بان ياكل ثلثه ويتصدق بثلثيه قال الشيخ

ويشبه ان لا يكون اختلافا في الحقيقة لكن من اقتصر على
التصدق بالثلثين ذكره لا فضل او توسع فعلا لمهلايت
صدقة **ودما النسك نوعان احدهما منصو صر عليه في**
الكتاب وهو اربعة دم تمتع وجزا صيد وفدية دفع اذي
كللق وفديته احصا رقات **عدم الم تمتع الدم فصيام**
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله واجب قال
تقارن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
والعبرة بالعدم في محل الذبح فلا يؤثر فيه ما لا الغايبة ذلك
الحل ولا يجب عليه تحصيل الدم باكثر من ثمن المثل فلو فاته التلا
في الحج فركض القضاء بينهما وبين السبعة بقدر تفرقه بينهما
في الاداء وهو اربعة ايام ومدة امكان السبر الى وطنه على العا
الغالبه **وجزا الصيوان كان له مثل خيريين اخرج منه**
بان يجه ويتصدق به على مساكين الحرم وتقويمه **بلراهم**
يشترى بها مثلا طعام يحري في الفطرة ويتصدق به على
مساكين الحرم **لكل مسكين مد وان يصوم عن كل مديو ما**
لا يتجزأ مثل ما قتل من النعم وهو صوم التعديل لقوله
تعالى او عدل ذلك صيا ما وان لم يكن له مثل خيريين تقويمه
فيشتري بقيمته مثلا طعاما ويتصدق به على مساكين
الحرم وان يصوم عن كل مديوما كافي المثل فان انكسر مدي

الشقي صام يوما لان الصوم لا يتبع بعض والعبر في قيمة
 غير المثلي محل الاثلاف لا بمكة وفي قيمة مثلي المثلي بمكة يوم
 الاخراج لانها محل الذبح وحيث اعتبر قيمة محل الاثلاف
 فالمعتبر في الطعام سعة بمكة لا بد لك المحل وخير في فدية
 دفع **لاذ يخلق وتقليم بين دوح شاة** بصفة الاضحية
 ويتصدق بلحمها على مساكين الحرم **وصوم ثلاثة ايام** ^{تقدر}
بائتي عشر مالا على ستة مساكين من مساكين الحرم لكل
 مسكين مدين لقوله تعالى فان كان منكم مريض او بداذي
 من راسه اي فخلق ففدية من صيام او صدقة او نسك
 وللأمويل كذا خبر الصحيحين وقيلس بالخلق القلم
 وبالمعد وغيره **ودم الاحصاء شاة** بصفة الاضحية
 لقوله تعالى فان احصرتم في التيسر من الهدى فان عذركم
 فيجب **بدلها كرم التمتع وغيره وهو طعام بقيمة**
 لاننا قرب الي الدم من الصيام لاشتركا في المائتة فان
عجز عنه صام عنه كل مديوما قياسا على الدم الواجب بتركه
 مأمور وغير المنصوّر عليه في الكتاب وهو النوع الثاني
 نوعان احدهما ترك نسك تركه وهو خمسة **المحل**
 من الميقات والمبيت بمنزلة لغة ومعني الرمي وطواف
 الوداع وذكر المبيت بمنى من زيادتي النوع الثاني وهو

من

خمس أيضا **الوطي** في فرج أو غيره وإن اقتصر الأصل
على الثاني **والدمشق مشهورة والقبلة والتطيب واللباس**
والدما أربعة أنواع **أحدها** دم ترتب وتقدير وهو
دم التمتع والقران والفوة وترك الواجب من الخمس ^{المذكور}
أو **ثانيها** دم ترتب وتقدير وهو دم الوطي المفسد
ودم الإحصار **ثالثها** دم تخيير وتقدير وهو دم اللبس
والتطيب ودهن الرأس والحجبة وابانة الشعر وقطر
والجماع غير المفسد ومقدمة الجماع والاستمطار ^{بعها}
دم تخيير وتقدير وهو دم الصيد والشجر **باب**
افساد النسك يفسده **الوطي** في فرج من أدي أو غيره
قبل التحلل الأول إن كان الواطي متعمدا عالما بالتحريم ^{مختلا}
للنهي عنه بقول الله فلا رفك والرفك الوطي كالمز والامس
في النهي لفساد ولا افساد بوطي المشكل غيره ولا بوطي
ليخ قبل وفيه **بدنة** ذكر أو أنثى لقضا الصحابة بذلك
فإن عدلها لم يبق فاعدها **لزم سبع نية** فإن
عدلها قوم البدنة بدراهم واشترى بقيمتها طعاما أو ^{تصل}
بها فنجس صام عن كل مديون **فإن وطئ بين التحليل أو**
بعد الأفساد لزم سنة في الخلق وخوه ولا تجب البدنة
إلا في هذا وفي قتل الغنم كاعلم مما سلا أن يعتبر فيها

ة

ق

هنا سنوضح الاختلافات فاختلافها فاختلافها فاختلافها
كبر وصغر **باب فواة الحج** لا يفوة لا يفوة الوقوف
بعرفة كما من فاته الوقوف بها **تحلل بعمل عمره** بلا سعي
ان كان سعي ولا يجزي ذلك عمره الاسلام كما ياتي وعليه
القضاو دم لما رواه مالك في الموطا باسناد صحيح عن عباد
ابن الاسود ان عمر رضي الله عنه اتي بذلك واشتهر في
الصحابه ولم ينكره وروى وجوب الدم اذا احرم بال
كما يجزى المتمتع بالاحرام بالحج **ولا تقوى العرة** بقيد
زديت بقولي **مستقبله** وان كانت في تمتع اذا ووقته
لها معين كما مروى خرج بمسئله ما لو كانت في زمان فانها
تتبع الحج في الفواة كما تتبعه في الصحة والفساد وبذلك
علم ان قوله لا تقوى العرة وان كانت في تمتع او قران
منتقد **باب مكروهات النسك** من حج وعمره فهو
اولي من قتله عليه الحج وان كانت مكروهات الكروبي
الجدال قال تعالى ولا جدال في الحج ومثله العرة اي الامرار
الحذر والوفاء **النظر** لما لا يحل له مما يتبع به **بشروط**
لان لا يناسب الحرم **وتسبيحية الطواف** شوطا لان
الهالك لكن قال في المجموع المختار انه لا يكره لتعبيره ابن
عباس بدولان الكراهة انما ثبت بنهي الشرع ولم تثبت

ولا يخفى ان كراهة الجدال وقسمية الطوائف شتوفا
لا تقتصر بالحق لكنها قبيحة اقبح كل بس الحريرة الصلاة **ولقد**
حصى الجحامة من المسجد لانها فرشتها **ومن محل الخمس وا** **لري**
بجصاة قدر ميها وقيل لا كراهة في الاخيرة والترجيح
فيها من زديادي وذكر الاصل من المكروهات صوم يوم عرفة
بها والاصح ان خلاف الاولي لا مكروه كما مر في الصواب
وغيرها من زيادي اي غير المذكورة كان ياخذ الحصى
من الحبل وان يسافر الى النكاح تعويلا على السؤال
وان يحل شعوه باظفاره وان يمشط باليد ويحسبه ليل
ينشف الشعر وان يكتمل بحالا طيب فيه مما فيه زينة كالآلة
بخلاف ما لا زينة فيه كالنوتيا وان ياكل الطائيف ويشرب
باب نذر الهدي وغيره النذر بالمعجمة لغة الر
نجس او شر وشرا التزام قربة غير واجبة عينا ولا اصل
فيقول نذرتا وليوفوا نذورهم وقولهم يوفون بالنذر خبر
الجاري من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان
يعصي الله فلا يعصيه وحرر مسلم لا نذر في معصية الله
ولا فيما لا يملكه ابن آدم والنذر انواع نذر الجاه وغضب
كان كملت فلا تافسه على عتق او صوم وفيه كفارة يمين
او ما التزمه كما سياتي في باب الايمان ونذر تبرئ يجعله

شاملا لنذر المجازاة وبعضهم جعلها نوعين نذر
مجازاة ونذر تبرر وهو ما سلكته كالاصلي بقولي هو غير
نذر اللجاج نوعان احدهما نذر مجازاة وهو ما علق
يجلب نعمة او دفع نعمة كان شفي الله مريضاً وذهب
عني كذا فله علي او فعلي كذا وثانيهما نذر تبرر وهو جلا
اي ما لا يعلق بشي فيجب الوفا به حالاً وبالاول عند حصول
المعلق به لخبر البخاري السابق ثم ان عين الناذر
المنذور ولو بدئته تعين عمر لا بتعيينه فلا يجوز ابداله
والا اي وان لم يعينه كان قال الله علي ان اهدي
هديا ولم ينو شيئا فلا يجوز غير نعم من دجاج وغيره لان
مطلق النذر يحمل على اقل ما وجب عند كل الجنس واجبه
من النعم شاة او سبع بدنة او بقرة كافي للاضحية والباقي
من البدنة او البقرة اذا اخرجها متطوع به فله الاكل منه
وليس لنا نذر هدي تقصير فيه يبيع او اجارة او اكل
او غيره هالمزوجه بالنذر في ملكه لا تصرف بذبح في وقته
وركوب واركاب وحمل عليه للحاجة اليها وشرب لبن
فله ذلك فان دخل بذك نقص عنه **باب** كيفية
الاستطاعة للنسك هي نوعان احدهما الاستطاعة
بنفسه بان يستمسك على الركوب بلا مشقة شديدة

ويعتبر وجود قايده حق **الاعمى** وان **يجد** ذهابا وايابا
مع امكان السير **الرابعة** وما يقتضيه الحال من حمل
وغوم الا ان يكون سفره قصيرا وهو قوي على المشي ^{تعبيري}
بالرابة اعم من تعبيره بالراحلة وان **يجد** **علفها** **كل مر** ^{حالة}
والزاد والماء واعتبرها حتى في الحال المعتاد حملها منها
لأن الموت تعظم بحملها اكثر مما نعم ان قصر سفره وهو
يكسبه في يومه كفاية ايام لم يعتبر وجود الزاد والعبرة في
وجود ذلك **بشئ** **المثل** وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان
والكان وان **يا من الطريق** ولو ظنا في النفس والبضع
والمال وخوها وان يخرج مع المرأة **غوم** **محرم** كزوجها
وعبدها وامراتين ثقتين لتأمن على نفسها وتزورها
اجرتها اذ لم يخرج الا بها وتعبيري بذلك اعم واولي مما اعتبر
وثانيهما استطاعة بغيره بان لم يتمسك على الركوب
الاستمسك السابق وان **يجد** ما يستاجر به من
حج او يعتبر عنه فا ضلأ عنه نفقة من تزوجه نفقة يوم
الاستيجار والمعتبر جرة المثل فاقل او **يجد** متطوعا **بذ** **كل**
او من **حج** او يعتبر عنه بالوزن **كان** يقول **الرجح** او اعتمر عني
واعطيك نفقتك فلو استأجره بالنفقة لم يعرج لها انتهاء
فيقع الحج او كعمه بكل ذلك عنه ويسقط به فرضه وذكره في شرح

الأصل فوايد **باب** بالتتوين **المروءة**

بصا ومهملات وهو من الحج حجة الإسلام أي ولم
يعتمر عمرته لا يصح حجه ولا عمرته عن غيره فلو نواه عن
غيره وقع عن نفسه لخبر أبي داود بابنا وصحيح
أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك
عن شبرمت قال من شبرمت قال خري أو قريب قال حججت
عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمت
وسمي من ذكر ضرورة لأنه صرف نفسه عن إخراجها في الحج
أو نوى من عليه فرض إذا كان أو قضا أو نذر أو غيره بان
نوي يقلا أو قضا وعليه حجة الإسلام أو نذر وعليه حجة
الإسلام أو قضا وقع عنه أي عن فرضه ويجوز أن تقع
كلها دفعة واحدة للمعضوب واليه من جماعة وكمرة
كالج فيما ذكره من فأنه حج وتحلل بعمل عرفة فلا يجوز
عرة الإسلام لأن أحراما فقد نفسك فلا ينصرف لآخر
والتحلل واجب لأن الاستدانة كالأبتداء والامتناع
بنفسك ثم فبيد فأنه ينوي القرآن أو الحج وهو من
زبادتي ويجزئ ذلك عن حجة الإسلام لأنسان كان
محرمًا حج لم يضرب يد نيته وأدخال العرة عليه لا يقيد
فيه وإن كان محرما بعرة فأدخال الحج عليها جائز دون

عز

عمرته فلا يخرج به ذلك عنها لاحتمال ان كان محرما بغير وقوع
انحلال العمة عليه ولو اقتصر على نية العمة واقيبا على الخ
حصول التحلل لكن لا تبرأ منه من الخ ولا من العمة وذو كوة
هنا في شرح الاصل فوايد **ومن لا يج عليه قد لا يصح**
منه ايضا وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز
والمميز بغير اذن وليه لعدم اهليته الاول للعبادة
والثاني والثالث للنسبة ولا تقتادج الرابع الى المال
واما احرام الولي عن الثلاث فصحيح بان ينوي جعلهم محر
فيصرون محرمين بذلك **وقد يصح منه وهو العبد**
المميز باذن وليه لانها من اهل العبادة وقد زال المانع
في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لا يج عليه
فالناس في خمسة اقسام يثبتها في شرح الاصل **فان**
كلا اي العبد بالعتق وحمي بالبلوغ **قبل الوقوف** بعرفت
فوقفا وتيا ببقية الاعمال **اجزاها** ذلك **غنى حجة الاسلام**
لانها ادراك معظم العبادة فصار لكن ادراك الركوع وان كلا
في ثلثا الوقوف فان اقاما بعد زمنا يعتد عندئذ الوقوف
اجزاها ولا فلا وان كلا بعد الوقوف فان كان بعد فوات
وقته وقبله ولم يعيده لم يحرمها والا اجزاها **باب**
دخول حرم مكة يقال بكتها لها وفي معناها اقوال وكذا

في شرح الاصل لا يلزم من لم يرد نسك من حج او عمرة دخولها با حول
 وان لم يتكرو دخولها وانما ليس كالتيه اما من اراد كسك
 فيلزم من ذلك ويختص باحرام اشئ عثر كما تحريم الاصطيا
 فيه وقطع شجرة وغري الهدي وتفرق لحمه والطعام الا لآثم
 في المناسك به الا في حق المحصر وفروم المشي اليه بنذره
 وكونه لا يدخل بالبنا للمفعول ولو نذر بالاباحرام ولا
 يتحل الا فيه **المحصر** فيتحلل حيث احصر كما مريبان ^{تعلق}
 الديت بالقتل فيه ولو غطا ولا تملك لفظته ولا يدخل
 مشرك ولا يدفن فيه كما ياتي بيانها في ابوابها ولا يحرم
 فيه بالعمرة وهو عازم عيان لا يخرج الي اذنه للعل ولا يجب على
 حاضر **ريضة التمتع والقران** كما مريبان ذلك يحرم صغر
 لصيد حرم المدينة وبناتها لكن لا غان ولا يتقل شي من
 تراب الحرم ولا ايجارها واختمت المدينة بانها دار
 الهجرة ومدفن النبي صلى الله عليه وسلم **باب** كيف يتحج الم
 هي الرجل في احكامه الا في كراهة رفع صوتها بالتلبية
 وجواز لبس قميص وقبا وخمار وبرنس وسراويل
 وكل مخيط وخفي وكفن خضاب قبل الاحرام وايقاع
 طوافها وسعيها ليلا وان لا يسن لها دمل ولا
 اضطباع وان لا يباح لها ستر وجهها وهذان

عليه وسلم

زبادتي وتقدر بيان ذلك كله **كتاب**
البيع جمع بيع وهو لغة مقابلة بشي بشي ونشر عامقا بلك
مال بمال على وجه مخصوص والإصل فيه قبل الإجماع إياة
كقولهم واحل لنا البيع واخبار رسل النبي صلى الله عليه
وسلم أي الكسب طيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور
رواه الحاكم ومحمد **واركانه** عاقد ومعقود عليه ومفت
العقد الصادق بالبيع وغيره نوعان أحدهما ينزوي به
عاقد واحد وهو **النذر واليمين والحب والعرة وكسالة**
الجمعة فلا تنقذ إلا بامام وما موم على وجه مخصوص
وغير ذلك من زبادتي كالإسلام والصوم وفي غير الأصل من
ذلك الطلاق والعنف والعدة تسمع كما وضحت في شرح
الأصل الثاني يعتبر عاقدان وهولاء اقسام ^{ها} اقسام أحدها
جائز من الطرفين فلكل من العاقدين فسحة وهو **الشركة**
والوكالة والعارية لغير الرهن والدفن أو أحدهما
ولم يفعل والقراض والوديعة والجماعة والقضام
يتعين القايمة **والوصية** والوصاية لكن جوازها للموصي
قبل موته **والمومي له بعد** أي بعد موة الموصي وقبل
القبول في الوصية أخذ ما ياتي **وغيرها** من زبادتي أي
وغير المذكورة كالرهن والهبة قبل القبض والقرضان

بعد

ان كان المال في ملك المقترض **والثاني** لازم منها اي من
الطرفين فليس لاحدهما فسخ ولا موجب وهو البيع
والسلم بعد انقضاء الخيار **والصلح** والمحوالة **والاجارة**
والمساقاة **والهبة** يعطى القبض الا في حق الفرع
كما ياتي بيانه **والوصية** بعد القبول **والنكاح** لا
اي عقده **والخلع** **والاعتاق** بعوض **والمساقاة** بقيد
رد تر بقولي **بعض** منها فان كان من احد هما في جازة
في حق الآخر **وغيرها** من زيادتي وغير المذكورة كالق
ان كان المال خارجا عن ملك المقترض **والعارية** للرهن
او للدفن اذا فعل **والثالث** جاز من احد هما وهو
الراهن بعض كقبض بالاذن فان جاز من جهة
المرتضى لازم من جهة الراهن **والضمان** فان جاز من جهة
المضون له لازم من جهة الضامن **والجزية** فانها جازة
من جهة الكافر لازمة من جهة الامام **والهدية**
والامان فانها جازات من جهة الكافر لازمان من
جهتهما **والامانة** العظمى فانها جازة من جهة الاما
ما لم يعين لازمة من جهة اصل الحل والعقد **والنكاح**
فانها جازة من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد
وهبة اصل الفرع بعد القبض بالاذن فانها

جائزة من جهته لازمة من جهة الفرج ^ع والبيع ثلاثة
انواع صحيح وفاسد ومحرم وان صح في غير العرب
فالصحيح كبيع اعيان شوهة وبيع اعيان موروثة
في الزمة كالسلم وبيع صرف ونحوه من بيع الطعام
بالطعام ومراعاة ومحاظة وتولية واشراك وبيع
خيار اي البيع المشروط فيه الخيار وبيع حيوان بحيوان
ولو بجنسه وتزويج صفقة وجمع بين بيع وعقد
كاجارة وبيع بشرط اعتاق او راة من العيوب وبيع
عينين لهوام من قولد وبيع عشرين بشئ واحد بشرط
الخيار ولو في احدهما فقط والفاسد كبيع ما لم يقبض
ولو من البايع وبيع ما جرع تسلمه وبيع حبل الجبل
والمضامين والملاقيح وبيع بشرط الاما استثنى وبيع
المنابذة والملاسة وبيع البرقي مستبد وما لم يملكه
البايع والربا وبيع اللحم بالحيوان ولو من خير جنس
وبيع الحصاة وبيع الماء النابع او الجاري مفرد او
بيع الشرة قبل بدو الصلاح بدون شرط القطع بان
باعها بشرط التبقية او مطلقا وتغييره بذلك او في من
تغييره بما يؤم بخلاف المراد وبيع كل خمس كلب وبيع
عشب الفحل وبيع الفرو وبيع الاعي وشرائه وبيع خيار الو

وهو بشر ما لم يره علي ان له الخيار اذا اداه **وبيع الموقوف**
وان اشرف علي الخراب والاصحية والمرهون بعقد قبض
بلاذت **وبيع العبد المسلم** او المرتد من كافر الا ان يحكم
بعتقه عليه بشرايه له **والبيع مع اشتراط الولا لغير**
المشتري او اشتراط **الرهن الكفيل مجهولا** **وبيع العرايا**
في خمسة اوسق فكثر والمحرّم كبيع حاصر لباد للنهي
في خبر الصحيحين بان يقدم شخص بمحتاج نعم الحاجة اليه
ليبيعه بسعر يومه فيقول اخر ان له لا يبيعه عليه
التدريج باغلا فيوافق علي ذلك والمعني في النهي ما يودي
اليه من التضييق علي الناس والاثم علي الحاضر فقط **وتلق**
الركبان للنهي عنده خبر الصحيحين بان يتلق طائفة
يحملون متاعا اليه البذر فيشترين منهم قبل قدومهم ومعه
بالسعر والمعني في النهي عندهم والاثم علي المتلقي فقط **والخ**
بان يزوي في الثمن لسلعة لا الرغبة في شراءه بل لغيره
فيشترها بالنهي عنه والمعني فيه الا يزا ولا خيار للمشتري
ولو كان بمواطاة لتزيطه **والبيع علي بيع غيره** للنهي
في خبر الصحيحين **قبل لزومه** بان يكون في زمن خيار المجلس
او كشرط وذكر كان يا امر المشتري بالنسج لبيعه مثل
المبيع باقل من عنده والمعني في النهي عنده الا يزا **والسوم علي**

سوم أي سوم غيره للنهي عنه في خبر الصحيحين **بعده**
استقرار الثمن بالتراضي به صريحا بان يقول لمن اخذ
شيئا يشتريه بكذا رده حتى يبيعك خيرا منه بهذا الثمن
او مثلا باقل او يقول لما لك استرده لا يشتريه منك بكثر
والمعنى في النهي عنه لا يرد او يخرج باستقرار الثمن مالم
كان المبيع يطاف به على من يزيد فلا يمنع من الزيادة ^{تغير}
بغيره اعم من تغييره باخيه **المصراة** للنهي عنه في خبر الصحيحين
وهي متروكة الحلب ليام كثرة لبسها والمعنى في النهي عنه
التدليس **ولمشتريها الخيار فورا** الخيار العيب واجيب
خبر مسلم من يشتري شاة مصراة فهو بالخيار ثلاث ايام
بانه محمول على الغالب من ان التصريته لا تظهر الا بثلاث
ايام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف
الماوي وتبدل الايدي وغير ذلك **فان ردها ولو بغيره**
اخر بغير حلبها ردها صاع ثم خبر مسلم بذلك **والنقصة**
وكل تدليس وكل عيب **ولتوיד شعرا متروجة** **ل**
على قرة البدن **وتحجر وجهها حوام** فيا تم فاعلم العالم
بالنهي عن ذلك العقد صحيح لان النهي عنه عام لا موحا **رج**
عنه من ثقله ببيع المصرة ثم عطفت على ما قبله
وبيع العنب من يتخذه خمرا والسيف من يفتل بغيره **و**

وبيع ص

أعم من قول المولى ظلموا والشبكة من يصطاد بها
في الحرم والغيب من يتخذ منه الملاهي لتسببه في الحرام
ومثلها بيع المالك المرد من عرف بالجنود فيهم ومحل تحريم
ذلك من ذكر أن اتحقق أو ظن أنه يفعل ذلك فإن
نوعه كره **وبيع العربون** بفتح العين والراء وبضم
واسكان الواو يعطيه نسيان على أنه لصاحب السلعة
هبة إن لم يتم البيع ومن التمس أن تم للنهي عن ذلك رواه
ابوداود وغيره **باب لا يبيع الأعيان** وهي
ثلاثة إذا العينة ما خاضرة أو عابية أو في الزمتم فالحالة
وهي المريدية الروية المعتبرة في صحة البيع يصبح بيعها
بشرطه لاقي إن لم يرها العاقد إن بان لم يرها كل
منهما أو أحدهما قبل أي قبل العقد لم يصبح بيعها للفرع
وأيها قبل ولم تتغير عادة كالأرض وثياب وأيها
من نحو شهر أو احتمال تغيرها وعدمه كحيوان صحيح
بيعهما لأن الغالب في الأول والظاهر في الثاني بقاءها جالها
ومحل إذا كانا ذاكرين لا وصفها عند العقد أو غلب تغيرها
في المدة كفاكهة رطبة لم يصبح بيعها للفرع ويكفي رواية بعض
المبيعين دل على باقيه كظاهر البصرة والروية في كل شيء على
ما يليق به وكعين التي في الزمتم يصبح بيعها بذكرها مع

الصفة

جنسها وصفتها كعبد حبشي خماسي مع بقية صفاته
 التي تذكر في السلم وعدها بيعا لا سلما مع انه اي
 العين في الزمة اعتبارا بلفظ فلا يشترط فيه تسليم التز
 قبل الفرق الا ان يكون ذلك في رويين فيشترط التقا
 قبله كافي العين الحاضرة وهذا اذا لم يذكر مع ذلك لفظ السلم
 فان ذكر كان قال بعثك كذا سلما او اشتريته منك سلما
 كان سلما وعلي كون ذلك بيعا يشترط تعيين احد العوضين
 في المجلس ولا يصير بيع دين بدين وهو باطل **باب**
 لزوم البيع اذا وجد صفة والعاقدان وشيدان
 مختاران والبيع مملوك هو من زيادتي ظاهر منتفع به
 مقدور علي تسليمه معلوم لهما وللعاقد عليه ولايته
 وانقطع الخيار اي خيار المجلس وخيار الشرط لزوم البيع
 فلا يلزم بل لا يصح بلا صفة ولا بغير عاقدين متفقين عام
 نعم يصح بيع المكره بحق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع
 ولا بيع بخس ولا ما لا نفع فيه كحبة وذبيحة غر ولا ملج
 غر سلم ولا مجهول ولا ما ليس للعاقد عليه ولا ينكح
 الفضولي وبعض هذه يعلم ما ياتي ايضا وبعضها مامور
 وتعييري بالتسلم او لي من تعبيره بالتسليم **واذا لم**
 بيع العاقدين فليس لاحدهما فسخ **الموجب كعب**

وخلق شرط ويجوز بيع كل عيني متصفة بما هو انقل
فلا يجوز بيع مكاتب بغير رضاه لتعلق حق العتق به
كام الولد ولا بيع ام الولد لذلك والنفسي عنه كما سبقي
في بابها واولها قيا ساعليها ولا بيع لحم اخصيه لظا
قولتها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر ولا بيع
الموقوف لانه غير مملوك ولا بيع المعجوز عن تسليم حسبه
او شرعا كالطير غير النحل في الهوي ولا بيع الموطون بعد
قبضه بلا اذن لتعلق حق المهرين به فاستثنا الماصل
للموقوف من العين المملوكة منتقد **وملك المبيع في زمن**
الخيار اي خيار المجلس او الشرط لمن انقضى به من العاقد
لنفوذ تصرفه فيه **وموقوف ان كان لها فان تم البيع**
بان انه المشتري من العقد والافلل بالبيع لان جميع
سبب ملك المشتري الا ان الخيار مانع من الجزم به
فوجب التريص الى اخر الامر ويتصور كون خيار المجلس
لا حده مادون الاخر بان يختار الاخر ثمومه او يفارق احد
مكروها ويتمكن الاخر من خروجه معه لم يخرج وحيث
حكم بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للاخر وحيث يوقف
وقف ملك الثمن **باب السلم** هو ادي من قوله
باب بيع الصفاة وهو السلم لان بيعها لا ينصرف

المسلم كما عرف والاسلم ويقال له السلف ببيع مؤور
 في الزمة بلقط السلف او نحوه والاصل فيه قبل الإجماع
 قولهم يا ايها الذين امنوا اذا تدابروا بينهم في بيع
 مسيح لاية تركت في المسلم وخبر الصحيحين من
 اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم
 الى اجل معلوم **يشترط له** مع اركان البيع وشروطه
 الذي يمكن بحبسها فيه غسسته وشروط قبض لاس المال
قبل التفريق من مجلس العقد **وان كان في الزمة** فلو
 تفرقا قبل قبض بطل كعقد او قبل قبض بعضه بطل
 فيما لم يقبض لا عقد غرر فلا يضم اليه غرر اخر ولو جعل
 لاس المال منفعة دار مثلا حصل كقبض بتسليم
 الدار في المجلس **وكيف المسلم فيه** ديننا فلو قال اسلمت
 اليك هذا الثوب في هذا الكعبه لم يصح **موصوفا بصفة**
معلومة لهما ولعدلين غيرها يرجع اليهما عنده
 التنازع **وكونه يوم من القطاعة وقت وجوب تسليمه**
 فلا يصح اسلم في قدر يعسر تحصيله وقت الباكورة
 ولا في نحوستان او قرية صغيرة ولا بد من وجود
 في الموضع الذي يعتبر فيه التسليم ولو بتقلد للبيع ما
وبيان موضع تسليمه في الموضع ان عقل موضع

ف

ع

هـ

د

لا يصلح له ولا يصلح له **وللمدة مائة** لتفارقة الأثر
بنقابة الواضع **والأبواب** صلح الموضع لتسليم ولم
يكن للمدة مائة ولم يبين موضعه **حمل على موضع كقصد**
الصلح لتسليمه كما يحمل عليه الحال إذا لم يبين موضع
تسليمه والمراد بموضع العقد تلك المثلت لذلك الحمل
بعينه وبيان **مقداره** أي المسلم فيه من كيل فيما يكال
ووزن فيما يوزن **وزرع** فيما يزرع **وعدر** فيما يعد **وسن**
في حيوان **وبيان** عتق بضم العين **وحداثة** في جنس
وتحرو ونزيب ونحوها ويشترط ذكرها ولو نها وصغر
حباتها وكبرها **لا بيان** جودة ورواية وحلول وتأجيل
فلا يشترط **والمطلق** يحمل على الجيد والحلول ويترب
الجيد على أقل درجة **تد** **ونشرط** الأجود مبطل للعقد
لأن أقصاه غير معلوم **لا بشرط** **الأرد** لأنه إن أتى
بردي هو ردي الأشياء فهو المسلم فيه **أو بما هو فوقه**
فالمطالبة بما هو دونه عناد وشرط ردة العيب
مبطل لعدم انقباضه لا بشرط ردة النوع لانقباضه
فإن ذكر أجل **أشترط** كونه معلوما للآية والخبر **الساق** بق
فبطل بالمجهول كقوله **في حجب** لأنه جعله ظرفا فكانه
قال جيل في جزء من أجزاءه بخلاف ما لو قال **الذي حجب** فإنه

يصح ويحمل باول التحقق الاسم فيه **ولا يصح الاسم**
فيما لا ينضبط ولا تتقيد علم الصحة بثلاث شيان
قيد بها اصل **كنيل مر يش** يفتح الميم وكسر الراء اي
ملصق عليه ريش **وجواه الاء في كالي صغار** وهو ما يقصد
للمداواة كالزينة **وجوز ولوز عدا** لانها يحتاج مع
الي ذكر الحجم وذلك بعد ث عزة الوجود اما السلم فيهما
وزنا او كيلا فجايز مطلقا وقيل يمتنع في نوع يكثر اختلا
بغلظ قشورهم ورقتها وهذا ما استدركه الامام
في الوزن على اطلاق الاصحاب الجواز وتبعه الرازي وكذا
النوري في غير مخرج الوسيط اما فيه فقال بعد ذكره
ذلك والمشهور في المذهب ما اطلقه الاصحاب ونص
عليه السافعي قال في الهامة وكصواب التمسك به **ولهما**
قيد بقولي عدا وان جري الاصل على كلام الامام
والاخج بكسر النون وهو الجوز الهندى **وسفرجل**
وكمثرى ورمان وبيفس وورس وهوننت اصفر
يصفر به وجلود ورق يفتح الراء **وخفاف** ونفال عدا
او كيلا لا وزنا وبنفسج **ويا سمين** وهو زور
وغاية وثوب ملون او مركب عليه بالارة غير حنه
ان لم ينضبط ذلك وثوب مبعوغ بعد النسيج لا

ما صبغ غزله ثم نسج والفرق بين ان الصبغ بعد
النسج يسد الفرج فلا تظهر معه الصفات بخلاف
ما قبله **واضرار حيوان كيد وركس وحنيف في**
ما مجهول قدره والتقييد بالمجهول من زيادتي
وكتبوخي ومشوي نعم يجوز في الاجر والسكروالعقد
والدبس والفاذير والتبالاتضا طائرها **باب**
الربا بالقصر وكفه بدل من لا ويكتب بها وبالبا ايضا
وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض غير معلوم
الثالث في معيار الشرع حالة كعقد او تأخير اليه
واحدهما والاصل في غيره قبل الاجماع قوله تعالى وحرم
الربا وخبر مسلم لعن رسول الله عليه السلام اكل
الربا وموكله وكاتبه وشاهده وهو **انما يجري في نقد**
اي ذهب وفضة ولو غير مضررين وفي ما قصد لطم
بضم الطابان يكون معظم مقاصده الطعم اي الاكل
وان لم يوكل الا نادرا **فان بيع وبوي بخنسه**
كذهب بذهب وبربر بشرطي صحة بيعه ثلاثا
امور **حلولة وتقابض قبل التفرق من مجلس كعقد**
ومماثلة عند العقد يقينا من زيادتي وخرج به
باع وبوي بخنسه جزا فافلا يصح وان خرجا سوا

للجمل بالمماثلة عند العقد والجمل بالمماثلة حقيقة
 المفاضلة او يبيع ربوي جنسه **واخذ علة في**
 الربا كذهب بفضة **شرط الاولان** اي الحلول
 والتقايض قبل التفرق **فقط** اي دون المماثلة
 فان لم تتخذ علة الربا كان يبيع طعام بغيره
 كنفق او ثوب لم يشترط شي من التماثل والاصل
 في ذلك خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر وكنعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح
 مثلا بمثل سواء سوا بينا بيد فاذا اختلفت هذين
 الاجناس فبيعوا كيف شئت اذا كان يد بيد اي
 مقايضة وقضية انه لا يصح بيع طعام بالنقد
 الا بمقايضة لكنه غير مراد اجماعا وعلة الربا في نقد
 كونه نقدا في المطعوم الطعم والمطعوم ما قصد
 لطعم لا دمي اقبانا او تكفها او تداويا كما يؤخذ من
 الخبر فان نص فيه على البر وكنعير والمقصود منهما
 النقوة والخلق بهما ما في معناها كالارز وكذرة وعلم
 التمر والمقصود منها التادوم وكنتكف والخلق بهما في
 معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه ^{قوله}
 فالحق يباع في معناه كالمصطكي والزججيل والزعفران

والسهيونيا والطين والمرني والخراسان وسائر
البلاد والمائة التي انما تقتصر حال المال ومنه الذي
والسمن ويجوز بيع حيوان باخر ولو من جنسه او
موجلا وان كان بضرة احد جانبيه واذا عقد علي
جنس يبي من الجانبين واختلف المبيع ولو صفته
كما في دينار جيدة بمائة من الدراهم جيدة ومائة
درهم وكما في دينار جيدة بمائة دينار رديت
حرم العقد ولم يصح الخبر مسلم عن فضالة ابن عبيد
قال اشتريت يوم حنين قلاوة باثني عشر دينارا
فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها اكثر من اثني
عشر دينارا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه
والم قال لا تباع حتى تفصل ولان قضية اشتمال
احد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع ما في طرفي
الاخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع في الباب يودي
الي المفاضلة او عدم تحقق المماثلة وخرج بالمختار
خود دينار ودرهم بصاع بروصاع شعير او بصاع
او شعير فانما جاز صحيح وتعمل اختلاف المبيع
بيع خودهم ونوب بمثلها فانما حل غير صحيح باب
الراجح بان يخو المشتري بمن ما اشتراه ويبيعه

بمثلة ربح اي مع ربح درهم لكل عشرة مثلاً و
المرابحة جايضة بلا كراهة ويجوز ان يكون الربح
من غير جنس الثمن فان ادعي غلطاً واخبر باقل
مما اخبر به ولا قبل قوله مواخذة لما اخبر به
الزائد ورجعه للذنب فلو قال اشتريت بما يتوباعشرة
وربح درهم لكل عشرة ثم اخبر باننا اشتراه بتسعين
قبل قوله وحط الزائد ورجعه وذلك احد عشر قلو
التمت تسعة وتسعين او اخبر باكثر مما اخبر
بها ولا وكفه المشتري فان لم يبين لغلط وجهها
سحطاً بفتح الميم لم يقبل قوله ولا يفتنه لتكذب
قوله الاول لهما والابان بين لغلط وجهها محتملاً
كان قال كنت واجعت جريدتي فغلطت من ثمن
متاع الي غيره قبل اي قوله ويثبت له عذره وله
تخليف المشتري فيهما اي في كسفتين انه لا يعرف
ذلك لان المشتري قد يلزم عند غرض اليمين عليه ويجوز
البيع بمخاطة كنفك هذا بما اشترت وحط درهم
لكل عشرة او من كل عشرة لكن المخطوط في الاولى واحد
من كل احدى عشر كما في الرنج بخلاف الثانية فان
المخطوط فيها واحد من كل عشرة بار الخييار

في انواع البيع الخيا والمثروع في البيع ستة عشر خيا
مشرع ثبت بالعقد وهو خيار المجلس بثبوت ذلك في
خبر الصحيحين وخيار شرط واكثر مدته ثلاثة ايام
لثبوت ذلك في خبر البيهقي وغيره فان زاد عليها في عقد
واحد يصح **كعقد** لا نصار شرط اقسدا وخيار
عيب عند الاطلاع عليه سوا كان موجودا قبل
البيع ام بعده وقبل القبض لثبوت ذلك في خبر الترمذي
 وغيره ومن ذلك الخيار الجاهل دكت تحت صبرة بيعته
 وصابط كعيب هناك ما يتقصص العين والقيمة
 نقصا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس البيع
 عدمه كالحضايا والنزا والسرقة وغيره بقولهم
 يفوت به غرض صحيح مالم يان في الحيوان قطع قلته
 صغيرة من فقهه او ساقه لا تورث شيئا ولا
 تقوة غرضا فانه لا خيار بذلك بقولهم اذا غلب
 الخ الثبوت في الامنة المحتملة فانما تنقص كقيمة
 ولا خيار بها ذلك ليس الغالب في الاما عدها **واختيار**
 تلقى الركبان اذا وجد كسر اعلى مما ذكره التلق
 ثبوت في خبر الصحيحين بخلاف ما اذا وجد
 مثله او دونه فلا خيار اذا لا تورث ولا خيانت

ولولم يطلعو على العنق حتى رخص كسيع
وعاد الي ما اخبروا بما استرخي ارجلهم **وخيار تفريق**
الصفقة في الدوام كتلف احد البيعين قبل قبض
او في الابتداء كييع حل وحرام **ان جهل المشتري**
الحال لتفريق الصفقة عليه فان علم او كان
تفريقها في اختلاف الاحكام كجمع بيع و اجار فلا
خيار **وخيار فقد الوصف** المشرط في العتيق
والمراد وصف يقصد يخرج غيره كالزنا وكسرة
فان لا خيار لفقد **والخيار بجهل الغصب مع كونه**
على الانتزاع للمعتود عليه من الغاصب دفعا للضرر
والخيار لطيران العجز عن الانتزاع مع العلم بهاي
بالغصب ومنه يعلم ثبوت الخيار لتعذر القبض متحد
او غيره وبدر صرح الاصل **والخيار بجهل كون المبيع**
مسكوكا او مزروعا **والخيار للامتناع من الوفاء**
بالشرط الصحيح كشرط رهن او كفيل في المبيع
الا في الامتناع من الوفاء بشرط اعتاق وقطع في بيع ثمة
قبل بدو صلاحها ولو من غير ما اكل صلاحها فلا يثبت به
خيار بل تجبر من شرط عليه كذا في الاولى على الاعتاق وفي
كثانيته على قطع الثمرة ان يبعث من غير ما اكل صلاحها ولا

يلزمه الوفاء بقسطها ان يبيعه عنه واطلاقي للتأنيث
او حين تقييد الاصل لها بما لا الاصل والخيار **للتخالف**
فيما اذا التقى على صحة العقد واختلفا في كيفية فيفسخا
او احدهما او الحكم ان لم يتراضيا والخيار **للبايع لظهور**
زيادة الثمن في المراجعة فلو قال اشترت هذا بمايت
وباعه بمايت وبيع درهم لكل عشرة ثم زعم ان كان
اشتره بمايت وعشرين وصدقه المشتري ثبت **للمشتري**
والخيار للمشتري لاختلاف الثمن المبيعة بالمجردة قبل
التكليف ان لم يمس به **البائع ما تجدد** ولا سقط خياره لذلك
الحذور وللمختيار ايضا في صورة الاحجار المدفونة في
الارض المبيعة اذا كان قلعهما وتركها مضرين او قلعهما
مضرا ولم يتركها البايع وتركها اعراض لا تملك كنعول
الدابة **والخيار العجز عن الثمن** بان عجز عنه المشتري
والمبيع باق عنده لثبوت ذلك في الصحيحين ولا بد
في ذلك من الجوع عليه بسبب عجزه او من غيبة ماله
مسافة كقصر **والخيار لتغير صفة ما رآه قبل**
العقد وان لم يكن عيبا **والخيار لتعيب الثمرة** بترك
البائع السقي بعد التولية وتركته من الاصل هنا
اثبات العلم بها **باب بيان البيوع**

الباطل

الباطلة في كثرة كبيع ما لم يقبض اي لم يقبضه البايع
 الا في ميراث وموصية ورزق سلطان بان عني
 مستحق في بيت المال قد حصته او اقل وغنيمة وبيع
 وقف من تناجح وثمره وغيرهما وموهوب **استلزم**
 من المتبوع **ومسند مثبت** بشكته او نحوها ومن
 فيه وسكوتي وغيرها هو من زيادتي كشتري وما لقر
 ومرهون بعد التقاكه ويستثنى من الميراث ما لو كان
 المورث لا يملك بيعه لكونه مائة قبل قبضه **وكبيع ما عجز**
 البايع عن تسليمه حال الا لطير غير النحل في الهوي لا
 في ستة اشيا اجارة وسلم وغلة كثيرة لا يمكن
 كيلها الا في زمن طويل ومفصوب او ابق لقادر عليه
 هو اعم من قوله من هو تحت يد **وعين** هو اعم من قوله
 وعقار **يسلداخر** او نحو فيصح البيع في كل منها وان
 عجز البايع عن تسليمه في الحال لان المشتري يصل الي
 غرضه فيها **وكبيع حب الحبل** بفتح الهاء والموحدة للثني
 عند خبر الصيحيين كان يقول البايع اذا نتجت بالبنا
 للمفعول اي بالذئ هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها
 فقد بعته ولها اوبان يشترى شيئا بتمن موجد
 بنتاج ناقة معينة ثم نتاج ما في بطنها او موجد بنتا

ج

الباطلة في كثرة كبيع ما لم يقبض اي لم يقبضه البايع
 الا في ميراث وموصية ورزق سلطان بان عني
 مستحق في بيت المال قد حصته او اقل وغنيمة وبيع
 وقف من تناجح وثمره وغيرهما وموهوب استلزم
 من المتبوع مسند مثبت بشكته او نحوها ومن
 فيه وسكوتي وغيرها هو من زيادتي كشتري وما لقر
 ومرهون بعد التقاكه ويستثنى من الميراث ما لو كان
 المورث لا يملك بيعه لكونه مائة قبل قبضه وكبيع ما عجز
 البايع عن تسليمه حال الا لطير غير النحل في الهوي لا
 في ستة اشيا اجارة وسلم وغلة كثيرة لا يمكن
 كيلها الا في زمن طويل ومفصوب او ابق لقادر عليه
 هو اعم من قوله من هو تحت يد وعين هو اعم من قوله
 وعقار يسلداخر او نحو فيصح البيع في كل منها وان
 عجز البايع عن تسليمه في الحال لان المشتري يصل الي
 غرضه فيها وكبيع حب الحبل بفتح الهاء والموحدة للثني
 عند خبر الصيحيين كان يقول البايع اذا نتجت بالبنا
 للمفعول اي بالذئ هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها
 فقد بعته ولها اوبان يشترى شيئا بتمن موجد
 بنتاج ناقة معينة ثم نتاج ما في بطنها او موجد بنتا

نتاجها بكسر النون وبطلان البيع من حيث المعنى
في النوع الاول لانه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا
في قدره على تسليمه وفي الثاني للتاجيل باجل مجهول
وبيع للمضامين وهي ما في اصلاص الفحول وبيع للملا
في ما في بطون الاناث للنهي عنها كما رواه مالك في
الموطا ولما مر والمضامين جمع مضمون بمعنى متضمن
ومنه مضمون الكتاب كذا والملا بيع جمع ملقوحت
وهي جنين الناقة والمراد من اعم منه ذلك وبيع عشر
كبيع بشرط بيع او قرض للنهي عنه في غير اية اود وغيره
الا ثلاثة عشر بيع بشرط رهن او كفيل معينين لشئ في
الزمنه للحاجة اليهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد
من كون الرهن غير المبيع او بشرط اشهاد لقوله تعالى
واشهدوا اذا تباعتم ولا يشترط تعيين الشهود لان
الاعراض لا تتفاوت فيهم كان الحق يثبت باي عدول
كانوا او بشرط خيار لما مر في باب او بشرط اجل معين
لقوله تعالى اذا تراءيتهم بدین الی اجل مسمى ای معین الكتب
او بشرط اعتاق المبيع لخبر الصحيحين عن بريدة ان
عائشة اشترتها بشرط العتق والولا ولم ينكر صلاها
عليه ولم الا شرط الولا لهم بقوله ما بال اقوام يشترطون

شروط الاستيعاب في كتاب الله الخ ولان الاستيعاب البيع
العتق عهدية شر القريب فاحتمل شرطه او بشرط **براة**
من العيوب في البيع ولو غير حيوان فهو اولى من تقييد
الاصل الصحة بالحيوان **فبيد** من عيب **باطن** بالحيوان
لم يعلمه دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان
كالنعار والشباب مطلقا ولا من عيب ظاهر بالحيوان علم اولا
ولا من عيب باطن بالحيوان علم وذلك لان الحيوان يتعدى
في حال الصحة والسقم وتحويل طباعته فقل ما يتفكر في عيب
خفي وظاهر فيحتاج البائع فيه الى شرط البراة ليشق للراي
البيع فيما لا يعلمه من الخفي ومن ما يعلمه مطلقا في حيوان
وغيره لتألمية فيه وما لا يعلمه من الظاهر فيهما الندرة
خفاية عليه او من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوزاذ
الغالبة لم تغيره بخلاف الحيوان ولمع الشرط المذكور
الود بعيب حدث قبل القبض لان الاصل والظاهر انهما
لم يريداه او بشرط **فقل** **البيع** من مكان **البائع** لانه
تصرح بمقتضى العقد او بشرط **قطع الثمار** او **تبييتها**
بعد بدو **الصلاح** هو اولى من قوله بعد التأسيس وذكر
للاجماع في الاولى ولا من الثمار من الاقاة غالباً في الثنا
بخلاف ما قبل الصلاح فان تلفت لم يبق شيء في مقابلة

الثمن او بشرط وصف يقصد لكون العبد كاتبا
 لانه التزام يتعلق بمصلحة العقد ولم يقتض
 انشا امر مستقبل فلم يدخل في النهي عن بيع وشرط او
 بشرط ان لا يسلم المبيع حتى يسف في تمه الحال
 او بشرط الرد بعيب وكبيع للملاسة للنهي عنه في خبر
 الصحيحين كان يلمس بضم الميم وكسرها قوبا مطويا
 او في ظلمة ثم يشتري على ان لا خيار له اذا راها
 اكتفا بالمسة عن رويته او بان يقول اذا المسنة فقد
 اكتفا بالمسة عن الصيغة او يبيعه شيئا على انه متى
 لمسه لزم البيع وانقطع للخيار اكتفا بالمسة عنه
 الالتزام بتفريق او تخاير **والمناذرة** بالمعجزة للنهي عنها
 في خبر الصحيحين بان ينبغي كل منهما فوبه على ان **اخذ**
 مقابلة بالآخر ولا خيار لهما اذا عرف الطول وكفر
 او بان ينبغي اليه ثمن معلوم اكتفا بذلك عن الصيغة
 وللبطالان فيهما وفي الملاسة من حيث المعنى لعدم
 الروية او عدم الصيغة او للشرط الفاسد **والمحا**
وي بيع البري سنبلة يضاف للنهي عنه في خبر الصحيحين
 ولعدم العلم بالمماثلة ولان البر مستقر بما ليس من
 صلاحه ويبيع ما لم يملك لخبر لا طلاق الا فيما تملك

بل

ولا عتق الا فيما تملك ولا يبيع الا فيما تملك رواه الترمذي
وحسنه **اللا في سلم واجارة وربا** واقعي على
ما في النمة فيصح كل منهما وان كانت المنفعة والمسلم
فيه والمبيع غير مملوك حالة العقد **وكبيع لحم بجوان**
ولو غير مأكول كبيع لحم بقريته او شاة او جمار للنهي عنه
في خبر الترمذي وكالحم الاليت والقلب والكبد والطحال
والكلية والريية والجلد اذ لم يربغ **ويجوز بيع لبني**
بجوان ولو مأكولا **ان لم يكن في ضرعه لبني خمس**
اي جنسه ذلك اللبني وذلك لان لم يكن في ضرعه لبنا وكذا
لكن من غير جنسه ذلك اللبني كبيع لبن بقر شاة لا لبني في
ضرعه او فيه لبنا فانه كان متجنسا كبيع لبني بقر يتر
في ضرعه لبني لم يجز للربا لكونه من قاعدة ما تجوز وكاللبني
البيض وتغيري بما ذكر اعم مما عبر به **وكبيع شاة**
لبون بمثلها لما سرو كالشاة اللبون كل حيوان مأكول
لبون او فيه بيض وفارق ذلك الدرهم في السمسمة و
لانه مهيا للخروج مع بقا اصله بحاله بخلاف الدرهم فيما
ذكر **وبيع الحصاة** للنهي عنه في خبر مسلم **كان يبيع**
من هذه الاثواب ما تقع عليه هذه الحصاة او يقول
اذا رميت هذه الحصاة فهذا كتوب مبيع منك كذا او يقول

بعثكم ولك الخيار الى ريسها والبطلات في ذلك من حيث المعنى
لجعل المبيع او زمن الخيار او لعدم الصفة **وبيع الما**
الجاري والنابع **ولو مدة معلومة** لان غير مملوك
ولجعل بقدره ولو كان مملوكا امتنع ايضا للعللة الثانية
فان كان راكدا جاز بيعه **وبيع الثمرة** بدو **الصلاح هو**
اولي من قوله قبل التأخير **بغير شرط لقطع** اي بشرط التيقن
او مطلقا للنهي عنه بيعها قبل الصلاح كما مر اما بيعها
بشرط القطع قبل الصلاح او بغيره بعده فجاز **فان باع**
تخلّا وعليه ثمرة موزرة فهي للبائع او غير موزرة
فهي **للمشتري نعم** ان شرطت الثمرة لاحدهما عمل به والاصل
في ذلك خبر الصحيحين من باع تخلّا قد ابرة فثمرتها للبائع الا
ان يشترط المبتاع فمفهومه انها اذا لم توبرت تكون الثمرة
للمشتري الا ان يشترطها البائع وكونها في الاول
للبائع صادق بان يشترط لما ويسكت عنه وكونها في
الثاني للمشتري كذلك والحق تأييد بعضها بتأييد كلها
بيعية غير المور للمور لما في تتبع ذلك من العسر والتأخير
تستفيق طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه ومرد الفقهاء
تستفيق الطلع مطلقا اعتبارا بظهور المقصود **وبيع رطب**
بضم الراء **مثلة او بثمر** وبيع عنه بمثل او بريب لجعل

الان بالمماثلة وقت الجفاف والاصل في ذلك انه صلى عليه
ولم يسئل عن بيع الرطب بالتمر فقال لا يتقص الرطب اذا جف
فقالوا نعم فقال فلا اذن رواه الترمذي وصححه وتقدم انه
يصح بيع العرايا وسياقي ايضا وبيع **رمبلول** وان جف
بمثله او يحا وعليه اقتصر الاصل وبيع **لحم طري بمثله**
او بقدير وتجوز الاصل بيع الرطب بمثله مثمانا لامروده
وبيع **يا بسن بمثله متفاضلين** ان اتخذ الجنس كلهم يقر
بمثله متفاضلين للربا **واللحمان** بضم اللام **والابان**
والادهان **والسمنك** **والخلول** **وانواع الخبز** كخز بر خبز
شعير وخز دره **اجناس** كاصولها فيجوز بيع لحم بقري بـ
ضأن متفاضلين **وكبيع نجس** ككلب للنهي عن ثمنه
والمعني فيه نجاسة عينه والحق به يا في نجس العين و
يتمسك عم من تعبيره بكل واختير وما تولى منه **او**
حر **للاجماع** **وام** **لر** **ومكاتب** لما صر في باب لزوم البيع
وحشيرة كقارب وفيران اذا لا تقع فيها يقابل بالمال
وان ذكر لها منافع في الخوامر **وعسب النخل** للندج عشرة
خبر البخاري **وهو اجرة ضرابه** ويقال غير ذلك كما بينت
في شرح الاصل وبيع **الفرد** **مسكر** **فارة** **وصوف**
على ظهر غنم للجهل بقدر البيع وبيع عبد مسلم او تر

من كافر لما في ملكه له من الامانة ولا يدخل عبدا
مسلم في ملك كافر ابتداء في ستة مسائل بالاثني
له وبانسترجاعه بافلاحي المنثري ورجوعه في
هيئة لولاه ويرد عليه يعيبه بقوله لمسلم اعتق
عبد غني فيعتقه عنه وبشرايه من يعتق عليه وما
نريد على الستة يرجع ما يبع منه الى بعضها يجمع
الفسخ وفي معناه الانقضاء وكبيع العرايا وهو
بيع الرطب على الشجرة بتمر على الارض او بيع العنب
اي على الشجر بريد على الارض في خمسة اوسق فاكثر
ويجوز فيما دونهما بعد بدو الصلاة لاننا صلي
الله عليه وسلم رخص في ذلك في الرطب وقيس به كقبح
يجمع ان كلا منهما تركوي يمكن خروصه ويدخر يا بسره
هذا ان خروص ما على الشجر وكيل الاخر فلا يجوز فيما
لو خروص ما على الشجر ووزن الاخر او خروصا او وزن
ما على الشجر وخروص الاخر والخف الماوردي والرواية
البسر بالرطب **باب الصلح** هو لفتة قطع
التراع وشرعا عقد يحصل به ذلك والاصل فيه قبل
الاجماع خبر الصلح جاز بين المسلمين الاصلح
احل حراما او حراما حلالا رواه ابن حبان وصححه

والكفار كالمسلمين وانما خضعهم بالذكر لا لقيادهم
 الى الاحكام غالباً والصلى الذي يحلل الحرام كان
 يصلى على خمر والذي يحرّم الحلال كان يصلى
 على ان لا يتصرف في المصالح بينهم **هو يكون هبة**
بان يصلى من عيني على بعضها فيثبت له ما يثبت
 لها ويكون بيعا بان يصلى منها اي من العيني المدعى
على غيرها من عيني او غيرها فيثبت له ما يثبت للجميع
 ويكون اجارة بان يصلى منها اي من العيني المدعى
 على مقعدة او من منفعتها على غيرها والتفسير الثاني
 من زيادتي ويكون ابراً بان يصلى من رديني على
بعضه كقوله **يا ابراهيم** عن خمسة من العشرة
 التي هي لي عليك وصالحتك على الباقي ولا يثبت له
 القبول فان اقتصر على لفظ الصلح كقوله صالحتك
 عن العشرة التي هي عليك على خمسة اشترط القبول
 لان لفظ الصلح يقتضيه ويكون **وغيرها** من
 زيادتي كان يقول اسما بان يجعل العيني المدعى
 ما سوا السلم وجعالة كقوله صالحتك عن خمسة
 التي عليك من رديني وخليعاً كقوله لها

لصحتك

من كذا على ان تطلقني طليقة ومعاوضة ع
دم كقولك صالحا منك من كذا على ما استحق عليك
من القود وفدا كقولك لحزبي صالحا منك من كذا على
اطلاق هذا الاسير وعارية كقولك صالحا منك من
الدار للمدعاة على ان تسكنها سنة وفسخا
كان صالحا من المسلم فيد على راس مالها ويشترط
لصحة الصلح سبق خصومة لا نلفظ بيقضيه
واقرار الخصم اذ بدونه لا يمكن تصحيح التقليد
ويجوز للاجنبي الصلح مع انكار الخصم ان قال
اقرو وكلني في الصلح وان صالحا الخصم لنفسه
في الدين لم يجزا وفي العين جاز ان قال هو مبطل
في انكاره وقد روي عن النبي لا تنزع **باب الجوار**
فهو لغة التحول والانتقال ويشترعا عقد يقتضي
نقل دين من ذمته الى ذمته ولا صل فيها قبل الاجماع
خير الصلح بين مظل الفتي ظلم واذا اتبع احدكم
على ملي فليتبع اي واذا اصيل احدكم على ملي فليحل
كأرواه هكذا البيهقي والأمر فيه للندب **عبر**
لها اي لصحتها مع ما ياتي **بالحيل والمحتال وصيغة**
برضاها بما لان للحيل ايضا الحق من حيث يشافلا

يلزم بجهة وحق المحتال في ذمة المحيل فلا ينتقل
 الا برضاه وحيث بيع دين بدين استثنى للمحال
 وصيرها الى صفة الحوالة التي في جانب المحيل
 احلتك على قلاز بالدين الذي على فان اقتصر
 على احلتك على فلان بكذا فكناية ان نوي بها الحو
 صحت ولا فلا ويعتبر بحال عليه لانه المحل الذي
 يستوفي منه **لا رضاه** لان الحق للمحيل فله ان
 يستوفيه بغيره كالمو وكل غيره بالاستيفاء
 ويعتبر **دينان** دين للمحتال على المحيل ودين
 للمحيل على المحال عليه فلا تصح مما لا دين عليه
 ولا على من لا دين عليه لانها اعتياض **وكونها**
مفلاو ميني يجوز بيعهما فلا يجوز بيعه ولو لا
 عليه ولا بما لا يجوز بيعه ولا عليه لعدم
 استقراره كدين مسلم ومال الكتابيات بحيل
 السيد بر على المكاتب فان احوالها المكاتب
 سيده صحت ويعتبر **تساو** **وهما صفة وقدرا**
وحلولا وتاجيلا لان الحوالة معاوضة ارفا
 للحاجة قال فاعتبر فيها التساوي في القدر كما
 والحق بالقدر البقية واستوفي بذكر الصفة عن

جهة

الـ

ي

ق

لقرض

ذكر الجنس **باب الوصية** هي لغة لا يصلح
 وصي الشيء بكذا اذا وصله لان الوصي وصل خير
 ديناه بخير عقباة وشرعا تبرع بحق مضافا
 بعد الموة ليس بتدبير ولا بتعليق غنق بصفة
 وان التحاقها بحكما في حسابهما من الثلث كالشترع
 المنجز في مرض الموة والاصل فيها قبل الاجماع قوله
 تقا من بعد وصية يوصي بها او دين واخبار كخبر
 الصبي يمين ما حق امره مسلم له شيء يوصي فيه
 يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده وهي
 مستحبة في الثلث فاقول لغير الوارث واركانها
 اربعة موصي وموصي له وموصي به وموصي في
عقلها اي الوصية بمعنى الموصي به موقوف على القبول
ان وجد بان حصوله للموصي له بالموة والا فلولوا
 ان لا يمكن جعله للميت لان جماد ولا للوارث لان
 الارث موزع عن الدين والوصية له والا لما صح
 كالميراث تتعين وقفه واذا قبل كان له ثمر
 وكسبه عن حصلا بين الموة والقبول وعليه نفقة
 العبد وفطرته **ونشر محبتها ان لا تكون محمية**
 كان اوصي بسلام لحربي **ولا محالا** كان اوصي بعبه

ولا عبد له وان لا يكون الموصي لها والموصي به
حملا **الفصل الستة** اشهر فالكفر من حين الوصية
به ان كانت امه فرائشا الزوج او سيد وامكته
وطيها لاحتمال جدونه بعد الوصية ولا اصل
عدمه عندها نعم لو انفصل قبل ستة اشهر تقوم ثم انفصل
بعدها تقوم اخر دخل في الوصية وان زاد ما بينهما
وبيني انفصاله على ستة اشهر **ولا** اي وان لم تكن فرا
اولم يمكنه وطيها **تنصع** الوصية ان **الفصل الرابع**
سنين فاقل لان الظاهر وجوده عند الوصية
لندرة وطى الشبهة وفي تقرير الزنا الساسة ظن
اما اذا انت به لرون ستة اشهر فانها تنصع واين
كانت فرائشا للعلم بانها كان موجودا عندها **وتصح**
الوصية **بجمل حاد** لان المعدوم يجوز ان يملك كافي
السلم وكذا تنصع **بملا يخرج من الثلث** ان اجازة
الوارث لخبر الصبي بمضى ان سعد بن ابي وقاص قال
قلت يا رسول الله قد بلغ في من الوجع ما تري وانا
ذو مال ولا يرثني الا ابنة اقا تصدق بثلاثي مالي
قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثالث قال
الثالث والثالث كثير وكالوصية فيما ذكر سائر التبر

الواقعة في مرض الموة **وتصح الوصية للقاتل بان**
يوصي لجار حرم ثم بموة بالمرح **وحري** ومرتل يعت
على رتة لعموم ادلة الوصية ولا نهائك بصيغة
كالهبة واما خبر ليس للقاتل وصية فضعيف ولو صح
حمل على وصيته لمن يقتله **ولو ارث ان اجاز بقية**
الورثة المطلقين التصرف حتى لو اوصي لكل من بنيه
بعين بقله بضيه تحت بشرط الاجازة لاختلاف
الاعراض في الاعيان ومنافعها والاصل في ذلك خبر
لا وصية لو ارث الا ان يحيز الورثة **وتصح الوصية**
لمر عليه دين مستغرق لما له ان اسقط بابر او
غيره لعموم ادلتها مع حصول ضرب الدين
وكلام الاصل يقتضي بطلان الوصية ممن عليه
دين مستغرق وليس مراد **او كل وصية**
بالمعني الشامل للمترفع في مرض الموة **لا تتوق**
على اجازة تحسب من الثلث لخبر سعد السابق
لا اعتق ام الولد وان استولد بها في مرض موة
وعتقا معلق في الصحة بعنفه وجدة في
المرض بغير اختيار السيد ومائة قبل موة **لله**
المعتق ولا مال له غيره فان كلا منهما تكسب

من راس المال تنزله لهما منزلة استهلاك المال
بأنفاقه في اللذات والشهوات واعتبار الثاني
في حالة التعليق ولا نهج لم يكن متفهما بابطال
مقولة **باب المساقاة والزراعة**
الاصل فيهما قبل الاجماع خبر الصحيحين انه صل
الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج منها
من ثمر او زرع **المساقاة ان ينقذ علي النخل او**
شجر غيب ما لكهما ان يتعهد بالسقي والتربية
مدة معلومة **يجز معلوم مما يخرج** ثمر او غيب
ويشترط تخصيصه بالعاقدين شركة وعلمهما
بالنصيبين بالجزئية وان يكون الا شجار معينة
سريية وان يثمر في المدة غالبا وان لا يشترط علي
العامل ما ليس من جنس اعمالها وان ينفرد بالعمل
وباليد ومعرفة العمل ويحمل المطلق في كل ناحية
علي العرف الغالب ويشمل كلامهم ذكر النخل وبه صرح
صاحب الخصال **ولا يجوز في غيرهما** كالتمل لانه لزكاة
في ثمره فاشبهه غير الثمر **لا تبع لهما** فتجوز كالزراعة
ويخالفان غيرهما في اربع امور تجزى فيهما دون غيرهما
الحرص ووجوب الزكاة وصحة العرايا **والمساقاة** تأمر
في عملها **ويزيد النخل علي الغيب** غيره بالتأبير انما يملكه

وهي انه لو بيع شجر عليه ثمر لم يتبعه الا ثمر النخل
قبل التاخير لانه مستر والمزارعة ان يعتقد علي
مالكها من ينزرعها يجزى ومعلوم مما يخرج منها
والبذر من المالك فان كان من العامل فهي مخابرة وهي
اي المخابرة **باطلة** مطلقة لانها في خبر
الصحيحين وهذا من زيادتي فلو افردت بها ارض
فالمغل للعامل وعليه لما كان الارض اجرة شلها
وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يكثر في العامل
نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع
ودابه والاته او بنصف البذر ويتبرع بالعمل
والمنافع **وكذا المزارعة باطلة** لذلك فلو افردت بها ارض
فالمغل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه
والاته **الريفي البياض** وان كثر اي الارض الخالية الزرع
ونحوه **بين النخل** او **شجر العنب** فتصح المزارعة عليه
تبع المساقات علي النخل او شجر العنب **ان عسر**
سقيهما اي النخل وشجر العنب **الابسقيه** البياض
واتخذ العاقل بان يكون عامل المزارعة عامل المساقاة **ولم**
يفصل

الجهل بشئ منهما الغرر **وان لا يشترط** بعقد آخر كما في البيع
 وقيل لا يشترط والرجوع من زيادتي **وان يتصل** الشروع في
 استيفاء النفعة **بالعقد في اجارة العين** فلواجره دار السنة
 القابلة لم تصح كما لو باعها على ان يسمها في السنة القابلة
التي اجارة مدة تلي مدة اجارة سابقة قبل انقضائها
لما لا منفعتها وهو المكثري ان لم تكن العين المكررة لغيره
 وغيره ان اكرها له فتصح الاجارة وان لم يحصل الاتصال
 المذكور لا تعال المدتين كما لو اكرها المدتين في عقد
 واحد وخالف القفال فحصر الصحة في المكثري مطلقا
 وتعييري بمدة اعم من تعبيره بالسنة الثانية **والا**
في كربي العقباي النوب وهو ان يوجد اية واحد
واحد ليركبها بعض الطريق وينزل عنها بعض
 البعض الاخر او يركبها الموجر البعض الاخر على
 التناوب او يجرها اثنين ليركب كل منهما سنة
 معلومة على التناوب وتبين البعض في
 في الصور الثلاثة **ثم يفتسمان** ما لهما من الركوب
 على لوجه المبين كفرسخ المكثري ثم فرسخ للمكثري
 في الثانية ويوم لاحد المكثرتين ثم يوم الاخر
 في الثالثة ووجه الصحة ثبوت الاستحقاق حالا
 والتاخير الواقع من ضرورة القسمة لا يشترط ان
 المشتركة

من اجاز ان يجره في سنة واحدة
 في اجاز ان يجره في سنة واحدة
 في اجاز ان يجره في سنة واحدة
 في اجاز ان يجره في سنة واحدة

كالدار المشتركة ومحل اعتبار البيان اذا لم تنضب
الطريق فان انضبطت كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ
محل العقد عليه والزمن المحسوب من النوب زمن
السردون النزول ولو اختلفا فيمن يركبوا ولا فح
وفي معنى الدابة الرقيق **والذي كراحيوان لعمل مدة**
عليان ينتفع به المكثري الايام دون الليالي بخلاف غير
الحيوان وانما اغتفر ذلك في الحيوان لانه لا يطبق
دوام العمل وهو في الحقيقة تصرع بمقتضي لاطلاق
والا في غيرها من زيادتي كاجارة الارض التي علاها الما
قبل انفساره وكاجارة نفسه ليحج عن غيره اجارة
عين قبل وقته بشرطين بعد المسافة وكونه زمن
خروج اهل بلده بحيث يتهيا للخروج عقبه وخروج
باجرة العين اجارة الذمة فيصح فيها التاجيل
كالزمت ذمتك الحمل الى مكة اول شهر كذا لان
الدين يقبل للتاجيل كما في السلم **والمنافع** مع اعيانها
من ضمان المكري ولو بعد القبض فيد المكثري عليها
يد امانة اذ لا يمكن استيفاء حقة الدبائيات
اليده على العين فلا يفرض بلاتعد كالنحلة التي
تشتري ثمرتها بخلاف ظرف البيع لانه اخذه لمنفعة

نها

نفسه ولا ضرورة الى قبض المبيع فيه **باب**
العارية بتشديد الياء وقد تحنف وهي لغة اسم لما
يعار وشرعا اياحة الانتفاع بما يحل الانتفاع مع بقا
عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا
على البر والتقوى وقوله ويمنعون الماعون فسر الجمهور
بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض وخبر الصحابي
انه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من ابي طلحة فركبه
واركانها اربعة محيرو وهو من يصلح للتبرع واستعير
وهو من يصلح للتبرع عليه بعقد معه وليس بسفيه
ومعار وصيغة ويكي النظم من احد الطرفين والفعل
من الاخر **هي** اي العارية **مضمونة** لخبر ابي داود وغيره
العارية مضمونة بقيمة يوم التلف كالمستام **الاما**
استعاره ليرهنه نزمه فتلف عند المرتهن فلا ضمان
بنا على انه ليس بجارية بل هو ضمان يدي رقبته
المعار المرهون والحق لم يقطع عن ذمة الراهن
فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته ومنها
المحلول والتاهيل وذكر المرهون عنده لا اختلاف
الامراض بذلك واذا ذكر شي من ذلك لم تجز مخالفة
نعم لو ذكر قدر افرض بمادونه جاز وكذا

لا يضمن

لا يضمن ما استعاره من المكتريا ونحوه لانه
نايبه وطولا يضمن **ولا يضمن ما تلف** من المعار
باستعمال ماذون فيه لحصول ذلك بسبب ماذون
فيه فاشبهه ما لو قال اقتل عبدي **والمستعير لا يتفاد** ع
بالمعار **بالمعار** **الاذن** فان اعاده لزراعة بر
زرعه ومثله ودونه في ضرر الارض ان لم ينهه
عن غيره ولو اطلق الزراعة صح ويوزع ماشئا
قال الرافعي ولو قيل لا يزرع الا اقل الانواع ضررا
لما كان مذهبنا واقره عليه في الروضة **وهي جا** **بزة**
من الطرفين كما مر في كتاب البيوع فلكل من العاقدني
رد هاتمي شاسوا فيه المطلقة والموققة وتنسخ
بالموت والجنون والادخما وهجر السنة **الا اذا اعار**
ارضا **الدفن ميت** محترم **ودفن** **فلا يرجع** فيها
حقي **يندرس** **اثره** محافظة على حرمة فعله
لا اجرة له ايضا وبه صرح الماوردي والبغوي
وغيرهما لان العرف قاض بذلك والميت لامال
له واطلق الماوردي المنع من التصرفات على ظهر
القبر **نعم** **للمالك** سقي الاشجار ان لم يفيض
الي ظهور شي من بدن الميت وعلم من زيادتي

ودفن ان له الرجوع قبل الدفن ولو بعد الحفر
لكنه يخرم لو لم يمت مونة الحفر لانه الذي
ورطه فيه **او استعار** مكان السكنى **معتدة**
فليس له الرد ولو اعير واد اري بعد موته
لفلان مشهرا مثلا لم يكن للوارث الرجوع **باب**
الوديعة يقال علي العين المودعة وعلى الابداع
وهو توكيل بحفظ الحق والاصل فيها قوله تعالى
ان يا مكرم ان تؤدوا الامانات الي اهلها وقوله
تعالى فاليود الذي تمنى امانته وخبراد الامانة
الي من ايتى بك ولا تخن من خانت رواه الحاكم علي
شروط مسلم واركابها اربعة مودع ووديع ووديعة
وصيغة **يفضي الوديع** ما تعدي فيه منها **الان**
ياخذ درهما مثلا من كيس فيه دراهم مودوعة
عنده ثم يرد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم
يتميز اي الدرهم عن البقية لانه خلطها بمال
نفسه بلا تميز فهو متعدد فا تميز لسكة او
رد اليه عينا الدرهم ضمنه فقط **الوديعة** **ويضمن**
الوديعة بايداع غيره اي بايداعه لها غيره
ولو قاضيا **بلا اذن** من المالك **ولا عذر** له بخلاف

فما لو استعان بمن يجهلها الى الحرز او يضعها
في خزانة مشتركة بينه وبين ابنيه مثلا ونحو
ذلك ونحو ذلك فمالوا وجمعها غير كعد حرز
واغارة في البقعة واشراف الحرز على الخراب
ولم يجد حرزا ينقلها اليه وارادة سفر
وتعد ردها لما اكتم او وكيله ثم القاضي
فان دفعها بموضع ثم سافر فضع
ان اعلم بها امينا يسكن الموضع لم يضع
لان اعلامه بمنزلة ايداعه **ويضمنها يو ضعها**
في غير حرز مثلها وينقلها من حرز مثلها
الى دون حرز مثلها هو اولى من قوله الى دون
حرزها الاول لانه عرضها للتلف بخلاف
مالوتقلها الى حرز مثلها وان كان الاول
احرز ولا يضمنها بظن المالك بخلاف مالو
انتفع بها بظنه **ويضمنها بترك دفع مثلنا**
لترك حفظها الواجب عليه بالتزامه فلو اودعه
دابة فترك عليها ضمانا الا ان يكون المالك
نهاه عنه **ويضمنها بالعدول عن الحفظ**
الامور من المالك مع ثلثها بذكر الكايم العدول

المتعدي به فلو قال له لا ترقد على الصندوق فترقد وانكسر
بثقله وتلف ما فيه بذلك او سرق في الصحن من حيث
لعله يرفد فوقه لوقد فيه ضمن فلو تلف بغير ذلك قال
فلا ضمان وكذا لو قال لا تقفل عليه فاقفل او لا تقفل عليه
قفلي فاقفلها لانه زاد في الحفظ ولم يقصر **بعضها**
بالانتفاع بها فلو لبس الثوب او ركب الدابة لغرض
المالك ضمن لتعديده ومتى صارت مضمونة بالانتفاع
او غير ثم ترك الخيانة لم يبر الا ان يحدث له المالك استئمانا
باب القراض ويقال المقارضة والمضاربة
وهو ان يعقد علي مال يدفعه لغيره ليستخر فيه علي ان
يكون الربح مشترك بينهما والا صل فيه قبل الاجماع
واحتج له ايضا بقوله تعالى واخرون يضربون في الارض
يبتغون من فضل الله وبانة صلى الله عليه وسلم
ضارب لخديجة بماله الي الشام وانفدت معه
عبد هاميصة وحقيقته ان اوله وكالة واخره
جعل له واركانه خمسة عاقد وصيغة وراسي مال
وعمل وربح **يختص القراض بالذراهم والدنانير الخالصه**
فلا يصح علي غيرهما كالتبر ومقشوش وفلوس وسائر
العروض لان في القراض اغرار لان العمل فيه غير
مضبوط

مضبوط والربح غير موثوق به وانما يجوز للحاجة فاقتصر
بما يروى بكل حال او سهل التجارة به **والربح مشترك**
بينهما **بحسب الشرط** فلا يجوز اختصاص احدهما
به ولا شرط شي منه لغيرهما الا عيبد احدهما فيها
شرط له فهو لسيده **فان شرطاه كله لاحدهما اي**
للعامل او لا للمالك فقراض فاسد نظر اللفظ والر
ج
كله للمالك فيها وللعامل اجرة المثل في الاول دون
الثانية **ولا يجوز تقيده بمدة ويمنعه التصرف**
او البيع بعدها لان الربح لا ينضبط وقته
ولقد رتبها على النسخ متى اراد بخلاف ذلك في
المساكات وقولي او البيع من زيادتي **فان منعه**
الشرافق بعد مدة **جانه** لحصول الاسترباح بالبيع
الدائم له فعليه بعدها فان اقتصر على قارضتك
سنة فسد العقد والعامل امين فيصدق
في الرد والتلف كما في الوديعة وفي انه اشترى
للقراض وتلفه وفي الربح والخسران وقد
راس المال **باب الوكالة** هي بفتح الواو
وكسر هاء الفة التفويض وشرعا تفويض شخص
امره الى اخر فيما يقبل النيابة لا ليفعله بعد

موتة والا صل فيها قبل الاجماع قوله تعالى اذهبوا
بقيمتي هذا وهذا شرع من قبلنا وورد في شرعنا
ما يقرر كخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
بعث السعادة لاخذ الزكاة وقد وكل صلى الله عليه
وسلم عمرو ابن امية الضمري في نكاح ام حبيبة
واركانها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة
لكن لا يشترط القبول لفظا ويشترط في الموكل صحة
مباشرة ما وكل فيه بملك او ولاية وفي الوكيل
صحة مباشرة التصرف لنفسه وفي الموكل فيه ان
يملك الموكل الولاية عليه وان يكون قابلا للنيابة وقد
وقد اوصحت ذلك في شرح الاصل **تفجع** الوكالة في
العتود وغيرها **الا في مجهول مطلق كان وكله في**
كل قليل وكثير لان فيه غررا عظيما لا ضرورة الي
احتماله بخلاف مالوقال وكلتكم في بيع اموالي وعق
ارقامي وان لم تكن امواله معلومة لان الغرر فيه
قليل ولو وكله في شرا عبد مثلا وجب بيان
نوعه وكذا صفته ان اختلفت اصناف نوعه
اختلفا فاعاها او في شرا دار وجب بيان الحلة
والسكة بكر السنين اي الحارة والزقاق
لا قدر

لا قدر الثمن والادنى حمل جدا وقودا وقبض بعد منارقة
المجاس في ربوتي اوفي راس مال مسلم والادنى وطى
فلا يصح التوكيل في شئ منها لانها لا تقبل النيابة
كما هو معلوم من ابوابها اوفي شهادة اوميمين كايلا
ولعان الحاقا لها بالعبادات لتعلق حكمها بتعظيم
الله تعالى ويلحق باليمين النذور وتعليق الحق
والطلاق اوفي **قرار** لانه اقرب اخبار عن حق
فان شبه الشهادة مقر بنفس التوكيل اوفي **ظهار**
لان الغلب فيه معنى اليمين او عبادة لما هو الانسكا
من حج او عمرة فهو اعم من تعبيره بالحج وتفرقة وذج
اضحية لادلتها المقررة في ابوابها ويلحق بالزكاة
الكنارة وصدقة التطوع وبالاضحية الهديا والعقيقة
باب الشركة بكسر الشين واسكان الواو بفتح
الشين مع كسر الواو اسكانها لغة الاختلاط وشروعا
عقد يثبت به حق شائع في شئ متعدد والاصل
فيها قبل الاجماع ايات كاية واعلموا انما غنمتم
من شئ واخبار كخبر يقول الله انا شالك الشريكين
ماله يمين احدهما صاحبه فاذا خانه خرجت
من بينهما رواه الحاكم وصححه اسناده **هي نوعان**

احدهما في اللد قهلا كان او اختيارا كارت وشر او الثاني
بالعقد لها وهي النوع اربعة **مشاركة** ابدان **مشاركة**
المجالين وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما
متساويا او متغلبا وتباح اتفاق الصنعة او
اختلافها **ومشاركة وجوه** كان يشترسي وجهان
ليبتاع كل منهما بموئل ويكون المبتاع لهما
فاذا باعا كان الفاضل عن الاثنان بينهما **مشاركة**
مقاوضة بان يشترك اثنان ليكون بينهما
كسبهما باموالهما او ابدانهما وعليهما ما يعرض
من غرم وسميت **مقاوضة** من تفاوضا في الحديث
شرعا فيه جميعا **ومشاركة عنان** بلسان العين
من عن الشيء ظهر امالها اظهر الاتواع اولانه
ظهر لكل منهما مال الاخر **وهي** ايراء انواع الشركة
باطلة الاخيرة فصحيحة لخلو الثلاثة الاول
عن المال المشترك وكذا الفرغ فيها بخلاف الاخيرة
فهي الصحيحة بشرط ان يكون راس المال مثليا
كالدرهم والدنانير والبرلانه اذا اختلفت بين
لم يتم بخلاف التقوم وقد تصح في التقوم بان
يكون مشتركا بينهما قبل العقد فالشروط ان لا يتميز

المال ان عند العقد وان يتجدد المال ان جئنا وصفه
بحيث لو غلط الم يمتري اسم الم يميز كل منهما عن
الاخر وان غلط قبل العقد ليحقق معنى
الشركة وان يشرط الربح والخسارة على قدر
المالين عملا بقضية العقد فان شرط اقله فسد
العقد ويرجع كل منهما على الاخر باجرة عمله في ماله
وتنفذ التصرفات منها الاذن والربح بينهما على
المالين ولا بد من صفة تدل على الاذن في التصرف فلو
اقتصر على اشتراك الم ويعتبر في كل منهما اهلية التوكل
والتوكل وهو ما ياتي فيه ما مر في القراض ولو
كان لواحد بغل ولاخر راحة ودية واخر يسقي باذنها
في ان الحاصل بالسقي بينهم فالخامس له وعليه
اجرة البغل والراوية اذ ليس لواحد من مالكيهما
في ذلك مال حتى ياخذ فاشبهه مالواشترى الثلاثة
احد بماله والثاني بشرايه والثالث ببيعه فان
الربح للمالك وعليه لكل من الاخيرين اجرة عمله
ولسئلتنا تفيد ذكرته في شرح الاصل باب
الهبة الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان
طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا واخبار

كخبر الصحيحين لا تخزن جارة لجارتها ولو فرسن شاه آيا
ظلمها واركانها الركان البيع ثم ان كانت صيفتها بعوض
معلوم فهي بيع نظر المعني او بعوض مجهول فيا طلبة
اذ لا تصح بيعا لجهالة العوض ولا طلبة لذكر العوض
بناء على الاصح من انها لا تقتضية او بغير عوض فهية
مطلقة تشمل الصدقة المختارة بالدفع لشواب الاخرة
والهدية المختارة بالنقل الراما ولا رجوع فيها الا ان
كانت من اصل لفرعه وبقا الموهوب في سلطنة المذهب

فيمتنع الرجوع بخوبيعة ووقفه وكتابتة الصحيحة
وايلاده والاصل في ذلك خبر لا يحل لرجل ان يعطي
لرجل الوعظية او يهب هبة فيرجع الا الوالد قويا
يعطي ولده رواه الترمذي والمالك وصحاح ومنها
اي الهية العمري والرقبي من المراقبة وان كلا منهما
يرقب الاخر فالعمري كان يقول امرتك داريا اي جعلتها
لك عمريا وان قال فان مت قبلي رجعت الي او فهي لزيم
او فهي وقف فانه عمريا ويلغو الشرط والرقبي كان يقول
ارقبتموها او جعلتها لك رقبيا وان قال فان مت قبلي
رجعت الي وان مت قبلك استقرت او فاذا مت فهي
لزيم او فهي وقف فانه رقبيا ويلغو الشرط وكاصل

في ذلك

في ذلك خبر مسلم ايما رجل اعمر عمرى له ولعقبه فانها
له ولعقبه للذي اعطىها لا ترجع الي الذي اعطاها
لانه اعطي عطا وقعت فيه الموارث وخبر الشافعي
وغيره لا تعلموا ولا ترقبوا فني ارقب ارقب شيئا
اعمره فسيده سبيل الميراث **وانما تمكك الهبة بالقبض**

بالاذن فيه من الواهب وهذا من زيادتي ولومات
احد العاقلين قبل القبض لم يتفخ العقد و
الوارث **باب الضمان** هو لغة الالتزام وشرعا

عقده يحصل به التزام حق ثابت في ذمة الغير
واضار من هو عليه او عين مضمونة والاصل
فيه قبل الاجماع خبر الزعيم غارم رواه الترمذي
وقال حنن صحيح وخبر الحاكم باسناد صحيح انه
صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير
واركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون وصيغة **هو نوعان** احدهما **ضمان بدن**

وهو باطل في عقوبة الله تعالى من حد وعليه
اقتصر الاصل او تعزير اذ يسي في دفعهما ما امكن
صحيح في غيرها كقود وحد قذف لانه حق لازم
فاشبه المال ولا بد من اذن المضمون ببذنه ان كان

حياتها اهلا للادنى والا فاذن ما كذا ووليه **والثاني**
ضمان مال وظهر صحيح ان ثبت المال وعلم قدره وتم
بقوله لا اختلاف الا غرض باختلاف ذلك **وكان** اي المال
لازما كغنى المبيع بعد الزوم **او بلا الزوم** كغنى
المبيع قبل الزوم الحاقا له بالذم **فلا يصح ضمان**
مال لم يثبت كضمان ما سينتبت يبيع او قرض لان ضمان
توثقه بالحق فلا يثبت وجوبه كالشهادة **ولا ضمان**
مجهول لانه اثبات مال في الذمة بعقد فاشبه البيع
والاجارة ولا ضمان نحو نجوم الكتابة مما ليس بلام
لمن هو عليه كجعل الجعالة قبل الفراغ اذ لم يكن هو عليه
استقاطه بالفسخ **و يصح ضمان الثمن قبل الزوم**
لانه ايل الى الزوم **و يصح ضمان رد الاعيان** المضمونة
كالمضمونة لان المقصود منها بخلاف الاعيان الغير
المضمونة كالوديعة لا يصح ضمانها لان الواجب على من
هي تحت يده التخلية لا الرد وخرج بضمين ردها ضمان
قيمتها لو تلفت فلا تصح لعدم ثبوتها **و يصح ضمان**
الدرك للمشتري مثلا **بعد قبض المضمون** لانه انما
يضمن ما دخل في ضمان البائع والثمن لا يدخل في ضمانه
الا بعد القبض **وهو** اي ضمان الدرك **ان يضمن**

شخص

شخص واحد العاقدين ما بذله للملاخران خرج
مقابله مستحقا ومعينا وردا وناقصا
لنقص الضجة التي وزن بها ورد سوا كان الثمن
معينا وعليه اقتصر الاصل في الذمة والدرك
بفتح الدال مع فتح الراء ساكنها التبعة اي المطا
لوبة والمواخذة سمية بذلك لا التزام الغرم عند ادراك
المستحق عي ماله ويسمي ايضا ضمان العهدة وهي
الصك الذي يكتب فيه العوض والفقهاء يعبرون
به عن العوض **باب الرهن** هو لغة الثبوت
ويقال الاحتباس وشرعا جعل عين ممتولة وثيقة
بدين ليستوفي منها عند تعذر وفايه ولا اصل
فيه قبل الاجماع قوله تعالى قرهن مقبوضة
وغير الصحيحين انه **صلى الله عليه وسلم** رهن
درعه عند يهودي بالمدينة يقال له ابو الشحم
علي ثلاثين صاعا من شعير لاهله واركانه
اربعة عاقد ومرهونه ومرهونا به وصيغة **ما**
جاربعة جاز رهنه من مشاع وغيره **الادنى المانع**
فلا يجوز رهنها لانها تلف فلا يحصل بها استيثاق
والادنى المدبر فلا يجوز رهنه وان كان الدين حالا لما فيه

من الغرر **الا المعلق عتقه بصفة** فلا يجوز رهنه
بموجب من غير بيعه قبل وجودها **لم يعلم الحلول** الدين
قبلها بان علم حلوله بعدها او معها او احتمل الامران
فتطاول مع سبقه او احتمل حلوله قبلها او بعدها
او معها الفوات الغرض من الرهن في بعضها والغرض
في الباقي **فما** بخلاف حلوله قبلها وبخلاف الصور المذكورة
ان شرط بيعه قبل وجود الصنة فتقوي لم يعلم الحلول
قبلها او لي من قوله ان امكن سبقها حلولا الدين **والا في**
الزجر قبل اشتداد حبه فلا يجوز رهنه بموجب **وان**
شرط قطعه عند حلول الدين اذ لا يوثق ببقاية
الي الحلول اما رهنه بحال فجاز وان لم يشترط قطعه
ويجوز بيع ما يسرع فسادا ولا يمكن تخفيفه بغير
شرط ولا يجوز رهنه بموجب **ان علم فسادا**
قبل حلوله الا بشرط ان يناع عند الاشراق علي
الفساد ويكون ثمنه رهنا ولا يجوز رهن الدين
ابتدا ويجوز رهن المصحف **وكتب الحديث** والاثار
والعبد الملم من كافر والسلاح من حربي ورهن
الام ذون ولدها غير المميز **وعكسه وان امتنع**
بيع ذلك اي ما ذكرنا المصحف والمعطوفات عليه **لا**

المعني

المعنى المقتضى لمنع بيعها لم يوجد في رهنها لكن
لا يلزم ما قبل الاخيرين للكافر بل لعوده عند
الاحتياج الى البيع في رهن الام دون ولدها
وعكسه يباعان ويوزع الثمن عليهما باعتبار
القيمة ليظهر ما يتعلق بالمرهون وتعبيري
بغير الميزان من تعبيره بالصغير وقولي وعكسه
من زيادتي **والرهن امانة** في يد المرتهن الا انه
ضمانه ولا يسقط بثلثه شي من الدين لخبر الرهن
من رهنه اي من ضمانه له غنمه وعليه غرمه
رواه ابن حبان والحاكم وقال علي شرط الشيخين
الا في ثمان مسائل **مقصود** تحول رهنه عند
غاصبه **ومرهون** تحول غصبا او عارية عند
مرتهنه **وعارية** ومقبوض سوما او بيع فائد
اذ تحول كل من المعار والمقبوض رهنه في الثلاثة
وان يقبله في بيع شي صدر بينهما ثم يرهنه
منه اي ما المأثري قبل قبضه او **بالحال** عارية
شي ثم يرهنه منها قبل القبض في معنى الاقالة
الفسخ بخالف او نحوه ووجه الضمان في ذلك
وجود مقتضيه والرهن ليس بمانع ولا يبع

الرهنا الا يدين ولو منفعة ولا يد من كون الدين لازما
او ايلالا لزوم ولا ينفل شي من الرهن الا بفراغ
الذمة من الدين **نعم** ينفل بعضه بفكده
المرتين او تعدد العقد والمستحق او من عليه
او مالك العارية **باب** **الكتابة** هي لغة
الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض نجم
ينجمين في التزويج وهي خارجة عن قواعد المعاملات لدوا
بين السيد ورقيقه ولا نهابيع ماله بماله والا قبل
ففيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب
مما ملكت ايمانكم الاية وخبر من اعان غارما او غازيا او
مكاتبا في فكل رقبته اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله
رواه الامم واركناها اربعة سيد ورقيق وعوض وصيغة
نصح **الكتابة بشرط ان يكاتب السيد الحر المختار المتأهل**
للتبرع كل الرقيق فلا يصح كتابة بعضه لانه لا يستغ
بالتردد لالتاب لغرم الا ان يكون **يا قبه** **عرا** فيصح لان
حينئذ تفيد الاستقلال **ويكاتبه** امرا لريق **مالكا**
معا ولو بوكالة **واتفقت النجوم** حبا واجلا وعددا
وجعل المال على نسبة ملكيهما صرح به او اطلق فتصح
كتابته لذلك وليس له ان يدفع لاحد المالكين شيالم

يدفع

يدفع مثله للاخر في حال دفعه اليه فان اذن احدهما
في دفع شيء للاخر لم يختص به لم يصح القبض وقد
تصح كتابته بعض الرقيق في صور ايضا كما ان اوصي
بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز
او كانت في مرض موته بعض عبده وذلك السعس ثلث ماله
ويشترط ان يقول مع لفظ الكتابة **اذا اديت النجوم**
الي او برت منها **فانت حرا وبنويه** فلا يكفي لفظ الكتابة
بلا تغليق ولا نية لانه لا يقع على هذا العقد وعلى الحارجه
فلا بد من تميزه بذلك وكالتادية للسيد التادية
لنايبه من وكيله ووارثه ووصيه **وان يكون عوضها**
معلوما فلا تصح بمجهول كما برعقود المعاوضة **وان يتعدد**
النجم كما جري عليه الصحابة فمن بعدهم فلا يجوز بعوض حال
ولا بنجم واحد والنجم الوقت المضروب قاله الجوهري ويطلق
على كمال المودى فيه كما في كلامي الاصل **فان كانت علي**
دينار حالا وخدمة شهر لم تجز لعدم تنجيم الدينار او
على خدمة شهر من الزن ودينار في الشايه او بعده
وعلى الثاني اقتصر الاصل **جازت** لان المنفعة مستحقة
في الحال فالمدة لتقديرها وللتوفية فيها والدينار انما
يستحق المطالبة به في وقت افروا اذا اختلفت الاستحقاق

حصل التبحر ولو باس يكون المنفعة حالة لان التاجيل انما
يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاستعمال بالخدمة
في الحال فالتبحر انما هو شرط في غير المنفعة التي يفقد
على المشرع فيها في الحال **وحكم فاسدها** اي فاسد الكلتا
لفوات شرط اول فساد ٢٥ وفساد عوض ١ واجل
حكم صحيحها في استقلال المكاتب بالكتب واخذ ارشئ الحنا
عليه والمهر وعقده بالادبي في محل النجوم لياسيده
وساير احكامها **الان ان في الفاسدة غير لازمة من جهة**
السيد كما تلزم الكتابة من جهة الرقيق مطلقا اي
سوا كانت صحيحة ام فاسدة بخلاف السيد في الصحة
فانها لازمة من جهته **وفي ان سيده** في الفاسدة
يرد عليه ما قبضه منه بانه لم يملكه **ويرجع عليه**
اي على المكاتب **بقيته** يوم العتق لان في الكتابة معنى
المعاوضة وقد تلنا المعقود عليه بالعتق فهو كما لو
تلف البيع ببيع فاسد فان المشتري يرجع على البائع
برأدي ويرجع البائع عليه بالقيمة ولو تلف ما اخذه
السيد رجع عليه العتيق بمثله او قيمته فان كان
العوض لا قيمة له ولا حرمة كخيزير لم يرجع على سيده
بشيء وهو يرجع على العتيق بقيمته وان كان محترما

كجدميته لم يدبج رجح فيه الا انه اذا تلف لم يرجع
بيد له ويستثنى مما ذكر ما اخذه الكافر من مكاتبة الكافر
حال الكفر فانه يملكه ولا تراجع **وفي انه** اسم المكاتب في الناسدة
لا يعتق با دايه النجوم **بعد الموت سيده** ولا في حياته
الي غير سيده من وكيل او غيره او اليه في غير محل النجوم
كما قدمت الاشارة اليه **وفي انه لا يعتق فيما اذا حط**
عنه سيده شيئا من النجوم لعدم وجود الصنة بهما
ويستثنى مع ما ذكر صوراً فومئها انه لا يجب في الناسدة
حط وان المكاتب فيها لا يسافر بغير اذن سيده وان
فطرته تجب على سيده وانه لا يأخذ من الزكاة وانه
لا يعامل سيده **ويجب** على سيده في الكتابة الصريحة
الايتابان يحط عن المكاتب قبل عتقه اقل متمول من النجوم
او يدفعه منها اليه بعد القبض ومن غيرها من جنسها قال
تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم فسر الايتابا ذكر لان
منه الاعانة على العتق والحط اصل والدفع يدل عنه لما
قلناه من ان القصد احجائته وهي في الحط محققة وفي
الدفع موهومة فانه قد يوهم ينفق المال في جملة اخري
ويبنى ربح فان لم يسمح به فبيع **الا اذا كاتبه في مرض**
موته ولم يحتمل الثلث **الثر من قيمته** ولم تجز الورثة ولا

يجب الايتا **او كاتبه على منفعة نفسه** لان كاتبه على
ان يخدمه شهر من الا ن وعلى خياطة ثوب في ذمته
بعد العتق بيوم او عندا نقضا الشهر وعقبه او بعده
بنحو يوم او قبله كذلك فلا يجب الايتا لانه انما يجب
اذا كان في النجوم اعيان **وله اخذ العرض على العتق ايضا**
اي كما اخذه عليه في الكتابة وذلك في بيع الرقيق
هو اعم من قوله العبد من نفسه وفي قوله **ليده**
اعتقني على كذا فيفعل اي فيعتقه عليه والولا عليه
فيهما **ليده** لانه المعتق وفي قوله **غيره له اعتق** رقيقك
عني على فيعتقه والولا عليه فيها السائل لانه المعتق
بإثابة السيود **باب الاقرار** هلغة الاثبات
من قر الشئ يقر الا اذا ثبت وشرعا اخبار الشخص بحق
عليه ويسمي اعترافا ايضا عليه ولا صفة قبل الاجماع قوله
تعالى كون قوامين بالقسط شهد الله ولو على نفسكم فسرت
شهادة المود على نفسه بالاقرار وخبر الصبي اعد
ما يتيسر الى امراة هذا فان اعترفت فارجمها واذا كانت اربعة
مقرو مقرله ومقربه وصيغة **لا يقبل اقرار صبي ومجنون**
لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك ولا اقرار مفلس بدين
في حق غريمه **مايه** ان اسند وجوبه لما بعد الحجر

بمعاملة

بمعاملة او مطلقة بان لم يقيد بمعاملة ولا غيرها فلا
يراهم المقر له لتقصيره في الاولى بمعاملة له واما في
الثانية فلان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن
لانه محقق فظاهر ان محله فيها ان تعذر مراجعته
المقرا اذا ما ياتي عن الروضة **والا** بان اسند وجوبه
لما قبل الحجر ولو بمعاملة او قال عن جنابة **قبل في حق**
وحقه لبعده التهمة وان اطلق وجوبه قال الراجح
تقياس المذهب التنزيل على الاقل وجعله كما لو اسند
الي ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهر ان تعذر
مراجعة المقر فان امكنت فينبغي ان يراجع لانه يقبل
اقراره **ولا اقرار محجور عليه بسفه** لان تصحيحه يودي
الي ابطال معنى الحجر **الا في نذر قرية بدنية وتدير**
ووصية فيقبل اقراره بها الصحة عبارته واحتياجه
للتواب والتقييد بالقرية البدنية مع ذكر التدبير من
زيادتي وخرج بالبدنية المالية فلا يصح اقراره بنذره
لها اذا كانت معينة دون ما اذا كانت في الذمة **والا في**
حد وقود وطلاق وخلع ولو بدون مثل **وظهار**
وايلا ورجعة **ونفي نسب** بلعان وعليه اقتصر الاصل
او بخلت **واستلحاق له** لعدم تعلتها بما لا والعدم التهمة

في الاولين فينقطع في السرقة ولا يثبت المال وينفق على
ولده المستحق من بيت المال وانما جاز خلعه بدون
سهر المثل لانه الطلاق بجانا فيعوض اولي وقولي
واستحقاق له من زيادتي **ولا اقرار رقيقا على سيده**
الا في معاملة اذن له فيها فيصح اقراره عليه لقدرته
لقدرته على تشايبها بخلاف اقراره في معاملة ام ياذن
له فيها سيده فلا يقبل على سيده بل تتعلق بذمته
يتبع بهما اذا عتق صدقه السيد ام لا لتقصير معاملة
ولو اقربعد حجر السيد عليه بدني معاملة اضافة الي
حال الا اذن لم يقبل اضافة اما اقراره على نفسه فضيح
كما اقرار بحد وقود وطلاق وقطع في سرقة لبعده من
التمتع فيها ويضمن مال السرقة في ذمته اذا لم يصدقه
السيد فيها **ويودي** ما اقربه في معاملة اذن له فيها
سيده **من كسبه وما في يده** من مال المعاملة **والاقرار**
الصحيح لا يقبل الرجوع عنه اذ لا يجوز الغلام المكنن
بلا مقتضي الا في ردة وزنا وشرب خمر فيقبل رجوعه
من اقراره بها لخير ابي داود ادرو الحدود بالشيئات
راوه الترمذي والحالم وصحح اسناده **والاسرقة**
وقطع فيقبل رجوعه عن اقراره بهما في سقوط القطع

لا سقوط المال لما روي لا يلزم الا قرار الكا بالتفسير فلو قال له
علي مال عظيم او كبير او الثمن من مال فلان قبل تفسيره
يا قل ستول لاحتمال ارادة عظيم خطا او نحوه فلا يلزم
الا باليقين فلا بد من التفسير الا ان يقرب دراهم ويطلق
او يقوله عدة فيحمل على انها دراهم وازنة وان لم يكن
زنة كل منها ستة دوانق التي هي زنة الدراهم
الا ان يكون دراهم المبدد في الثانية عدة فيحمل على
انها دراهم عدة وان كانت ناقصة ولو قال علي مائة
عدة من الدراهم اعتبر العدد وذاك الوزن كما
ذكره في الروضة واصحابها ويقبل قراره لوارثته في مرض
موته كالاجنبي ولعموم ادلة صحة الاقرار ولانه انتهى
الي حالة يصدق فيها الكاذب فالظاهر انه لا يقرأ الا
بالتحقيق **باب الشفعة** باسكان الفاء وحكى
ضمها وهي لغة الضم وشرعاً حق تملك قهري يثبت
لشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض والاصل
فيها قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر رضي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم
فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي
رواية لمسلم رضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم

رابعة او حايط والمعني فيه دفع ضرر موتة القسمة
واستحداث المواقف في المحصة الصائرة الي الشريك
الاخذ بالشفعة كصعد ومنور وبالوعة والرابعة
تانيث الربح وهو المترد والحايط البستان واركائها
اربعة اخذ وما خوذ منه وصيغة **تثبت الشفعة**
في ارض وباتبعها في البيع كذا وغراس ومجارة
مثبتة في الارض وبذر دايح النبات ومجر الطاعون
وشمره لم يظهر كثرة الشمس قبل ظهورها وثمره النخل
قبل تايرها وان تايرت قبل الاخذ بخلاف غير الارض
وما لا يتبعها في البيع كطباق وبناء في ارض مستجرة
وجدار مع ابنية وشجرة مع مرسها فقط ومنقول غير
ما مروا ببيع مع عقار لانه لا يدوم فلا يدوم ضرر
الشركة فيه وانما تثبت **شريك عند البيع فيما لو قسم**
لم تبطل منفعته المقصودة منه قبل القسمة فلا
تثبت لغيره ولو جارا او شريكا بعد البيع لان تقاسم الشركة
عند البيع فلوقاسم الشريك المشتري بنفسه او بوكيله
جاهلا بالبيع فله الاخذ بالشفعة وان انقطعت الشركة
بالقسمة لوجود الشركة عند البيع مع قيام عذره وبقا
ملكه ولا تثبت فيما لو قسم بطلت منفعته المقصودة

منه قبل وان امكن الانتفاع به من وجه اخر فلا تثبت
في طاهرين وحمام وبير لا يمكن جعلها طاهرين وحمامين
وبيرين لما مر ان علة ~~الشفعة~~ ثبوت الشفعة دفع
ضرر مونة القسرة الخ فلو كان بينهما دار صغيرة لاحدهما
عشرها فباع حصته لم تثبت الشفعة للاخر لانه من
القسرة اذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالبا لتعنته بخلاف
العكس ولا يمكن الشفيع الا بالنظر كاخذت بالشفعة مع
بذلا الثمن للمشتري او رضي المشتري بكونه في دمه

او قضى القاضي له بالشفعة **باب الغصب هو**
لغة اخذ الشيء ظلما وشرعا **استيلا على حق غيره** ولو
منفعة كاقامة من قعد بمسجد او بسوق او غير مال كزبل
بغير حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله
تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل واخبار كخبير
وما لكم واما لكم واعراضكم عليكم حرام وخير من ظلم قيد
مشبر من لارض طوقه من سبع ارضين راحها الشيطان
وقولي بغير حق تبعت فيه الروضة بدل قوله كالراعي
عدوانا ليشمل ما لو اخذ مال غيره يظن انه ماله فانه
غصب وان خلا عن الائم وقول الراعي ان الثابت في هذه
حكم الغصب لا حقيقة ممنوع وكانه جري على الغالب

من ان الفصيص يستلزم **واذا عمل الغاصب فيه**
اي في المصروب **عملا كصبغ وغرس وحفر فله**
ابطاله وان رضي المالك بالا بقا ليدفع عنه ضمان
ما يحدث بسببه وليرد العين كما اخذها الا في نحو
مالو غصب غزلا فنسجه او طينا فضربه لينا او
زجاجا فاقطعه **قدحا او ذهبيا او فضة فاقطع**
حليا فليس له ابطال شي منها بغير رضي المالك
لانه تعنت لا فائدة فيه ونحو من زيادتي والمضنة
للمال ستة **غصب وعارية واتلاف وقبض بسوم**
او بيع فاسدا وتعد الخبز على اليد ما اخذته حتى توديه
والضمان اربعة انواع لانه قد يكون بالمثل في المثل
وهو ما حمه كيل او وزن وجاز السهم فيه وقد يكون
بالقيمة في التقوم كالمنافع والحيوان والمكيل والموزن
الذين لا يبيع السهم فيها وقولي بالمثل في المثل في الخ
اولي مما عبر به وقد يكون باقل الامرين من القيمة
والارثى في السيد اذا اتلف عبده الجاني وقد يكون
بغير ذلك في اربعة المبيع بيد البائع فانه يضمنه بال
ولبن المعترات فانه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع
تمر والمهر بيد الزوج فانه يضمنه بجم المثل وقنين

الامة فانه يضمنه الجاني بعشر قيمتها وزاد الاصل
نوعا خامسا وهو الضمان بالكثير الامرين مع ثلاثة
مواضع في النوع الثالث والمعروف خلاف ذلك كما
بيئته في شريحة **وقد يضمن الشئ بشيئين**
وذلك في ثلاث صور **فيما لو قتل المحرم صيدا**
ملكه فانه يضمنه بالجواز الحق الله تعالى وبما لقيمة
ملكه وفي فيما لو جني المفسوب في يد المصاب
ثم تلف عنده فانه يضمن للمجني عليه اقل الامرين
من قيمته والارش لان الاقل ان كان القيمة فهي
الذي دخل في ضمانه او الارش فهو الذي وجب
ويضمن للمالك قيمته كساير الاعيان المفسوبة
وفيما لو طهر زوجة اصله او فرعه بشبهة فانه
يعزم مهريه مهر الزوجة للشبهة ومهر الاصله
او فرعه بعد الدخول لانه قوت عليه البضع بعد
ان لزمه جميع المهر ويعزم مهر الزوجة كغيرها
ونصنا لاصله او فرعه قبله اي قبل الدخول لانه
حين قوت عليه البضع لم يلزمه الا نصف المهر خاتمة
لوفرع المثلي عن ان يكون له قيمة كان غصب ما
بمفارة وطالبه به على شط شهر ونحوه او جدا

في الصيد فطالبه به في الشافان فانه يغرم القيمة واما
رخصته فلا ينقله القيمة **باب** **الملقطة** بضم
اللام وفتح القاق واسكانها وهي لغة الشبي وشرعا
ما وجد من حق ضايح محترم غير محرز ولا تمتنع بقوة
ولا يعرف الواجد مستحقة والاصل فيها قبل الاجماع
خبر الصبي يني عن زيد ابن خالدهما الجهني ان رجلا
سال النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق
فقال اعرف عفا صها ووكاها ثم عرفها سنة فان لم
تعرف فاستنفقها ولكن وديعة عندك فان جاء صاحبها
يوم امن الدهر فادها اليه والافشائك بها وساله
عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاه
وسقاها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلتقاها ربها وساله
عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لا خيك او للذئب
واركانها ثلاثة التقاط وملتقط ولقطة بمعنى الشبي
الملتقط ثم هي بهذا المعني انواع تسعة احدها حيوان
وجدته في عمارة يحل التقاطه ويعرف سنة فان ظهر
مالكه قبل فراغ التعريف او بعده وهو باق فهو له والا
فان لم يظهر مالكه **تملكه** ان كان مالا ونقل الاختصاص
اليه ان كان غير مال ككلب بعد التعريف لقوله في الخبر

السابق والافشان كبرها **باللفظ** لانه تملك مال يعدل
فكان كالشفعة واشارة الاخرى المفهمة كاللفظ
وكذا يحل التقاطه ان وجد بمفارقة وهو غير ممتنع
من صفار الباع كشاة وعجل الخبز السابق وصيانة
له عن الخونة والبيع **والا** اي وان كان محتتمعا
من ذلك بقوة كيعير وفرس وبعدد وكارنب وطي
او بطيران الحمام **فيحل التقاطه للحفظ** صيانة له
عن الخونة لا للتدبير لقوله في الخبر في ضالة الابل
دعها وقيسر بها ما في معناها نفسم ان وجد
في زمنا نهب جاز التقاطه للتمكك ايضا والمراد بالعمارة
الشايخ والمسجد ونحوهما لانها مع الموات محال
اللقطة واعلم ان ملتقط المأكول للتمكك ان شأ
عرفه ثم تملكه كما مروا ن شأ باعه باذن الحاكم ان
وجده والا فاستقله وحفظ ثمنه وعرف المبيع
ثم تملك الثمن وان شأ تملكه في الحال واكله وغرم
قيمته ان ظهر مال له لكن محله اذا وجد بمفارقة
لانه قد لا يجد فيها من يشتره ويشق نقله الي
العمارة بخلاف ما لو وجده بعمارة ولا يجب بعد
اكله تعريفه في الظاهر للامام من الوجهين لما

سبأني الثاني غير حيوان لا يخشي فساد كحديد
ونحاس فهو كالآل من الانواع في انه ان وجدته بمنزلة
او عمارة عرفه سنة فان ظهر ماله والاحتكاك
وان شأ باعه وحفظ ثمنه الى اخر ما مر مما يمكن
اثباته هذا الثالث غير حيوان لا يخشي فساد
كهربية ورطب لا يتقر فيقر ملتقطه بين الكله مقلما
له ويقر قيمته وبين بيعه ويعرفه بعد بيعه ليمتلك
ثمنه بعد التعريف فان ظهر ماله اعطاه قيمته ان
الكله او ثمنه ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان
اصحهما في العمارة وجوبه وفي المفاضة قال الامام الظا
انه لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظرا ما اذا كان
الرطب يتقر فان كانت الغبطة في بيعه بيع او في
تقره وتبرع به الواجد تمره والا بيع بعضه لتقرير
الباقى حفظه وفارق الحيوان حيث يباع كله
فان نفقة الحيوان تنكر فيواديه الى ان ياكل نفسه
هذا كله اذا وجد في غير الحرم بقربنة قولي الرابع
ان يجرد اللقطة بحرم مكة فيلتقطها الحفظ لا التملك
ويجب تعريفها لخبر الصيحين ان هذا البلد حرمه الله
لا يلتقط لقطة الا من عرفها وفي رواية البخاري

لا تحل القطة لقطنه الا المنشد ابي لعرف والمقنى
على الدوام والافسار البلاد كذلك والحكمة في ذلك
ان الله تعالى جعله مثابة للناس يعودون اليه
فربما يعود ما لكها او يبعث في طلبها ويلزم الملتقط
الاقامة لتعريفها او دفعها الى الحاكم وخرج بزيادتي
مكة حرم المدينة فليات فيه ذلك كما صرح به
الدارمي والرويات **الخامس ان يجدها بدار كفر**
وقد دخلها بلا امان فهي غنيمة **تحمس له اربعة**
اخصاسها فان دخلها بامان فهي لقطة **السادس**
ان يجدها مع لقيط مشدودة في ثيابه او
منشودة فوقه او تحته او في جيبه او في ماله
الذي هو فيه **فهى لللقيط** لانه يداو واقتصاصا
كالملك والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها او يجنبه
وتعير الاصل بقوله تحته تحريف او مدقونة تحته
فلقطة كما في الملك تعمران حكم بان الارض
له كدار هو قبيلها فهي له تبعا **السابع ان يجدها**
ونجاف فوات وقت النحر فيدفعه الى حاكم لينحره
او ينحره بنفسه ويسن استاذان الى عالم **الثامن**
لقطة الحر يبدار الاسلام لا يملكها لعدم صحة

التقاطه بل هي غنيمه لمن اخذها من المسلمين كذا في الأصل
كأصله والأوجه أن من اخذها منه يقرها ثم يملكها
الناس لقطه المرتد يدعها على الإمام لعدم صحة التقاطه
وهي في ويأتي فيه ما قدمته في المحرري انفا الان يسلم
فيكون لقطه له فان كان الواجد رقيقا غير مكاتب فسيده
هو الملقط ان التقط باذنه او قرها عنده والا سيما وان
التقط بغير إذن سيده ولم يقرها عنده انتزعت منه
لعدم صحة التقاطه لانه ليس من اهل الولاية والمملك
واذا اقرها عنده واستحفظه عليها فان كان امينا جاز
والا فلا وهو متعدي بالاقرار فان اتلفها الرقيق او تلفت
بتقصيره فيما اذا اقرها عنده او التقطها باذنه
تعلق الضمان برقبته كالمفصوب وان كان الواجد لها
مكاتبنا فهي له ان لم يعجز لانه مستقل بالملك والتصرف
والا سيما وان عجز اخذها القاضي وحفظها ما لكها هذا
هو المنقول وجوز البغوي ان سيده اخذها وعليه
جزي الأصل والمبعض يصح التقاطه واللقطة له
ولسيده فان كان بينهما سببا في النوبة او كان
الواجد لها صبيا او محبونا او محبورا عليه بسفه
انتزعتها منه وليه وعرفها وتعلمها له ان راه حيث

يجوز

الاقتراض له فان التذك في معني الاقتراض فان لم يره
حفظها او سلبها للقاضي ويضمن الولي ان قصر في نثرا
عمرها حتى تلفت ويعرفها ثاقده وان احتاج التعريف الى مونة
لم يعطها من مال المولي عليه بل يراجع الحاكم ليبيع جزا
منها وانما هرا لقطه المغي عليه ينزعها الحاكم لكن
لا يعرفها بل ينتظر افاقته **او** كان الواجد لها **فاسقا**
صاح التقاطه كاحتطابه لكن تنزع منه وتوضع عند
عدل لان مال ولده لا يقربده فما الاجنبي اولي ولا
يعتبر تعريفه بل يغم اليه عدل رقيب ليلا يخون فيها
ومن يرد سفر الايسا فربها **الابعد التعريف** فان اراد السفر
بدونها فوض التعريف الى غيره واذا التقط في صحرا عرفها
باقرب البلاد اليها ولا يكن العدو الى غير مقصده وليس
للمتقط تسليمها الى غيره يعرفها الا باذن الحاكم **باب**
الاجال اي المدد هي نوعان احدهما **اجال مضروبة بالشرع**
نفا واستنباطا وهي اي هذه الاجال اي ما تضرب فيه
عشرون نوعا **العدة والاستبراء** بالاقراء والاشهر لو وضع
الحمل والمهدة باربعة اشهر وعشرين اوقلا وفي
معناها الامان لكنه انما يوجل باربعة اشهر **والزكاة**
بسنة او باشتداد الحب وصلاح الثمر **والعنة** بسنة

واللقطة كذلك الا في الحقيرة فيمن يظن ان ٢ فاقد لا يعرض
عنه غالبا **والرضاع** المحرم بسنتين **والحمل** بستة اشهر
فاكثر الى اربع سنين **وفيار الشرط** بثلاثة ايام فاقل واقل
الحيض يوم وليدة **والنفاس** بحجة **واكثرهما** اي **الحيض**
بخمسة عشر يوما **والنفاس** بسنتين يوما وغالب **الحيض**
بستة اوسبعة **والنفاس** باربعين يوما **واقل الظهر**
بثلاثة عشر يوما وغالبه باربعة وعشرين يوما وثلاث
وعشرين **ومدة مقام** اي اقامة **السفر** بثلاثة ايام
ومنه مسح المقيم والمسافر سفر لا تقصر فيه الصلاة
بيوم وليدة ومدة مسح المسافر سفر لا تقصر فيه الصلاة
ثلاثة ايام ولياليها **ومدة البلوغ** اي التي يحصل بها الب
بخمسة عشر سنة **ومبدا الحيض** والاحتلام بتس
سنتين تقريبا ويحصل بلوغ الانثى بكل من الثلاثة
والذكر بالاول والثالث والخثي ان حاض وامني حكم
ببلوغه علي الاصح وان وجد احدهما فلا وقال الاما
ينبغي الحكم ببلوغه ثم ان ظهر خلافه غيرنا الحكم قال
الرافعي وهو الحق واستحسن في الروضة ما قاله المتوا
انه يحكم به ان تكرر وانبات عانة ذكر المسافر يقتضي الحكم
والياس من الحيض باثني وستين سنة سنة علي الاصح

وجميع

وجميع هذه الامور معلومة في محالها **وثانيهما اجال مفروقة**
بالعقد اي بسببه وهو اي العقد الذي يفرب بسببه
الاجل خمسة انواع ما يبطله الاجل اي شرطه وهو
الربوي فهو اعم من تعبيرة بالصرف والسلام بتاجيل
راس ماله وكذا تاجيل بدل القرض ان كان للمقرض غرض
كزمن نهب والمقترض ملي وما لا يصح الابه وهو الاجارة
والمكاتبنة والمساواة والجزية وما يصح به وبالحلول كبيع
الاعيان وبيع الصفات وما يصح به مجهولا لا معلوما
وهو الرهن والقرض والعمرى والرقبي وذكر الاصل كاصلة
منه كفالة البدن والمعروف خلافه وما يصح به معلوما
ومجهولا وهو العارية والوديعة والوكالة والوصايا **باب**
الحجر مولغة المنع وشرعا المنع من غير تصرف خاص
بسبب خاص والا صل فيه قوله تعالى وابتلوا
اليتامي حتي اذا بلغوا النكاح الاية وقوله فان كان
الذي عليه الحق سفيها الاية والسفيه المبذر والضعيف
الصبي والذي لا يستطيع ان يحمل المقلوب على عقله
هو اي الحجر نوعان احدهما خاص بشي كالحجر على الرهن
في المرهون اي وفاء الدين وكالحجر على السيد في المكاتب
وفي بيع الابق والمقصوب قبل القبض لما عرف في ابوابها

وثانيهما عام وهو سبعة **حج** فلس يختص بالمال أي
بالتصرف فيه على الوجه المذكور في بابيه **وحج** سفه
ويختص بالمال أي بالتصرف فيه بعقدا وغيره **والأقرار**
على ما مر في بابيه **وحج جنون** في كل شيء **وحج** صغر بقيد زنة
بقولي **في غير العباد** من المميز **حج** يعتبر قوله في الإذن
بالدخول وإيصال الهدية وله تملك المباعات وإزالة المنكرات
ويحتاج عليها كالمكلف ويجوز توكيله في تفرقة الزكاة ونحوها
إذا عين له المدفوع إليه **وحج** رق في حق السيد **وحج** مرض
في الثلثين مع غير الورثة إذا تصرف فيهما بلا عوض
يساويه **وفي كل مال** أي مال المريض **مع الوارث** كذا ذكر وترفع
بالصحة كما صرح به الأصل في بعض نسخه ويتبين بها
نفوذ تصرفه **وحج** ردة للمسلمين **فإن عاد** المرتد **للاسلام**
تبين نفوذ تصرفه **إن أعتل** الوقف كعتق وتديروا **الأفلا** ويرفع
حج الفلس **والسفه** بعد الرشد أي **حج** كل منهما برفع الحاكم
له والثانية من زيادتي **وحج** البقية **بإرتفاعها** بنفسها
من غير توقف على رفع الحاكم لأنه ثبت بغير حاكم فلا يتوقف على
رفعه وترك من الأصل توقف **حج** الردة **والسفه** المستمر إلى
ما بعد البلوغ على رفع الحاكم **لضعفه** **باب** **القتليس**
هو لغة النداء على المفلس بصفة الأفلاسي وشرعا الحجر

على من عليه دين حال لا يفي به ماله والاصل فيه ما رواه
الحاكم وصححه اسناده ان النبي صلى الله عليه وسلم حجج علي
معاذ وباع ماله في دينه كان عليه وقسمه بين غرمائه فاصا
خمسة اسباع حقوقهم والحجج على المفلس يكون بطلبه
او بطلب الغرماء فان كان الدين للحجج الحاكم حجج بلا طلب
وعلي كل تقدير اذا حجج الحاكم على احد هو اعم من قوله علي
رجل با فلاسه قدم على الغرماء مائة من نفسه وغيره
نفقة وكسوة وسكني فتعيرى بالمونة اعم من تعيره بالنفقة
في حياته حتى يقسم ماله لانه موسر مالم يزل ملكه هذا
ان لم يستغن بكسب لا يبق به فان استغنى به فلا ينفق
عليهم ولا يكسوهم ويصرف كسبه الى ذلك فان لم يف
به كل و قدم عليهم مائة تجهيزه اي تجهيز عمرة من
نفسه وغيره بعد مائة و قدم مائة بيع ماله كاجرة
دلال لانها من مصالح الحجج و قدم دينه اللازم له او ما يولد
الى الزوم قبل الحجج ان كان به رهن فيقدم المرتهن بثمنه
لتقدم تعلق حقه على حقوق الغرماء و قدم البايع بمبيعه
ان لم يقبض ثمنه من المشتري و وجده اي البيع بحاله
او ناقصا نقص صفة بان لا يغرر بالعقد قطع يد او زايلا
زيادة متصلة كسنة او صنعة او منفصلة كثررة و ولد

حدثنا بعد البيع **او كانت** اي الزيادة **اثر كقصارة** للشوب
 المبيع لكن الزيادة المذكورة للمفلس فتكون الغرما فان
 كان المبيع زائدا من وجه ناقصا من وجه ككبر عبد و طول
 نخلة وتعلم صنعة مع برص فان كانا في ذات كتلف احد
 المبيعين وولده رد البايغ الزيادة اي ابقاها للمفلس وضاب
 مع الغرما بالنقص بعد الفسخ او كانا في الصفة كخرج وسمنا
 فهو اي المبيع للبايع ولا شيء له في النقص ولا شيء عليه
 في الزيادة كما لو ان فرد او كان النقص في الصفة والزيادة في الذات
 او في الاثر كخرج وولد وخرق الشوب وقصارتة فلا شيء له
 اي للبايع **والزيادة للمفلس** كما لو ان فرد وفي عكسه بان كان
 النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف احد المبيعين
 وسمنا الا قوله الرجوع في المبيع والمضاربة مع الغرما بالنقص
 وينوز بالزيادة وان وجده اي المبيع مختلطا بمثله او دونه
 فله بعد الفسخ اخذ قدر المبيع من المختلط ويكون في الدون
 مساحا بنقصه كنقص العيب او وجده مختلطا باهود فلا
 رجوع له في المختلط هذا من ان تضر المفلس لكنه يضارب
 الغرما بالثمن هذا كله اذا ثبت الدين بغير اقرار المفلس فان
 ثبت باقراره فحكمه ما مر في بابيه وله ان يرد بالعيب ما كان
 اشتراه ان كانت القبطه في الرد **باب الوقف**
 هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقا
 عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح والاصل فيه

خير الصالحين ان عمر رضي الله عنه اصاب ارضا بخير فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت جعلت اصلها
وتصدقته بها فتصدق بهما عمر رضي الله عنه على
الله لا يباع اصلها كايوب ولا يورث واركانه
اربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولما
شاركه في المقصود منه اشيا ذكرتها كالاصل معه
بقولي **التبرع** خمسة انواع **وصية** و**هبة** ومنها **العمري**
والرقي والصدقة والهدية يجامع ان كلا منهما كما
مر تخليك بلا عوض و**عتق** و**اباحة** و**وقف** و**شرطه**
اي الوقف ستة **صيغة** ك**وقف** و**جبت** و**سبكت**
و**كنتصدقت** بكذا صدقة مريدة او محرمة او لا يباع
ولا يوجب ولا يشترط القبول وان كان الوقف على معين
وان يكون الواقف اهلا للتبرع ولو مبعضا فلا يصح وقف
مبي ومجنون وسفيه ومكانتي ولا امام ان يقف من املك
بيت المال ما تقتضيه المصلحة وان يكون **الموقوف عليه**
اولا **موجودا عند الوقف** لان الوقف تخليك ناجزا فاشبه
الهبة فلو وقف على اولاده ولا ولد له لم يصح **وليس**
الموقوف عليه **معصية** جهمة كان او معينا فلا يصح
الوقف على عمارة كنيسة تعبد ولا عيال زيد ليقفل من يحرم

قتله ولا على مرتد وهو يلايه اعانه على معصية بخلاف
مالا معصية سوا كان جهة قرية كالفقرا والعلماء
والمساجد والمدارس ام جهة لا يظهر فيها قرية
كالاغنيا ولا يصح على نفسه ومبهم كرقفت على
احد كما وان يكون ممن **يملك ان كان معينا**
بان يكون اهلا للملك فلا يصح الوقف على جنين ولا
دابة ولا على العبد لنفسه فلا يطلق الوقف عليه فهو
وقف على سيده وان يكون **الموقوف مما يدوم نفعه** كبيع
لا كطعوم لان منفعة في استهلاكه ولا ربحا في سرعة
فساده ولا كالات اللاهي ولا يشترط في النفع حصوله حالا
فبيع وقف العبد والحش الصغيرين والزمن الذي يرحي
زوار زمائنه **والملك فيه** اي في الموقوف **ينقل لله تعالى**
اي ينفك عن اختصاص الادميين كالعتق فلا يكون المواقف
ولا الموقوف عليه **باب احياء الموات** هو
مستحب والاصل فيه قبل الاجماع اخبار كخبر من عمر
ارض فهو احق ليست لاحد فهو احق بهما رواه البخاري
وخبر من احيى ارضا ميتة فهي له رواه الترمذي وحسنه
هو اي الموات الارض التي لم تعمر قط او عمرت جاهلية وليست
حريم المهور **والبلاد ضربان** بلاد كفر لا امان لاهلها فهي
لن غلب عليها من المسلمين او الكفار اذا لا حرمة لها وبلاد
اسلام فالعامة منها محاربة اسلامية وان قرب لاهله
وان

وان لم يعرفوا الامر فيه اذ لم يعرف اهله الى ربي الامام
في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه الى ظهورهم **والعامر عمارة**
جا طلية تملك بالاحياء كالركاز يجمع ان كلا منهما
جا طلي مملوك والخراب منها **يملكه المسلم بالاحياء**
ما ظهر فيه من معدن باطن بقيد رذته بقولي لم يعلمه
لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علمه فالراجح
في الكفاية انه يملكه ايضا اما البقعة الحية فتا لا امام
ظاهرا المذهب انما لا تملك لان المعدن لا يتخذ دارا ولا
منفعة فالقصد فاسد **والمعدن قسمان** احدهما ظاهر
وهو ما خرج بلا علاج وانما العلاج في تحصيله كنفت وكبريت
وقار وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياءه ولا اقطاعه
فلا يملك بهما مع العلم به كالماء والكلا والخطب ولو بني عليه
دار لم يملك البقعة ايضا فان لم يعلم به ففي المطلب عن
الامام انه يملكه بالاجماع وانه اصح الوجهين في التهذيب
فان ضاق نيله عن اثنين مثلا جال اليه **قدم السابق**
اليه **بقدر حاجته** ولو لتجارة لسبقه فان طلب زيادة
ازجج فانه انصرف عنه قبل ان ياخذ قدر حاجته **فقوله**
من سب او لي **فان جال اليه ساقدا** **بقدر** بينهما
لعدم المونة ويتناسر بالمعدن في ذلك ما يشبهه من
يجي من الموات وثانيهما باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج

تغيره

كذهب وفضة وعيد ونحاس **والسلطان اقطاعه ولا**
يقطع الا قدر ايتاقي للمقطع العمل فيه والاخذ منه **ولا**
يملك بالاحياء كالمعدن الظاهر **ولا** ان المعدن كالموت
والموت لا يملك الا بالعمارة وحفر المعدن تخريب ومن
سبق اليه اي الى المعدن الباطن فهو احق به مادام يعمل
فيه لسببه اليه **الا اذا طال مقامه** بفتح الميم اي اقامته
واخذ قدر حاجته ونتم محتاج غيره **يتزج** كالمعدن الظاهر
ويشارك الاسواق حيث لا يزج منها الشدة الحاجة
للمعادن **واذا قطع العمل لم يمنع** منه غيره ممن سبق
اليه **والامام ان يجي بقعة لرعي محتاج** الى رعي نعه او رعي
نعم جزية او صدقة او ضالة وذلك بان يمنع الناس
من رعيها اذا لم يضربهم لانه صلى الله عليه وسلم هي
التفيع بالنون لحيل المسلمين رواه ابن حبان **لان نفسه** لان
ذلك من خصايصة صلى الله عليه وسلم وليس لغير الامام
ان يجي **ويجوز** للامام **نقض ما احماه** للحاجة اليه بان ظهرت
المصلحة فيه بعد ظهور ما في الحي باقطاع او غيره **لا**
نقض ما احماه النبي صلى الله عليه وسلم لغيره ولا لنفسه
ولا يجوز لانه نص لا ينقض ولا يغير **كتاب الغرايض**
هي جمع فريضة بمعنى مفروضة لما فيها من السهام

المقدرة فغلبت علي غيرها والغرض لغة التقدير وشرعا
هنا نصيب مقدر شرعا للوارث والاصل فيه الايات
والاخبار الاليمية **والارث** اسباب وشروط وموانع
فشرطه ذكرتها في شرح ^{الاصل} وغيره واما الاخوان فهما
ما شرعت فيه فقلت **اسباب الارث اربعة قرابة**
ونكاح صحيح وولا واسلام والوارث بالاخير عام وبا ^{لبقية}
خاص فتصرف التركة ابي تركت المسلم اوبا قيتها البيت
المال ارثا اذا لم يكن وارث خاص في الاول او لم يكن
وارث كذلك **مستغرق** في الثاني لخبرانا وارث من
لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابن حبان وصححه
وهو صلي الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه
للمسلمين ولا يهم يعقلون عنه كالعصبة من القرابة
فلا يصرف منها شي الي من قام به مانع من الارث اما
تركه كاقولا وارث له يستغرق فتنتقل هي اوبا قيتها الي
بيت المال فيا الارثا ولا يتعين الصرف لجميع المسلمين فللامام
ان يعين له طائفة منهم لانه استحقاق بصفة وهي اغوة
الاسلام فصارك الوصية لقوم موصوفين غير محصورين
فانه لا يجب استيعابهم وقولي اوبا قيتها مع خاص او
مستغرق من زيادي **وموانع ستة** احدها راق فلا يرث

من به رق لتقصه ولا يورث لان ما بيده لبيده الا
المبعض فيورث عنه جميع ما ملكه ببعضه **الحرثان**
ردة فلا يرث المرتد ولا يورث اذ لا موالة بينه وبين غيره
وثالثها قتل فلا يرث من له مدخل في القتل ولو بحق كشهادة
وحكم لخبر ليس للقائل من الميراث شئ رواه النسائي بكتاب
صحيح **ورابعها اختلاف دين** يا لا سلام وكفر فلا توارث
بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم **وخامسها ما ذكرته بقولي اختلاف دار ذوي الكفر**
الاصلي ذمة وعوابة فلا توارث بين عربي لا امان وذمي لا انقطاع
الوالة بينهما ويتوارث الذميان والحريان وان اختلفت
دارهما لان الكفر كلمة واحدة وتعبيري بما ذكر اوضح من
تعبيره بالدار **وسادسها دور حكيم** وهو ان يلزم من اثبات
شئ نفيه كان اعترافه حائزاً لتزكية الميت بابن للميت فانه
يثبت نسبه ولا يرث اذ لو ورث لحجب الاخ للمقر له فلا يكون وارثاً
حائزاً فلم يصح استلحاقه له وفي عد الاصل منها اشكال وقت
الموت يجوز لانه ليس بمانع حقيقة وانتفا الارث معه انما
هو لانتفا شرطه **والوارثون من الرجال** بالاحتصار عشرة
ابن وابنه وان نزل واب وابوه وان علا واخ مطلقاً وابنه الا
لام وعم وابنه الا لام وزوج وذو ولا هو اعلم من قوله والمحقق

والوارثات

والوارثات من النساء سبج بالاختصاص بنت وبنت ابن
وان نزل وام جدة واخت وزوجة وذات ولا هو اعم من
قوله والمعتقة ثم ان لم ينظم بيت المال ربما فضل عنه من ذكر
علي ذوي الفروض غير الزوجين بنسبتها اي فروض من يرث
عليه ثم ان لم يوجد احد من هؤلاء ورث ذوالارحام فان انتظم
يبقى المال فلا رد ولا ارث لذوي الارحام واما الزوجان فلا رد
عليهما مطلقا لان تنافا الرحم وما ذكرته من الرد وتوريث ذوي
الارحام بالشروط المذكور من زيادتي وهو ما افتي به المتأخرون
وهو المعتمد والذي في الاصل عدم توريث ذوي الارحام مطلقا
وسكت عن الرد وهم اي ذوي الارحام **احد عشر صنفا ولد**
بنت وولداخت وبنت اخ وبنت عم مطلقا في الثلاثة الاخيرة
وعم لام وخال وخالة وعممة مطلقا في الثلاثة الاخيرة **وجد**
ابو ام وان علت **جدة** ٢١ **ابي ام** وان علت **وولداخ لام**
والمدلي بواحد ممن ذكر ويرث بالفرض من الرجال خمسة
اب وجد ابوه وان علا **واخ لام** **واخ لابوين** في مشتركة وسياقي
بيانها **وزوج والعصبة** بالبط **خمس** **عشر ابن وابنه**
وان نزل **اب وابوه** وان علا **واخ لابوين وابنه** وان بعد
واخ لاب وابنه وان بعد **وعم لابوين وابنه** وان بعد
وعم لاب وابنه وان بعد **والاخوات مع البنات** او بنات

الابن وذو ولا هو اعم من قوله والمعتق **وبيت المال** وبقي من العصة
 البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب كل بمصها
 وذات الولا يقربنة ذكرهما في قولي **والعصبة من النسا**
ثلاثة اقسام عصبة بنفسها وهي ذات الولا هو اعم
 من قوله والمولاة المعتقة وعصبة بغيرها وهي البنات
 او بنات الابن وان نزل والاخوات لا يوين او لا ب مع اخوات
 وعصبة مع غيرها وهي الاخوات لا يوين او لا ب مع
 البنات او بنات الابن وما ذكرته من تقيد هذه العصبة
 في تقيدها بالنسابة تبع فيه الاصل والا فالفرضيون لم
 يقيد بهم وان تقيد بهم القمان الاخير ثم تقسيما لها
 ثلاثة اقسام هو ما عليه اكثر الفرضيين ونعصم على انها
 قسان عصبة بنفسها وعصبة بغيرها وعليه جري
 الاصل والفروض المذكورة **في كتاب الله تعالى ستة**
ثلثان وثلاث وسدس ونصف وربح وثمان والضابط
الاخضر الربع والثلاث وضعف كل ونصف كل فالثلاثان
فرض اربع بنتان وبنتا ابن واختان لا يوين او لا ب
 فاكثر من كل اذا انفردتا وانفردنا عن من يعصبهن او يتجهن
 حرمانا ونقصانا قال تعالى في البنات فان كن نسافق
 اثنتين فلهن ثلث ما ترك وبنات الابن كالبنات وبنات

الابن مقيستان علي الاختين او البنيتين قال الله تعالى في
 الاختين فاكثرت فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك
 تركت في سبع اخوات لهما بر حيث مرض وسال عن ارثهن
 منه فدل علي ان المراد منها الاختان فاكثروا مرضى الله
 عليه وسلم في البنيتين باعطاهما الثلثين رواه ابو داود
 والحكم وصححه اسناده **والثلث فرض اثنتين احدهما**
ليس لتيتميا فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات
 قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وقال
 فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد اثنان فاكثرا **الذي زوج**
او زوجة مع ابوين فلهما ايمي الام فيهما ثلث ما بقي الاول
 من ستة والثانية من اربعة ويلقبان بالعريتين وبالغرا **ويبين**
 وبالعريتين كما بينته في غير هذا الكتاب **وثانيتها عدد**
من ولد الام فيستوي فيه الذكر وغيره قال تعالى وان كان
 رجل يورث ثلاثة او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد منهما
 السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد
 اولاد الام يد ليل قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت
 من ام والقراءة الشاذة كالخبر علي الصريح والخنثي لا تخرج
 عن الاخ والاخت **والسدس فرض سبعة اب وجد**
ليتهما ذلك او عدد من الاخوة والاخوات قال

في وارث وام لتيتميا مع

قال تعالى ولا يوريه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له
ولد والجدة الاب وقال فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد
عدد ممن له اخوة من الذكور او غيرهم على التغليب الشائع
مع الاجماع على ان الاثنى عشر منهم كالثلاثة هنا واحدة
من ابي جهم كانت سوا كان معها ولام لا لانه صلى الله
عليه وسلم اعطي الجدة السدس رواه ابو داود وغيره
وقضي الجديتي من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم
وصححه على شرط الشيخين **وبنت ابن فالكث مع بنت** لقضائه
صلى الله عليه وسلم بالسدس في الواحدة رواه البخاري
عن ابن مسعود وقيس بما الاكثر **واخت فالكث لاب مع بنت**
لابوين كما في التي قبلها **واحد من ولد الام** ذكر ان كان او غيره
قال تعالى وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والنصف
فرض خمسة بنت وبنت ابن واخت لابوين اولاب
منفردات عن من يعصبهن ويحبهن حرمانا ونقصانا
قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها
بنت الابن اجماعا وقال في الاخت وله اخت فلها نصف
ما ترك والمراد اخت لابوين اولاب **وزوج ليس لميته فرع**
وارث قال تعالى ولكم نصف ما ترك اتركوا حكم ان لم يكن لهما
ولد ابي وارث ومثله ولد الابن اجماعا ويجري مثل ذلك
فيما ياتي **والرابع فرض اثنين زوج لميته فرع وارث** قال

تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن **وزوجة ليس**
ليتها ذلك قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم
ولد **والثمن فرض زوجة فالكثير ليتها ذلك** قال تعالى فان
كان لكم ولد فلمن الثمن مما تركتم والزوجان يتوارثان في عدة
الطلاق الرجعي كما شمله كلامي **فصل في العول**
وهو زيادة ما بقي من سهام ذوي الغروض على اصل المسئلة
ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب كديون
بالمخاصة **والذي يعول من اصول** مسایل **الفرايض** التي
بيانها **ثلاثة الستة تعول اربعا ولا الى عشرة شفعاً**
ووتر فاعولها الى سبعة كزوج واختين لغيرام والي ثمانية
كهم وام والي تسعة كهم واخ لام والي عشرة كهم واخولام
والاثنى عشر تعول الى سبعة عشر وتر فاعولهما الى ثلاثة
عشر كزوج وام واختين لغيرام والي خمسة عشر كهم واخ
لام والي سبعة عشر كهم واخولام **والاربعة والعشرون**
تعول الى سبعة وعشر فقط كبننتين وابوين وزوجة
وتسمى بالمغيريه وقولي فقط من زيادتي **فصل في**
بيان المحجب فهو من قام به سب الارث من الارث
بالكلية او من احر حظيه ويسمي الاول محجب حرمان والثاني
محجب نقصان والاول نوعان محجب بالوصف كرق وخوجه مما
يمنع الارث ومحجب بالشخص وقد شرعت في بيان من

يحب ومن يحب به فقلت ولد الابن يحب بالابن
والجد بالاب والجددة بالاولاد والاب بالابوين
والعم لال بالعم لابوين وابناهما كذلك اي ابن الاب
لاب يحب بابن الاب لابوين وابن العم لال يحب بابن
العم لابوين لان الحاحب في ذكر اقرب من المحبوب
واقوي منه **ويحب بنات الابن** اي كل منهن بالبنات
ثنتين فالكثير لا يستلما هن الثنتين كما سياتي **الا ان**
يكون معهن او انزل منهن ذكر فيعصبهن فلا يحب
بهن **ويحب الاخوات لال** اي كل منهن بالاخوات
لابوين ثنتين فالكثير لا مراله ان يكون معهن ذكر
فيعصبهن فلا يحب بهن **ويحب ولد الام** بفرع
ذكر كان او غيره **وابيه وابي ابيه** وان علا فصل
في بيان من يقوم مقام غيره في الارث **ابن الابن كالابن**
الا انه ليس له مع اليقة مثله مالا ناله لا يعصبها
وبنت الابن كالبنات الا انها تحب بالابن لانه اقرب
منها وهي عصبة والجددة كالام **الا انها لا ترث**
الثلاث ولا تثل ما بقي بل فرضها دايما **السدس**
والجد ابوالاب كالاب **الا انه لا يحب الاخوة**
لابوين او لال بل يشاركونه كما سياتي بيانه
والاخ

والاخ لاب كالاخ لابوين الا انه ليس له مع الاخت
 لابوين مثلاً ما لانه لا يعصبها والاخت للاب
 كالاخت الا انها تحب بالاخ الشقيق لانه اقرب
 منها وحدثت من الاصل هنا فصلاً لعلامة مما مر **فصل**
في بيان عدد اصول المحل المايل اصول مسايل المفرا **يقس**
 سبعة اثنتان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا
 عشر واربعة وعشرون باعتبار مخارج الفروض ومخرج
 القرض بل الكسر مطلقاً عدد واحد ذلك الكسر فخرج
 النصف اثنتان والثالث والتلثين ثلاثة والربع اربعة
 وهكذا فان كان في المسئلة فرضان فاكثر التفت عند
 تماثل المخرجين باحدهما وعند تداخلهما باكثرهما
 وكذا يكتفي به في زوجة وابوين وعند تفرقهما بمفرد
 وفق احدهما في الاخر وعند بيانهما بمفرد احدهما
 في الاخر كما سيأتي ذلك وزاد بعضهم في باب والاخوة
 اصلين اخري احدهما ثمانية عشر كسدس وثالث
 ما بقي كجدوام وخمسة اخوة لاب ثانيهما ستة
 وثلاثون كربع وسدس وثالث ما بقي كزوجة وام
 وجد وسبعة اخوة لاب **فلا قرينة فيها نصفان**
 كزوج واخت لاب **فصلها** **او نصف ما بقي كزوج واخ لاب**

فاصلها اثنان مخرج النصف او فيها ثلثان وما بقي
كبنين واخ لاب او ثلث وما بقي كام وعم فاصلها
ثلاثة مخرج الثلث او فيها ربع وما بقي كزوجة وعم
فاصلها اربعة مخرج الربع وهذا من زيادتي
وهو مذكور في الباب ونزلة الاصل لذ هو لا
غيره او فيها سدس وما بقي كام وابن او سدس
وثلث كام واخو نيا كام او سدس وثلثان كام واختين
لاب او سدس ونصف كام وبنت فاصلها ستة
مخرج السدس او فيها ثمن وما بقي كزوجة وابن
او ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت اخ لاب فاصله
ثمانية مخرج الثمن او فيها ربع وسدس كزوجة واخ
لام فاصلها اثنا عشر مضروب وفواحد المخرجين
في الاخر او فيها ثمن وسدس كزوجة وحيدة وابن
فاصلها اربعة وعشرون مضروب وفق احداهما
في الاخر هذا كله في اصول المسائل التي فيها فرض
اما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصر فيها وهي
عدد روس المسائل من فيها بعد فرض الذكر
اثنان في النسب لا في الولاء نعم ان تفاوتوا
في الولاء كانا مشترك ثلاثة ذكر واثنين في عبد

وكان

ولأن لا أحدهما نصفه وللآخر ثلثه ولذا ذكر سدة
واعتقوه فاصل مسيئتهم من مخرج يجم تلك الأجزاء
فاصلهما في هذا المثال ستة **فصل** في بيان
التصحيح وهو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب
كل وارث صحيحا فإذا قامت المسئلة من أحد
الأصول فنقول **ان** لم تنكسر المسئلة الفريضة
علي جنس صحت من أصلها بلا عول ويعولها أن عالت
فلو خلف جدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لام
وثمان أخوات لاب صحت من سبعة عشر بالعول
وان **انكسرت الفريضة علي جنس واحد ضرب عدده**
اي عدد المنكسر عليه نصيبه في أصلها بلا عول ويعولها
أن عالت فما بلغ منه تصح أو علي جنسين فأكثر ضرب
بعضها اي بعض الأجناس في بعض بلا رد إلى الوقف
أن لم تتوافق **ويجوز** ويرد إليه أن توافقت ثم ضرب الحاصل
في أصل الفريضة بلا عول ويعولها أن عالت فما بلغ
صحت منه هذا أن لم تتداخل الأجناس ولا اكتفي بالأكثر
وضرب فيما ذكر ويسمي المضروب في الأصل يعوله جزء السهم
فلو خلف أبا وخمس أعمام فاصلها ثلاثة والآنكسار
فيها علي جنس واحد وهو الأعمام والمنكسر عليهم سهمان

وهما بيان الخصة وهي هو السهم فاضربها في الثلاثة
 فتصح من خمسة عشر ولو كان عدد الاعمام فيها عشرة
 لوافق الاثنين بالنصف فاردد العشرة الي نصفها خمس
 واضربه في الثلاثة فتصح ايضا من خمسة عشر ولا يخفى على
 من ضبط الاصل بقية الامثلة **فصل** في الاختصاف
 في مسائل الغرايض **الاختصار** نوعان احدهما يعتبر به
السلام اي بعضها مع بعض **فتر** والفريضة لو فتها فتصاف
 منه ويخرج كل نصيب الي وفقة فلو خلف بنتا وزوجة
 وجدا فالبسطة من اربعة وعشرين للبنات نصفها والمزوجة
 ثمنها والمجد سدسها بالفرض والباقي بالتعصيب **والاختصاف**
 من ثمانية لتوافق الا نصبا بالثلث للبنات اربعة وللزوجة
 سهم والمجد ثلاثة بالفرض والتعصيب **الثاني** يعتبر به
الرؤس اي بعضها مع بعض وهو ثلاثة انواع مماثل
 ومداخله - وموافقة **فان كان بينهما مداخل** كاربعة واربعة **اقتصر**
على احدهما او كان بينهما **مداخل** كثلاثة وستة واثنى
عشر فعلى اكثرهما يقتصر وكان بينهما **موافقة** كاربعة
 وستة وعشرة **فعلى الوقف** اقتصر **فلو توافق عددا**
في جز وضرب ذلك الجزء من احدهما **بالآخر** كاربعة وستة
 بينهما **موافقة** بالنصف فيضرب نصف احدهما في الآخر
فصل في بيان **المناسخة** وهي ما فاسده من

النسخ وهو الازالة والتغيير والنقل وسمي بها المعنى لم يرد
للازالة او تغيير ما صحت منه الاولى بموت الثاني او بما صحت
منه الثانية او الانتقال المالم يوارث لوارث **هي** اصطلاحا
ان لا تقسم التركة حتى يموت بعض الورثة فتصح **فريضة**
كل ميت على حدتها ثم يضرب بعضها في بعض **بعد اعتبار**
الاختصار السابق في ابلغ صحت وذلك لان يجعل مسئلة
الميت الاول اصلا لمسئلة الناسخة وتأخذ منه نصيب
الميت الثاني وتقسم على مسئلته فان صح قسمته عليها
فذاكر وتصح المسيلتان مما صحت منه الاولى والا فالعمل
كما في انكار السهام على صنف واحد فما حصل من الضرب
تصح منه المسيلتان فان اردت قسمته فمن له شيء
من الاولى ضرب في سهم جزء سهميما وهو ما ضرب فيها
ومن له شيء من الثانية ضرب في جزء سهميها وهو نصيب
مورثه من الاولى او وفقه قلو ماتت امراة عن زوج وابن
ثم مات الابن عن ثلاث بنين قاوي من اربعة وسهام
الابن منها تنقسم على مسئلته فتصح المسيلتان مما صحت
منه الاولى وهو اربعة ولومات الابن عن خمسة بنين
فسهامه من الاولى تباني مسئلته فا ضرب مسئلة
في الاولى فتصح من عشرين ومن له شيء من الاولى ضرب

في جزء سهمها وهو خمسة ومن له شيء من الثانية ضرب
في نصيب مورثه وهو ثلاثة ولومات الابن عن ستة
بتين فسهامه من الاول توافق مسيلته فاضرب وفق
مسيلته في الاول فتصاح من ثمانية ومن له شيء من الاول
ضرب في جزء سهمها وهو اثنان ومن له شيء من الثانية
ضرب في وفق نصيب مورثه وهو واحد **فصل**
في بيان **المشركة** بفتح الراءى المشتركة فيها بين اولاد الابوة
واولاد الام وبكسر ما على نسبة التشريك اليها هجاء
هي زوج وام وولداها واخ لابوين للزوج النصف
ولام السدس ولولدي الام الثلث يشاركهما
فيه **الاخ لابوين** بقراءة الام كان الجميع اولاد
ام لا مشتركهم في قرابتها التي ورثوا بها الفرض كما
لو كان في اولادها ابن عمر فانه يشارك في قرابتها
وان سقطت عصوبتها **فان كان الاخ** الموجود مع ول
الام **لاب سقط** فلا تشريك اذ لا مشاركة في قرابة الا
فصل في بيان ميراث الجد يرث اي الجد مع الزرع
الذكر السدس فزاع مع الزرع الا نفي السدس
فرضا والباقي تعصيب وان كان معه اولاد ابوين
او اب وليس معهم صاحب فرض فله الاكثر من

مقتسمهم

مقاسمتهم والثالث اما المقاسمة فلانه كالآخ في
ادلايه بالآب واما الثالث فلانه اذا اجتمع مع الآم
اخذ ضعفها فله الثلثان ولها الثلث والاخوه لا ينقص
من السدس فوجب ان لا ينقص الجدة عن ضعفه
وهو الثالث **ويعد اولاد الابوين عليه** اي علي الجدة **اولاد**
الآب في الحساب اذا اجتمع معه ولا يرثون مع اولاد
الابوين لانهم مجربون بهم الا ان تحض اولاد الابوين
انا ثا فما زاد علي فرضهن مع الجدة ولا يكون الا مع الواحدة
فهو اولاد الآب فلو كان مع الجدة شقيقة واخ واخت لآب
فتعد الشقيقة الاخ واخت علي الجدة فيستوي له
المقاسمة وثلث المال فله سهمان من ستة وتاخذ الشقيقة
النصف ثلاثة تبقي واحد علي ثلاثة لا يصح ولا يوافق
تضرب ثلاثة في ستة فتخرج من ثمانية عشر **فان كان معهم**
صاحب فرض فله اي الجدة **الاكثر من المقاسمة وثلث**
الباقى والسدس من التركة اما المقاسمة فلما مروا
ثلث الباقي فلانه لو لم يكن معه صاحب فرض اخذ ثلث
جميع التركة فاذا خرج قدر الفرض مستحقا بقي ثلث الباقي
واما السدس فلان البنديما لا ينقصونه عنه والاخوة
اولي **وقد لا يفي** بعد الفرض شي **كبنيتي وام وزوج**

فيفرض له سدس ويزاد في العول فتعول هذه الي
خمس عشرة وقد يبقى دون السدس كبتين وزج
فيفرض له ويعال فتعول هذه الي ثلاثة عشر وقد
يبقى سدس كبتين وام فيعول الجديده لانه لا ينقص
عنه اجماعا اذا ورث وتسقط الاخوة والاخوات
في هذه الاحوال الثلاثة لاستفراق ذوي الفروض **التر**
فصل في بيان ميراث المرتد وولد الزنا والمنفي
بلعان لا يرث المرتد كما لا يرث كما علم مما مر بل قال
في بيت المال سوا الكسبه حال ردته ام حال اسلامه
كالذي الذي لا وارث له يستوعب ولا يرث **ولد**
الزنا ولولد **الملاعنة** المنفي بلعان بقراءة الاب كما
لا يرثان بهما الانتفا نسبهما فلم يكن له ابن او ابن ابن
وارث فماعن ذوي الفروض من جهة امه فهو لوالى امه
فان لم يكونوا فليبت المال ارثا **فصل** في بيان حكم
اجتماع جهتي فرض او جهتي تعصيب او جهتيهما في شخص
واحد اذا اجتمع في شخص في نكاح محوس او في وطئ
يشبهه **جهتا فرض** لم يرث الا باقواهما لانهما
قرابتان يرث بكل منهما فرض عند الانفراد فلا
يرث بهما الفرضان عند الاجتماع كالاخت الشقيقة

لا ترث
النصف

النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام بل ترث
النصف فقط والقوة بان تحب احد مما الاخرى
كبت هي اخت لام بان يطا نحو مجوسي بكاح او
غيره بشبهة امه فتلد بنتا فترث منه بالبنتية
دون الاختية لان الاخت للام محبوبة بالبنت ونحو من
زيادتي وقوله او غيره اعم من قوله او مسلم او بان
لا تحب كام هي اخت لاب بان يطا من ذكر بنته فتلد
بنتا فترث الوالدة منهما بالامومة دون الاختية لان
الام لا تحب باحد بخلاف الاخت او بان يكون اقل محبا
كام ام هي اخت لاب بان يطا هذه البنت الثانية
فتلد ولدا فالاولي ام امه واخته لاييه فترث
منه بالمجدودة دون الاختية لان الجدة ام الام انما
تحبها الام والاخت تحبها جماعة فان كانت اى
الجهتان جهتي فرض وتغيب كزوج هو معتق
او ابن عم ورث بهما فياخذ اذا انفرد النصف بالزوجة
والباقي بكونه معتقا او ابن عم لانه وارث بسببين
مختلفين وان كانتا جهتي تقصيب كابن عم هو معتق
لم يرث بهما بل باقواهما فيرث في المشال بينوة العم لا
بكونه معتقا **فصل** في بيان ميراث الخنثي

المشكول والمفقود والحمل يرث التختي المشكول القدر المتيقن
ويوقف الباقي الي التيقن كزوج واب وولد تختي الزوج
الربع والاب السدس والتختي النصف ويوقف الباقي
بينه وبين الاب **والمفقود لا يرث** بل يوقف ماله حتي
تقوم بينة بموته او يمضي مدة يغلب علي الظن انه
لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي ويحكم بموته ثم
يعطي ماله من يرثه وقت الحكم بموته **ولا يرث** بل
يوقف نصيبه من الميراث حتي يتيقن حاله ثم يعمل
في الحاضرين بالاسوي في حقهم فمن يسقط منهم به
لا يعطى شي حتي يتيقن حاله ومن يتقص حقه منهم
بحياته او موته يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف
نصيبه بهما يعطاه ففي زوج وعم واخ لاب مفقود
يعطي الزوج النصف ويؤخر العم وفي جد واخ لا يوين
واخ لاب مفقود يقدر في حق الجد حياته فيأخذ
الثلث وفي الزوج لا يوين موته فيأخذ النصف ويبقى
السدس ان تبين موته للجد فالجد او حياته فللاخ
ويوقف ميراث الحمل **ولا يعطى غيره الا ما يتيقن انه**
يرث معه كالاب والجد والزوجين فلو خلف الميت حملا
يرث بعد انفصاله بان كان منه او قد يرث بان كان
من غيره كحمل اخيه لابييه عمل بالاهوط في حقه وحق
غيره

غيره قبل انفصاله فان انفصل حيا الوقت يعلم وجوده
عند الموت وورث والا فلا يبيانه ان لم يكن وارثا سوى
الحمل وكان من قد تحجبه الحمل وقت المال الي ان انفصل
وان كان من لا تحجبه وله جزر مقدر كاب وجد وزوج
او زوجة اعطيه عايلان امكن عول كزوجة حامل
وابوين لها وثمن ولهما سدسان عايلات لاحتمال
ان يكون بنتين فتعول المسيلة من اربعة وعشرين
الي سبعة وعشرين فان لم يكن له مقدر كا ولاد لم يعطوا
شيئا حتى يتفصل الحمل اذ لا ضبط له **كتاب**
النكاح هو لغة الضم وشرعا عقد يعتبر فيه لفظ
النكاح او نحوه وهو حقيقة في العقد مجازا في الوطي
وانما حمل علي الوطي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا
غيره لخبر الصحيحين حتى تذاقي عسيلته ويذوق
عسيلتك والا صفيه قبل الاصحاح ايات كقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء والاحبار كخبر تنكحوا
تكثر واره الشافعي بلاغا وله اقسام ينسبها بقولي
هو حرام ومكروه وحلال والحرام اي ما لا يصح وياثم
بفعله العالم بتحرمة اما العينه سوا كان لنسب وهو
نكاح الام والبنات والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ

وبنت الاخت حقيقة أو مجاز الآية حرمة عليكم إيمانكم
أو لرضاع وهو كالنسب فتحرم السبع المذكورات من الرضاع
لقوله تعالى وإمائكم التي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة
وقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
رواه الشيخان أو لمصاهرة وهو أربعة نكاح زوجة الأب
وإن علا وزوجة الابن وإن أسفل وزوج البنت وإن أسفلت
وزوج الأم المدخول بهما وإن علت قال تعالى ولا تنكحوا
مائكم أبائكم من النساء وقال وإمائكم نسأكم إلى قوله
من أصلا بكم وذكر المجر جري على الغالب وأما الجمع في ثمان
بين المرأة وإمها واختها وعمتها أو خالتها قال تعالى وإن
تجهوا بين الإختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه
وسلم لا تنكحوا المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها
ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى
على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي وقال
حسن صحيح والمراد بإمها وعمتها وخالتها ما يشمل
الحقيقة والمجاز وبين أمتي والزوج حر لا ندفاع حاجته
بأمة بخلاف ما لجمع بين أمة وحرمة عملا بتفريق الصفة
وبين أكثر من أربع له لقوله صلى الله عليه وسلم لفيضان
أمسك أربعاً وفارق سائرهن رواه ابن حبان وصححه

وبين الثمن **ثنتين** **لغيره** لارواه البيهقي عن الليث
عن الحكم ابن عتيبة قال اجمع اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ان لا ينكح العبد الثمن **ثنتين**
وبين زوجين لامرأة بالاجماع **واما الاشتباه محرمه**
باجنبيات محصورات احتياطا لا يضاع مع انتفا
المشقة باجتنا بهن بخلاف ما لو اختلطت بغير
محصورات فان الوهر من اعليه النكاح منهن لانسد
عليه بابه فانه لو سافر الى محل اخر لم يامن ان تسافر
اليه وهذا كما لو اختلط صيد مملوك بصيود مباحة
غير محصورة فانه لا يحرم الا صطياد منها **واما السبب**
لشي وقع في العقد وهو نكاح الشغار النهي عنه في
خبر الصحيحين وهو كان يقول زوجتك بنتي علي ان تزوجني
بنتك وبضع كل منهما صداق الاخوي فيقبل ذلك **ونكاح**
المتعة النهي عنه في خبر الصحيحين وهو الموقت عند
الجمهور والخالي عن الولي والشهود عند ابن عباس
ونكاح المحرم لخبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح **ونكاح**
وليي امرأة زوجين ان وقعامعا او جهل سبق والمعية
او عرف سبق احدهما من غير تعيين فيبطل كل منهما
كما سيأتي **ونكاح المعتدة** **ونكاح المستبراة** من شخص

لاخر لقيام المانع **ونكاح المرتابة** في العدة **بالحمل** نحو
ثقل وحركة تجدهما فليس لها ان تنكح اخر ولو بعد
تمام العدة حتى تزول الريبة للتردد في القضا العدة
واما اذا لم ترتب الا بعد تمامها فيصح نكاحها كما
سياتي **ونكاح الكافرة غير الكتابية** كوثنية ومجوسية
بخلاف الكتابية كما سياتي **ونكاح المملوكة للنكاح**
لتنافض الاحكام اذا حكم النكاح من قسم وطلاق
وظهار وايلا وغيرهما لا تجري في المملوك وسياتي بيان
هذه المحرمات التسع **والكروه من النكاح كنكاح بعد**
خطبته على خطبة غيره بقيد زوده يقوي العرض
فيها بالاجابة على ما سياتي بيانه **ونكاح الحلال اذا**
لم يشترط في صلب العقد ما يحل بمقصوده الاصيل فان
شرط ذلك كان شرط ان يطلق بعد الوطي حرم وبطل
العقد كما سياتي **ونكاح المغور** كان غرا الزوج باسلا
المرأة او محجرتها وسياتي بيان هذه الثلاثة ولا
ينحصر المكروه فيها وان اقتضاه كلام الاصل هنا فقير
بقوي كنكاح الخ او ي من قوله والمكروه ثلاثة الخ
والحلال من النكاح الشامل للمندوب بقية الانكحة
الصحيحة ولا يمنع زناه بامرأة نكاحه لها ولا لها

ولا ينتها ولو كانت بنتها مخلوقة من مارتاه اذ لا حرمه
لما الزنا لكن يكره له نكاحها خروجا من خلاف من حرمها
عليه كالحنفية وخصى النبي صلى الله عليه وسلم
في النكاح بعقده بلاولي وشهود بان يعقدا او احدهما
لان اعتبار الولي للحافظة على الكفاة وطوفوق الاكفا
واعتبار الشهود لا من الجحود وهو مامون منه والمرأة
لو عحدثت لا يلتفت اليها بل قال العراقي شارح المهذب
تكفرت بكذبية وبعقده بلا مهر حال او مالا وهو معني
الهيئة وبعقده بلا اذن من المنكحة ووليها لانه
اولي بالمومنين من انفسهم وبعقده وحده لنفسه
ويعقده في الاوصام لنفسه لخبر الصحيحين عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة
وهو محرم لكن اكثر الروايات انه كان حله لا كما رواه
ابن عباس ايضا ويجعل عققها صداقها كما
اعتق صيفها وجعل عققها صداقها وسعد نكاح
امة ولو مسلمة لان نكاحها معتبر بخوف العنت وهو
معصوم وبعقده مهر صرة ونكاحه غني المهر حال او مالا
كما رواه نكاح لافرة ولو كتابية لانها تكره صحبتها
وفي الخبر سالت ربيعة ان لا اتزوج الا من كان معي في الجنة

فأعطاني رواه الحاكم وصححه اسناده وخرج بالتسري فله
ان يتسري بكتابية علي الاصح في الروضة واصلمها **او بجل**
تروجه اكثر من اربع الي غير نهايه لانه مامون من الجور
وقدمات تسعة كما هو مشهور **وتزوجه بتزويج الله**
له من غير لفظ بعقد كما في قصة زينب بنت جحش امرأة
زيد ابن حارثة في قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
زوجناكها **وامره بتخير نسائه** فيه بين مفارقتها
طلب الدنيا والمقام معه طلبا للاخرة لقوله تعالى يا ايها
النبي قل لا زواجك الا بيني وليلا يكون مكروها لهن علي
الصبر علي ما اثره الله علي نفسه من الفقر والاصح انه لا يجوز
عليه طلاقهن اذا اخترته وانه لو اختارت واحدة منهن
فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى فتعاليين هـ
امتنعن واسركن سراحا وانه لا يشترط في جوابهن
فور الما في خبر الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم لما
انزلت اية التخيير بدا يعايشة رضي الله عنها وقال اني
ذاكر لكذا مرا فلا تباديني بالجواب حتي تستامري ابويك
وتخرج بكاهن اي زوجته **بعده** وان لم يدخل بهن
قال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله الاية وقال
تعالى وان زواجه امهاتكم نعم ان اختارت الخيرة فراقه
فنارقه

فما رقتها فالأظهر في الشرح الصغير القطع بالحل والافلا
معنى للتخير وحزم به الإمام وغيره وحكوا فيه الاتفاق
وأما ما واه فان لم يطاها لم يحرم من غيره والأحر من
وخص به النكاح أيضا بأشياء منها تحريم أمساكه من
تكرهه في نكاحه وإيجاب طلاق مرغوبته على زوجها
وإيجاب جواب مخطوبته وتحريم خطبة غيره بمجرد خطبته
ولا يصح نكاح غيره أي غير النبي صلى الله عليه وسلم يتولي
الولي وأما به طر في العقد كما في البيع ولخبر لا نكاح الأبوي
وشاهد سي عدل الأفيما إذا زوج بنت ابنه ابن ابنه
الأخو فيجب المزوج ويقبله لقوة ولايته ويشترط رضي
المرأة بالنكاح لأن الحق لها ألا في تزويج الأب أو الجد
البكر والمجنونة فلا يشترط رضاها وألا في تزويج
السيد أمته فلا يشترط رضاها لأنه يملك بضعها فملك
إجبارها ويشترط رضي الزوج به أي بالنكاح كما علم من
اشتراط القبول ألا في ابن صغير كمال شفقة الأب والجد
ليس مجنوناً ولا مجبواً فان كان كذلك لم يزوج قبل
البلوغ لأنه لا يحتاج إليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري
كيف يكون الأمر بخلاف العاقل فان الظاهر حاجته إليه
بعد البلوغ ولا ينعقد النكاح إلا بلفظ التزويج أو النكاح

لان القرآن ورد بهما فلا ينعقد بغيرهما **ف** ينعقد
بمعناها بالعجبية وان احسن العاقد بالعربية باعتبار
المعنى **فصل** في بيان الاوليا ولي النكاح الاقرب
فالاقرب من العصبات لقوة ولايته فيتقدم من
العصبات النسبية الاب ثم الجد ابوالاب وان علا لانا
كل منهما له ولادة وعصوبة فقد ما علي من ليس له الا
العصوبة ثم الاخ لا يوين ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لا يوين ثم
ابن الاخ لاب ثم عم ثم ابن عم كذلك كما في الارث **الا الابن** فلا
يروج **بالبنوة** لانه لا مشاركة بينه وبين امه في النسب
فلا يدفع العار عنها ويروج بغيرها كان ابا ابنته ابن عم
او معتق او قاضيا ولا تقصر البنوة لانها غير مقتضية
لامانة **ثم** بعد العصبية النسبية **المعتق** ثم **عصبته**
ثم معتق المعتق ثم عصبته بحق الولا كما في الارث **ويزوج**
عتيقته المرأة في حياتها وليها لانه لما انتفت ولاية امرأة
للكاح استعقت الولاية عليها الولاية علي عتيقها فيزوجها
ابوالمعتقة ثم جدها علي ترتيب الاوليا ولا يزوجها ابن
المعتقة ويعتبر في تزويجها رضاها ولا يعتبر اذن المعتقة
اذ لا ولاية لها واستثنى من طرد ذلك ما لو كانت المعتقة
ووليها كافر بين والعتيقة مسلمة فلا يزوجها لاختلافهما

دينا ومن عكسه مالوك انت المعتقدة مسلمة ووليها
والعتيقة كافرين فيزوجها لاتحادهما دينا ويزوج
عتيقتها بعد موتها من له الولا من عصبائها فيقدم
ابنها علي ايها ثم بعد عصبية معتق المقتل **السلطان**
لانه ولي من لا ولي له كما رواه الترمذي وحسنه والحاكم
وصححه علي شرط الشيخين والمراد من له الولاية العامة
واليا كانا وقاضيا ويشترط لصحة النكاح **في الولي**
حرية وذكررة وهي من زياتني ورشد وعدالة ولو
ظاهرة فلا ولاية لمن به رق ولا امراة **نع** ان زوج
المختي فيان ذكر اصح كما قاله ابن الملم ولا المحجور عليه
بفسده وكذا مختل النظر بهم او غيره كالصبي ولا المجنون
اطبق جنونه او تقطع كما صححه في اصل الروضة تغليباً
لزم من المجنون فيزوج الا بعد في زمن جنونه دون افاقته
ولو قصرت نوبة الافاقة جداً فهي كالعدم كما نقله الايام
والالفاسق **نع** للامام الأعظم تزويج بناته وبنات
غيره بالولاية العامة تخيماً لثانته **فان عضل او سافر**
الي مرحلتين او اصرم او اراد التزوج لموليته زوج
السلطان نيابة عنه ليتايبه علي الولاية وذلك لان
التزويج حق عليه فان تعذر استيفاؤه منه وفاه

ה'תש"ח

والحرية

والحرية وهو من لا يعرف اسلام وحرية بان يكون بموضع
يختلط فيه المسلمون بالكفار ولا حصار بالارقا ولا غالب
فلا ينعقد به لسهولة الوقف على الاسلام والحرية وكذلك
لا ينعقد ايضا بظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف
حاله فيهما باطنا **ولو بان فسق احدهما** اي الشاهدين
او فسقهما المفهوم بالاولي **عند العقد بان بطلانه**
لفوات العدالة واسما يقتضي ذلك بيينة او اتفاف الزوجين
عليه او اعتراف الزوج به ولا اثر لقول الشاهدين كنا
فاستقين عند العقد كما لا اثر لقولهما كنا سقيين بعد
الحكم بشهادتهما **فصل في بيان الانكحة**
الباطلة وهي نكاح الشغار للنهي عنه كما مر كان
هو اولي من قوله بان يقول زوجتك بنتي علي ان تزوجني
بنتك وبضع كل منهما صداق الاخرى فيقبل ذلك كان
يقول تزوجني بنتك وزوجتك بنتي علي ما ذكرت وهذا
التفسير ماخوذ من اخر الخبر المحتمل لان يكون من تفسير
النبي صلى الله عليه وسلم وان يكون من تفسير ابن
عمر الراوي له فيرجع اليه وان كان من تفسير الراوي لانه
اعلم بتفسير الخبر من غيره والمعني في البطلان التشريك
في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداق الاخرى

فاشبه تزويجها من رجلين وسمى شغارا من قولهم شفر
البلد عن السلطان اذا اخلا عنه لخلوه عن بعض شرايطه
وان سميا مع ذلك لهما او لاحدهما **مهر** كان قيل وبيع
كل واحدة والنكاح الاخرى او يرفع هذه والنكاح اقا
لتلك وبيع الاخرى صداقا لهذه فانه نكاح شغار فيبطل
لوجود التشريك المذكور **فان لم يجعل البضع مهر** كان
سكتا عن ذلك **صحيح** النكاحان لا تتفا التشريك المذكور ولكن
واحدة مهر المثل فان سكتا عن جعله مهر في احدهما
دون الاخر صحيح في الاول دون الثاني **ونكاح المتعة** للنهي عنه
كما مر **وهو النكاح الى اجل** ولو معلوما ومنه نكحتها متعة
سمى بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد
وغیره من اغراض النكاح **ونكاح المحرم** فلا يصح النكاح في
احرام احد المتعاقدين او الزوجة بحجة او عمرة او بهما او مطلتا
صحيبا او فاسدا او ان عقده الامام او كان بينا التحليلين
لخبر لا ينكح المحرم ولا ينكح وما روي عن عباس رضي الله
عنهما انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم
فهو من خصايصه صلى الله عليه وسلم علي ان اكثر الروايات
انه تزوجها وهو حلال كما مر ولو احرم الولي او الزوج
فعقد وكيهه الحلال لم يصح العقد لان الوكيل سفير محض

فكان للعاقدا الموكل ويجوز في الاحرام الرجعة لانها
استدامة لا ابتداء عقد ويجوز فيه **الشهادة** فيعتقد
النكاح بها لان ارتباط النكاح بها ليس كارتباطه
بغيرها مما **روا النكاح** وليبين **امراة** وقد اذنت لكل منهما
فيه **زوجين** ولم يعرف سبق احدهما معينا بان وقعا
معا وجهل سبق والمعية او عرف سبق احدهما
مبهما لتدافعهما في الاوليين اذ ليس احدهما اولى
من الاخر مع امتناع الجمع بينهما ولتعذر امضا العقد
في الثالثة لعدم تعيين السابق **فان دخل بها احدهما**
لزمه مهر مثلها وان دخلا بها فلها علي كل منهما
مهر مثلها **فان عرف عيني السابق** ولم ينس وكان كفوا
او اسقطت الكفاة **فهو الصحيح** فان نسي وجب
التوقف حتي يتبين فلا يجوز لواحد منهما وطئها
ولا يجوز لثالث نكاحها قبل ان يطلقها او يموتا او
يطلق احدهما ويموت الاخر وتتقضي عدتها **ونكاح**
المعتدة والمستبراة من غيره ولو من وطئ شبهة او
شكا في الانقضاء اي انقضاء العدة ولا استبراء فان
دخل بها احد لكونه زنا الا ان ادعي **الجهل** بجرمة
النكاح في العدة والاستبراء من غيره فلا حد عليه

فظاهر ان محله اذا كان قريب عهد بلا سلا ٢١ ونشا
بعيدا عن العلماء ونكاح **المرتابة** بالحمل قبل انقضاء
عدتها فيحرم نكاحها حتى تزول الريبة وان انقضت
الاقراء للتردد في انقضاء عدتها فلونكحها رجل بعد
انقضاء عدتها والريبة باقية ثم بان ان لا حمل او
نكح من ظنها معتدة او مستبرة او محرمة او محر
ثم بان خلافه فالنكاح باطل للتردد في الحمل وقول
الاصل من زيادته انه صحاح كما لو باع ما لا يبيد طان
حياته فيان ميتا تبع فيه شيخه السنوي والمنه
ما قدمته كما بينته في شرح الاصل ونكاح **المسلم كافر**
غير كتابية خالصة كان كانت وثنية او مجوسية
او احدي ايويها كذلك لقوله تعالى ولا تتكحروا المشركين
حتى يؤمنوا وتغليب التحريم في الاخرة وخرج بالمسلم الكافر
لكن ذكر في الكفاية في حل الوثنية للكتابي وجهين وه
تحريم الوثنية على الوثني قال السبكي فيغوي التحريم
ان قلنا انهم من اطبون بالفروع والا فلا حل ولا حرم
فان كانت كتابية خالصة وهي اسلم يلية حل
لنا قال الله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم اي احل لكم والمراد من الكتاب التوراة

والانجيل

والانجيل دون سايرا الكتب قبلهما كصف شيث
لادريسى وابراهيم عليهما الصلاة والسلام لانها
تم تاليف بنظم يدرسى ويتلى وانما وحي اليهم معانيها
وقيل انها حكم ومواعظ للاحكام وشرايع هذا ان
لم يدخل اصولها في ذلك الدين بعد نسخة سوا
علمت القبلية او شك فيها التمسكهم بذلك الدين
حين كان حقا والافلا تفل السقوط فضلية ذلك الدين
وهي غير اسرائيلية حلت لما علم دخولهم
في ذلك الدين قبل نسخة ولو بعد تبديله ان
جنبوا المبدل والافلا تفل لما مرواخذ بالاغلاظ فيما
ذا شك في الدخول المذكور وتعبيري بما ذكر هو مراد
الصل بما عبر به فحل اليهودية والنصرانية بالشرط
المذكور في الاسرائيلية وغيرها وكذا السامرة
والصابية ان وافقت اليهود والنصارى في
اصل دينهم وان لم يوافقاهم في فروعه فاخالفناهم
في اصل دينهم حرمتا وهذا التفصيل هو ما نص عليه
الشافعي رضي الله عنه في مختصر المنزني وعليه عمل
الطلاقة في موضع بالحل وفي اخر بجملة والمتنقل
من دين لآخر كيهودى او وثني تنصر فهو اعم من

قوله من تمرد الى تنصر وعكسه **لا يقبل منه الا اسلام**
لانه اقرب بطلان ما انتقل عنه وكان مقرا بطلان ما انت
اليه **ولا تخل مسلمة لكافر** حررة كانت او امه بالاتفا
ولا تخل مرتدة لاحد لا مسلم لانها كافرة لا تقرب ولا
لبقاء عقلة الاسلام فيها فان ارتد احد الزوجين
كلاهما قبل الدخول **بطل النكاح** لعدم تأكده بالدخول
او بعده وقف فان جمعها الاسلام في العدة **دا**
النكاح لانه اختلاف دين طرف بعد الدخول فلا يوجب
البطلان في الحال كالاسلام احد الزوجين الكافرين وغير
وطيها في التوقف ولا حد فيه لشبهة بقاء النكاح **وا**
اي وان لم يجمعها الاسلام في العدة **فلا يدوم النكاح**
وهذا اعم من قوله وان اسلمت بعد موت الزوج لم
ترث **ولا يحل نكاح مكره اليمين فلا ينكح السيد امت**
ولا من يملك بعضها التقتضا الاحكام اذ النكاح يقتضي
قبسا وطلاقا وظهارا وغيرها من احكامه بخلاف الملك
فيجتمع اجتماعا **ولا تنكح السيدة عبدها** ولا من تملكه
بعضه لا يقتضا الملك طاعة العبد السيدته والنكاح
طاعتهما له وهما متضادان فيجتمع اجتماعهما **فلوط**
الملك اي ملكه لها او بعضه او عكسه **بعد النكاح**

النكاح سوا كان الذي ملكه مكاتبا ام لا لا ملط اليمين
اقتوي من النكاح لانه يمكنه الرقبة والمنفعة والنكاح
لا يمكنه الا ضرب من المنفعة فسقط الاضعف بالاقتوي
نعم ان اشترت ايا الزوجة الحرة زوجها قبل الدخول عمرها
بطل الشراء والدور اذ لو صح لا تنسخ النكاح فيسقط
المهر لعدم الوطى فيعبري الشرا عن الثمن فيبطل **ودام**
النكاح فصل في بيان الانكحة المكروهة كالنكاح
بعد خطبة منهي عنها تنزيها كخطبة **على خطبة**
من احايه تعريضا من تعتبر احايته وهو الولي
المخير وغيره المحيرة والسلطان في المجنونة والسيداو
ولي في الامة غير المكاتبه **ولم ياذن** اي الخاطب الاول
ولم يترك ولم يعرض **المجيب** ودليل النهي عن ذلك خبر
الصحيحين لا يبيع الرجل علي بيع اخيه ولا يخطب علي
خطبة اخيه الا ان ياذن له وفي رواية حتي يذروا المعني
فيه الا يذروا سوا فعه الخاطب المسلم والذمي والتقيد
بالاخ في الخبر جري علي الغالب والتنزيه والتعريض مع قولي
ولم يعرض **المجيب** من زيادتي وقولي كخطبة اولي من قوله
وهي الخطبة اما اذا اذن الخاطب وتركوا عرض **المجيب**
فلا كراهة ومثله لو عرض الخاطب ولو بطول الزمان واما

إذا كانت الخطبة منهي عنها تحريما كان تكون الإجابة
طريحا فالنكاح بعدها حرام لكنه صحيح **ويجزم**
على غير ذي العدة **خطبة المعتدة** عن وفاة أو طلاق
أو قسح **بالنكاح** إجماعا لا بالتعريض لقوله تعالى
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو
اكنتم في أنفسكم وفارق التصريح بأنه إذا صرح بتحقيقه
رغبته فيها فربما تكذب في انقضاء العدة **الرغبة**
فيحرم التعريض بخطبتها أيضا لأنها في معنى الزوجة
والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كما يريد أن النكاح
وإذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة
في النكاح وغيرها كرب راغب فيك ومن يجد مثلك وانه
جميلة وإذا انقضت عدتك فاذنيتي **ونكاح المحلل وهو**
يتزوجها عا ان يحللها الزوجها الاول بعد طلاقها بشرط
بان يخلو عن بقية الموانع كالعدة هذا ان عزم على ذلك
ولم يشترطه فان تزوجها بشرطه انه اذا وطئها
طلقها بطل النكاح لانه ضرب من نكاح المتعة **ونكاح**
المفرد بحر يتما ونسبها فلو شرط حريتها في العقد
فبان رقها ممن لا يحل له نكاح الامة كما سيأتي بيانه
فهو باطل والا سي وان لم يكن كذلك **فصحيح** لان المع

عليه

عليه معين لا يتبدل بخلاف الصنف المشروطة **والحر**
الخيار لفوات ما شرطه بخلاف العبد وان صرح الاصل
بان له ايضا ذلك وللزوج الخيار في كل وصف مشروط ولم
يتمتع صحة النكاح فبان خلافة لان ساواها الزوج
فيه **فان فسخ النكاح** فيما ذكر **قبل الدخول فلامهر**
ولا متعة لان شأن الفسخ تراد العرضين وقد
رجع البضع اليه سالا فيرجع عوضه اليه سالا
او بعد الزمه مهر مثلها لانه تمتع بهيمة وهو انما
بذل المسمى علي ظن السلامة ولم يحصل فكان العقد
جري بلا تسمية **فان ولدت ايا الامة ولدا بان**
انقضاه قبل علمه برقتها **ولا** لظن الزوج حريتها
حين حصوله سوا كان حرا او عبدا **ولزمه** ايا الزوج
قيمه لسيدها لانه قرب عليه رقة التابع لرقها
بظن حريتها وتعتبر القيمة **يوم الوضع** لانه اول ايام
امكان تقويمه **هذا ان وضعت حيا نعم** ان
كان المورث عبدا السيد الامة فلا شيء اذا لاجب للسيد
علي رقيقه مال وكذا ان كان الغار سيدها لانه لو غرم
رجع عليه اما اذا وضعت ميتا فلا يجب شيء لعدم
تيقن حياته **نعم** ان كان ذلك بجناية فعلى المورث

عشر قيمة الام يوم الجناية لسببها الا تفصل مضمونا
بالقرة فكما يقوم له يقوم عليه كالعبد الجاني اذا قتل
تعلق حق المجني عليه بقيمته **ويرجع** الزوج **بهما** ان
عزبها **الا بالمهر على من غره** لانه الموقوع له في غراتها
في الاول و دخل في العقد على ان يغرمه في الثانية **وان**
بان نسبها فيما اذا غربه الزوج **دون** **المشروط** صحيح
النكاح **وله** **الخيار** يقيد زوجه بقولي **ان بان** نسبها
دون **نسبه** ايضا لما مر في التقرير بالحرية **وحكم** **المهر**
هنا ما مر ثم ولا يلزمه قيمة الولد لا لتفاعلة لزوما
السابقة فان كانت هي **الغرورة** بحريته او نسبة
فحكم **الخيار** و **المهر** و **المنفعة** ما مر في التقرير **بهما** فالحال
الخيار في الاول ان كانت حرة وفي الثانية ان بان نسب
الزوج **دون** **المشروط** و **دون** **نسبها** لما مر وان فسخت
فيهما قبل الدخول فلا مهر ولا منفعة لما مر وبعده
لزمه مهر مثلها خلف الشرط ومما يكره من الانكحة نكاح
من لم يفتح الى الوطي مع فقده الاحبة او مع وجوده
لها و به علة كهرم و نكاح الملم ذمية او حربية و نكاح
المرتابة بالحمل بعد انقضاء عدتها و نكاح الفاسقة
وبنف الفاسق **فصل** **غير المحر** و لو مكاتب
ومبعضا

ومبعضا فهو اولي من قوله العبد **ينكح امرأتين** فقط
ولو امرأتين في عقد واحد لانه علي النصف من المهر قد
اجمع الصحابة عيادك كما مر اول النكاح **وله نكاح امة**
علي مرة بخلاف كما سياتي **ولا يملك الا طلقتين** وان كانت
زوجته حرة قاله عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف
لهما من الصحابة رواه الشافعي **ظن تزوج باذن**
عبيده صح التزوج لمفهوم الخبر لا في **والمهر يكون في**
ذمته فقط للزوجه برضي مستحقة كبذل القرض
الا ان يكون مكتبا او ماذونا له في تجارة فهو مح
كونه في ذمته **في كسبه** المعتاد كالاصطياد والاد
والنادر كالحاصل بهبة ووصية لان المهر من لوازم
النكاح وكسب العبد اقرب شئ يصرف اليه والاذن
له في النكاح اذن له في صرف المهر من كسبه الحادث
بعد وجوب دفعه وهو في مهر المفوضة بوطي وفرض
صحيح وفي ممر غير ما الحال بالنكاح والموجب بالحلول
بخلاف الكسب قبله فانه يختص به السيد وتعبيرا
بما ذكر اولي من قوله بعد النكاح **وفيما يبيده من**
مال التجارة رجاء وراس مال لان ذلك لزمه بعقد
ما ذون فيه كدين التجارة سواء حصل قبل وجوب

عتاب

الدفع ٢٠ بعده **او تزج بغير اذنه** او ياذنه وقاله
فيما اذن له فيه **لم يصح** التزوج اما الاول فلقوله صلى
الله عليه وسلم ايما مملوك تزوج بغير اذن مولاه فهو
عاهر رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابوداود
بلفظ فهو باطل واما الثاني فللمخالفه **فان دخل بها**
قبل ان يفرق بينهما **الزمه مهر المثل في ذمته** للزوم
برضي مستحقه كبدل القرض **ويجلى للحر نكاح من بها**
رق بشرط ان تكون مسالمة ان كان مسلما فلا
تحل له الكافرة لقوله تعالى فما ملكت ايما انكم من فتيانكم
المومنات **وان يعجز عن تصالح للمقتع** بان لا تكون
تحتة حرة ولو كتابية او تكون لكن لا تصالح لذلك
كصغيرة لا تحتل الوطي وحرمة وغايبه ومجنونة
وبرصا وخبر نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان
تنكح الامة على الحرة محمول على حرة تصالح للمقتع وان
يعجز عن حرة تصالح للمقتع بالايجدها او يقدر على
مهرها وعن تشرق قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
ان ينكح المحصنات المومنات الا بية والطول السه
والمراد بالمحصنات الحراير وقوله المومنات جرمي
على الغالب في ان المومن انما يرغب في المومنات **وان يخاف**

زنا بان تغلب شهوته ويضعف تقواه بخلاف من
صغفت شهوته او قوي بقواه قال تعالى ذلك لمن
خشى العنت منكم اي الزنا واصله المشقة سمي
به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في
الاخرة وبما ذكر علم ما صرح به الاصل انه يحرم على الحر
التزوج بامتين وتعبيري بمن بهما رق اولى من تعبيرة
بالامة **فصل في عيوب النكاح العيوب**
المتبسة للخيار في فسخ النكاح سبعة جهون
ولو متقطعا وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء
الحركة والقوة في الاعضاء **وجدام** وان قل وهو علة
يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر **وبرص**
وان قل وهو بياض شديد يقع الجلد وتذهب
دمويته فيبنت الخيار حال كونه احد الثلاثة
ياحد الزوجين كفوات كمال التمتع ومحل في الاخيرين
اذا استحكما **ورقق وقرن** وهما انسداد محل الجماع
من المرأة في الاول بالجم وفي الثاني بعظم وقيل
بالجم فيثبت الخيار للنزوح حال كونه احدهما **بها** اي
بالزوجة لفوات التمتع المقصود من النكاح **وجب**
لذكر اي قطعه او قطع بعضه بحيث لم يبق منه

قدر الحشفة **وعنة** اي عجز الزوج عن الوطي في القبل
وهو غير صبي ومجنون لعدم انتشار التده وان حصل
بمرض فيثبت الخيار للزوجة حال كون احد هما
اي الزوج ولو كان الحب بفعلها او بعد الوطي **لحصول**
الضرر بذلك وقياسها فيما اذا اجبت ذكره بفعلها
وعلى المكترى اذا خرب الدار المكتراة بخلاف المشتري
اذا عيب المبيع قبل القبض لانه قابض لحقه وحل
ثبوت الخيار بالعنة قبل الوطي اما بعده فلا لانها
مع رجازوالها عرفت قدرته على الوطي ووصلت الي
حقها منه بخلاف الوطي الحب وبما تقر علم انه
لا خيار لها بالحنوثة الواضحة ولا باستحاضة ولا بالحمه
ولا يقطع الحشفة فقط ولا يرق احدهما لانها ليست
في صغى ما ذكر وما افهم كلامه من ان لها خيارا فيما لو بان
الزوج رقيقا هو ما جزم به في المتهاج تبعه ابن الصباغ
وغيره والاوجه خلافه وهو ما نص عليه الشافعى في
الام وغيرها وصوبه البلقيني **والفسخ** بما ذكر **فوري**
كمينار العيب في المبيع **بعد رفع الامر فوراً الى الحاكم**
وثبوتة عنده ليفسخ عنده بحضرة **الا لعنة فتو**
بعد الرفع الى الحاكم **سنة** من يوم ثبوتها كما فعل عمر رضي

الله عنه رواه البيهقي قال الرافي وتابعه العلماء عليه
وقالوا تعدد الجماع قد يكون العارض حرارة فتزول في
الشتا وبرودة فتزول في الصيف او يبوسة فتزول في الربيع
او رطوبة فتزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يطا
علمنا انه عجز خلق فترفعه الى الحاكم عقبها **فان ادعي**
الوطي فيها او بعدها ولم تصدقه صدق يمينه الا
ان تقوم بينة بكاريتها وتحلف هي معها ايام البينة
فلا يصدق لان الظاهر معها وانما حلفت مع قيام
البينة لاحتمال عود البكارة لعدم المبالغة وحيث
كان هو المصدق فنكل عن اليمين حلفت هي انه
ما وطئها فان حلفت هي على ذلك او اقربه فسقط
بعد قول القاضي ثبتت عنته او ثبت حق الفسخ
فصل في الاسلام على النكاح لو اسلم كافر ولو
ولو تبعنا على كتابية تحل له ابتداء **ام نكاحه** لجواز
نكاح المسلم لها كما مر **او على كافرة غيرها** كوثنية
وكتابية لا تحل له ابتداء **وتحلفت عنه** بان لم
تسلم معه **او اسلمت هي وتحلف هو عنها فان**
كان قبل الدخول بطل النكاح اي تجزئت الفرقة
بينهما اذا اعدة فاشبه ما لو تاخرا سلام

اسلام احدهما بعد الدخول عن انقضاء العدة **وسقط**
المهر في صورة اسلامها لان الفراق من جهتها **ويشتر**
في صورة اسلامه كالطلاق **او** كان **بعده** اي الدخول
فان **جمعهما الاسلام** يان اسلم الاخر ايضا **تتعا في**
العدة دام **النكاح** وان **حصلت الفرقة** من **السلام**
اولهما للاجماع كما اشار اليه الشافعي وغيره
والفرقة فيما ذكر **فرقة** قسح لا **فرقة طلاق** وان **اسلم**
قبل **الدخول** او **بعده** **معا** والمعية ياخر اللفظ **دام**
النكاح بينهما للاجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره
ولاروي الترمذي وصححه ان رجلا **جامسما**
ثم **جات امراته مسلمة** فقال يا رسول الله **كانت**
اسلمت معي **فردها عليه** وان **يشك في المعية**
فان كان **بعد الدخول** و**جمعهما الاسلام** في **العد**
دام النكاح بينهما **او** كان **قبله** فان **تصادقا**
علي معية او **تعاقب** عمل به فيدوم **النكاح**
بينهما في **الاول** وتجره **الفرقة** في **الثاني** وان
قال الزوج **اسلمنا بالتعاقب** وقالت **الزوجة**
بالمعية **قبل** قول الزوج **بمعيته** لانه **مدعي**
عليه **بناعي** الرابع من ان **المدعي** من يخالف قوله

الظاهر

الظاهر والمدعي عليه من يوافق **او قال**
بالغية وقالت بالتعاقب **فلا** يقبل قوله بل
قولها بنا على ما مروا **ان اسلم الزوج علي من يجرم**
الجمع بينهما كاختياري او زوج **هو علي اكثر من اربع**
من الحر ايرا وغيره **علي اكثر من اثنتين اختيار وجوبا**
ان كان اهلا للاختيار احدهما في الاول او
اربعا في الثانية او اثنتين في الثالثة ان اسلمتا
معه او اسلمن او في العدة في الاخيرتين او كانتا
كتابيتين يجلان او كن كتابيات **وانفسخ نكاح**
من بقي منهما امتهن والاصل في ذلك ان غيلان
اسلم وتحتة عشرين سنة فقال النبي صلى الله
عليه وسلم **اسك اربعا وارق سايرهن**
صحى ابن حبان والحاكم وسوا النكح معام مرتبا
فله امساك من تاخروا اذ مات البعض فله اختيار
من مات للارث كل ذلك لترك الاستئصال في الخبر
وقولي **او اثنتين مع التصريح بقولي ان اسلمتا**
او كانتا كتابيتين من زيادتي فان ابي الاختيار
حبس وانفق عليهما او عليهن من ماله حتى
يختار فان اصر عزز بقرب او غيره مما يراه الحاكم

كسائر الحقوق اللازمة له اذا امتنع من ادائها وبغير
ثافيا وثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تحلل مدة
يبرأ فيها من الالم الاول او اسلم حر علي اما او اسلم
معه او في العدة انفسخ نكاحهن لانه يجتمع علي
الحرج كالحالة الا ان تحلل له الامة عند اجتماع
اسلامهم فله اختيار واحدة تحل منه حتى لانه
اذا جاز له كالحالة جاز له اختيارها وخرج بزيارته
تحل ما لو اسلم علي واحدة ثلاثا اما فاسلمت
واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم
الثالثة وهي تحل فليس له اختيار الثانية بل الاولى
او الثانية او علي حرة واما تعينت ان اسلمت اي
الحره والامام معه او في العدة كما لو اسلمت دونهن
لانه يحرم كالحالة الامة علي من تحت حرة فيجتمع
اختيارها وان اصبحت لانقضاء العدة اختار امة
ان حلت له كما لو لم تكن حرة لتبين انها كانت يا
نعم لو طرأ فيها ذكر عتق الامة قبل اجتماع اسلامهن
واسلام الزوج في العدة كان اسلمت وعتق
ثم اسلم واسلمت او اسلمت ثم اسلمت ثم عتق
ثم اسلم او اسلمت ثم اسلم ثم عتق ثم اسلمت

فكرايراصليات فيختار ارجا **او** اسلم الروح
عليه **او** بنتها كتابيتي **او** غير كتابيتي **واسلمتها**
وفي الاصل عقب هذا معه وهو يوم خلاف المراد
فان لم يدخل بهما **او** بواحدة منهما **او** دخل بالبنت
فقط **تعيينت** وان دفعت الام بنا على الراح من
صححة النكحة الكفار **وان** دخل بهما **او** بالام فقط
حرمتا على التاييد البنت بالدخول على الام والام
بالعقد على البنت بنا على مامر **فصل**
في خيار العتيقة **لو عتقت تحت من به رق ولو**
مبعضا ثبت لها الخيار في فسخ النكاح قبل الدخول
وبعده لانها تغير بمن فيه رق ولا اصل في ذلك
ان بريرة عتقت فخيرها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاختارت نفسها
رواه مسلم **الا اذا كان عتقها قبل الوطي ووقع**
في مرض الموت اي موت سيدها او بعد موته
وكان قد اوصي باعتاقها **والثلث** من ماله **لا يحتمل**
سقوط المهر مع قيمتها بان لا يحتمل قيمتها ثلث
ماله الا بالمهر فلا خيار لها لان خيارها يسقط
مهرها وهو من جملة المال فيضييق الثلث عن الوفا

بها فلا تعتق كلها فلا خيار سواء كان المهر ديناً ام
عينا بيد الزوج او بيد سيدها وهو باق او تلف
بخلاف ما لو عتقت بعد الوطي او قبله وهو يخرج
من الثلث مع سقوط المهر اما اذا عتق بعضها
وبعضها الا فرقيق او عتقت تحت حوا وعتقا
معافلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال
متصرف به الزوج وهو اي الخيار **فوري** كخيار
العيب في المبيع **فان عتق الزوج قبل فسخما**
او معه **بطل خيارها** والضرر ولو مات انقطع
خيارها وهذا القبح لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم
لانه ثابت بالنص والاجماع **فمسئل** فيما
يقتضيه وطئ الحائض في القبل قد تقدم انه
يحرم المتع بها فيما بين السرة والركبة بوطئ او
غيره والمراد الوطي في القبل اما في الدبر فحرام
في الحيض وغيره كما صرح به الاصل هنا وهو
ظاهر **مسئل** وطئ الحائض في قبلها ان كان
عامداً مختاراً عالماً بالتحريم وبالحيض **ان**
يتصدق بديناران وطئها في اقبال الدم
وينصفه ان وطئها في ادباره لخبز اذا واقع

الرجل اهله وهي حايض ان كان دما احمر فليتنصدق
بدينار وان كان اصفر فليتنصدق بنصف دينار رواه
ابوداود والحاكم وصححه وكالحايض فيما ذكره النفا
كتاب الصداق هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما
ما وجب بنكاح او وطى او تنويت بضع قهر الارض
ويقال له مهر والا صل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
واتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله
عليه وسلم لمريد التزويج المتى ولو خاتما
من حديد رواه الشيخان وكلما صاح ثناص
صداقا وهو نوعان **مسمي في العقد ومهر**
مثل فالاول يستقر بالوطى وان حرم لغير حيز
او وطى في دبر لقوله تعالى وكيف تأخذونه
وقد افضى بعضكم الى بعض ولا ستيفا مقابله
ولان وطى الشبهة يوجب فوطى النكاح
اولي **وبموت احدهما** في نكاح صحيح لانها
العقد به **ويستثنى** من ذلك ما لو قتلت الامة
نفسها او قتلها سيدها فانه يسقط
مهرها وما اذا اصدقها عينا فتلفت قبل
القبض فالمستقر **مهر المثل** لا المسمي كما ياتي

وخرج بالوطي والموت غيرها كما استدخال منيه والباشرة
في غير الفرج والحلوة فلا يستقر المهر بشي منها **ويتنصف**
بفرقة لا من جهتها هو اعم من قوله بالطلاق قبل
الدخول لادية وان طلقتموهن ما قبل ان تمسوهن
وغير الطلاق من انواع الفروقة مقيس عليه **والثاني**
وهو مثل **يعتبر بناتها** وهو من ينسب
الي من تنسب حي اليه ويعتبر القرب فيقدم الاخوات
للابوين ثم بهالاب ثم بنات اخ ثم بنات ابنه ثم
عمات ثم بنات اعمام كذلك ثم بعد تعذر الاعتبار
بهن لعدمهن او جهل مهرهن او نسبهن او لاهن
لم يكن يعتبر لها **بنسا الارحام كجدات** وقالت
تقدم الجدة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى
من جهة الواحدة على غيرها قال الماوردي وتقدم
منهن الام ثم الاخت للام ثم الجدات ثم الحالات ثم
بنات الاخوات ثم بنات الاخوال ثم بعد تعذر الاعتبار
بهن يعتبر **بنسا بلد ها ومن يماثلها بحال او فده**
وغیرها مما يحصل به تفاوت الرغبة كفصاحة او
سن او بكاره او ثوبه فان اختصت عن يعتبر
مهرها من بفضل او نقص فرض مهر لابق بالمال

ويجب مهر المثل في خمسة مواضع في نكاح ووطي
وخلع ورجوع عن شهادة ورضاع فالنكاح يجب
فيه مهر المثل في المثل تزوجها مفوضة بان قالت رشيدة
لوليها تزوجني بلا مهر فزوج ونفي المهر وسكت او زوج
بدون مهر المثل او بغير نقد البلد كما في الحاوي او قال
سيدامة زوجتكما بلا مهر وسكت عنه فقبل
الزوج **وطيها** لان الوطي لا يباح بالاباحة لما فيه من
حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم اسلمها
واعتقد ان لامهر للمفوضة بحال ثم وطى فلا شي لها
او مات احدهما قبل الفرض لان الموت كالوطي في
تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض ولان
بروع بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل
ان يفرض لها فقضي لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمهر نسائها وبالميراث رواه ابو داود وغيره
وقال الترمذي حتى صحاح **وفيما لو كان المسمى حراما**
كحراما او محرما او مكرها او غيره كفصوب او مجهولا كما حد هذا
الثوبين العباد المسمى وفي معناه ما لو كان غير
متمول كحبيتي حنطة **او عينا تلفت قبل قبضها**
من الزوج لا تنسخ عقد الصداق بالتلف بنا

على انه مضمون في يد الزوج ضمان عقد كالمبيع في يد
البتايح لا ضمان يد كالمستأجر **او شرط فيه شرط**
فاسد كان شرط فيه خيارا وان لا يبيده هالكا
او علي ان يعطيه كذا **او نكاح نسوة بمهر واحد**
لفساده بالجعل بما يخص كلا منهن في الحال
فيجب لكل منهن مهر المثل لتعدد المالك ولهذا
لو زوج امته لواحد بمهر واحد صح جزما لا تخاد
المالك **او اصد هائو با على انه هروبي فبان مروي**
ولم ترض به الزوجة **وفي المفروء** اذا فسخ العقد
بعد الوطي كما مري بانه **وغير ذلك** من زيادتي كما
لو اصد قها غير مقدور على تسليمه او معلما بصفة
او ثمر لم يبد صلاحه بغير شرط القطع او مالا يعور
تقعه عليها كتعليم ولد لها او مالا يقبل التقلد
قذف **والوطي** يجب فيه مهر المثل فيما لو كان
بشبهة بانه ظن انها امراته او امته او وطي
مكاتبته او وطي امه ولده لا تلافه البضع ومخد
في امه ولده اذا لم تضربه ام ولدا وصارت وقا
وتأخر الا نزال عن تغيب الحشفة ولا فقد تأخر
موجب المهر عن العلوق او قارنه فلا يجيب المهر

او كان في نكاح فاسد لما امر **والمخلع يجب فيها**
ما يجب في النكاح فيجب مهر المثل فيما لو اختلعت
امة باذن سيدها واطلق ويتعلق بكسبها ونحوه
وفيما لو اختلعت بلا اذنه بعين ويتعلق بذمتها
والرضاع يجب فيه نصف مهر المثل للنزوح فيما لو ار **ضعت**
زوجته الكبر الصغرى اما الوجوب فلانها فوتت
عليه بضع الصغيرة واما النصف فاعتبارا لما يجب
له بما يجب اذ عليه للصغيرة نصف مهرها المسمى
ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثلها لا نقصان
لنكاحها بفرقة لا من جهتها قبل الدخول **والشهادة**
يجب فيها مهر المثل للنزوح **فيما لو شهد** اي رجلان
بطلاق باين او رجعي ولو راجع **ثم رجعا** لانهما
فوتا عليه البضع سواء كان ذلك قبل الدخول او بعده
بخلاف ما مر في الرضاع لان فرقة الرضاع حقيقة
فلا توجب الا النصف وفي الشهادة النكاح باق برغم
الشاهددين وقد احال بينه وبينه قسما قيمته
لحصول الحيولة بشهادتهما **ولو وطئته صداقها**
واقضته له ثم طلقتها قبل الدخول رجع عليها
بنصف **بلا المهر** من مثل او قيمه لتعذر رد العين

هذا اذا لم يكن ديناً فان كان ديناً فوطئته له او ابرته
منه لم يرجع عليها الا انها لم تأخذ منه مالا **اولو له**
ابوها من زوجها **الم يحجز** كساير حقوقها وبما ذكر
علم ما صرح به الاصل انه لا يلزم الامام دفع مهر مثل
لما فرجات زوجته مسلمة لان البضع ليس بمال حق
يشتمله الامان **فصل في المتعة لكل مفارقة**
متعة قال تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء الاية
وقال تعالى والمطلقات متاع بالمعروف وقال تعالى
فتعالين امتهكن واسرهن الا التي فرض لها مهر
في العقد او بعده في تقويض وقورقت قبل الدخول
او كانت الفرقة بسببها وحدها ومع الزوج او يملكه
اي الزوج **لها او يموت** لها او لاحدهما فلا متعة لها
في الجميع اما الاولي فلانه تعالى لم يجعل لها سوي
نصف المهر بقوله فتصف ما فرضتم ولانه لم يستوف
منفعة بضعها فيكفي نصف مهرها لا يحاش
واما البوافي فلا تنتفى الا يحاش ولا نها في صورة موت
وحده منفعة لا مستوحشة وقولي او يملكه
لها او يموت من زيادتي **فرقة اللعان بسببه**
فتجب المتعة وفرقة العنة بسببها فلا يجب

ويستحب

ويستحب ان لا تنقص المتعة عن ثلاثين درهما وان
لا تباع نصف المهر فلا حد الواجب بل ان تراضيا بشي
فذلك وان تنازعا قدرها القاضي باجتهاده معتبرا
حالهما **فصل في الوليمة الوليمة** لعرس وغيره
سنة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد
قال العبد الرحمن ابن عوف وقد تزوج اولم ولويشاة
واولم صلى الله عليه وسلم علي صفة بتمر وسمن واقط
رواحها الشينخان والا مرفي الاول للندب قياسا على
الاصحية وسائر الولايم **والاجابة** لوليمة عرس واجبة
عينا او غيرها سنة **بشروط** منها ان لا يكون ثم معصية
كسر وملاه وصورة حيوان منصوبة كان تكون
على جدار او سادة منصوبة **وكان بحيث لونها** هم
عنها لم يثتمها ومنها ان تكون الدعوة عامة وفي اليوم
الاول في العرس وان يكون المدعو مجسداً في التردد
فان كانت صورة الحيوان مبسوطة تداس او مقطوعة
الراس او كان ثم صورة شجر لم يمتنع طلب الاجابة فان
ما يسط ويداس مهان مبتذل وما بعده لا يشبهه
ما فيه روح او كانوا بحيث يثتمون وجبت او سنت اجابة
للدعوة واالة للمتكرد **محل نشر فحوسكر** كدراهم ودنا نير

وجوز ولوز في الولايم **ولفظه وتركها** اي النثر
واللفظ **اولي** لان الثاني يشبه الهبة والاول
تسبب الي ما يشبهها **فخر** ان علم ان
الناس لا يوثق بعضهم على بعض ولم يقدح اللفظ
في مروءة اللاقط لم يكن التركا **ولي باب القسم**
والغشور وهو الخروج عن الطاعة **القسم** بفتح
القاف نوعان خصوص وعموم والخصوص في سبعة
احدها او ثانيها فيما لوزفت اليه بكر ولوامة **فخر**
باقامة سبع عندها بلا قضا للباقيات او ثيب
ولوامة **فثلاث** لخبر ابن حبان سبع للبكر وثلاث
لثيب **فان زادها** اي الثيب **الي سبع** باختيارها
قضاها اي السبع **للباقيات** وبين اختيارها
بين ثلاث بلا قضا وسبع بقضا والعدد المذكور
واجب على الزوج لترول الحشمة بينهما وزيد للبكر
لان حياها اكثر ويجب موالة ما ذكر لان الحشمة
لا ترول بالمفرق فلو فرقة لم يحسب واستأنف وقضى
المفرق للباقيات ولوزد البكر على السبع او الثيب
على الثلاث بغير اختيار من الثيب **قضى الزايد**
للباقيات وثالثها فيما لوسا **فرو** لوسا قصيرا

لأنقله بأحدي نساياه بقرعة للاتباع روا ٥
الشيخان فلا يقضي للباقيات مدة السفر لأن
قضاها لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولأن
المصحوبة معه وإن فازت بصحبته فقد تعبت
بالسفر ومشاقه أما لو سافر لنقله فحرم عليه أن
يصحب بعضهن ولو بقرعة وأن يخلفهن حذرا
من الأضرار بل ينقلهن أو يطلقهن أو ينقل بعضا
ويطلق بعضا فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة
قضى للباقيات أو سافر بأحدي نساياه بلا قرعة
فقد عصي وقضى للباقيات أو وصل القصد وإقام
وساكن مصحوبته مدة الإقامة قضاها للباقيات
ورابعها فيما لو كان تحت حرة وأمة كان سبق نكاح
الأمة بشروطه على نكاح الحرة أو كان الزوج عبدا
فلهما أي الأمة ولو مكاتبته ليلة وللحرة ليلتان
فيخصها بزيادة ليلة كما رواه الدارقطني عن
علي رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف والمبغضة
كالأمة وخامسها وسادسها وسابعها فيما
لو نثرت أحدي نساياه كان يدعمهن إلى منزله
فتتبع أحدها أو سافرت لأمه بلا ذنا وبه

اي ياذنه **لغير حاجته** بان كانا لاحتما الحاجة
اجنبيا او لاحتما او لا الحاجة كترطة او منع الامة
سيد ما من تمكنه **فينقسم للباقيات بلا**
قضا للناشرة والمافرة والامة لعدم تمكنهن
وخرج بزبادتي لامة مالموسا فرت معه ولولا
اذن فينقسم لهما ان لم ينهها وكذا الهان ان كن
معه ايضا وبغير حاجته اي غيرها فقط مالم
كانا لاحتما ولومح حاجة غيره فيقسم لهما **والعموم**
ان يسوي بينهما بان يقسم لكل واحدة ليلة او
ليلتين او ثلاثا فيعطي بترك التسوية ولا تجوز
الزيادة علي الثلاث بغير رضا من لما فيه من طول
العهد بمن المضي الي الايجاش وتجب القرعة عند
تنازعهن للابتداء واحدة منهن فيبدأ بمن خرجت
قرعتها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم
بين الاخيراتين فاذا تمت النوب راعي الترتيب بلا
قرعة **ولا يلزمه وطى** فلا يلزمه التسوية بينهما
فيه ولا في غيره من التمتع لكن يستحب ولو اعرض
عنهن لم ياتح **ولو خرج في نوبة احدهن ليلا ولو**
لغدر كانا اخرجه السلطان قهرا وطال فخروجه

قضي

قضي لها ما فات وخرج بليلا النهار فلا قضا
عليه اذا لم يطل مكثه عند اخري **ولو ظهر امارات**
نشور قولا كان بجيبه بلام خشي بعد ان كان
بليين او فعلا كان يجد منها اعراضا وعبوسا بعد
لظن وطلاقة وجه **وعظها** بلا هجر وضرب
فالعلمها بتدري عذرا او تتوب عما وقع منها بغير
عذر والوعظ كان يقول لها اتق الله في الحق الواجب
لي عليك واحذري العقوبة ويبين لها ان النشور
يسقط النفقة والقتل **او تحققة** اي النشور
وان لم يتكرر وعظها وهجرها في المضجع
وضربها قال تعالى واللاتي تخافون نشورهن
فعظوهن واحجوهن في المضجع واضربوهن
والخوف فيه بمعنى العلم ومحل ما ذكر في الضرب ان
يفيد وان يكون غير مبرح وفي غير الوجه والمها
فان ادعي كل من الزوجين تعدي عليه الاخر
واشتبه الحال **بعث القاضي** وجوابا حكيمين
برضاها لينظر في امرهما بعد اختلاصهما به
وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ثم **يفعلان**
المصلحة بينهما من اصلاح وتفريق قال تعالى وان

لك

خفف شقاق بينهما فابقتوا حكما من اهلده وحكما
من اهلها الاية ويستجبرونها من اهلها لالاية
ولان الامل اعرف بصلحة الامل **وهما وكيلان لهما**
لاحكامان من جهة الحاكم لان الحال قد يؤدي الي الزنا
والبغض حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان
فلا يولي عليهما في حقهما **في كل هو حكمه بطلاق**
وقبول عوض وتوكل هي حكمها يعدل عوض
وقبول طلاق به اي بالعوض ثم الحكمان يشترط
فيهما الاسلام والحرية والعدالة والاهتدائي
المقصود من بعثها وبين كونهما ذكرين **باب**
الخلع بضم الخاء من الخلع بفسخها وهو الزرع لان كلا
من الزوجين لباس الاخر فكلانه بمنارقة الاخر
زرع لباسه والاصل فيه قبل الاجماع اية فان
طبن لكم عن شي منه نفسا والامربه في خبر البخاري
في امرة ثابت ابن قيس بقوله اقبل الحديقة وطلتها
تطليقة واركانه خمسة ملتزم لعوض وزوج
وبضع وعوض وصيغة **هو فرقة** اي من زوج
يصح طلاقه **طلاقه بعوض** اي لجهة الزوج **بلفظ**
طلاق او خلع والمراد ما يشترطها وغيرهما من
الفاظ

الناظر الطلاق والخلع صريحاً أو كناية كالغراق والاد
والنفادة وخرج بجملة الزوج تعليق طلاقها بالبرأة
عن مالها على غيره فيقع الطلاق فيها رجعيّاً
ودخل فيها سيد الزوج فانه الذي يستحق العوض
وهو بلفظ **الخلع طلاق** وان لم ينوبه الطلاق **لا فسخ**
فان وقع الخلع بمسمى صحيح **لزم** كماله البيع
ونحوه او بمسمى **فاسد** يقصد الخمر او وقع
الخلع مع الزوجة **بلا** ذكر عوض ونوي التماس قبورها
فقبلت **وجب مهر المثل** لانه المراد عند فساد
العوض في الاولى ولا طرح العرف يجريان الخلع بعوض
فيرجع الي المراد عند الاطلاق في الثانية **وهذه الفرقة**
فرقة بينونة فلا يلحق المختلعة طلاق ولا ظهار ولا
ايلا ولا تستحق نفقة ولا كسوة ان كانت حايل ولا تنوارث
بينها وبين الزوج ويجب بوطئها لها الحد ولا يستيح
الزوج وطئها الا بعقد جديد ويجب فيها مهر جديد
ولو عتقت في العدة لم تكمل عدة الحرائر او مات الزوج
فيها لم تنتقل لعدة الوفاة ولحد عقد عليها وقد
علق طلاقها بشي قبل الخلع لم تعد اليمين بعقد العقد
بخلاف الرجعية في ذلك كله فانها كالزوجة **كتاب**

الطلاق هو لغة حل القيد وشرعا حل عقد هه
الكلام بلفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قبل الإجماع
الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان والسنة كقوله
صلي الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال ابغض الي
الله من الطلاق راواه ابوداود باسناد صحيح
والحاكم وصححه واركانه اربعة مطلق وصيغة
وقصد وزوجة وله والفسخ انواع بينتها بقوي
وفرقة النكاح في الحياة طلاق وفسخ والطلاق
انواع اربعة المعهود الاتي بيانه **والفسخ** كما مر
بيانه **وفرقة ايل** الاتي بيانها في بابيه **وفرقة**
الحكيم السابق بيانها في باب القسم والنشوز
والفسخ انواع سبعة عشر فرقة اعسار مهر
او نفقة اي اعسار الزوج بعد اجهاله بهما بعد
امهاله ثلاثة ايام ليتحقق اعساره لكن الفسخ
بالمهر انما يكون قبل الوطي لا بعده لبقاء المعوض قبله
وتلفه بعده وكالاعسار بالنفقة الاعسار بكل من
من الكسوة والمسكن **وفرقة لعان** الاتي بيانها في
بابيه **وفرقة عتيقة وعيوب وغرور** كما مر بيانها
في محلها **وفرقة وطئ شبهة** كان وطئ بها ام زوجته

او يبتها **و فرقة وطى شبهة** سمي للزوجين الحري
او احدهما قبل الدخول او بعده صغيرين كانا او
كبيرين واسترق الزوج لان الرقا اذا حدث ازال
المكك عن النفس فعن العصة **اولي و فرقة**
اسلام من احد الزوجين **وردة** منه او منهما
واسلام من الزوج **علي اختين او** من هر علي اكثر
من اربع او علي امتين **و فرقة مكك** احد الزوجين
الاخر كما مر بيانها في محالها **و فرقة عدم الكفاة**
بان اطلقت الاذن فيان الزوج غير كفوء **و فرقة**
انتقال من دين الى اخر كما تنتقل احد الزوجين
من اليهودية الى النصرانية فهو اعم من قوله
تحمس احد الزوجين **و فرقة رضاع** بشرطه الاتي
في بابيه وحذفت من الاصل كلام الوليين والموت
لانها ليس بفسخ اذا الفسخ فرع الصحة وهي
منتفية في الاول والموت ينتهي به النكاح فليس
فسخا له **والطلاق صريح** وكناية **فصرح به خمسة**
الطلاق والفراق والسراح والخلع ومنه لفظ
المفادات **ونعم في جواب** من القايل **له طلقت**
زوجتك ان اراد القايل القاسي الانتشا لاشتتها رها

في معنى الطلاق مع ورودها في القرآن وانما لم يرد فيه نعم
لأنها بمعنى طلقها فان **الاداء الاستخبار** فم اقرار
بالطلاق وان جهل مراد القائل فظاهر انه يحمل على الاستخبار
لان الانشال يستفهم عنه **وكنايته** ما احتمله اي
الطلاق وغيره **كانت خلية** او برية اي من الزوج
او **بابن** اي مفارقة او **بنة** اي مقطوعة الوصلة
او **بثلة** اي متروكة النكاح او اعتدي او استبري
رحمك لا في طلقك **ولا بد لها** اي الكناية من النية
مقترنة بأولها وان عزبت في اخذها **ويفارق الفسخ**
باربعة اشياء **بان لا سنة** فيه اي الفسخ **ولابدة**
لانه شرع لدفع مضار نادرة فلا يليق به مراقبة
الاوقات **والارجعة** فيه **ولا يثبت** اي ولا يثبت
معه شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار
والايلاد لانه يفيد البينونة دايما بخلاف الطلاق
ولا يثبت فيه انها التحلل بعده حتي تنكح زوجا
غيره لانه شرع لدفع مضار كما مر فلا يليق به
التفريع عنه بثبوت ذلك **والطلاق** ثلاثة انواع
اماسني كان هو او لي من قوله وهو ان يطلقها
ولو ثلاثا بعد الدخول وهي ممن تعتد بالاقرا
في طهر

ظهر لامع اخره ولم يطاها فيه ولا في حيض واخره
قبلة وكان يطلقها مع اخر حيض لم يطاها فيه
لاستعقابه الم شروع في العدة وعدم الندم
وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن وفي خبر الصحيح ان ابن عمر طلق امراته
وهي حايض قد كرك ذلك عمر النبي صلى الله عليه
وسلم فقال مرة فليراجعها ثم ليسكنها حتى تظهر
ثم تحيض ثم تظهر فان شاء مسكنها وان شاء طلقها
قبل ان يجامح فتلك العدة التي امر الله ان يطلق
بها النساء **او بدعي كان** هو اولي من قوله وهو ان
يطلق مدخولا بها ولو في الدبر وهي ممن تعتد بالاقراء
في حيض او تناسل لامع اخرها او معه ووطيها
فيها وكان يطلقها مع اخر طهر لها الفته الاية والمقني
فيه تضرها بطول مدة التربص **او يطلقها في**
طهر وطيها فيه او في حيض قبله ولم يظهرها
حمل لا داية الى الندم عند ظهور الحمل فان الاشارة
قد يطلق الحامل دون الحامل وعند الندم قد
لا يمكنه التدارك فتضره والولد وتندب
الرجعة لمن طلق بدعي الخبر السابق ونديها ينتهي

برؤا من البدعة **اولا سني ولا بدعي وهو ثمانية**
ان يطلقها قبل الدخول وطلاق صغيرة وطلاق
ايسة وطلاق حامل منه وطلاق ايل وطلاق
الحريم وطلاق المختلعة وطلاق المتخيرة لا تنفأ
ما مر في السني والبدعي ولان افتد المختلعة يقتضي
حاجتها الى الخلاص بالعراق ورضاها بطول التبرج
واخذ العوض يؤكد ادعية العراق ويبعد احتمال
القدم والحامل وان تضررت بالطول في بعض الصور
فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة ولان طلاق
المتخيرة لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق وقوي
والمختلعة والمتخيرة من زيادتي **ويقع الطلاق منجرا**
كانت طالق ومعلنا كان دخلت الدار فانت طالق ومن
قدر على تعليق قدر على تجيز غالبا ومن غيره اي
من غير الغالب المرأة الحايض فان زوجها يقدر على
تعليق طلاقها سنيا ولا يقدر على تجيزه
كذلك لما مر وكذا عكسه كان تكون المرأة طاهرا لم
يطاها زوجها في ذلكا الظهر ولا في حيض قبله
فانه يقدر على تعليق طلاقها بدعيا ولا يقدر
على تجيزه كذلك **ومنه من به رق فانه يقدر**
علي

على تعليق ثلاث طلقات بعقده قوله ان
عققت فانت طالق ثلاثا ولا يقدر على تجبرها
لانه لا يملك الثالثة أصلا وفي التعليق وفي التعليق
يملكها حالة التعليق الوقوع وتعبيري بما ذكر
اولي من حمرة بما ذكر ومن علق طلاقا بصفة وقع
بوجودها عملا بمقتضى اللفظ الا في ربح صور فيها
اذا وقع التعليق والصفة او احدهما في غير
نكاح كان يقول لاجنبية ان دخلت الدار فانت
طالق فدخلت قبل ان ينكحها او بعده او يقول
لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق فابانها
ثم دخلت فلا يقع لا تنفوا ولا ينه على المحل وقد
قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد
نكاح رواه الترمذي وصحة او احدهما في
نكاح اخر كان يقول لزوجه ان دخلت الدار
فانت طالق فابانها ثم نكحها فدخلت فلا يقع
لا رتاع النكاح الذي علق فيه ولا يقع الطلاق
العلق بصفة بدون وجودها الا في صور ان
يعلق طلاقها برويتها الهلال فيراه غيرها
اولا يراه احد لكن ثم عدد الشهر او يقول لها

انت طالق اسما ونيا مضى او لرضا فلا
او طلقة حسنة قبيحة او يقول
لما لا سنة لها ولا بدعة كاي سنة
انت طالق للسنة وانت طالق للمدة
فيقع في الحال في الجاهل اما في الاولين فلا
العرف يحمل رويتهما الهلال على العلم بخلاف
رويتهما زيدا مثلا فقد يكون لغرض زحوا
عن رويته واما به في الثالثة فلمنا فاة
الاسناد الى الماضي ظاهر اللفظ واما
في الرابعة والاخيرة فمحملا على التعليل واما
في الخامسة فلتنقاد الوضعيين فيلغزان
ويبقى اصل الطلاق وفي استئنا هذه الصورة
بما ذكر تسع اشترت له في شرح الاصل ولا
يقع الطلاق المعلق بمحال عقلا او شرعا
او عرفا لقوله لغز وجتيه ان ولدتما ولدا
او حفتما حيفة فانتما طالقان وكتعليق
بمنح صوم رمضان وبصعود السبلان
الصنف المعلق عليها لم توجد وقد يكون
الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع
لامتناع

لا متفاع وقرع المعلق به مما في قوله تعالى
حتى يباح الجمل في سم الحياط ولو طلق زوجته
ثلاثا او طاهر منها او لا عنها ثم مكلمها
بان كانت امة لم يطلها حتى تدخل في الاولي
ويكفي في الثانية واما في الثالثة فلا يطلها
اصلا لانها حرمت عليه ابدا ولو طلقها
ولم يستكمل الثلاث فزوجت غيره ثم عادت
اليه عادت بباقيتها وان دخل بها الغير
لانا عمر رضي الله عنه افتي بذلك ووافقه
جمع من الصحابة الصحابة ولا يخالف لهم
كارواه البيهقي ولو اوقع عليها نصف طلاق
كقوله انت طالق نصف طلقة كل فتقع طلقة
لانا الطلاق لا يتبعض الا في انت طالق نصف
طلقة فلا يقع الا واحدة لان ذلك طلقة
الا ان يريد كل نصف من طلقة فتقع طلقا
تكميلا للبعضين وكذلك الحكم في بقية الكسور
كربع طلقة ورباعي طلقة **باب الرجعة**
هي بفتح الراء ففتح من كسرها لغة المرة من
الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق

غير باين في المدة والاصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك **لكنك**
اي في المدة ان ارادوا اصلاحا اي رجعة وقوله
الصلاق مرتان الاية وقوله صلى الله عليه
وسلم لعمره فليراجعها كما مروا ركانها اربعة
طلاق رجعي وزوج وزوجة وصيغة تصاح بالمرح
كارجعتك وامسبتك وكردتكم الي شهرتها
في ذلك وورودها في الكتاب والسنن ولاضافة
في الرد كما مثلت واجبة بخلاف غيره لانه قد
يتم منه الرد الي الابوين بسبب الفراق بخلاف
غيره **وتصح بالكناية بنية كاعدت حلك**
ورفعت حريمك وتزوجتكم وتصح بالترجمة
وذكر الكناية من زيادتي **وتخالف الرجعة النكاح**
في انها تصح بلا ولي ولا شهود ولا لفظ النكاح
او تزويج ولا رضی منها ومن وليها وتصح
في الاحرام ولا توجب مهر لانها في حكم استدامة
النكاح في جميع ذلك والامر بالاشهاد في اية
فامسكوهن بمعروف محمول على النذير **وشروط**
صحتها كون الزوج اهلا للنكاح بنفسه
ايقاعها

ايقاعها قبل تمام عدته للاية الاولى فهو وطيت
في عدته بشبهة فحلت فانهما انتقلت الى العدة
بالحمل ومع ذلك الزوج رجعت فيهما وله تجديد
العقد عليها فيها ان كانت بائنا لان عدتها
لم تنتم فيها وكما لو طلق حايضا وتفسا فان له
ان يرأجعهما في زمن الحيض والتفاس وان لم
تشرع في العدة ولانهما يتوارثان في **الاولى**
باب الايلا هو لغة الخلف وشرعا حلت
زوج يتصور وطية ويباح طلاقه ولرسلرانا
علي امتناعه من وطى زوجته التي يتصور
وطيها في قبلها مطلقا وفوق اربعة اشهر
ولو في ظنه كان يقول والله لا اطاول اولاد طاول
خمة اشهر او حتى يموت فلان نوال اصل
فيه قوله تعالى للذين يولون من نسايرهم
الاية وهو حرام للاية او اركان سة زوج
وزوجة بقيدهما السابق ومحلوف به
ومحلوف عليه وهو الوطي ومدة وصيغة
وعلم بما امرانه له يصح من اجنبي حتى لو نكحها
لم يكن موليا بما قال ولا من نكح او جب ذكره

ولم يبق منه قدر الحشنة فقولي يتصور عليه
اولي من اقتصاره على عدم الصحة من الجيوب
ولا من صبي ومجنون ومكره ولا من ارتقا ولا
قرنا وينعقد الصريح كالجماع والوطي اقتضا
بكر بالفا والقاف وتغيب حشنة بفرج وجم
وبالكناية بنية كالمباشعة والمباشرة
واللمس والصريح منه ما يدان فيه كاللا
قتضاض والوطي بان يقول اردت الاقتضاء
بغير الذكر والوطي بالقدم ومنه ما لا يدان
فيه كتغيب الحشنة في الفرج فاذا مضت
الرابعة الا شهر من الابل او من الرجعة او
من زوال القاطع للمدة يلاوطي ولم يكن
بها خوض فلها مطالبته بالغيبة وهي
ثم ان لم يف فلها مطالبته بالطلاق لانية
السابقة وليس لسيد الامه وولي الحرة
مطالبته لان الاستمتاع حق المرأة فان ابي
الغيبة والطلاق طلق عليه القاضي
طلقة نيابة عنه سواء الهاله وما ذكرته
من الترتيب بين مطالبته بالغيبة والطلا

هو ما ذكره الرافعي تبعاً لظاهر النص وقضية كلام
الاصول لها تردد الطلب بينهما وهو الذي
في الروضة كاصلها في موضع وصوب الزركشي
وغيره الاول **وانما يتعقد الايلا بالخلف بالند**
تعالى وبضمانته المذكورة في الايمان **وبتعلق**
طلاق او عتق او التزام قربة كقوله ان وطيتك
فضرتك طالق او فعبدني حراً او قلله على صلاة
او صوم او عتق او الف درهم للفقراء **فان خلف**
بما لا يبقى بمدة الايلا كلاله على صوم هذا
الشهر ان وطيتك **فليس بمول** لانه لا يلزمه
بالوطي بعد الشهر شي **واذا وطي مختاراً بمطالبة**
او دونها **لزمه كفاره يمين** بقيد زدته بتقوى
ان خلف بالند اي باسمه او صفته كان خلف
بتعلق طلاق او عتق وقع بوجود الصفة
او بالتزام قربة لزمه ما **التمه او كفارة**
يمين فان لما منع طبعي من الوطي كرض ويرجي
زواله ولا يرجي زواله كجب **فابلسانه**
فيقول في الاول اذا قدرت فيت وفي الثاني
لو قدرت فيت لانه يخفوه به الا اذا وان عذر

لما منع شرعي كاحرام طابته بطلاق لانه الذي
يمكنه حرمة الطلاق الوطي فان عصى بوطي سقطت
المطالبة لا بخلا لا ليمين **ويرتفع حكم الايلا** باربعة
امور لا بخلا لا ليمين بكل منها **بالوطني** من الموالي
وهو مكلف عالم مختار وكذا اسكران **والطلاق**
البائين وانقضاء مدة الحلف وموت بعض
المحلفين عليهن في قوله **لارب** من النسوة مثلا
والله لا طأوتني ولا نظري تصور الوطي بعد
الموت لان اسم الوطي انما ينطلق عما ما يقع في الحياة
ولولم يمت منهن احد **ووطني** **ثلاثا** منهن تعين
الا يلا في الرابعة من **ح** لحصول الحنث بوطيها
فعلم انه لا يكون مولى في الحال لان المعني لا طأ
جميعكن فلا يحنث بوطي **ثلاثا** منهن **فان قال**
والله لا طأكل واحدة منهن في الحال لحصول
الحنث بوطي كل واحدة **ولان قال والله لا طأ**
واحدة منكن فان قصد الامتناع عن واحدة
معينة فمؤد منها فقط او مبهمة عينها او عن
كل واحدة او اطلق فمؤد من كل منهن **باب**
الظهار ما يؤخذ من الظاهر لان صورته الاصلية

ان يقول لزوجه انت علي كظهر امي وحصلوا الظهور
لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الرجل والاصل
فيه قبل الاجماع اية والذين يظاهرون من
نسايتهم وهو حرام لقوله تعالى وانهم ليقولون
منكر من القول وزورا واركانه اربعة زوجان
ومشبه به وصيغة كما يؤخذ من قولي **يباح**
من كل زوج يباح طلاقه ولو خصيا ومجبورا
وعتينا وسكرانا وكافرا فلا يباح من اجنبي حتى
لوناكحها لم يصير مظاهرا ولا من صبي ومجنونا ومكره
وهو ان يقول لزوجه انت اوعضو من اعضائك
الظاهرة ولو بدون علي ومني او معي كظهر امي اي
في التحريم بخلاف **الاعضاء الباطنة** كالكبد والقلب
فليس بظهار لانه لا يمكن التمتع به حتى يوصف
بالحرمة فان شبهها ببعضها **غير الظاهر** في
اعضائها ولم يذكر للكرامة كيدتها وابطونها
كان ظهرا مطلقا وكذا يكون ظهرا ان ذكر لها اي
للكرامة كعينها **وقصد ظهرا** فان قصد كرامة
او اطلق فلا يكون ظهرا **وقوله انت كما في كناية**
لانه يحتل الظهار وغيره **وكالام محرم** غيرها لم

يُطْرَحُ بِهَا عَلَيْهِ كَأَخْتِهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ وَمَرْضَا
أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ زَوْجَةِ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وَلادَتِ
بِخِلَافِ نَحْوِ مَرْضَعَتِهِ وَزَوْجَةِ ابْنِهِ فَلَيْسَتْ كَالْأُمِّ
لِطَرَحِهَا عَلَيْهِ **وَتَلْزِمُهُ كِفَارَةٌ بِالْعُودِ** لِلْأَيَّةِ
السَّابِقَةِ **وَهُوَ فِي ظَهَارٍ غَيْرِ مَوْقَتٍ مِنْ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ**
أَنْ يَمْسُكَهَا زَمَنًا يُمْكِنُ فِرَاقُهَا فِيهِ لِأَنَّ الْعُودَ
لِلْقَوْلِ مُخَالَفَتُهُ لَهُ يُقَالُ قَالَ فُلَانٌ قَوْلًا ثُمَّ عَادَ
لَهُ وَعَادَ فِيهِ أَيْ خَالَفَهُ وَتَقَضَّيَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ
قَوْلِهِمْ عَادَ فِي حَبِيبَةٍ وَمَقْصُودُ الظَّهَارِ وَصْفُ
الْمَرَأَةِ بِالتَّحْرِيمِ وَامْسَاكُهَا بِخَالَفَتِهَا أَمَّا الْعُودُ
فِي الظَّهَارِ الْمَوْقَتِ فَهُوَ أَنْ يَطَافِيَ الْمَرَأَةُ وَأَمَّا الْعُودُ
فِي غَيْرِ مَوْقَتٍ مِنْ رَجْعِيَّةٍ فَهُوَ أَنْ يَرَجِعَ وَالْأُوجُهُ
أَنَّ الْحَاكِمَ لِكِفَارَتِهِ تَجِبُ بِالظَّهَارِ وَالْعُودِ **وَلَوْ ظَاهِرٌ**
مِنْ أَرْبَعٍ بِكَلِمَةٍ كَقَوْلِهِ أَنْتَنِي عَلَى كَظْهَرِي **لَزِمَهُ**
بِامْسَاكِتَيْنِ أَرْبَعُ كِفَارَاتٍ لَوْجُودِ الظَّهَارِ وَالْعُودِ
فِي حَقِّ كُلِّ مَنَّهُنَّ وَلَوْ ظَاهِرٌ مَنَّهُنَّ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ
وَلَوْ مُتَوَالِيَةً فَعَايِدُ مِنَ الثَّلَاثِ الْأُولَى قَدْ
فَارَقَ الرَّابِعَةَ عَقِبَ ظَهَارِهَا فَعَلِيهِ ثَلَاثُ
كِفَارَاتٍ وَالْأَفَارِجُ **بَابُ — اللِّحَانِ** هُوَ

لغة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة
جعلت حجة للمضطري قدق من لطح فراشه
والحق العاربه اوالي نقي ولد واركانه ثلاثة
متلاعنان وصيغة كما يعلم مما ياتي ولا اصل
فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم
الايات واليه اشترت بقولي وهو ان يقول
الزوج اربع مرات اشهد بالله الي لمن
الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا اي
زوجته والخامسة ان لعنة الله عليه ان
كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا
ويشير اليها في المحذور ويذكرها في الغيبة ويأتي
بدل ضاير الغايب بضماير المتكلم فيقول لعنت
الله علي ان كنت الخ وان كان ولد ينفيه ذكره
في الكلمات الخمس لينتفي عنه فيقول وان الولد
الذي ولدته او هذا الولد من زنا وان لم يقل
ليس مني ويحصل به اي بلعانه ستة اشفا
نسب نفاه به حيث كان ولدا في الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق
الولد بالمرأة ورده المدعنه لها وكذا الزاني

ان سماه في لعانه الايات السابقة في الاول
وقياسا عليها في الثانية وكالحديثين
وتحريم المرأة عليه موبدا الخبر اليه في المتلذذ
لا يجتمعان ابدا **والجواب** المحذ عليه قوله تعالى
ويذكر عنها الغدا وانفساخ ظاهرا وباطنا
كالرضاع وسقوط حصانتها في حقه ان لم
تلاعن او لا عننت وقدنها بذلك الزنا واطلق
والا لان من هذه الستة مقصودان والبقية
تبع لهما فان **الكذب نفسه ثبت النسب** لانه يثبت
بالا مكان **ولزمه المحذ ولم ترتفع** الحرمة لظاهر
الدلالة السابقة **ولا يلاعنا اجنبية** لان
شرط الملاعنا ان يكون زوجها **ان قد قضاها**
وهي زوجته فيلاعنا **سوا نفى ولدا**
لا فان قد قضاها بعد ان بانها او ماتت فان كانا
مطلقا او مضاف الي بعد نكاحه لا عنان ولد
يلحقه ويريد نفيه دون ما اذا لم يكن وان كان
مضافا الي قبل **نكاحه** او الي بعد البيونة فلا
لعنا **سوا نفى ولدا** لا فيحد لكن له استشا
قد في مطلق او مضاف الي بعد النكاح ويلاعنا

نفى

لتنفى الولد ويسقط عنه الحد **والوان وطبها**
بشبهة كالح فاسد ثم قذفها فيلا عن ان
 كان ثم ولد ينفي **نسبه** فيلا عن **وحيصل به**
غير الرابعة من الصور السابقة في المتن فينتفي
 نسب نفاه بلعانه ويدر عنه الحد تبعاً لاشفا
 النسب وقهر المرأة عليه موبدا كما لو لاعن
 في نكاح صحيح اما الرابعة فلا تحصل به فلا
 يجب الحد عليها **ولا تلد عن هي** لان تنق الزوجية
 ولا لعانه لتنفى النسب وهو لا يتعلق بها ولو
 قال الزوجته وطيت بشبهة وجب لها تقريره
 لان فيه عارا وايدا وله اللعان وان لم يكن ولد
 ويقول في نفسه اشهد بالله اني لم اصادقني
 قمار ميتها من اصابة غيري لها علي فراشي وان
 هذا الولد من تلك الاصابة **ولا تكرر اليمين الا في**
اللعان والقسامة لعظم امرها وليس منها
 ما يكون ابتداء بل بينة في جانب المدعي الا فيهما
وشرط اللعان سبق قذف **يوجب الحد**
 كقوله من صراحي زنيست او يا زانية ومن كنا
 زناات في الجبل او زناات او يا فاجرة فلا يجوز

ياته

اللعان بدون ذلك **لا في صور** ان تكون المرأة
كافرة او امة او مدبرة او كانت بنة او ام
ولدا او مبعضة او مجنونة او صغيرة تطوط
او مكرهة على الزنا او موطوءة بشبهة فان
قدفها لا يوجب الحد لانه انما يجب بقذف
محض وهو مكلف حرم مسلم عفيف عن وطى
يحدثه وهو منتف في المذكورات فقد فهم
انما يوجب التعزير والاخيرة من زيادتي **وضابط**
ذلك ان يكون سبب وجوب التعزير فيها
التكذيب لان القاذف كاذب ظاهر فيلزم
لدفع التعزير فان كان سببه التاديب اما
لكذب معلوم كقذف طفلة لا قرطا او رتقا
او قرنا او لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت
زناها فلا لعان اما في الاول فلتيقن كذبه
فلا يمكن من الخلف على انه صادق فيعزرك القذف
لان كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عار بل
منعاه من الايذاء والخوض في الباطل واما في الثاني
وهو من زيادتي فلان اللعان لاظهار الصدق
وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسبب

والايذاء

ولا إذا فاشبه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ
ولكن زوجة معارضة لعانه بان تقول بعده
الربع مرات استشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما
رماي به من الزنا والخامسة ان غضب الله
عليها ان كان من الصادقين فيه وتشير اليه
في الحضور وتعيظه في الغيبة وتأتي في الخامسة
بضماء المتكلم فتقول غضب الله عليه الخ ولا
يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه وانما
تأخر لعانها عن لعانه لان لعانها لا يسقط
الحد الذي لزمها بلعانه **ويشترط للعان امر**
القاضي به وتلقين كلماته لكل منهما فيقول **قل**
كذا وقولي كذا فلا يعتد به بدون ذلك كما في سائر
الايام **باب العدة والاستبراء العدة**
مدة تترخص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها اول التبعيد
اول تنجسها على زوج والاصل فيه قبل الإجماع الايات
والاخبار الاليتية وهي **الفرقة حياة** بطلاق
او غيره **وانما تجب للفرقة بعد وطئ ولو في الدبر**
بخلاف ما قيله لانه تعالى اوجبها على المطلقا
بلنظر يقتضي التحريم ثم خص منه بمن لم يدخل

بها بقوله ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم
عليهن من عدة تعتدونها **او بعد ادخال مني محرم**
لانه اقرب الى العلوق من مجرد الايلاج وفي معنى ذلك
الوطي بشبهة او ادخالها مني من طنته زوجها
او سيدها وهي اي عدة الفروقة الحرة ذات اقوال ثلاث
اقر القوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
ثلاثة قروا **والحرة غير ذات اقربان** اي بيست من
الحيض او لم تحض **ثلاثة اشهر** لقوله تعالى
واللائي يئسن من المحيض من نسايكم ان ارتبتم
فعدتهن كذلك وقد ذكرت في شرح الاصل عدة
المتخيرة وزيادة علي ذلك فراجعوه **والعدة لغيرها**
اي لغير الحرة **لذات اقرا** ولو بمعضة **قران** لقول
عمر رضي الله عنه تعتد المرأة بقرين ولا نها على
النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت
القران الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق اذا لا يظهر
نفسه الا بطور كله فلا بد من الانتظار الا ان
يعود الدم **ولغير ذات اقربان** اي بيست من الحيض
او لم تحض **بشهر ونصف** لانها على النصف من الحرة
واما الفروقة وفاق فتجب علي الزوجة **وانا انتني**
الوطي

الوطي وادخال المني او كانت صغيرة او زوج صغير
وهي الحرة ولو من ذوات الاقرا **اربعة اشهر وعشرة**
ايام بلياليها قال تعالى والذين يتوقون منكم
ويذرون ازواجهم يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا وتعتبر الاشهر بالاطلة ما امكن وتكمل المتكسر
ولغيرها ولو بعبضة فها هم من قوله وللأمة
شهران وخمسة ايام **بلياليها** على النصف من
الحرة هذا كله في غير ذوات الحمل اما فيها فبو **ضعه**
اي الحمل تعتد ولو كان الحمل ميتا ومضعة
غير مصورة اخبر القوابل بانها **اصلا** دمي
لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
فهو مفيد للاية السابقة ولان المضعة المذ **كورة**
تسمى حملا بخلاف النطفة ونحوها وانما تعتد **بها**
بالوضع بشرط **نسبة الحمل الي صاحب العدة**
ولو كان صاحبها مجبويا او مسلوليا او كانت نسبة
الحمل اليه **احتمالا لمني بلعان** وان انتفى عنه
ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم يكن نسبه
اليه لم تنقض العدة بوضعه كان مات وهو
صبي وامرأة حامل لا تتغايه عنه **ويشترط**

انفصال كلمة له حتى ثاني توأمين بان يكون
بينهما دن ستة اشهر لانهما حمل واحد فشملت
الاية بخلاف ما افترأ الخلل بينهما ستة اشهر قال
الثاني حمل آخر بخلاف ما اذا لم ينفصل كلمة
اذ لا يحصل ببعضه براءة الرحم ولان هذه لم تضع
حملها **والاستبراء** وهو لغة طلب البراءة وشرعا
الترخص بالمرأة مدة بسبب ملكة التي حدوثا
او نزولا بسبب تجد دخل وطى لبراءة الرحم او
تعبدا وطونوعان **واجب ومستحب** ولا اصل
فيه قوله صلى الله عليه وسلم في سبائك الراس
الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
حيضة رواء ابوداود وغيره وقاس الشافعي رضي
الله عنه غير المسبية عليها يجامع حدوث الملك
والحق من لا تحيض بمن تحيض في اعتبار قدر
الحيض والطهر غالبا وهو شهر **فالواجب** كالمين
في انتقالها اي المرأة من حرية الى رق كالمسبية
وان لم تكن موطوءة لعموم الخبر السابق او عكسه
اي انتقالها من رق الى حرية كالحقيقة بعد وطئها
وام الولد بموت سيدها عنها الزوال الفرائش عنها
كزوال الفرائش عن الحرة نعم لو استبرأ العقيقة
قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج
في الحال اذ لا تشبه منكوبة بخلاف ام الولد

او من رقا الي رقا كالمشتراة والموروثة والمردودة
يعيب لتجدد الملك وفي تجدد حل وطبها له اي
السيد كالمطلقة قبل الدخول والمكاتبية بالتعجز
او بفسخها للكتابة لعود ملكا التمتع بعد زواله
بخلاف المطلقة بعد الدخول لا يجب عليها الاستبراء
الا ان ملكها مزوجة ثم طلقت وانقضت عدتها
فيجب عليها الاستبراء **ولغيره كان يريد السيد**
ترويحها وكانت موطوته او موطوة غيره وطيا
محترما ويريد الترويح غير ولم يستبرها من تنقلت
منه **والمستحب اما في امة كان اشترى زوجته**
فتستبرأ استحبابا ليقير ولد النكاح عن ولد
ملك اليمين فانه في النكاح ينعقد مملوكا ثم يعق
بالملك وفي ملك اليمين ينعقد حرا وتصير امة ام
ولدا وفي حرة كان مات ولد زوجته من غيره من
غير اصل و فرع فتستبرأ استحبابا لاحتمال انها
حامل باللميت فيرث منه **ولا يعتبر في العدة**
اقصى الاجلي من عدة وفاة وثلاثة اقرال في
ثلاثة مواضع فيما لو طلق احدي امرأتيه
طلاقا باينا وقد دخل بهما وهما ذواتا اقرا
معينة كانت المطلقة او مبهمه ثم مات قبل

البيان في الحينة عنده او التعيين في الميمنة
فتعقد كل منهما بالاكتر من عدة الوفاة من
الموت وثلاثة اقران من الطلاق لان كل واحدة
لزمها عدة والتبست عليهما باخري فلزمها ان
تاتي بالاكتر احتياطاً فان لم يدخل بهما او دخل
بكل منهما والطلاق رجعي او كانتا ذواتي اشهر
اعتدتا الوفاة ولو دخل باحدهما وهي ذات
اشهر مطلقتا او ذات اقران في طلاق رجعي اعتدت
كل منهما الوفاة او في طلاق يابن اعتدت من
دخل بهما بالاكتر والاخري عدة الوفاة للاحتياط
في الجريح وفي الواسم الزوج على اختين او امتين
او اكثر من اربع ومات قبل ما مر اي البيان او
التعين فتعقد كل بالاكتر من عدة الوفاة وثلاثة
اقران من الموت احتياطاً وذكر التعيين في هذه
والتي قبلها من زيادتي وفيما لو مات سيدام
ولد زوجهما ولم يرددا ولهما موتا فتعقد
من يوم موت افرهما موتاً باربعة اشهر
وعشراً

وعشروا احتياطا ثم ان كان بينهما شهران
وغيبى ليال فالكثر ولم تحض فمرها فلا بد
مع ذلكا يامع الاربعة اشهر وعشروا **من حيضة**
فيها او بعدها لاحتمال ان الروح مات اولادها **نقضت**
عدتها وعادت فراشا السيد **وان كان بينهما**
اقل من ذلك لم تحتاج للحيضة اذ لا استبرا
عليها لانها لم تعد فرشا السيد لكن ربها زوجة
او معتدرة وما ذكرته من ان حكم الشهرين وخمسي
ليال حكم الاكثر منها المعتمد وقد اوضحته في
شرح الاصل **باب الرضاع** هو
بفتح الراء وكسر طالفة اسم لمص الثدي وشرب
لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امراة او ما حصل
منه في طوف طفل وتقدم التحريم به في كتاب
النكاح والطلاق حصنا في بيان ما يحصل به واركانه
ثلاثة مرضع ورضيع ولبن **لا تثبت حرمته**
الا يكون اللبن لادمية بلغت تسعا من
السنين القرية تقريبا لاحتمالها البلوغ سوا
لبكر والخلية وغيرهما فلا يثبت بلبن رجل ولا
ولا بلبن خنثي ما لم تتضح انوثته لانهما لم يخلتا

لغذا الولد فاستبها سائر المايعات ولا يلبن بيمه
حتى لو شرب منه ذكر وانثى لم يثبت بينهما اخوة
لانه لا يصلح لغذا الولد صلاح حية لبن الادمية
ولا يلبن جنينة لان الرضاع تلوث لب والدق قطع
النسب بين الانثى والجنى وهذا لا يخرج بتعبيري
لاصل بامراه ولا يلبن من لم تبلى تسع سنين
لانها لا تحتل **وبوصوله** او وصول ما حصل منه
المجوف من معدة ودماع بواسطة منفتح وان
تقاياه في الحال لو صوله الى محل التغذية بخلاف
وصوله الى غيرهما كالحاصل لها بصبه في جراحة
بيطنه او في احليله او وصوله اليهما بواسطة
المسام كصبه في العين **وبكون الرضيع لم يبلغ**
حوليني في ابتداء الخامسة يقينا فلا اثر للرضاع
بعدهما ولا مع الشك في ذلك لخبر لا رضاع
الا ما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره وللشك
في سبب التحريم في صوله الشك وابتداء الحولين
من انفصال الولد ويعتبر كونه حيا حياة
مستقرة

مستقرة فلا اثر لوصول ما من الي جوف غيره ^{وجه} ~~لغيره~~
عن التغذية ويكون الرضاع او الحلاب في حيا **تما**
الحياة المستقرة فلا يثبت بلبن ميتة لانه من
جثه منفكة عن الحمل والحمة كلبن البهيمة ولا
بلبن من انتهت الي حركة لانها كالميتة **وبكونه**
خمس رضعات يقينا فلا اثر لدونها ولا مع
الشك فيها الشك في سبب التحريم وقد روي
مسلم عن عائشة رضي عنها كان فيما انزل
الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن
فنسخن نجس معلومات فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ
من القرآن ابي يتلى حكمهن او يقرأهن من لم يبلغه
النسخ لقربه **وضبطهن بالعرف** وان لم يكن تشبع
اذا لاحد له في الشرع ولا في اللغة فرجعنا فيه
الي العرف فلو قطع **اغراضا** عند الثدي
او قطعته عليه الرضعة ثم عاد **تعدد**
الرضاع او قطع **للمرء** او للتفقس وعاد فوراً
او تحول من ثدي **ما الي** ثديها الاخر هو اولى
من قوله من ثدي **الي** ثدي **فلا** تعدد كما ان

ذكرهم من اقتصاره على المثالين المذكورين **ولا تحريم**
في وصول الدين للجوف **بحقنة** لا تنفذ التغذية بهما
ولا ينقطع نسبة الدين عن صاحبه هوام من
قوله زوج وان طالت المدة او انقطع الدين وعاد
او اطلق وتزوجت اخر لحوم الادلة ولانه لم يحد
ما يحال عليه **لا بولادة من اخر فالدين بعدها**
للاخر لحدوث ما يحال عليه فعلم انه قبلها
للاول وان دخل وقت ظهور ابن حمل الاخر لان
الدين غدا للولد لا للحمل ولو تزوجت امرأة في العدة
ثم ارضعت بلبنها طفلا فهو ايا الدين تابع للولد
فهو لمن لحقه الولد بقايف بان امكن كونه
من صاحب العدة والمتزوج فيهما **او غيره** كان
انحصر الامكان في واحد منهما فالمرتفع منه ابن
من لحقه المولود **باب عود النفقات**
وما يتبعها من ادم وغيره وهي جمع نفقة لزوجها
على الشخص لغيره **سببان نسب ومكداي**
مكد نكاح ويمن **فتجب بالنسب نفقة الاصل**
من اب وام ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبها
في الدنيا معروفا ومنه القيام بنفقتها وزوجته

لأنهما من تمة الاعفاف اللازم لفرعه **والفرع** من
ابن أو بنت ولو بواسطة لقوله تعالى فان اضعي
لكم فانوهن اجور من وجهه انه لما ألزمت اجرة
ارضاع الولد كانت نفقته الزم **ويشترط** في
وجوب النفقة **يسار المنفق** **بفاضل عن**
مؤنته ومونة زوجته وخادمها وخادمة
وام ولده يومه ولينته ما يصرفه الي من ذكر
فان يفضل شي فلا تجب النفقة لمن ذكر لانه
ليس من اهل المواساة ولا تجب لما لا كفاية
ولا لما كتبها الا ان يكون اصلا فتجب له الحرمة
بخلاف الفرع وتعبيرها بالمونة اعم من تعبيرة
بالقوت **ويجب بالملك نفقة الزوجة** **لحبر**
ما حق زوجه الرجل عليه قال يطعمها اذا
طعمت وتكسوها اذا كتبت رواه ابو داود
والحاكم وصحاح اسناده ولقوله تعالى وعاشرو
بالمعروف ونفقة **خادمها ان كانت ممن تخدم**
في بيت ايها **واحتاجت لذلك لزمانة او**
مرض لان ذلك من المعاشرة بالمعروف ونفقة
المعتدة اذا كانت رجعية **لبقا حبس الزو**
عليها

عليها وسلطنته **او كانت حاملا غير معتدة**
عن وفاة او وطى شبهة او نسخ بمقارن العقد
لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن
حتى يضعن حملهن بخلاف المعتدة عن وفاة
لخبر الدارقطني باسناد صحيح ليس للحامل المتوفي
عنها زوجة نفقة او عن وطى شبهة لعدم
الزوجية بمقارن العقد لرفع العقد من اصلة
ونفقة المملوك من رقيق وحيوان الحرمه الروح
ولخبر مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف
من العمل الا يطيق ولا شي على السيد للمكاتب
لاستقلاله **فعلي الخفي الحر للزوجة مدان**
ولخادمها مد وثلاث وعلي المتوسط الحر
لها مد ونصف ولخادمها مد وعلي المعسر
ومنا به رق ولو مبعضا موسرا لكل منهما
مد واحتجوا لاصل التفاوت في نفقتها
بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته
الاية والواجب غالباً قوت البلد فان
اختلفت وجب لايق بالزوج ويعتبر
اليسار وغيره طلوع الفجر وذكر في شرح الاصل

تعريف الغني والمتوسط والمعسر من زيادات آخر
ولو كان له أي لما تجب نفقته ابن وبنت فالمونة
عليهما سوا الاستراكتهما في مطلق الارث فلا
يختص بالابن ولا توزع عليهما اثلاثا بحسب
الارث ومثاله اصل وفرع فنفقته على الفرع ومن
وجب له النفقة وجب له الادم والكسوة والسكن
وتوابعها كالة تطيف للزوجة والة اكل لها
وقولي وتوابعها من زيادتي وتسقط النفقة
بمضي الزمان بلا اتفاق الا نفقة الزوجة وخاد
فلا تسقط بل تصير دينا في ذمته لانها بالنسبة
اليها معاوضة في مقابلة التكمين للتمتع وبالنسبة
الي غيرها مواساة **باب الحضانة** بفتح
الحا لغة مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الحب لضم
الحاصنة الطفل اليها وشرعا حفظ من لا يستقل
باموره وتربيته بما يصلحه ولانث اليق بها كما
يوخذ مما ياتي تقدم فيها الام وان علت اذا
كانت اهلا لها على الاب وان لقور شفقتهما
الي ان يميز الولد هو اولى من قوله يباح سبع سنين
فيخير بينهما ان افترقا واصلح لانه صلى الله عليه
وسلم خير غلام بين ابيه وامه الترمذي وحسن
والعلامة

والغلام كالقلام فان تدافعها بان عمتح
كل منهما منها واثام كل منهما ببلد او تزوجت
بمن لاحق له في الحضنة او بمن له ذلك ولم
يرض بحضنها الوكد قدم عليها الاب لقيام
المانع بالام وتقدم اقاربها بقيد زردته بقوى
الوارثات على اقاربه كما تقدم هي على الاب الا
الاخت لام فتقدم عليها **الاخت لام ام الاب**
وان علوا والاخت لا يورث الاب لقوة ارثهن
وخرج بالوارثات غيرهما كمن ادلت بذكر غير
وارث كام اب الام وبنت ابن البنت وبنت العم
لام فلا حضنة لها الا دلاهما بمن لاحق له فيها
وذكرت في شرح الاصل زيادة على ذلك وذكر ام
الاب من زيادتي ويقوم اب الاب مقامه في
غيبته في الحضنة وغسل الميت والصلاة عليه
لقيامه في الشفقة وترك من الاصل اشياء تعلم
من محالها ووقع فيه زيادة الا قبل قوله في الحضنة
والصواب حذفها كما صنعت **كتاب الجنائيات**
الشامل للجنائيات بالجراح وبغيره كسر ومثقل
والاصل فيها ايات كاية يا ايها الذين امنوا كتب

القصاص واخبار كخبر الصحابي لا يجل دم امر مسلم
يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله يا حدي ثلاث
التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه
المفارق للجماعة **يجب القود في النفس والط**
والمعني وهو من زيادتي **والجرح بشرط عمى**
القتيل فلا يقتل ذمي ولا غيره بجري وبشرط
المكافاة اي مساواة القاتل للمقاتل حال الجناية
وهي في النفس ان لا يفضل الجاني **مجنية**
بجربة او اسلام او اصلية او **سيادة** فلا يقتل
المؤمن فيده رق ولا مسلم بكافر ولا اصل بفرعة ولا
مكاتب برقيقه **وفي الثاني** اي الطرف والمعني
ذلك اي ان لا يفضل الخ **والاسم الاخص وسلامة**
الخلقة وهي المنفعة فلا تقطع الحريد من فيه
رق ولا يد مسلم بيد كافر ولا يد اصل بيد فرعة
ولا يد مكاتب برقيقه والصحيحة بالشلا ولا اليمن
باليسار ولا العكس ولا عيني صحيحة بجدقة
عميا ولا لسان ناطق باخرس **وفي الاخير** اي الجرم
ذلك اي الامور المذكورة **والمساحة** فيعتبر في الموضحة
مع ما ذكر طولها وعرضها فيقاس من راس الشاح
بقدر

بقدر موضحة المشجوع ويخط عليه بسواد ونحوه
ويوضح عليه بالموسى وذكر العصمة والاصلية
والسيادة من زيادتي هنا في الجراح **والقتل من**
حيث الحكم انواع ثلاثة واجب وهو قتل الحرابي
والمرتد وقاطع الطريق والزاني المحصن وتارك
الصلاة كما هي مبينة في ابوابها ومباح وهو القتل
قودا وحرام وهو قتل من لا امان من مسلم وغيره
عدوانا وهو من الكبار وانواع الجناية من قتل
وغيره فهو اعم من قوله وانواعه يعني القتل ثلاثة
عمد وهو قصد الفعل والشخص بما يتلف غالبا
وشبه عمد وهو قصد ذلك بما يتلف غالبا يعني
قصد ذلك بما لا يتلف غالبا وخطا وهو ان لا يقصد
الفعل او يقصد لكن لا يقصد الشخص ولا قود
في الاخير بها وانما فيهما الدية لقوله تعالى ومن
قتل مومنا خطأ فحري رقبته مومنة ودية
وخبر قتيل الخطا شبه العمد قتيل السوط والعصا
فيه مائة من الابل رواه ابوداود وغيره وصححه ابن
حبان وغيره ويجب القود في العمد بشرطه بالاجماع
الا في اربع عشرة مسألة في قتيل الاصل فرعه

الخبر لا يتبادر للذهن من أبيه وراه الحالم وصححه وبقية
الأصول كالاب وبقية الفروع كالابن والمعنى
فيه ان الأصل كان سببا في عدمه **وفي**
قتله مورث فرعه كان قتل عتيقه او زوجة
نفسه وله منها ابن لانه اذا لم يقتض منه
بجنايته عليه فالاولي ان لا يستوفيه منه
وفي انتقال بعض ارث القليل اليه أي الي
القاتل كان قتل احدا فوين اباهما ثم الآخر
امها والزوجة باقية فلا يقتل قاتل الاب
لا تنتقل بعض ارثه اليه من امه ومن حملته
بعض القصاص فيقط باقيه ويقتل قاتل
الام **وفي قتل رقيق سيد وقيقه ولو كانتا**
اوام ولدا ومن يملك بعضه لعدم المكافاة
وفي قتل حرى غيره ولو مسلما لانه لم يلتزم
احكامنا **وفي قتل مسلم كافرا** ولو ذميا بالخبر
النجاري الا لا يقتل مسلم بكافر ولا لعدم المكافاة
الا في ثلاث صور ان يخرج ذمي ذميا او مرتد
ذميا او مرتدا ثم يسلم الجراح ثم يموت
الجرح

بالمجراحة فيقتل به الكافاة له حال الجنائية
وذكر حكم المرتد من زيادتي وفي قتل هرمله
او بعضه من به رق لقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد ولخبر لا يقتل حر بعبد رواه
الدارقطني الا في صورتين ان يجرم رقيق رقيقا
هو اولى من قوله عبد عبد اثم يقتل الحارح ثم
يموت الخرج بالمجراحة فيقتل به لما رواه ان يقتل
بجهول النسب عبد اثم يقتل بالرق فيقتل به
مواخذة له باقراره وفي قتل شخص معصوم
مرتدا او حربيا وهو من زيادتي او زانيا محصنا
او تارك الصلاة او قاطع الطريق تخم قتله
لاستينافا حد الله تعالى مع انتفاع عصمته عليه
وفي قتله اي الشخص ملفوفا وزعم انه
غير انسان وفي قتل مسلم من ظنه حربيا
يدراهم او صنفهم له بيان مسلما الوضوح العذر
ولانه اسقط حرمة نفسه بمقامه وقولي حربيا
اولي من قوله كافرا ويجب القود بالسبب
وهو ما يوثر في تحصيل ما يوثر في التلف كما
يجب بالمباشرة وهي ما يوثر في التلف ويحصله

فيجب القوم على الشها هذا اذا رجع بعد
القتل بشهادة وقال تعدت الكذب وعلمت
انه يقتل بشهادتي وعلى المكره بكسر الراء غير
حق بان قال اقتل هذا والاقتلتك فقتله
فاشبهه بالورماه بسهم فقتله وتعيرني
بما ذكر اولي واعم مما عير به **فصل في وجوب**
القتل بفتح الجيم قد لا يوجب القتل
شيا الوهيبة او ايا حته وتقدم بيانها
وقد يوجب وان كان واجبا القود كقتل
المرتد مثله والزاني المحصن مثله **وقد**
يوجب الكفارة فقط اياما دون التقصاص
والمال كقتله نفسه او عيده او مسلما
يدار الحرب او بغيره **ظنه حرييا** لان كلا
منهم معصوم يحرم قتله والكفارة حق الله
تعالى فلا تسقط بذلك بخلاف الضمان بغيره
وقد يوجبها والقود او الدية وهو القتل
المحرم عمدا الا ما استثنى ما الكفارة فلما امر
واما الباقي فلا نه صلى الله عليه وسلم غير
اوليا القتل يبي القتل واخذ الدية رواه

الشيطان **وموجبه** اي القتل القود بفتح الواو
اي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل والجرح من قتل عمدا فهو قود رواه الشافعي
وغيره باسانيد صحيحة ولانه بدل متلف
قتعين جنسه كالمثلث المثلث وسمي قود الاسم
يقودون الجاني بحبل او غيره **والدية بذل عن**
النفس عند سقوط القود بلا عفو او بعفو
عنه عليها وقوي عن النفس اولي من قوله
عنه اي القود لان المرأة اذا قتلت رجلا لزمته
ديته ولو كانت بدلا عن القود لزمته ادية امرأة
وقد يوجب الكفارة **والدية فقط** اي دون
القود وهو الخطا وشبهه العمد لما مر عند قولي
ولا قود في الاخيرين ويتخير مستحق القود بينه
وبين الصفوة عنه اما بلا مال او به الا في مال
قطع المستحق هو اولي واعم من قوله الولي
يدي القاتل ولم يمت ولم تنقص ديته عن
دية القتل القليل فيتحري بين القود للانتقام
والعفو لا بمال لانه استوفى ما يقابل الدية
وقوي ولم تنقص ديته من زيادتي **وفيما لو**

٤٥٨
قتل احد عبديه الاخر فيختير بين القود الزهر
والانتقام **فصل** في الجناية على الرقيق ٥٥
الجناية على الرقيق كالجناية على الحر فيما مر الا في
سنة مسایل في انه لا يقتل به حر ولا بعض
لعدم المكافاة وان الواجب قيمته وانها من نقد
البلد بخلاف الحر فعلم فان واجبه الدية من الابل
وان الذکر وغيره من انثى وخنثى وهو من زيادتي
في حكم الجناية **سوا** بخلافه في الحران دية الانثى
والخنثى على النصف من دية الذکر **وانه تعتبر اوصافه**
في ضمان نفسه بخلاف الحر فلا تعتبر اوصافه في ضمان
نفسه بل دية العيب كدية السليم **فصل** في الاشتراك
في الجناية **الشركة في الجناية** هو اعم من قوله في
القتل انواع ثلاثة اهدا لا يسقط فيه القود
عن احد منهم بان يكون فعل كل عمدا وانا بلا
شبهة لا روي الشافعي وغيره ان عمر قتل نفرا
خسة او سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لوتمالا
عليه اهل صنعا القتلتم جميعا ولم ينكر عليه فصار
اجماعا ويقاس بالقتل غيره **الثاني لا قود فيه بان**
يكون فعل بعضهم خطأ وشبهة عمد لان الثلث
حصل بفعلين لا يجب باحد هما القصاص فغلب
المسقط كما يغلب فيما اذا قتل البعض رقيقا

الثالث

الثالث يسقط فيه القوم عن بعضهم فقط اي
دون البعض الاغراما الاستحالة ايجاب القود
عليه كونه سبعا وحية او قاتل نفسه
او مانع كونه اصلا او صبيا او مجنونا شاركه
غيره فيهما فيجب للقود علي الغير فقط لحصول
التلف بفعلين عمدين فلا يوثق فيه امتناع
القود علي الشريك لمعني يخصه **فصل** في الخاية
علي غير النفس **الجنائية** علي ما دون النفس تكون
بازالة طرف كيد ورجل او مخي كسع وبصر والتفرج
به من زيارتي او جرح ينسب الي عظم كوضحة
راس او غيره كرجه فيعني كل منهما القود
ليتيسر ضبطها واسقينما مثلها دون غيرها من
هاشمة تهشم العظم او متقلة تتقلده ونحو ذلك
لعسر ضبطها **فصل** في مستوفي القود **القود**
يثبت لكل الورثة كالديه ويتنظر غايتهم وكمال
صبيهم ومجنونهم ومحسن القاتل ولا يخفى بكفيل
فان اتفقوا اي المستحقون **علي مستوف** فذلك
والا بان اراد كل منهم ان يستوفيه بنفسه **اقوم**
بينهم وجوبا فمن خرجت له القرعة تولاه كمن ياذن

الباقين على الاصح **ولا يدخلها عاجز عن**
المباشرة لانها انما تجزي بين المستوين
في الاهلية لمن لا يجوز الاستئناس بعد خروج
القرعة الا باذن العاجز ورجح الاصل الاول
تبعاً للبعوي **ولا يستوفي قود الا باذن**
الامام ولو بناه لخطره واحتياجه الى
النظر لا اختلاف العلماء في شروطه **ويعز**
المستقل من المستحقين **بذلك** لاقتياده على
الامام ويقع عن القصاص **ولا ياذن الامام**
لعارف من مستحقه **بذلك** اي باستئناس
في اذنه **له في نفس** لانها مضبوطة لا في
غيرها هو اعم من قوله لا طرف لانه لا يؤمن
ان يريد في الايلام بترديد المثل **ويقاد**
بمثل فعل الجاني ولو جازفة رعاية للمثالة
او بسيف لانه اسهل واسرع والتصرح بذلك
من زيادتي وما ذكرته في الجازفة هو المنقول
عن النص والجمهور وصوبه جماعة بخلاف

ما وقع في الاصل تبعاً للمنهاج من تصحيح
تعيي السيف الا في **نحو الخطي وطى** مما
يحرم فعله كسحر وسيف مسموم **فيسيف**
نقط يقاد وتعبيري بذلك اعجم مما عبر به
باب الديات جمع دية والهاعوض
من فالكلمة اذا صلها ودي ويقال وديت
القتيل وديا اي اعطيت ديته وهي المال
الواجب بالجناية على الحر في نفس او في اذنها
هي **نوعان** احدهما **مغلظة في العهد وشبهه**
مطلقا سما في الخطا ما ياتي في الباب الا في
وهي اي **المغلظة اثلاث ثلاثون حقة**
وثلاثون جذعة واربعون **خلفه اي**
موامل لخبر الترمذي في العهد وخبر ابي داود
في شبهه بذلك وثانيها **مخففة في الخطا**
فيما عدا ما ياتي في الباب عقبه وهي
اخماس من بنات مخاض وبنات لبون
وبني لبون وحقاق وجذعات مناكل
منها في دية الرجل المسلم عشرون النهر

الترمذي وغيره بذلك **وتجديدية في النفس**
والطرف والمعنى وهو من زيادتي والجزم ثم
ذلك ما يجب فيه **كل الدية** أي دية المجنى عليه
كالنفس الحرة المفصومة **والشع** من المتحرين
لأنه من أعظم المنافع كالبصر والمأكل وهو
مأكل من الأنف مشتمل على طرفين وحاجز الخبر
عمر وابن حزم في الأنف إذا استوصل المأكل
الدية الكاملة رواه البيهقي **واللسان** لناطق
ولولا لکن وارت والشع وطفل الخبر ابن حزم وفي
اللسان الدية رواه أبو داود وغيره **والهلام**
وإن كان لا يحسن بعض الحروف خلقة لأنه من
أعظم النافع ونقل الشافعي في الام فيه لأجماع
وأما توخذ ديته إذا قال أهل الخبرة لا يعود
نطقه **والحشفة** لأنها معظم منافع الذكر
وهو لذة المباشرة تتعلق بها فاعداها
منه تابع لها كالكف مع الأصابع **والأفضا**
للمرأة من زوج أو غيره بوطي أو غيره وهو
رفع ما بيا مدخل ذكر ودبر لا اختلال القح

بذکر

بذلك ولنع استمسك الخارج وقيل هو رفع ما بين
مدخل ذكر ومخرج بول **والعقل** العزيز يري الخبر اليهقي
بذلك ولا يزداد شي على دية العقل ان زالا عما لا ارش
له ولا حكمة كل طمة **وكسر صلب** اذا فات به
الشي او المني او الجماع **وسلخ الجلد** اذا لم ينبت
بدله وبقيت حياة مستقرة ومات ولو بعد مدة
بسبب من غير السالخ او منه واختلفت الجنايتا
عمدا وغيره لانه كالجنس الواحد من الاعضاء
من حيث انه معد لغرض واحد **والاذنين** ولو
يا بيا سهما وسوا في ذلك السميع والاصم وفلك
الخبر انما حزم وفي الاذن خمسون رواه الدار
قطني وغيره ولانه ابطال منهما منفعة دفع
الهوام بالاحساس **وسمعهما** الخبر اليهقي
بذلك ولانه من المنافع المقصودة والتخرج
بهذه وما قبلها من زيادتي وكالبطش
والمشي والبصر فقوي كالنفس الخ اولى من
قوله وهو الخ ومنه ما يجب فيه نصفها كاذن
واحدة **وسمعهما وعيني** وبصرها وشفة

واحدة ولحم واحد ويد وبطشها ورجل ومشيها
وحلته امرأة وهي راس الثدي عملا بالتقسيط
في جميعها وفي حلته غيرها من رجل وغنثي حلته
لانتفاء المنفعة فيه **والخصية والية وتشفر**
ونصف لسان وشحم منخر واحد ونصف عقل
بان كان يحن يوما ويفيق يوما عملا بالتقسيط
وقولي كاذن الخ اولي من قوله وهو اذن الخ **ومنه**
ما يجب فيه تلشها كما مومة وهي التي تبلغ
خريطة الدماغ لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه ابو داود
وغیره وقيس بها الدماغ وهي التي تحرق خريطة
الدماغ **وجايقة** وهي جرح ينعدالي جوف ياطي
محيل او طريق له كبطن وصد لخبر عمرو بن حزم
ايضا **وثلث لسان** وثلث كلام واحد طرفي الاث
او الحاء جز عملا بالتقسيط وقولي كما مومة الخ
اولي من قوله وهو الخ **ومنه ما يجب فيها ربحها**
كحن العيني ولولا عني ورج شي مما مر عملا بها
قلنا فتعبري بذلك اولي من قوله وهو جفن
العين **ومنه ما يجب فيه عشر من الية ونصف**
وهو المتقلة المسبوقة بايضاح وحشم لخبر
عمرو بن حزم رواه ابو داود **ومنه ما يجب فيه**
عشرها

عشرها **الاصبح** وهاشمة مع ايضاح الخبر السابق
بالاول والخبر زيد بالثاني رواه الدارقطني والبيهقي
فتعبري بذلك اولي من قوله وهو الخ ومنه **مايجب**
فيه نصف عشرها **كوضحة** في الراس والوجه
وسن الخبر عمرو بن حزم بذلك **وانملة ابهام** عملا
بالنسيط وهاشمة بلا ايضاح وتثقيل فقوي
كوضحة الخ اخره اولي من قوله وهو الخ ومنه مايجب
فيه ثلث عشرها فاقول كائملة **خنصر باب**
العاقل جمع عاقل سميت بذلك لعقلهم الابل
يفنادار المستحق وقيل لتحملم عن الجاني القتل
اي الدية وقيل غير ذلك **هي العصب** للجاني
من نسب وولا وبنت مال والمراد في الاولين
المجمع على ارتكهم الذكور والاحرار المكنون غير الفقرا
فيحملون مال جنايته **الاصل والفرع** روي =
الشيخان عن ابي هريرة ان امرأتين اقتلتا
فخذت احدهما الاخري فخرقتلتها وما
في بطنها فقضي رسول الله صلى الله عليه و
ان دية جنينها غرة عبدا وامة وقضي بدية

المرأة علي عاقلتها اي العاقلة وفي رواية وان العقل
علي عصبتها وفي رواية لا يبيد اود وبراء الولد اي
من العقل روي النسائي خير لا يؤخذ الرجل بحيرة
ابنه وسوا في ذلك اصول الجاني وفروعه لما مر
ام اصول معتق الجاني وفروعه لما روي الشافعي
والبيهقي ان عمر قضي علي علي رضي الله عنهما يان
يعقل عن مولي صافية بنت عبد المطلب لانه ابن
اخيها دون ابنها الزبير واشتهر ذلك بينهم
وقيس بالابن ساير الايعاض **وتحمل العاقلة**
خطا وشبه العمد الخبر السابق في شبه العمد
وقياسا عليه في الخطا وقوي تحمل اشارة
الي ان الدية تجب علي الجاني ابتداء ثم يكملها العاقلة
عنه وهو الصحيح **ولا تحمل عمدا قطعا واصحها**
عنه القود **ولا اعترافا بالجناية** روي ذلك عن ابن
عباس **نعم** ان صدقت العاقلة المعترف
بالجناية حملت عنه **ولا تحمل عن عبد** بل يتعلق
الارش برقبته ولو امره السيد **نعم** ان امره
وهو غير محاربا الضمان علي الامر **ولا عن مرتد**
لا نتف النصرة والولاية ولا عن منتقل من كفر
الي كفر لانه في معنى المرتد من حيث انه لا يقبل

منه الا الاسلام ولا عن كافر رمي فاصاب كرمي
 اليه بعد اسلامه لا تتفا النصر والولاية
 حال الفعل اذ يعتبر ان من الفعل الي فوت النفس
 ولا عن من اسلم واختلفت عما قتلته المسلمة
 والكافرة في وقت القتل هو قبل اسلامه او بعده
 ولا بينة ويجل القاتل مع العاقلة في اربع صور
 فيمن ايسلم جني ثم ارتد ثم اسلم قبل موت
 الجني عليه او بعده فارش الحناية على عاقلة
 المسلمين والباقي الي تمام الدية عليه وفي
 البعض فيتعلق بما فيه من الرق اقل الامرني
 من حصتي الدية والقيمة وتحمل عاقلة الباقي
 وفي ذمى اوضح مثلاً مسلماً ثم اسلم قبل
 موت المسلم فعلى عاقلة الذميين ارش
 الموضحة والباقي عليه ولا شيء على عاقلة
 المماني وفي مسئلة الاصطدام الاتية
 ومعني تحمل القاتل بعض الدية في هذه سقوطها
 فصل في تغليظ الدية وتخفيفها تغليظ
 دية العمد يكونها مثلثة كما مروكونها حالة
 على المجاني على قياس ابدال المتلفات وتخفف

وكونها مع

دية الخطأ يكونها خمسة كما وكونها موجهة
بثلاث سنين في النفس الحاملة وبسنتين
في المرأة والحنثي المملين في السنة الأولى قدر
ثلث دية النفس الحاملة وبسنة في كافر
معصوم وبسنة أو أكثر في الأطراف والأرث
والحكومات بحسب قتلها أو لثرتها على ما عرف مما
تقرر وكونها على العاقلة لما مر في أول الباب إلا
أن يكون القتل بحرم مكة سواء كان القاتل
وللقنول فيه أو أحدهما أو شهر حرام من ذي
القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب أو القتل
بحرم رجم بالإضافة فتغلظ يكونها مثلثة
وتخفف بالوجهين الأخيرين وخرج بالإضافة
بحرم الرضاع كبننت عم هي اخت من الرضاع وحرمة
المصاهرة كبننت عم هي أم زوجته وتغلظ دية
شبه العود يكونها مثلثة كما مر وتخفف يكونها
موجهة ويكونها على العاقلة كما مر فصل
في بيان الاصطدام الاصطدام أنواع لأنه إما
أن يصطدم حران ماشيان أو راكبان ولو
كان الاصطدام بقلة دابة الركبين يموتان وإذا

فعلي

فعل كل منهما نصف قيمة دابة الاخر لا شتر
في الاتلاف مع هدر فعل كل منهما في حق
نفسه وعلى عاقلة كل نصف دابة الاخر
مخففة بكونها خمسة موحلة ان لم يقصدا
ذلك اي الاصطدام كان كانا اعميين او في
ظلمة والا بان قصدا ذلك فعلى عاقلة كل
نصفها اي نصف دابة الاخر مثلثة لان كلا
منهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله
هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه
وهو في الاول خطأ وفي الثانية تشبه عمد
وتعديري بالحريين اولى من تعديريه بالراكبين
والماشين على ان ما ذكره في الراكبين من ان علي
كل منهما نصف دابة صاحبه ان قصدا
الاصطدام وجه ضعيف والا صح انه على
العاقلة كما قررتة وظاهر ان ما ذكر في ضمان
الدابتين محله اذا كانتا للراكبين فان كانتا
لا جنبي لزم كلا منهما نصف قيمتهما او بان
يصطدم سفينتان فيهما ملاحان قتلنا
وما فيها فكالراكبين الحريين اي فكاصطدامها

فما ذكر بقيد زدت بقولي **ان فعلا الملاحة**
ذلك الاصطدام او قصر حتى حصل ذلك كان
سيرا في ربح شديد يدق لا تابر في مثلها السفن
اولم يكمل عدتها **نفس** ان قصد الملاحة
الاصطدام بما يعد من مضيا للهلاك غالبا وجب
دية كل منهما في تركة الاخر لا على عاقلته اما اذا
لم يفعلاه ولم يقصر كان حصل الاصطدام بغلبت
الرياح وجهلا ذلك فلا ضمان **او بان يصطدم**
ماش وواقف في طريق وان ضاق فيموت **فيه**
الماشي وعلى عاقلته دية **الواقف** لان الوقوف
من مرافق الطريق والتلف حصل بحركة الماشي
فخص بالضمان **او يصطدم ماش وقاعد** بتقيد
زدته بقولي **بطريق ضيق هدر القاعد** وعلى
عاقلته دية الماشي لان القعود ليس من
مرافق الطريق الضيق فالقاعد فيه مقصر اما
اذا اتسع الطريق فيهدر الماشي وعلى عاقلته
دية القاعد والماشي مع النائم كهو مع القاعد
ولو هو ما لم يخيق بفتح الميم واليمين **فرج الحجر**
عليهم فماتوا هدر من دية كل منهم بقدر
حصه

حصّة جنايته وقسم باقيها على عاقلته الباقي
لان كلا منهم مات بفعله وفعل الباقي فسقط ما
قابل فعله **فصل** في الجناية على الجنين اذا
ضرب مثلاً بطن امرأة حية ضربة مؤثرة
فالقت جنيناً بان تبين فيه شيء من خلق الادمي
كلم قال القوابل فيه صورة خفية ميتاً بقيد
زدته بقولي معصوماً عند الضرب فعليه غرة
رقيق ولوامة يبلغ الرقيق عشريّة امه اي
الجنين ان كان حراً وتفرض الام كاب دينات
فضلها فيه ويعتبر ان يكون الرقيق مميّزاً سليماً
من عيب مبيع والا اي وان لم يكن الجنين حراً فعليه
عشر اقضي قيم امه من جناية الى لقاما
وجوب العشر فعلى وزان اعتبار الفرة في الحر
بعشريّة امه واماً وجوب الاقضي وهو ما في
اصل الروضة فعلى وزان الغصب والاصل اقتصر
على اعتبار عشر القيمة وتجب فيهما اي في
الجنين الحر والرقيق اي في كل منهما الكفارة
لانه ادمي معصوم فان القته حياً فقيه
الدية ان كان حراً والقيمة ان كان رقيقاً

هذا ان مات عقبه او داء الى موته لاننا بقا
حياته وقد مات بالجناية والابان بقي زمانا ولا لم
به ثم مات فلا ضمان فيه لاننا لم نتحقق موته
بالجناية فان تنازعنا في انه مات بجناية او لا
خلف الجاني بانه لم يمت بجنايته لانه الاصل
فان كانت المرأة ميتة حال الضرب او كان الجنين
غير معصوم عنده فلا شيء فيه لظهور موته بموتها
في الاولي وعدم الاحترام في الثانية **باب القصاص**
هي بفتح القاق حلف مدع بقتل لاطرف وجرح
ومعنى لان القسامة على خلاف القياس فيقتصر
فيها على مورد النص **على معين** كساير الدعاوي
فلو قال قتله احد هؤلاء لم تسمع دعواه لاجهام
المدعي عليه وقولي كغيري حلف مدع جري على الغالب
فقد يكون الخالف غير مدع كالواو وصي لام ولده
بقيمة عبده ان قتل ثم مات السيد حلف الوارث
بعد دعواها وهي جائزة بشرط غير ما ذكر من
القتل وتعيين المدعي عليه ان يكون ثم لوث بالمثلثة
وهي قرينة لصدق المدعي كان وجد قتيله او بعض
في محلة او تفرق عنه جمع محصورون وان لا يخالط
المدعي عليهم من الاعداء غيرهم من غير اصدقاء
القتيل واهله وهذا ما نقله النووي في شرح مسلم

عن نص النافعي لكن قال في الروضة كاصلاها الشرط
ان لا يساكنهم غيرهم **وان يحلف المدعي خمسين يمينا**
ولو متفرقة لخبر الصحيحين بذلك المخصص لخبر
البيهقي البينة على المدعي واليمين على من انكر
فان تعدد المدعي حلف كل بقدر حصته من الدية
غالبا قياسا على ما ثبتت بها وجبر الكسر اذا لم تنقسم
صحيحة لان اليمين الواحدة لا تتبعض فلو كانوا ثلاثة
حلف كل منهم سبعة عشر **فان تكلموا رد الايمان على**
المدعي عليه فان تعدد فالتعدد المدعي عليه
حلف كل خمسين يمينا والفرق بينه وبين تعدد المدعي
عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد وكل
من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد قبل
يحلف كل يمينا واحدة ورجحه الاصل **والا حلف**
المدعي وجبت الدية على مدعي عليه في قتل عمد
وعيا عاقلته في قتل خطأ أو شبهة **ولا قود ولو عمدا**
لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما ان
تدوا صاحبكم او تاذنوا بحرب من الله **ولا تريد**
الايمان على خمسين الا في جبر الكسر للمنفردة كما مر
بيانه وفي الوصايا الحالف قبل تمامها في استات

وارثه اذا لا يستحق احد شياء يمين غيره وفيما
لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب
اذا حضر فلو كان له ابناء وغاب احدهما واداد
الحاضر الحلف حلف خمسين فاذا حضر الغائب
حلف خمسا وعشرين يميناً وهذه من زيادتي
فصل في القتل بالسحر اذا قتل بسحر

ياقراره ادمياً معصوماً **وقال انه** ايا سحري
يقتل غالباً او شهد عدلان بان سحره يقتل
غالباً **الزمه القود** كالقتل بالسيف ونحوه او
قال لا يقتل او لا يقتل الا نادراً **قال دية** تلزمه لانه
في الاول عمد فيما يظهر لا قراره او لا لكن لا قود
فيه لاحتمال صدق قوله لا يقتل وفي الثانية
شبهه عمد نعم ان صدقته فيها عاقلة
حملت عنه الدية كما مرت الاشارة في باب
العاقلة فلو شهد عدلان ان سحره لا يقتل لزمته
الدية لانه خطأ **باب احكام المرتد يجب**

استتابته في الحال ثم **يقتل** يقتل ان لم يتب
كتارك الصلاة فانه يجب استتابته في الحال
ثم يقتل ان لم يتب وما ذكرته في تارك الصلاة هو
ما اقتضاه

ما اقتضاه كلام الشافعي والروضة واصلاهما
والمجمع والتصریح بقولي ثم يقتل من زيادي **وتفاد**
الردة وهي قطع من يصح مسلاقة الاسلام
بكفرنية او قولاً او فعلاً استهزأ كان كل من ذلك
او عناداً واعتقاداً **الكفر الاصل في ان المرتد لا**
يقر عليها فلا يقبل منه الاسلام ويلزم باحكامنا
لا التزمه لها بالاسلام **ولا يصح تكاثره**
لانه غير مبقي **ويبطل التلاع** ان لم يسلم قبل انقضا
عدته كما مر في محله **وتحرم ذبيحته** كما يحرم منا
ويهدر دمه **لخبر** من بدل دينه فاقتلوه **ولا يستقر له**
ملك بل هو موقوف ان هلك مرتداً بان زواله
بالردة وان اسلم بان انه لم يزل **ولا يسبي ولا**
يفاد او لا يمن عليه لانه غير مبقي **ولا يرث**
ولا يورث كما مر في محلهما بخلاف الكافر الاصل
في جميع ذلك وبذلك علم ان الردة لا تفارق الكفر
الاصل فيما لو اتلف شيئاً في القتال فانه يضمنه
كالكافر الاصل وعليه نص الشافعي في اكثر كتبه
كما قاله الماوردي وصححه الشيخ ابو حامد وغيره
وقيل لا يضمن وصححه صاحب التبيين وافره عليه

التروى **باب حكم السكران تنفذ تصرفاته**
كما المعلن ولا اتفاق الصحابة على مواخذته بالقذف
له او عليه كرده واسلامه عنها **ولا يجد في حال**
السكر بل يوهو الي ان يفيق ليرتدع فان اقيم عليه
في سكرة اعتدبه على الاصح لانه صلى الله عليه وسلم
اتي بسكران فامر بضربه روله البخاري **ومرجعه**
اتي السكر العرف ولا يصل فيه لعدم تمييزه ويقضى
ما فاتة بعد زواله تغليظا عليه واذا ارتد لا يستأ
ند باحق يفيق فيصح استتابته قبل الافاقة
وهذا هو الصحيح وان اقتضى كلام الاصل خلافه
لكنه اذا افاق يعرض عليه الاسلام فان وصفه
كان مسلما من حين اسلم والا فكافر من الان نقله
ابن الصباغ عن النص وجوزي عليه جماعة **باب**
الاكراه شرطه قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق
ما هدد به بولاية او تغلب عاجلا ظلما وعجز
المكره بفتح الراء عن دفعه بهرب او غيره وظنه
انه ان امتنع من فعل ما اكراه عليه حقيقة اي
ما هدد به ويحصل الاكراه بتخويف محذور ككفر
شديد وحبس طويل وانلاف مال ويختلف ذلك
 باختلاف طبقات الناس واهوالهم فلا يحصل
الاكراه بالتخويف بالعقوبة الاجل كقوله لا ضربك

غدا وبالفتوى بالمستحق كقوله لن عليه قضا
افعل كذا والاقتضت منك وهذا ان خرجا بما زوده
بقولي عاجلا ظلما **ولا ينفد تصرف المكره** بفتح
الراء غير حق كتلفظه بكلمة كفر وطلاقة كقوله
تعالى لا من اكره وقلبه مطمين بالايمان والخير
لا طلاق في اغلاق رواية الحاكم وصححه علي شرط
مسلم وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكره
ويزعم القود لباشرته للجناية **كتاب**
الجهاد الاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى
كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين كافة
واخبار كخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله **هو** بعد الهجرة **فرض**
كفاية كل سنة ولو في عهده صل الله عليه وسلم
كما حيا الكعبة لا فرض عين ولا لتعطل المعاش
وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين
الوية ذكر فضل الله المجاهدين على القاعدين ووعد
كله الحسن والعاصي لا يوعدها وتحصل الكفاية
بان يشحن الامام الثغور بمكافئين للكنارح

احكام الحصون والحنائق وتقليد الامرا ذكرا و اوبان
يدخل الامام او نايبه دار الكفر بالجيش لقتالهم
الا ان يحيط العدو بنا فيصير فرض عيس الا
اذا لم يمكن من قصده العدو وتاهب لقتال
وهو زاسرا وقتلا فلا يصير فرض فله استسلام
وقتل ان علم انه ان امتنع من الاستسلام
قتل وامنت المرأة فاحشية ان اخذت ويقال
اهل الردة قبل اهل الحرب لانها الخش انواع
الكفر ويقاتلون مقبلين ومدبرين ولا يقبل
منهم الا الاسلام والسيف لانهم مهددون
كما مربيان وكذا يقاتل اهل الحرب كما مربيان
الا ان كان لهم كتاب او شبهة كتاب وبذلوا
الجزية فانهم يقرون علي دينهم بها كما سيأتي
في بابها وسياتي ان الكفار يقرون ايضا
بالامان والمهدنة وقولي او شبهة كتاب من
زيادتي ويفعل الامام الاحتياط لنا في اسير
كامل بيلوغ وعقل وذكورية وحرية ولونها
اوي راي له او عتيق ذمي من من بتخلية سيد
وفدا باسرا وكذا من اهل الذمة فيما يظهر او

بمال **وقتل** بضرب الرقبة **وارقاق** للاتباع
فيها ويكون مال الغدا ورقا لهم اذا رقا
كسائر اموال الغنمة **فان خفي عليه الحفظ**
قص في الحال **حبسه حتى يظهر له فيفعله والناس**
بصرف وجنون وغير ذكورية وغير حورية **برق**
بالاسر وتعبيري بما ذكر مدخل الخنثى والمبعض
بخلاف تعبيره بما ذكره **ولا جهاد على ناقص**
بشي مما ذكر لعدم اهلية الصغير والمجنون
ومنا به رق وضعف الانثى والخنثى عن القتال
غالبا **وان علي كافر** لانه غير مطالب به كما
في الصلاة وهذا مع ذكر حكمه منا به رق والخنثى
ولا علي غير مستطيع للقتال كريض وذوي
عرج بين واقطع واشتل ومعدور الحج **الا ان**
كان عدم استطاعته لخوف طريق من كفار
او لصوم فانه يجب عليه الجهاد لان مبتناه
على ركوب المخاوف **ويعتبر اذن رب الدين**
الحال في سفر وسر للجهاد او غيره مسلما
كان رب الدين او ذميا بخلاف الموجل وان

قصر الاجل والحال اذا كان المدين معسر **نعم**
لو استتاب الموسر من يقضى دينه من مال
حاضر جازله السفر يدون اذن رب المال الدين
ويعتبر اذن الابوين المسلمين في سفر مخوف
لان برهما فرض عين بخلاف الابوين الكافرين وبخلاف
غير المخوف لا يعتبر اذن فيهما وتعبيري بما ذكر اولى
مما عبر به **باب البغاة** جمع باغ سمو ابدك
لمجازتهم الحدودهم مخالفا الامام بترك الانقياد
او منع حق توجه عليهم والا صل فيه قبل الاجماع
اية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس
فيها ذكر الخروج عن الامام صريح لكنها تشبه لعمومها
او تقتضية لانه اذا طلب القتال لبغي طائفة
علي طائفة فلبغي علي الامام اولى وقتالهم واجب
ولما اشاركم في طلب القتال طائفتان اخريان
جمعت الثلاثة بقولي **قتال المسلمين ثلاثة انواع**
البغاة وهم من ذكر **والخوارج** وهم قوم يكفرون
مرتكب كبيرة ويتركون الجماعة **وقطاع الطريق**
وهم طائفة يترصدون في الكامن لاخذ مال
اول قتل او ارعاب مكابرة اعتمادا علي الشوكة
مع البعد عن الفتوة **فيقاتل الفريق الاول**

مقبلا

مقبلا غير مدبر اذا كان في ادباره غير متحرفا لقتال
ولا متفيرا الي فيه ولا مستجعا تحت راية زعيمهم
وكذا الفريق الثاني ان قاتلنا او خرج عن قبضتنا
والا فلا يقاتلون نعم ان تفر رنا بهم تعرضنا
لهم حتي يزول الضرر وقرلي او خرج عن قبضتنا
من زيادتي **ولا يد ف علي صرحهم** انتهى عن ذلك
ولا يقاتلوا البقاء حتي يبعث اليهم الامام امينا
فطنا ناصحا يسلمهم ما ينقون منه فان ذكروا
مظلمة او شبهة ازالها فان اصرروا نصروهم وعظم
فان اصرروا دعاهم الي المناظرة فان لم يجيبوا او
غلبوا او اصرروا كما يريد اذنهم بالقتال فان
استهلوا فيه فعل ما راه مصلحة **فان انقضت**
الحرب وامنت غايلتهم **رد عليهم ما اخذ منهم**
كنيلهم وسلاحهم ولا يستعمل ذلك الا لضرورة
واخذ منهم ما اخذوه منا ولا يجب عليهم
ضمان ما اتلفوه من نفس ومال ونحوهما لضرورة
القتال كاهل المعدل بخلاف ذلك في غير القتال او
فيه لا لضرورة فيه فمضمون علي الاصل في الا
وتعبير بما ذكر اولي مما عبر به **ويشترط في ذلك**

تلافات

اي فيما ذكر من حكم البغاة والخوارج ان يكون لهم **تأويل**
باطل ظنا **وشوكة** اي قوة **شوكية** وهي لا تحصل
الا بمطاع وان لم يكن اماما لهم **والا** اي وان اتقي
شي مما شرط **فهم كقطاع الطريق** وسياتي
حكمهم **ويتبع قطاع الطريق بالقتال حتى**
يتفرقوا ولا يدف ف على جرحهم كما مر في
نظيره **كتاب السير** اي احكام الجهاد
المتلقات من سير النبي صلى الله عليه وسلم
في غزواته والترجمة السابقة في حكم القتال
بالجهاد **ما اخذه حربي من مضموم** هو
اعم من قوله مال مسلم **يسترجعه ماله**
قبل القسمة وبعدها ويعوض الامام في الاخرة
من ظهور ذلك في نصيبه من بيت المال فان لم يكن
فيه شي اعاد القسمة **والماخوذ هو اعم من**
قوله والمال الماخوذ من اهل الحرب **قهر او**
سرقة او وجد كاللقطة غنمة تنزلا لدخول
دارهم وتغريبه بنفسه منزلة القتال لكن ان
امكن كون اللقطة لمسلم وجب تعريفها وبعده
يكون غنمة **تحمس الا السلب فللقاتل**

كما مريانه ذلك في باب قسم القيمة والفي
ويجوز لمن شهد الواقعة قبل القسمة **الأكل**
من طعامها العام بداء الحرب وفي العود
سها الي عمران غيرها كدار اهل الذمة لخبر
ابي داود والحاكم وقال صحيح علي شرط
البخاري عن عبد الله بن ابي ابي قال
اصبنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخير طعاما فكان كل واحد منا
ياخذ منه قدر كفايته ولان الحاجة
في تلك الاماكن داعية اليه **ويجوز** علف
البهائم تبنا وشعيرا ونحوهما وذبح ما كول
لاكل لا اخذ جلده وجعله سقيا وغيره ويجب
رد جلده ان لم يوكل معه وخرج بالاكل الركوب
واللبس ونحوهما وبالعام ما تندر الحاجة كسكر
وقانيد **بلا ضمان** لما مر **فان فصل منه بعد**
الوصول لعمران غيرها كعمران اهل الذمة شي
رد الي القيمة لزوال الحاجة وقولي لعمران
غيرها اعم من قوله الي دار الاسلام **ويجوز** علي
من لزمه الحاجة **الجهاد الانصراف** عن الصف

ان **قاوا** منهم وان زادوا على مثلين كماية
اقول من مائتين وواحد ضعفا كماية فان
تكن منكم مائة صابرة مع النظر للمعنى والآية
خير يعني لا مراي لتصير مائة **لما** تيتي عليها
يحمل قوله تعالى اذا القيم فية فابتلوا وخرج
بمن لزمه الجهاد غيره كما مرارة وبالصف
ما لولقي **للم** مشركين فانه يجوز انصرف
عنهما وان طلبها ولم يطلبها وبما بعده ما
اخرالم تقاومهم وان لم يزيدوا على مثلين فيجوز
الانصراف كماية ضعفا على مائتين الا واحدا
اقوي فتجبري بالمقاومة اولى من تعبيره
بعدم زيادتهم على مثلين **الا** متحرفا للقتال
كن يتصرف ليكن في موضع ويهجم او ينصرف عن
مضيق ليتبعه العدو والي متح او متحيزا الي فية
يستجد بها ولو بعيدة فيجوز انصرافه لقوله
تعالى **الا** متحرفا الخ **ويقتل** كافر لعوم قوله تعالى
اقتلوا المشركين **الا** الرسل وهو من زيادتي لجرى ان
السنة بعدم قتلهم **والامن** يرق منهم بالاسر

بقيد

بقيد زينة بقولي **ولم يقاتل** للنهي في خبر الصحيحين
عن قتل النساء والصبيان والحقاق المحنون والخنثى
ومنا به رقا بهما وقولي ما يرق يا لا تسراعه واوتي
مما عبر به **ويجوز قتلهم بما يعم** لا بحرمة مكة كرميتهم
بمنجنيق ونار وارسال ما عليهم ويجوز حصارهم
لانه صلح الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف
رواه الشيخان ونصب عليهم المنجنيق رواه
البيهقي وقيس به ما في معناه بما يعم الهلاك
به وخرج بزيادتي لا بحرمة مكة مالهو كانوا به فلا
يجوز قتلهم بما يعم **لكن يكره** قتلهم بذلك ان كان فيهم
معصوما ووجد الامام عند عني لعمدة الضرورة
لذلك **ويجوز عقود ابرهم** لحاجة كدفعهم والطعن
او خوف رجوعها اليهم بعد ان غنمها فاقوي لحاجة
اعم من قوله في حال القتال **ويجوز رميهم** وان
تتوسوا بذرايتهم بتشديد اليا وتخفيفها اي
اطفالهم ونساءهم وبما ينهم ليلا يتخذوا ذلك
دريئة الي تعطيل الجهاد وما ذكرته من الاصل من
جواز رميهم عند التقرس بذلك مطلقا هو ما روي
في المنهاج والذي روي في الروضة عن التقرس
به تعبير ذلك بما اذا ادعت ضرورة الي رميهم

وتعبري يذرا ديلم اعم من تعبيره بالاطفال هه
وكالذرا ري فيما ذكرنا ثام ومن به برق لهم **ومال**
مستامن مات بدار الوارثة ان كان لونه
حق ثبت للمورث فينتقل لورثته كغيره من
المقوق **ولا** بان لم يكن **فهو في** في خمس خمسة
خمس احماس تعطي للمذكورين في اية القي
والباقي للمترقة وكالمال فيما ذكرنا اثر الاختصاصات
باب الجزية تطلق على العقد وعلى المال
الملتزم به وهي ما خوفة من المجازاة لكفها عنهم
وقيل من الجزا بمعنى القضا قال تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تقضي
والاصل فيها قبل الاجماع اية قاتلو الذين
لا يؤمنون وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم
من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب
كما رواه البخاري ومن اهل خبران كما رواه ابو
داود والمعني في ذلك ان في اخذها معونة لنا
واهانة لهم وربما يحملهم ذلك على الاسلام وفسر
اعطا الجزية في الآية بالتزامها والصغار
بالتزام احكامنا واركانها غنة مبيغة ومال

وعاقد

وعاقد ومحقوده ومكان قابل للتقرب فيه وصيقتها
كان يقول الامام اقررتكم بدار الاسلام واذا نلت
في اقامتكم بها علي ان تلزموا كذا جزية وتنقادوا
لحكمنا اي الذي تعتقدون تحريمه كزنا وسرقة
دون غير كسر مسكر ونكاح مجوس **محارم اقلها**
عند قوتنا **دينار** لكل سنة لقوله صلى الله عليه
وسلم لما ذلما بعثته الي اليمن اخذ من كل عالم
اي محتلم دينارا وعده من المعافرات
تكون باليمن رواه ابوداود وغيره وصححه ابن
حبان والحاكم وظاهر الخبر صحة العقد بما
قيمه دينار والمنقول تعيين الدينار لكن
بعد العقد به يجوز ان يؤخذ عنه ما قيمته
دينار وعليه يحمل الخبر وانما يؤخذ ما ذكر
عن رجل لا خشي ولا انثى لاية حوله ما به
رق لان الاخذ تحقق الدم وهو محقون الدم
بالع لا صبي لما مر ولعدم تكليفه **عاقل** لا مجنون
لما مر **كتاب** لم يعلم تمسك جده به بعد
نسخه كتسك بصحفا ابراهيم عليه الصلاة
والسلام **اوله شبهة كتاب** وهذا المجوسي لاية

وخبر البخاري السابقين وتغليب الحقن الدم لغنى
من علمنا تمسك جده به بعد نسخه ولا عن
عبدة الدوثان والشمس والقمر ونحوهم لما مر
واقادة حكم الخنثي ومن به رق من زيادتي
ويسن للإمام **ما الستة غير فقير** أي مشاحته
في قدر الجزية سواء عقد لنفسه أم لموكله حتى
يزيد على دينار بل إذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه
لم يميز أن يعقد بدونه إلا لمصلحة **ويسن** أن
يفاوت بينهم **حتى يوخذ من متوسط**
ديناران وغني أربعة خروجاً من الخلاف
ويعتبر الغني وغيره وقت الإخذ لا وقت العقد
ولو بأكثر من دينار منهم الأكثر وإن جهلوا حال
العقد **جوازه بد دينار** لمن اشترى شيئاً بالثر
من ثمن مثله وإن جهل الغني حال العقد فإن
أبوابه الزيادة على الدينار **فناقصون**
للعهد كما لو أبوبذل أصل الجزية ومن ذكر الله
تعالى أو كتابه بما لا يدينون به أو نبيا له
أو دينه بما لا ينبغي أو زني بمسلمة ولو باسم
نكاح أو فتن مسلماً عن دينه أو قطع عليه

الطريق

الطريق اول اهل الحرب على عورة اي خلل
لنا كضمنا واوامي عينت لهم اي جاسو
لاهل الحرب او غيرها انتقض عهده به
لنا بشرط انتقاضه به والا فلا وظاهر كلام
الاصل انه يلزم الامام ان يشترط عليهم انتقاض
العهد بهذه الامور وليس كذلك وقولي او
كتابه من زيادتي **وعينون** وجوباً من **اظهار**
منكريننا كاظهار حمل حمروا دخال خنزير
كنيسة وبيعة واسماهم ايانا قولهم الله
ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزيز والمسيح
عليهم الصلاة والسلام وصوت ناقوس
واظهار عيد وتعبيري بما ذكر اعم واولي مما
غيره **ومن احداث نحو كنيسة** كنيسة وصوت
للتعبيد فيها **يبلا دن** نعم ان فتحنا بلدا
صالحا وبشرط كونه لنا وبشرط احدث ما ذكر
فلا **يعينون** الاحداث **ومما ذل** مسجد بقيد
زدته بقولي **بلا اذن** منا **ومما ان يسقوا**
مسما اخر او يطعموه لحم خنزير او نحوه **ومما**
ركوب خيل ومن الركوب بسن وركوب نحو حديد

لان في ذلك عزا وتعبيري بما ذكر اولي بماعبره
ويومرون وجوبا بالغباء بكسر الهمزة
وهو تغير اللباس بان تحيط فوق الثياب
بموضح لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف
مما يجال لونه لونه وتلبس والاولى بالله
الازرق او الرمادي واليهودي الاصفر والمجوس
الاحمر والاسود ويكتفي عن الخياطة بالعمامة
كما عليه العمل الان **او بالزنا** بضم الزاي وهو
خيط غليظ فيه الوان يشد فيه الوسط فوق
ثيابهم تميز الهم عنا ولا يمكن كافر من سكتي
المجاز وهو مكة والمدينة والعمامة وطرق
السلامة وقراها روي البيهقي عن ابي عبيدة
ابن الجراح اخبرنا تكلم به رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخبروا اليهود من المجاز **ولا** اذا
اذن له الامام لمصلحتنا **المرور** فيه **والاقامة**
فيه **ثلاثة ايام** غير يومي الدخول والخروج ولا
الزيادة على ذلك **ولا يمكن** من دخولهم مكة ولو
لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد والمراد جميع
الحرم

الحرم فان دخله ومات فيه لم يدفن فيه فان
دفن نبش واخرج منه لم تعد به مالم يتفتت
وان مات في غير حرم مكة من الحي آزر وشق نقله
منه دفن هناك **باب الهدنة** من الهدون
اسم السكون وهي لغة المصالحة وشرعاً مصالحة
اهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض
او غيره **وتسمى** موادة ومهادنة ومعاودة
ومصالمة والاصل فيها قوله تعالى براءة من الله
ورسوله الآية وقوله تعالى وان جنحو اليكم فاجح
لها ومهادنته صلى الله عليه وسلم قريش عام
الحمل يبية كما رواها الشيخان **يعقد** هاجوا
الامام ولو بنايية لمصلحة **اربعة** اشهر فاقول
لم يكن بناضعف لاية فسيحوا في الارض ولانه
صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن امية اربعة
اشهر عام الفتح رجاء سلامة فاسلم قبل مضيتها
او على الله متى بداله او لمسلم معين معين عدل ذي
راي **تقصر العهد** وليس له ان يزيد على المدة
المشروعة المتقدمه والاية فان كان بناضعف
جازت الزيادة على الاربعة الى عشرين عاماً بحسب

الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم هادنا قريشا
هذه المدة رواة ابوداود فان زيد على الجائز
منها بطل في الزايد ويفسد العقد اطلاقه
ولا يجوز عقدها على خراج **يدفع اليهم** اي
لاهل الحرب لقوله تعالى فلا تهنوا وتذعوا
الى السلم وانتم الاعلون **ولا يجوز** لمسلم دفع
مال لشرك لحق دمه ولو في غير هذه
لما مر الا ان يحيط به العدو او يوسر بفتح
السين او يلزمه القود له كان قتل قبل اسلامه
كافرا فيبذل بعد اسلامه لو ارثه الديبة
ليغفر عنه فان هادنهم الامام على **ملايخوز**
كنح فك اسرانا ورد مسلم اسروه وافلت
منهم وترك مالنا عندهم من مسلم وغيره
وعقد دمة لهم بدون دينار او على ان
يقيموا بالحجاز او يدخلوا الحرم او يظهر الخمر
بدارنا **فسد** الشرط لانه اهل صرام
والعقد لاقتراانه بشرط مقصد **فان جانا**
منهم عبدا وامراة **مسلمان** او سلمنا
عندنا لم يعط سيده قيمته ولا زوجها

مقرر لان الاسلام هو الذي اهل ينفذ وبها
حقه ولان البقع ليس بحال فلا يشمله الامان
فان نقضوا العهد وكانوا يدارنا **بلفوا الما من**
اي ما يامنون فيه منا ومن اهل العهد وفا
بالعهد ثم **كانوا حريا لنا** فياتي فيهم ما في
الرميين ويجوز امان كل مسلم **مختار غير**
صبي ومجنون واسير حربي محصورا
غير اسير ونحو جاسوس واحد كان او اكثر
كاهل قرية صغيرة فلا يباح الامان من كافر
لانه متهم ولا من مكره او صغيرا ومجنونا كسا
ير عقودهم ولا من اسير اي مقيد او محبوس
لانه موقوف بايد يهمل لا يعرف وجه المصلحة
ولا اما حربي غير محصور كاهل ناحية او بلد
ليلا ينسد باب الجهاد ولا امان اسير
اي وامنه غير الامام قال الماوردي وغير
من هو بيده ولا امان نحو جاسوس كطليعة
للكفار لخبر لا ضرر ولا ضرار قال الامام **ونبغي**
ان لا يبلغ الما من وتشملى ما ذكرته جواز الامان
من السكران **اربعة اشهر** فاقبل فلوزاد عليها
ولا ضعف بنا بطل في الزايد فقط تفريقا

للصيغة فان اطلق حمل على اربعة اشهر وبلغ
بعد هذا المأمن وقولي فختار الخ من زيادتي
ولو تحاكم عندنا في تكاح او غيره **ذميات**
او مسلم وذمي او معاهد او هو ابي معاهد
وذمي وجب علينا الحكم بينهما بلا خلاف
في غير الاولي والاخيرة واما بينهما فلقوله
تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نعم
لو توافقوا اليينا في شرب خمر لم نعد لهم وان
رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله
الرافعي في باب حد الزنا وفي معنى المعاهد
المومن وقترح بما ذكر المعاهدان والمومنان
والحريان وبعض هؤلاء مع بعضهم والحري
مع المسلم وتعبيري بما ذكر اولي مما عبر به
باب الخراج الارض المأخوذة من الكفار
ان قلت عتوة اي قهرا كارض مصر والشام
والعراق فهي غنمة فان استرضي الامام
المخالف نيتا يخصص منها بعضا او لغيره
ووقفها علينا ووضع عليها ارجاء بان
اجرها لزم المستاجر دفعه في حالتي الكفر
والاسلام وهو اجرة تودي كل سنة مثلا

لمصلحتنا

لما نحن في مقدم الأهم فالأهم ويجوز بيع ما يخص
الغائبين وقسمة ثمنه بينهم ويجوز قسمه ما بينهم
أوفتحت صلحا كارض ملكة وشرطت لنا قلما
ذكر فيما لو فتحت عنوة أو شرطت لهم على أن
يؤدوا عنها خراجا كل سنة فكل الجزية في شرط
بلوغه دينارا عن كل عالم عند التوزيع على عدد
روس من عليهم الجزية **باب السبق**
على الخيل والسهم ونحوهما يصح على خيل
وابل وفيلة وبغال وحمير ويصح على سها
ورماح وأجبار باليد والمقلع وعلى كل آلة
كسلاط ومنجنيق ولو بعوض الخبز لا سبق
الآفي نضل أو خفا أو حافر رواه الشافعي وغيره
وصححه ابن حبان وقيس بما فيه كل الآ حرب
بخلاف غيرها كطير وكورة محجن وبندق وعموم
فلا يصح سبق عليه بعوض وقولي وكل
آلة حرب أولى من قوله وكل نافع في الحرب لا يهاجم
ذكر إذا خال البندق ونحوه ونحوه **وأخذ العوض**
عليه أي على سبق من الأمان وغيره ولو
من أحد المتسابقين كان يقول من سبق منكما

فله في بيت المال او على كذا او ان سبقتني فلك
على كذا او سبقتك فلا بشي لي عليك كما في ذلك
من الخث على تعلم الغروسية وغيرها وذل
مال لما في طاعة **فان اخرج كل منهما ما لا على**
انه ان سبق الاخر فهو له لم يجر لان كل منهما
متزدد بين ان يغتم وان يخرم وهو صورة القرار
المحرم **الا محلل كقولهم** لهما وركوبه **كقولهم** كرويهما
ان سبق اخذ مالهما وان سبق لم يخرم شيئا
كما يعلم مما ياتي فيجوز وتعبيرهما بالركوب اعم
من تعبيره بالفرس **فان سبقهما اخذ المالك**
جامعا واحدهما قبل الاخر **او سبقاه وجا**
امعا ولم يسبق احد فلا بشي لاحد لعدم
سبق المحلل وعدم سبق احدهما الاخر **او وجا**
مع احدهما وتاخر الاخر **فما لهدا** نفسه
وما لالتاخر للمحلل والذي معه لانهما سبقاه
والا بان توسطهما **او سبقاه وجا** امر مرتين
او سبقه احدهما **او جامع** المتاخر **فما لالتاخر**
للاول للسبقه لهما وقولي ولم يسبق احد من
زيادتي وقولي **والا اعم** مما عبر به **ويشترط للسبق**
بشروط منها علم مبد ايبتدأ منه الراكبان
او الراميان

او الراميان وعلم غاية ينتهي اليه الركبان وكذا
الراميان ان ذكرت الغاية **وعلم عوض** عينا
كان او دينا كالا جرة فلو شرط عوضا مجرولا
كثوب غير موصوف لم يصح العقد **فان اخذ به**
رضن او ضمن **جاز** كسائر اعراض العقود
اللازمة ومنها كونه بين اثنين فاكتر فلو قال
ارم عشرة عني وعشرة عنك فان كان صوابك
في عشرتك اكثر ذلك على كذا لم يحجز لانه مناضل
نفسه بنفسه وقولي فلو قال ارم عشرة الخ
اولي مما عير به لانه وجه ضعيف **ويجوز جعل**
بعض المال المأخوذ على السبق **لشائي السابق**
ولغيره بشرط نقص الاخير ولو عن الاول فقط
وعدم زيادة غيره على من قبله فلو تسابق
ثلاثة وشرط للاول عشرة والثاني مثله
والثالث تسعة صح وبذلك علم انه لا يشترط
نقص غير الاخير عن الذي قبله فما ذكره الاصل
من اشتراط ذلك ضعيف ومن الشروط تساوي
المتسابقين في المبدأ والغاية وامكان سبق
كل من الرايين والراميين وامكان قطعه المسافة

بلا تدور وتعين الفرسا بما ولو بالوصف وبيان قدر
الغرض طولاً وعرضاً إن ذكر الغرض ولم يغلب عرف
وبيان البادي بالرعي فقولنا بشرط منها اولى
من قوله خمسة شروط لانها لا تنحصر فيها

كتاب الحدود جمع حد وهو
لغة المنع وشرعاً عقوبة معينة على ذنب هي
ثلاثة قتل وقطع وضرب ولوم صلب
او نفي فالقتل يكون في اربعة في الردة لما مر
في باب احكام المرتد وفي **زنا المحصن** لامره
صلى الله عليه وسلم بالرجم فيه في اخبار مسلم
وغیره وفي **تارك الصلاة** كسلاً لما مر في الباب
السابق وفي **قطع الطريق مع قتل من القاطع**
لمعصوم يكافيه لما سيأتي في بابه **والاحصان**
الماخوذ مما تقدم يحصل بجرمة وبلوغ وعقل
ووطى بقبل او فيه في **نكاح صحاب** وتعتبر
هذه الصفات حالتي الوطي في **النكاح الصحيح**
والزنا وان تحلل الحالتين جنون او رق واعتبار
الصفات حالة الزنا من زيادتي **والقطع** يكون في
شيين في **السرقه** وقطع الطريق مع اخذ المال
بلا شبهة من موز وكانا المال نصاب سرقه لما

يأتي

يأتي في بابيهما **والضرب** يكون في ثلاثة **في**
الشرب لما بيع اسكر كثيره وهو **اربعون** **جلدة**
بسوط او نحوه لانه صلى الله عليه وسلم
ضرب في الخمر بالجريد والتعال **اربعون** رواه
مسلم **وفي القذف** للمكلف الحر المسلم العفيف
عن زنا ووطي محرم مملوكة ووطي برحيلة
وهي ثمانون جلدة لاية الزانية والزاني
مع اخبار الصحيحين هذا كله في الحر ومن به
رق ولو مبعضا على النصف من غيره كظايره
ومن مات بذلك فهدر لان الحق قتله
ولا تحد حامل ولو من زنا حتى **تضج** وترضه
ويوجد له كافل بعد فطره سوا وجد ما يستغني
به عنها من امرأة اخري او بهيمة يحل لبيها
املا ولا سكران حتى يفيق كما مر في باب
احكامه **ولا ذوا غما حتى يفيق** ليرتدع **ولا**
في مرض ان رجيا بروه **والاجلد بعشكال**
اي عرجون عليه **ماية** غصن مرة فان كان
عليه خمون غصنا فمرتين بحيث تمسه
الاعصان او ينكبس بعضها ببعض

لينا له بعض الالم فان انتفي لمسروالا نكبلى
او يشك في ذلك لم يسقط **ويجد في حرو برد**
شد يدين لوجوبه بل قد تكون النفس
مستوفاة به **لكن يجب** **تأخير الجلد**
الى زوال ذلك وهذا هو المذهب في الروضة
والذي في المنهاج يقتضي هدم الضمان بتركه
استجاب به ومن ثم قال الاصل يستحب تأخير
الجلد الى زوال ذلك على اضطراب فيه **والنفي** وهو
التقريب **يكون في نحو الخنث** بفتح النون
اشهر من كسرهما اي المشبه بالنساء الماروي
البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثين
من الرجال والمرجلات من النساء وقال اخرجهن
من بيوتكم واخرج فلانا واخرج فلانا وروي
ابوداود ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى
برجل قد خضب يديه ورجليه فقال ما هذا
ف قيل انه يتشبه بالنساء ف امر به فينفي الى
النقيع وشمل نحو الخنث كلات بمعية لاخذ
فيها ولا كفارة كقاصح الطريق بلا قتل ولا اخذ

مال لما ياتي في باب قطع الطريق وفي زنا
البكر ويغرب فيه الحرسنة وغيره ولو بعضا
كنظايره وقولي ويغرب الحرسنة من زيادتي
وتعبيري بما ذكر اولي من اقتصاره على المخت
وقاطع الطريق المذكور وزنا البكر وكالزنا
بقبل المرأة الواط فيفصل فيه بين المحصن
وغيره لكن للمفعول به يجلد ويغرب وان
كان محصنا ولا استدراك من زيادتي وفي
اتيان البهايم التغزير كسائر المعاصي التي
لا حد فيها ولا كفارة **باب**
السرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها
مع فتح السين وكسرها والاصل في القطع بها
قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والساوقة
فاقطعوا ايديهما وغيره من الاخبار الا في
بعضها وهي لغة اخذ المال خفية وشرعا
اخذ خفية من حرز مثله بشروط فلا قطع
على مختلس وهو من يعتد الهرب ولا مشتب
وهو من يعتد القوة والغلبة ولا خاين كالوديع
بمحمد شرط القطع بها كون المروق

ربع دينار خالصا وهو من زيادتي او مقوما
للمسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار
فصاعدا والدينار المثقال الخالص وقيس ربع
المقوم به **نعم** يشترط في المقوم به ان كان
قطعة ذهب غير مضروب التوزن ايضا فلا تقطع
بدون الربع ولا بمغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار
خالصا بشرط القطع بها **احذه** بان ياخذ
السارق **من حوز مثله** فلا تقطع بسرقة ما
ليس بحوز مثله لغيره لا تقطع في شي من
الماشية الا فيما او اه المراح ومن سرق من الثمر
شيئا بعد ان ياويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه
القطع رواه ابو داود وغيره والمجن التمس وكانت
قيمه ثلاثة دراهم وكانت الثلاثة مساوية لربع
دينار والحز يختلف باختلاف الاموال والاحوال
ومرجعه العرف **وعدم الشبهة** للسارق فيه
اي في المسروق **وهي شبهة ملك** ولو مشترك
فلا تقطع بسرقة مال نفسه من يد غيره كمرتهن
ومستاجر ولا بسرقة المال المشترك **وشبهة**
ولادة فلا تقطع بمال اصله او فرعه **لا شبهة**
زوجية فيقطع احد الزوجين بسرقة مال الآخر
الحز عنه لعدم الادلة **فيقطع** اولايه **اليتيم**

قال

قال تعالى ايديهما وقرني شاذا فاقطعوا ايماهما
 والقرة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج **فانا عاد**
 بعد قطعها **فرجله اليسرى** ثم ان عاد **فیده**
اليسرى ثم ان عاد **فرجله اليمنى** لا مرد لك
 والمراد القطع من الكرم في اليد لا مربية في خبر
 سارق ردا صفوان والقطع من الكعب في الرجل
 لفعل عمر رضي الله تعالى عنه ذلك ويغس محل
 قطعه يدهن مغلي وهو مصلحة للمقطوع
 فمؤنته عليه والامام اهماله ثم ان عاد بعد
 ذلك عزز **ويستقط الحنق بقطع يسرى عن يميني**
من يدا ورجل وبالعكس ويقطع يد عن
رجل وبالعكس وان اساقط القاطع لان الغرض
 الزجر والتسكيل **ويجب مع ذلك رد المروق**
 الي صاحبه **ان بقي والا فبدله** من مثله
 قيمة وهو اولي من اقتضاه علي القيمة **كا**
 فانه يجب رده ان بقي والا فبدله وذلك لخبر
 ابي داود وغيره علي اليد ما اخذت حتي تؤديه
 اي او بدله **ان باب** **قاله**
الطريق الاصل فيه قبل الاصماع قوله تعالى

لغصوب

انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله الآية
يعزز قاطع الطريق ان لم يقتل ولم يأخذ
المال النصاب بحبس وغيره لا ارتكابه
معصية لاحد فيها ولا كنارة وحبسه في
غير بلده اولى حتى تظهر توبته **وقتل حتما**
ان قتل معصوما ليكافيه **عدا** ولم يأخذ
المال النصاب للآية **وان عكس** بان اخذ
المال النصاب بلا شبهة من حرز ولم يقتل
قطعت بطلب من المالك **يده اليمنى** ورجله
اليسرى فان عاد بعد قطعهما **فرجله**
اليمنى و**يده اليسرى** يقطعاه للآية وانما
قطع من خلاف ليل يفتوح حبس المنفعة
عليه **وان قتل** **واخذ المال** النصاب للحرز
عنه بلا شبهة **قتل ثم صلب** بعد غسله
وتكفينه والصلاة عليه فهو اولى من قوله
وصلب **ثلاثة** من الايام من زيادتي زيادة
في التنكيل لزيادة الجريمة ثم بعد الثلاثة ينزل
فان قبل الظفرية سقطت عنه عقوبة
تحصه من قطع يد ورجل وصلب وتحتم قتل
لاية الآلة الذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم

بخلاف

بخلاف ما لو تاب بعده لمفهومها بخلاف القود والمال
 وحده الزنا والسرقه وغيرها الا قتل الموقد وتارك
 الصلاة فيسقط بها وتعيرى بما ذكر اولى مما عير
 به **وللمستحق** اذا تاب القاطع قبل الظفرية **القتل**
او اللدبة المعصوم عليها **والعفو** باقل من اللدبة او
مجانا كما في القتل في غير قطع الطريق **ويشترط**
ان يكون لقاطع الطريق مشوكة اي قوة فلا
 يدخل فيه نحو **مختلس** كسهم والمختلس من
 يتعرض للقافلة ويقصد الهرب ونحو من زيادتي
باب الصيال هو الاستطالة والو
وضمن ان الهيايم له اي الشخص دفع كل صايل
 مسلم وكافر وحرور قين ومكلف وغيره عن معصو
 من نفس وطرف واهل ومال وان قتل واقتصاص
 بجلد ميتة ومنفعة وبصح غير اهل ومقدماته
 كتقيل ومعاينة لاية فما اعتدي عليهم
 وخبر البخاري انصرا حاك ظالما او مظلوما والصايل
 ظالم يمنع من ظلمه لان ذلك نصرة وخبر الترمذي
 وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله

ثوب

فهو شهيد ومن قتل حرة ماله فهو شهيد نعم لو
صال مكرها على ان لا يمال غيرهم يجوز دفعه بل يلزم
المالك ان يقبض روحه بماله كما ينال المضرط عليه
ولكل منهما دفع المكره وقولي عن معصوم اولى
وامم من قوله عن نفسي او طرف او اهل او مال
ودفعه **بالاخف** فالأخف لقوله تعالى ادفع
بالأقوى احسن وكان ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة
في الأثقل مع امكن تحصيل المقصود بالأخف فيدفع
بالهرب منه فبالزجر فبالاستغاثة فبالضرب
باليده فبالسوط فبالعصي فبالقطع **فان لم**
يبدفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه بقود
ولادية ولا حكومة ولا قيمة ولا حكومة ولا
كفارة لظواهر الخبر السابق ومحل رعاية لترتيب
في المعصوم اما غيرة الحربي ومرتد فله قتله
لعدم حرمة ويستثنى ايضا ما لوراه او لرج في
اجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان اندفع يدون
بدونه وكان غير محتمل فانه في كل لحظة موافق
لا يستدرك بالالة وما لو اتهم صال بينهما واشتد
الامر عن الضبط فتسقط مراعاة الترتيب **وحجب**
علي

علي من لم ينج على نفسه **الدفع عن بضع** لانه
لا تبطل الي اباحت **وعن نفس قصدها غير**
مسلم بحقون الدم بان يكون كافرا او بهيمة او
مسما غير بحقون الدم كزان محصن لعدم حرمة
غير البهيمه ولحقارتها فان قصد لها مسلم محزون
الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وتغييرها
بما ذكرنا ولي مما عير به **ولو غلب غير بيتته واجبا**
الخروج بعد امره له به ولم يتأت اخراجه الا
بالضرب **فله ضربه** وانا اقول في ذلك **الضرب على**
نفسه لتعديه **ولو عض من غيره عضوه** ولم
يبدفع الا **بانتزاعه** اي العضو من فيه فانترعه
فانتشرت اسنانه والمعضوض معصوم او حر
لم يضمن **سواء كان العاض ظالما او مظلوما**
وامكنه التخلص **فما العاض** اما اذا اندفع بغير
الانتزاع فضمن لنزكه الواجب عليه من التخلص
بالسهل من ذلك الجسيم وضرب شذقيه او كانت
المعضوض غير من ذلك فيضمنه لانه لا ينبغي
لمثل هذا ان يفعل بالعاض ذلك او كان العاض المظلم
لا يمكنه ان يخلص حقه بالعض **وكذا لو طعن**
عين من اطلع في بيته ولو مكث في او مستعدا

بخفيف كمود او وما هابه كحماة فذهبت
عينه فانه لا يضمن لغير الصبي لو اطعم احد
في بيته ولم تاذن له فخذفته بحماة ففقات
عينه ما كان عليك من حناح وفي رواية صححها
ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية هذا ان
تعد النظر اليه حالة كونه مجردا عما يستر عورته
او الي حرسته وان كانت مستورة وكان من نحو
ثقب بفتح المثناة وضمها مما لا يعد فيه الراي
مقصودا ولم يكن للناظر فيه **محرم مستتر**
او حليلة او متاع وخرج بعين الناظر غيرها
كاذن المستمع وبيته المسجد والشارع ونحوها
وبالخفيف اذا وجدته الثقيل كخشبة وحجر
وبالجرد النظر اتفاقا او خطأ وبالجرد مستنور
العورة وبما قبله وما بعده النظر الي غيره
وغير مرمته وبتحو الثقب غيره كالاباب المقنوق
والشباك الواسع العيون وبما بعده ما لو كان
لناظر فيه **محرم مستتر** او حليلة او متاع
فيضمن في الجميع لتقصيره في الرمي وتبصري
بخفيف ويحرق ثقب وتحليله اعم مما عبر به وقولي

اليه مع مستنرة او متاع من زيادتي **واذا تلفت**
بهيمة شيا وذو اليد ولو مستاجرا ومستقيرا
 او غاصبا فهو اولى من قوله وصاحبها **معها**
ضمن ما اتلفت نفسها ومالا **ليلا** ونهارا غالبا
 سواء كان سايقها ام راكبها ام قائدها ام قطرها
 فقطعت التقطير لانها في يده وعليه تعهدا
 وحفظها كما لو وقفها في طريق ليس له **ايقا**
فيه عادة فان تلفت شيئا فانه يضمنه
 لمخالفته العادة وان لم يكن معها لم يضمنه
 اي ما اتلفت ليلا ونهارا ولو بالبلدان لم
يفرط في ربطها او راسها كانا راسها ليلا المرعي
 لم يتوسط مزارع **والا** بان فرط في ذلك كان راسها
 ولو نهارا المرعي لم يتوسطها فان تلفتها **ضمن** **الا**
ان قصر مالك الشئ كان كان في محوط له باب
 فتركه مفتوحا فلا ضمان لتفريط مالكه وتغييره
 بما ذكرنا ضبط واعم مما عبر به **باب**
حكم الجدار المائل وما يذكر معه اذا بني جداره
 مستقيما فمال ولو الى غير ملكه وسقط وتلف
 به شئ او ادخل نحو سبوح كحبة فهو اعم من قوله

فها

سبحا اوحية ملكه فالتف شيئا وحفر فيه
اي في ملكه بيرا فسقط فيها شي فتلع لم
يفمنه لان الميل في الاولي لم يحصل بفعله ولان
له في الاخيرتين ان يفعل في ملكه ما يشاء **الادان**
دعي في الاخيرة انسانا فسقط في البير جاهلا بها
ومات او كان في الثلاث **مكان التلف من الحرم**
والشيء التالف صيدا فيضمن للانسان
والجزء التالف في الاولي وحرمه الحرم في الثانية
والثالثة الصيد في الاولي من الثلاثة مزايا دي
بل كلام الاصل يقتضي عدم الضمان فيه اما لو بني
جداره ما يلا الى ملكه لم يضمنه **باب**
حكم الاشربة هي نوعان **مسكر وغيره** **والمسكر**
من خمر وغيره **حرام** تناوله **وان قل او شرب لتلاوا**
او عطش لاية انما الخمر والخمر الصالحين كل شرب
اسكر فهو حرام نعم من غص بلقمة ولم يجد
غيره حل ساغترما به بل وجب وكذا لو انتهى
الامر بالعطشان الى الهلاك ولم يجد غيره وغير
الاشربة مما يزيل العقل كالبنج حرام ايضا ان
كثر ان كان نجسا كالدم **حرم تناوله** لغير التداوي

الا الى النجس والبول ونحوهما فلا يحرم تناوله
للعطش للمضرة مع عدم إزالة العقل **فلو**
وجد الشخص ما طاهرا وما نجسا **قال الشافعي**
في حرمكة تزوايا الطاهر وجوبا لانه صار
مستحقا للتطهير به **وشرب النجس** للعطش
لما مر والذي صححه في الروضة تبعا لاختيار
الشافعي انه يشرب الطاهر ويتيمم قال في المهمات
والاول هو المقتي به **وان كان** غير المسكر طاهرا
فان كان مضرا بمن يتناوله كالسم **او مستقذرا**
غالب الخطا فحرام تناوله لتضره به واستقذاره
له **الا الى المتغير** فلا يحرم تناوله كالحم المنقن ما
ما يستقذر كالضب والخيل فليس بحرام تناوله
فان انتفى ذلك اي ما ذكر مما يقتضي التحريم **فحلال**
لا تتفاعلة التحريم **باب** **الاطعمة** اي
بيان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها اية قل
لا اجد فيما اوحى الي محرما وقوله ويجل هم الطيبات
ويحرم عليهم الخباث كل طاهر كنعم وهي الابل
والبق والغنم وطيور كدجاج وحمائم **وضبع** بضم
البا وضم وبزروع يحل كله لاستطابة العرب

ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ولم
ينهننا عن الخيل **وتكره الجلالة** من نعم ودجاج وغيرهما
اي يكره تناول شي منها كجلنها وبيضها ولحمها
وركوبها بلا حائل فتعبري برما اعم من تعبيره
باسمها هذا **اذا تغير لهما** اي طعمه اولونه او
ريحه وتبقى الكراهة **الي ان تغلف طاهرا فتطيب**
او تطيب بنفسها من غير شي وانما اقتصر على الاول
جريا على الغالب ولا يخرج طيبها بنفسه وطبخ
ونحوهما والا صلى في ذلك خبر انه صلى الله عليه
وسلم نهي عن اكل الجلالة وشرب لبنها حتى تغلف
اربعة ليلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح
زاد ابوداود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لانه نهي
عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كاللحم المتين
ويكره لم تناول **ما كسب** اي كسبه هو او غيره
بمخامرة نجس كج وكس زبل او نحوه لانه
صلى الله عليه وسلم كسبل عن كسب الحمام فنهى
عنه وقال طعمه رقيقك واعلف ناضجك رواه
ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه وقيس

بما فيه غيره وصرف النبي عن الحرمة خير الشياخية
عن ابن عباس اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
واعطى النجاشي اجرة فلما كان حراما لم يعطه وخرج
بمنامة النجاشي غير صاف فلا يكره ما كسب بنفسه
وحيا له ونحوهما **لا اخذ الاجرة على رقية ولا**
اكل مما اخذ عليها فلا يكره ان لا يختار صحبة
في ذلك ذكرت بعضها في شرح الاصل **وتحرم اخذ**
الاجرة على ادا شهادة لانه فرض عليه ولانه كلام
يسير لا اجرة مثله **لا اجرة ركوب له** اي لا اذا
من محله الى محل الاداء فلا يحرم **اذا كان بينه الحاكم**
مسافة اي مسافة العدوي فما فوقها ولو كان فقيرا
يكسب قوته يوما بيوم وكان الاداء يشغله عن
ذلك لم يلزمه الاداء اذا بذل المشهود له قدر كسبه
في مدة الاداء وخرج بالاداء العمل فله **الاخذ عليه**
قال السرخسي ومحل له اذا ادعى ليتحمل فان اتاه
المشهود عليه فلا اجرة له **باب الصيد**
بمعني المصيد **والذبايح** جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة
والاصل فيها قوله تعالى واذا حلتكم فاصطادوا
وقوله الا ما ذكيت **الصيد اما ان يصاد بيد**
او بنحو شبكة كالجاية لضيق لا يتفقت منه

فذلكاته

فذكاته بقطع **حلقومه** بضم الحاء وهو مجرب
النفس وقطع **مربية** بفتح الميم وبالدو وهو
مجرب الطعام لانه مقدور عليه والحياة تذهب
بنقد هما ونحو من زيادتي او **يصاد بنحو اسرار** اسم
كرمح فان لم يدرك فيه **حياة مستقرة** كان امتنع
بقوته فمات قبل القدرة عليه او ادر كرها وتعدر
ذبحه بلا تقصير كان **سل السكين** او اشتغل بتوجيهه
للم القبلة فمات قبل القن حل اجماعا والخبر الشهيدين
ما اصبحت بقوسك فاذا كر اسم الله عليه وكل **والا**
يان ادر ك فيه **حياة مستقرة** وترك ذبحه فمات
او تعدر ذبحه بسبب تقصير كان لم يكن معه سكين
او غصبت عنه او علفت في الفهد فمات **فلا**
يجل لتقصيره او **يصاد بجراحة طائر** كصقرا وجراحة
سبع ككلا كلب فان **عجز عن ذبحه** بلا تقصير
حتى مات **حل لقوله** تعالى احل لكم الطيبات وما
علمتم من الجوارح امي ومبيده **بشروط خمسة** الاول
ان تكون معلومة للاية وتعليمها بان تسترسل
بارساله امي تهيج باعزايه و **بان تنزج** بانزجا
في ابتدا الامر وبعد شدة عدوها و **بان تمسك**

الصيد لياخذه المرسل **وبان لا تاكل منه** اي
من لحمه او فحوه قبل قتله او عقبه لقرله صلى
الله عليه وسلم فان اكل فلا تاكل فانما امسكه على
نفسه رواه الشيخان **وبان يتكرر منها ذلك** اي
ما تقدم من الامور المذكورة مرة بعد اخرى حتى
يظن تاديبها والرجوع في ذلك الى اهل الخبره بالجرم
والثاني ان يرسلها فلما استرسلت بنفسها وقتلت
صيدا لم يحل لا تنفق الا رسال الا ان يزجرها
صاحبها فتزجر ثم يرسلها فيحل لوجود الا رسال
والثالث ان يرسلها على صيد شخص او نوعا **فان**
ارسلها على غير شئ كان ارسلها اختصارا لقوتها
فقتلت صيدا لم يحل لعدم ارساله على الصيد
ومثلهما في هذا الشرط السهم وفحوه فلما ارسلها
اختصارا لقوته فقتل صيدا لم يحل **والرابع ان لا يبيع**
عنه الصيد فيجد بعد غيبته ميتا فان غاب
عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب اخر الا
ان تكون الضربة اي ضربة الي ارجحة للصيد لا
يعيش معها والخامس ان لا تردي من علو الى
سفل ولا يقع في ما او نار والسادس لاحتمال موته
بالسبب الثاني الا ان تكون الضربة كذلك اي

لا يعيش

لا يعيش معها فيجمل **ولو قد** بسيف او غيره نصفي
حل لاطلاق الاخبار ويجمل **حيوان** البحري وان لم
يكن على صورة السمك المعروف او مات او طفي بفتح
الفاو والطا **فوق** الى اي اعلاه لقوله تعالى اهل
لكم صيد البحر **اما يعيش فيه** وفي البر **كضفدع**
بكر الضاد والدال على الاشهر **وسرطان** ويسمى عقر
الماو سلحفا ونسناس لبحث لحمها والنهي عن
قتل الضفدع رواه ابوداود والحاكم وصححه وتعبيري
بالاستثنا المذكور اولى مما عبر به **باب**
الرضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف اليا
وتشديد ها ويقال رضحية بفتح الضاد وكسر ها
وهي اسم لما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى
من يوم عيد النحر الى اخر ايام التشريق وسميت
باول زمان فعلها وهو الضحى والاصل فيها
قبل ال جمع قوله تعالى فصل الربك واخر
اي صل صلاة العيد واخر النسك وخبر
مسلم عن انس رضي الله عنه قال ضحى
النبي صلى الله عليه وسلم يكبتشين **المكبتين**
اقرنين ذنحهما بيده وسمي وكبر ووضع جله على

صفا حهما والادماج قبيل الالبيض الخالص الذي
يباضه اكثر من سواده وقيل غيره ذلك **الدم**
نوعان واجبة وهي ثلاثة دما الحج المتقدم
بيانها في بابها ودما الاضحية المنذورة
وللعينة للتضحية ابتداء اعم في ذمتها
وسنة وهي الاضحية غير الواجبة والعقيقة
والولية ولا تجزي في الاضحية **الا الجذع من**
الضان والثني من غيره اي من معز وابل وبقر
اقتصار على التوارد فيها عن النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه رضي الله عنهم اجمعين **فجذع**
الضان ما اجدع وهو من ز يادتي او دخل
في السنة الثانية وهي المعز والبقر ما دخل
في السنة الثالثة وثني الابل ما دخل في السنة
السادسة وذلك لخبر احمد وغيره ضحوا
بالمجذع من الضان فانه جائز وخير مسلم
لا تذبحوا الامنة الا ان يفسر عليكم فاذبحوا
حذرة من الضان قال العلماء المسنة هي الثانية
من الابل والبقر والغنم فما فوقها وقوله في الخبر
لا تذبحوا الامنة اي ليس لكم ان لا تذبحوا

الامسنة الخ **وتجزي المشاة** عن واحد الخبر
الموطاني ذلك ويجزي البعير والبقرة عن سبعة
كما يجزي عنهم في التحلل للاحصار الخبر مسلم
عن جابر فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه
بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن
سبعة **ولا يجزي فيها اي الاضحية معيب**
بعيب ينقص ما كولا منها من اللحم وشحم وغيرها
فتعير به ذلك اولي من قوله ما تنقص اللحم **فلا**
يجزي العوري ولا العرجا ولا المريضة البين
عورطا وعرجها وان حصل عند اضطجاعها
للتضحية باضطرابها ومرضها **ولا العفا**
التا لا تنقي الخبر الترمذي وغيره بذلك وتنقي
ما خذوة من النقي بكسر النون واسكان النقي
~~بكسر النون~~ واسكان القاف وهو الخ اي
لا يوثق في اللحم **ولا الجربا** وان قل جربها لانه
يفسد اللحم والودك فاطللا في لها اولي من
تعير لا جعل لها بالبين جربها **وتجزي مكسرة**
القرن كسر الم ينقص المأكول **وفاقدته** اذ

وسلم

لا يتعلق به كبير غرض **وفاقة الضرع**
من زيادتي وكذا **فاقة الالية** او الذنب
لا المخلوقة بلا اذن **ويسن** في الاضحية **استسما**
استسما **انها** لقوله تعالى ومن يعظم شعائر
الله قال العلماء هو استسمان الهدايا
واستسما **انها** **وان لا تكون مكسورة القرن**
ولا فاقدته لخبر مسلم السابق اول الباب
وان لا تذبح الا بعد صلاة العيد **لا** **التي**
رواه الشيخان فان ذبحها قبلها وقد
مضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين
وخطبتين خفيفات جاز وان يمض ذلك
فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية **وان يكون**
الذابح مسلما لانه يتوقا ما لا يتوقاه غير
و **ذبح** **حايض** او **مجنون** او **صبي** **مناجب**
من ذبح كتابي تحمل ذبيحته لما مروا **ان يكون**
الذبح نهارا وان جاز ليلا مع الكراهة لانه
قد يخطئ الذابح ولان الفقهاء يحضرون فيه
حضورهم بالنهار وان يطلب لها موضعا
لينا لانه اسهل لها وان لا يأخذ من شعره
ولا

ولا ظفره شيئا في العشر اى عشر ذي الحجة
حتى يفحمي لحبر مسلم اذا رايتهم هلال ذي
الحجة وآراد احدهم ان يفحمي فاليه يسكن
عن شعره واطناره وفي رواية فلا ياخذن
من شعره واطناره شيئا حتى يفحمي وان يوجه
ذبحته اى مذيبحها الى القبلة لا تتابع
رواه الشيخان ويتوجه حولها ايضا وان
يسم الله تقا وحده عند الذبح فيقول
بسم الله لا تتابع رواه الشيخان وان
يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه
وسلم لانه محل يشرع فيه ذكر الله تعالى
فشرع فيه ذكر نبيه كالاذان والصلاة
وان يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل
معى لا تتابع وذكر السنية في هذين من
زيادتي وان لا يبين اسمها لما في اياتها
من عدم الاحسان في الذبح فان ذبحها
من قناتها حلت لوجود الذبح وعصى
بذلك لما فيه من التعذيب وان تنحر الابل
وتذبح البقر والغنم لا تتابع رواه الشيخان

وتعبري بما ذكر اولى مما عبر **و** موضع النحر اللبة
و موضع الذبح الحلق وهو اسفل **مجامع**
الحسين وكاله اي ما ذكر قطع الودجين
بفتح الواو والدال وهما عرقان في صفحتي
العنق يحيطان به **مع الحلقوم والمرى** وتقدم
بيانها وسن ان تكون الابل عند النحر قائمة
معقولة ركبة يسري والبقرة والغنم عند الذبح
مضجعة لجنب اليسر مشدودة القوائم
غير الرجل اليمنى وان يجرد المذبة وان يتصدق
بكل الاضحية الا لقايا كلها تبركا فانها منونة
واخروقتها اي التفحية **غروب الشمس**
من اخر ايام التشريق لخبر ابن حبان في كل
ايام التشريق ذبح **ولو ذبح كل من رجلين**
اضحية الاخر ضمن ما بين القميتين
اي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقة
الدم قربة مقصودة وقد فوتها **واجزائه** كل
منها **بقيد** زده يقوي **الواجبة**
بذبح فيفرقها صاحبها ولا يها مسحمة
الضرف لوجه التفحية ولان ذبحها لا يفتقر

الى نية اما المتطوع بها والواجبة بالجعل فلا يجري
ذبحها عن الاضحية لا فتقاره الى نية **فصل**
في العقيقة وهي لغة الشعر الذي على راس
الولد حين يولد وشرعا ما يذبح عند خلق
نفسه **تسن العقيقة عن الغلام** وهي
في حقه **شاة** **بأن** وليس عن غيره من النثي
وخثي وهي في حقهما **شاة** ان اريد العقب
فيهما بالشاة للامر بذلك في غير الخثي رواه
رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيل
بالانثي الخثي من زيادتي ومحصل اصل السنة
في عقيقة الغلام بشاة **وليس ان لا يكسر**
العظم بل تفصل الاعضا تفاولا بسلامته
اعضا الولد **وليس ان تطبخ** كساير الولايم
لارجلها فتعطي نية **للقاربلة** لخبر رواه
الحاكم وان يكون طبخها **بجلوت** تفاولا بجلادة
اخلاق الولد ولانه صلى الله عليه وسلم
كان يحب الجلوت والعسل **ان يطعم** للفقراء
كالاضحية وبعضها اليهم اولى من ان يدعواهم
فصل **كان اهل الجاهلية يتقربون**

الى الله تعالى بامور اربعة ابطالها الله تعالى
بقوله **ما جعل الله من بحيرة الاية ايماما**
او فيها ولا امر بها في البحيرة من بحراي شق
هي التي **تسبح** يتنايه للمفعول **حمة اطن**
اخرها ذكر كما جزم به الزمخشري وغيرة وقيل
سبعة ذكرها وان اشأوا واحد هما ورتحة الاصل
فليشق ما لكها اذ نها وجلي سبيلها ولو
يلتفع بها ولو يلينها بل تخليه للمضوف
والسايبية نوعان احدهما العبد يعقده
ما لكه هو اولي من قوله يعقده الرجل سايبه
اي لا يلتفع به ولا بولايه والثاني البعير
يسيبه ما لكه لقضا هوايج الناس
عليه وقد كان الرجل اذا مرض او غاب يقول
ان شفا في الله او قدمت من سفري فناقني
سايبية فاذا حصل ذلك سبها وجعلها
كالبحيرة في تحريم التنافع بها **والرصلة**
بمعنى واصله نوعان احدهما ما قاله الجوهري
وغیره **الشاة تسبح** سبعة اطن
عناقين عناقين فان نتجت في الشاة
جديا

جديا وعناقا فالحالوا ووصلت ابي بالانثى
اخاها فلا يذبحونه من اجلها ولا يشرب
لبن الام الا الرجال دون النساء وجرت عري
السابعة والثاني ما قاله الزمخشري وغيره
الشفاعة كانت اذا نكحت ذكر اذ يحويه
لا الهتهم او انثى فلم يذكروا او انثى قالوا
وصلت ابي بالانثى اخاها فلم يذبحوا الذكر
لا الهتهم وما سلكه الا صل في النوعين لا يفي
بذلك والحام هو الفحل الذي يضرب
في ابل الشحم عشر سنين فالكثير فيخلى
سبيله ولا يطرد عن ما ولا عن مرغى
ويقولون ان قد حمي ظهره فلا ينتفعون من
ظهره بشي بعد ذلك **باب الايمان**
جمع يمين والا صل فيها قبل الاجماع ايات
كقوله تعالى لا يواخذكم الله بالغفوة ايمانكم
الاية واختار كخبر البخاري انه صلى الله
عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب
واليمين والحلف والادب والقسيم بمعنى هيا
نوعان واقعة في الخطب من توافقة

في غيرهما فالتى تقع فيها ما ان تكون لدفع وهي
يمين المنكر للحق او لاستحقاق وهي حنة
اللحان والقسامة واليمين مع الشاهد
في الاموال او ما يولد اليها واليمين المردودة على المدعي
بعد النكول كما هي مبنية في ابوابها وهي اى
المردودة كالاقرار من المدعي عليه لكالبينة تغلبا
لجانبة واليمين مع الشاهد يما وتقع في الرادي
دعوى المشتري رد المبيع بعيب ودعوى الزوجة
العنة على الزوج ودعوى الجريحة في عضو باطن ادعى
الجراح انه غير سليم ودعوى العسار اى اعسار
نفسه اذا عهد له مال والدعوى على الغايب
وعلى الميت ونحوهما وفيما اذا قال الزوج جنة اتى
طالق امسى ثم قال اريدت انها طالق من غيري
فيقيم في هذه الصورة البينة بما ادعاه ويحلف
معهما طلبا للاستظهار والمراد بالمحلف عليه
في الاولى قدم العيب وفي الثانية عدم الوطى
وفي الثالثة السلامة وفي الاخيرة اراد طلاق
غيره واليمين التى تقع في غيرها اى في غير الخمرة
لمنكر والدلة وبل والدلة بل قصد حلف
ويمين المكره بفتح الراء وهما اى لغو اليمين ويمين

المكره

المكره **غير منعقد** من اذ لا ينعقد بل هو اليه في تحقيق
شيء وفعل المكره مرفوع مرفوع عنه القلم وفي معنى
اللفظي هو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره
فظاهر كلامه مهم انه لا فرق بين جمعه لا والله وبلي والله
وافرادهما وهو ظاهر وقولنا ما ورد في الجمع الاولي
لغو وفي الثانية منعقدة لانها استدراك مقصود منه
يرد بان الغرض عدم التقصد **واليه** في المعقودة
بالاختيار فان كانت هذه على ماضي وهي كاذبة
اي تعدل الكذب بها فهي اليه **الفوس** لانها تنقسم
صاحبها في الاثم والنار وهي من الكبار **والجلف** اما
بالله تعالى او باسم من اسمائه المختصة به كالا لله
وخالق الخلق الا ان يريد غير اليه في فليس يمين كما في
الروضة واصليها خلا فالما في النهاج او صفة من صفاته
الذاتية كعظمته وكبريائه وكلامه **او بطلاقا او عتق**
قوله ان دخلت الدار فزوجني طلاقا او فعهدي صرا
ونذر ليلاح بفتح اللام وهو التزام قريبة مال او عبادة
معلقة بما لا يريد حصوله لان كلفه او ان لم يكلفه
او ان لم يكن الامر كما قلت فعلى عتقا او صوم **وتخير فيه**
اذا وجد المعلق عليه **بينما** الترخص عملا بالتزامه

وكفارة يميني لغير مسلم كفارة النذر كفارة
وهي لا تكفي في نذر الكفر بل لا تقا فمتعين
جمله على نذر الحاج اما ما يستعمل في الله
وفي غيره سواء كان الشيء والموجود فليس يمين
الابنية وما يستعمل فيهما وهو في الله اغلبا **الرحيم**
والخالق فليس يمين ان اراد به غيره تعالى **وحرور**
القسم **الف** وان لم تستهروا الله **والبا** **الخ** بالله
والتا **الفوقية** تحرق الله **والواو** **الخ** والله ومثل
ذلكها التنبيه تحرقها الله **ولو قال الله** **مثلا** **و**
او فتح او كسر او سكن **فكناية** ان نوي به اليمين
فيمين والا فلا واللعن لا يمنع الاعتقاد على انه لا نحن
فيه في الحقيقة كما بينته في شرح الاصل وقولي
او سكن من زيادتي **والفاظ اليمين** اي صيغتها
الفعلية **كاقسم او اقسمت او احلف او حلفت**
اعزم او عزمت بالله بقيد زدته بقولي **ان لم**
يرد اخبارا ماضيا في صيغة الماضي او مستقبلا
في المضارع والا فلا يكون يمين وتعبيري بما ذكر
اولي مما عبر به فان لم يذكر الله تعالى او صنته
فليس يمين لفقد الحلف به وينقطع حكم اليمين
بالخلالها

بالخلا لها كان وقت حلفه بمدة وانقضت او برقي
يمينه او حنث او استقال البر كلفه على شرب
ما هذا الكرز فانصب لغير اختياره وبأستثناء
لشبهة الله او بعدتها متصل بالحلف ان نواه قبل
فراغه منه كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله او ان
لم يشأ الله ومن حلف على يمين فرائي غير طاهر
منها فاليات الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه لظاهر
خبر الصحيح اني لا احلف على يمين فرائي غير طاهر
منها الا كبرت عن يميني وانيت الذي هو خير فان قدم
الكنارة على الحنث جاز لقوله صلى الله عليه وسلم
لعبد الرحمن ابن سبرة اذ حلفت على يمين فرائي غير طاهر
خير امنها فكفر عن يمينك ثم ايت الذي هو خير رواه
ابوداود وغيره ولان الكنارة حق مالي تتعلق بسببها
فجاز تقديمها على احدهما كزكاة الفطر **والاصيام**
فلا يجوز تقديمه على الحنث لانه عبادة بدنية فلا
يجوز تقديمها على وقت وجوبها لغير حاجة كصوم
رمضان ولان العجز انما يتحقق بعد الوجوب ولو
حلف على التزوج على زوجته او على تركه ابي ترك
التزوج عليها فتزوج فيها وهي في عدة منه رجعية
يرفع الاولى وحنث في الثانية لان الرجعية في حكم

في حكم الزوجة ولو حلف لا يسكن او لا يسكني او لا يركب
او لا يلبس وهو بهذه الصفات فاستدام حنث لان
الاستدامة بمدة وفيها تسمى سكني ومساكني
وركوبا ولبسا وكذا كل ما يتعذر بمدة كقيام
ومشاركة فلان بخلاف ما لا يقدر بمدة وكما لو حلف
لا يتزوج او لا يتطيب او لا يطيأ او لا يصلي وهو بهذه
الصفات فاستدام لا يحنث لان الاستدامة فيها
لا يسمى تزويجا وتطيبا الخ **او حلف لا ياكل هذه**
التمر وهي في فمه ولا يخرجها ولا يمسلها بر
بكل بعضها وبإخراجها منفصلا في الحال حنث
بالامساك **او حلف لا ياكلها فاختلف بتمر**
فاكله الا تمر او بعضها لم يحنث لجواز ان تكون
هي المحلوف عليها والروع تحنث نفسه فيكفر
لا حتما لانها غير المحلوف عليها **او لا ياكل حنطة**
فاكل دقيقا او سويفا منها او عجينها او خبزها
او لا ياكل لحما فاكل الية او شحما غير شحم
وظهر وجنب او لحما غير لحم النعم والصيد والحيل
والطير او لا ياكل رطبا فاكل تمر او لا ياكل لبنا
فاكل زبدا او جبنا او لا يشرب شيئا ريقا
فاكله

فأكله أو أكل خبزا فإذا به وشربه أو لا يشرب
شيئا فذاقه أو لا يكلم فلانا فلم على قوم هو فيهم
ونويا غيره أو لا تكلم فلانا فكتب إليه كتابا أو أكل
إليه رسولا أو لا يأكل راسا ولا نية له فأكلم
غير النعم كراس طير وصيد بري أو بحري لم يحنث
في هذا كله لأن ما فعله غير ما حلف عليه أو غير
المتبادر منه إلا أن كان الحالف في الأخيرة من
بلد يباع فيها الراس مفردا وإن حلف على خارجه
فيحنث بالكله قطعا وفي غيره على الأقوي في الرخصة
وأصلها قال هو لا قرب إلى ظاهر النص لكن صحح
النووي في تصحيحه متأبده وكلام الأصل بينهما
أما إذا أكل راس النعم وهي الأيل والبقرة والغنم فيحنث
مطلقا لأنه المتبادر عرفا **باب النذر**
بالمجوعة هو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام
قربة لم تتعين ولا أصل فيها آيات كقوله تعالى
وليوفوا نذورهم وأخبر بخبر البخاري ما نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله
فلا يعصه إنما يصح النذر في قربة لم تتعين
نفلا كانت أو فرضا كناية لم تتعين كالتزام حج أو

صلاة ويلزمه فعل الحج بنفسه ان كان صحيحا
فان عطب اناب كما في نحية الاسلام وخرج بما
ذكره النذير محرما كصلاة بحدث او مكروه
كصوم الدهر لمن خاف به ضررا او قوت حق
او مباحا كاكل طعام طيب او واجبا متعينا
كصلاة الظهر فلا يصح **فلو نذر حجا في سنة**
بعينها فمنعه **عدو** او سلطان او رب دين
وهو لا يقدر على وفائه **فلا قضاء عليه** كما
لو نذر ضحية بعينها فماتت لا قضاء عليه او
منعه بعد الاحرام **مرض** او ضلال طريق او
نسيان او غطاي الوقت او منعه مطلقا **فان**
قضاه وجوبا كما لو نذر صوم سنة معينة
فاطر فيها المرض فانه يقضي ما افطره اما اذا
منعه شي منها غير الاخيرة قبل الاحرام فلا
قضالان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر
عليه **ولو نذر صوم سنة بعينها صامها**
عنا نذره الا ايام رمضان والا ايام المنهي عنها
وهي يوم العيد وايا التشريق وايام الحيض
والنفاس **ولا يعصها** لانها غير قابلة للصوم

فلا تدخل في النذر ولا يقضي شهر رمضان
لعدم قبوله صوم غيره أو نذر صوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان صح نذره لا مكان الوفا به
بأن يعلم قدومه غدا فيبئيت النية فإن صامه
عنه فذلك ولا فإن قدم ليلا أو يوما مما لا يدخل
في نذر صوم سنة بعينها الخ النذر لعدم
قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره أو نهارا غير ما ذكر
وهو صائم فلا أو واجبا أو وهو مفطر قضاه
كالو نذر صوم يوم معين فثأته أو نذر صوم
اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا تقدم يوم
الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الإمام
مما لا يدخل في نذر صوم سنة بعينها فلا يجب
قضاه أي ما أمر لأنه لم يدخل في النذر باب
أدب القاضي وما يذكر معه ليس أن لا يفقد
الحكم في مسجد يكره اتخاذ مجلسه له صونا
له عن ارتفاع الأصوات والنظر الواقعي بمجلس
القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت
مصوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها
وأن لا يقعد للحكم محتجا عن الناس فلا يتخذ

له حاجبا حيث لا راحة بل يكروه له اتحاده لخبر
من اولي من امور الناس من امور الناس شيئا
فاحتجب حجة الله يوم القيامة رواه ابو
داود والحاكم وصححه اسناده **وان يكون سأل**
القلب من كل شئ بغير خلقه فبكرة له ان يقضي
في حال غضب وجوع وشبع مغرطين ومريض موثق
وخوف مزيج وفرح مشديد والاصل في ذلك
خبر لا يحكم احدي بين اثنين وهو غضبان رواه
الشيخان **وان يشهد الجنايز ويعود المضي**
ويا تي مقدم اي وقت قدوم **نحو الحاج**
كالسافر لحاجة غير الحاج لان الزيارة عند ذلك
قربة وذكر نحو من زيادتي فان لم يكنه التحميم
او يمكن كل نوع وخص من عرفه او قرب منه و
ان يحضر الولائم كلها بشروطها السابقة او
يتركها كلها ان كثرت وقطعته عن الحكم نعم
لو كان يخص بعضهم قبل توليته فلا بأس به
باستمراره وفرقوا بين الولائم والانواع التي قبلها
بان اظهر الاعراض فيها الاكرام لا الثواب وفي
تلك الانواع بالعكس **وله ان يقول الحصين**

إذا حضر عنده **كلمها** أو لست **كلم** المدعي منكما
وله أن **يكت** عنهما حتى **يبتدي** أحدهما
بالكلام وإذا **اجتمع** مدعونا هو أو لي من قوله
خصوم **قدم** وجوباً **السابق** غالباً أن علم
فإن جاء معاً وجهل السابق أقرغ بينهم وقدم
من خرجت قرعته وخرج بزيادتي غالباً لو
كان ثم مسافرون مستوفرون أو تسوة وتقدمهم
أو هما فإنه يستقدم المسافرين على المقيمين
ولو تسوة وتقدمهم على المقيمين إن قتلوا ولا
يقدم السابق إلا **يدعوهم** واحدة ليلا يطول
الزمن فيضر الباقيين ويأتي مثله وفي القاع
أما المسافرون والتسوة فيقدمون بجميع الدعاوي
إن لم يضر الباقيين أضراراً بيننا ولا قدّموا
بواحدة وإن **ظهر من خصم** لدواي شدة خصومة
نهاه فإن عاد عزّره بما يراه ويشاور ندباً
العلماء الأمتاني الحكم عند اختلاف وجوه
النظر وتعارض الأدراية لقوله تعالى لنبيه
صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر ولا
يقدر غيره أن كان مجتهداً بل يأخذ بما ظهر له

باجتهاده لان الاجتهاد لا يلقد مجتهدا وله الحكم
بعلمه لانه اذا علم بشاهد من قبله علمه وان
شمل الظن اولى وسطر الحكم به ان يصح بمستنده
فيقول له علمت ان له عليك ما ادعاه وعلمت عليك
بعلمي قاله الماوردي والرويات **الا في عقوبة الله**
تعالى من حدا وتعزير لندب السنن في اسبابها
ولو قامت بينة بخلاف علمه فلا يحكم بالبينه ولا
بعلمه وتعزيرها بالعقوبة اعم من تعزيره بالحدود
وان ظهر له الخطا في حكم له او لغيره بان بمنزلة لا تقبل
شهادته او خلاف نص كتاب او سنة او خلا
نص مقلده او خلاف اجماع او قياس او جلي
نقضه ليتيقن الخطا فيه ولحق الفقه القاطع
او الظن المحكم **فان كان ذلك** اسي ظهور الخطا باجتها
ثان حكم به اسي بالاجتهاد الثاني في مستقبل
ولا ينقض الاجتهاد الاول لان الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد ولا يقبل القاضي جرحا ولا تعديلا ولا
ترجمة بنقل كلام الخصوم او الشهود الامن عدلين
فلا يكفي قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط
في شهادته لان الاستزكا حق الله تعالى ولان
الترجمة كغيرها فيشترط فيها عدلان وان ارتاب

في الشهود

في الشهود **والهم منفردين** عن وقت تحمل الشهادة
ومكانه وعن تحمله وحده او مع غيره وانه كتبوا شيئا
اولا وانهم كتبوا بجرا ومداد ونحو ذلك لتزل الزينة و
يكفي في التعديل عما عدل غير ان يقول **هو عدل** وان
لم يقل لي وعلى لانه اثبت العدالة التي اقتضاها
قوله تعالى واشهدوا ذوي سي عدل منكم فزيادة لي وعلى
تاكيد ويشترط ويختار في شهادته بتعديل غيره
ان يكون معرفته به **باطنة متقدمة** لصحة او
جوابا ومعاملة ليكون على بصيرة في شهادته بالتعد
وينبغي كون كل من المعدل وكاتب القاضي **وصاب**
مشورته عالما بما يحتاج اليه في التعديل
والكتابة والمشورة **وينبغي ان يختم كيسي الرقاع**
التي فيها الانصباء المقسومة او اسماء الشركاء والمدعين
اذا جاءوا معا ونحو ذلك **وان لا يفتحها حتى ينظر اليها**
الختم اي ختم الكيسي لانه ابعد عن التهمة **وان لا**
يقبل القاضي كتاب قاض سماعه بينة او حكمه
عليه الا بشهادة عدلين عنده بذلك فلا يكفي
غيرهما **باب القسمة** في تمييز الحصص بعضها
عن بعض ولا صل فيها قبل اجماع ايات كاية واذا
القسمة اولو الترتي واخبار كخبر الصيحين كان

يل

حضر

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم
ارباعها **اجرة القاسم** الذي ينصبه الامام من بيت
المال من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة
ثم ان تعذر بيت المال فاجرتة **على الشراكا** لو كان
القاسم منصوبهم وهي اي الاجرة التي على الشراكا **على**
قد حصصهم الماخوذة لانها من مونا الملك كالنفقة
وخرج بزيادتي الماخوذة المحصص الاصلية في قسمة
التعديل فان الاجرة ليست على قدرها بل على قدر
الحصص الماخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير
الآثر منه في القليل هذا ان اطلقوا المسمى او كانت
الاجارة فأسدة والا فعلى كل منهم ما سماه من الاجرة
ولو فوق اجرة المثل سوا عقد واما او مرتبين فان
اتفقوا على القسمة **الا واحد** او طلبها ينتفع
به بذلك اي مما يخصه **بعدها** دون غيره قسم
قسمة اجبار فلو كان لشخص عشرة دار لا يصلح
للسكني والباقي لا خير يصلح لها اجير صاحب العشر
على القسمة بطلب الاخر دون عكسه لان صاحب
العشر متعنت في طلبه والاخر معذور **ويقسم بقرة**
فيجري ما يقسم كيلا في الكيل ووزنا في الوزون ووزعا
في المدرع

في المذروع وعدا في المعداد ويكتب في كل رقعة
اسم شريكا وجزء مميز جدا وغيره وتدرج في بندق
مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على جزء او
اسم فيعطى الجزء لمن خرجت له ويفعل كذلك في
الرقعة الثانية ويتعين الثالثة للباقي ان كانت
الذات او يجر ما يقسم **على اقل الانصبا ان اختلفت**
كنصف وثلث وسدس فيجزا ستة اجزا ويجز
اذا كتب الاجزا **عن تفريق حصه واحد** بان
لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به
صح ربما خرج له الجزء الثاني او الخامس فيتفرق
مكد من له النصف او الثلث فيبدأ بمن له النصف
فان خرج على اسمه الجزء الاول والثاني اعطيهما
والثالث وتني بذى الثلث فان خرج على اسمه
الجزء الرابع اعطيه والخامس ويتعين السادس
لن له السدس واذا استوت الانصبا جزا ما قسم
عليها **ولا يجبر احد على جعل السفل لواحد**
والعلو لآخر لما فيه من الضرر ولو ادعي بعضهم
على بعض غلطا في قسمة اجبار او قسمة تراضي
وهي بالاجزاء صدق المدهي عليه بيمينه

كما في غير ذلك فان اقام المدعي بينة بذلك اي
بالغلط فيما ذكر او حلف بعد نكول المدعي عليه
نقضت القسمة كغيرها من الخصومات ولان
ولان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت فان كانت
قسمة التراضي بالتعديل او الرد فلا اثر لهذه الدعي
لان هذه القسمة بيع ولا اثر للغلط والخير وفيه
كما لا اثر للعين فيه لرضي صاحب الحق بتركه
وذكر الحلف بعد النكول من زيادتي كما الوظهر على
الميت دين فان القسمة تنقض لان التصرف فيما
خلفه الميت قبل وفادينه باطل **وان استحق**
بعض المقسوم وكان معيناً غير سوا بان
اختص احدهما به او اصاب منه اكثر بطلت
اي القسمة لاحتياج احدهما الي الرجوع على الاخر
ونفوذ الاشاعة **والا** بان كان بعضه شاعياً
او معيناً سوا بطلت فيه كما في الباقي تفريقاً
للمنقعة ولو صول كل منهم الى حقه **ولا يقسم**
جبراً صنف مع غيره مطلقاً الضانيتين مصرية
وشامية وعبد تركي وهندي وزنجي وثياب
ابريسيم وكان وقطن لشدة اختلاف الاعراض
في ذلك

في ذلك ولا منف مع **صفة** كذا رين علي ان تكون في
كل منهما الواحد لشدة اختلاف الأغراض باختلاف
الحال والابنية الا في منقول نوع متساوية القيمة
وفي **دكاكين صغار متلاصة** فتقسم كذلك
جبر القلة اختلاف الأغراض في ذلك وقولي
ونحو الخ من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي انه
لا اجبار فيه **باب الشهادات هي**
جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص
والاصل فيها آيات كآية ولا تلتقوا الشهادة
واخبار تخبر الصالحين ليس لك الا شاهدك
او عيینه واركانها شاهد ومشهود له ومشهود
عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم مما يأتي
وهي **انواع** بحسب ما تقبل فيه **الاول شاهد**
وهو في **روية هلال رمضان** قال ابن عمر
النبي صلى الله عليه وسلم اني رايتَه فصام وامر
الناس بربو بصيامه رواه ابو داود وابن حبان
وقال صحيح علي شرط مسلم **والثاني شاهد**
ويمين في الاموال او ما قصدت به روي مسلم
وغیره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد

ويمينا زاد اللفظ رضي الله عنه في الأموال
والثالث شاهد وامرأتان فيهما آسي في الأموال
وفيما لا يراه الرجال غالباً كعيب كعيب امرأه تحت
ثوبها وبكارة وولادة وحيض لعدم قوله تعالى
فإن لم يكونا رجلين فرجل فرجل وامرأتان والخمسي
كالمرأة وتعبيري ذكر أولي مما عبر به والرابع شاهدان
في غير الزنا وغير ما في معناه لعدم آية واشتدوا
شهيدين والخامس شاهدان ويمين في صورة
تقدمت في الإيمان وتقدم الكلام عليهما ثم
والسادس أربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً
وتقدمت أمثله روي ابن أبي شيبة عن
الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة
النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة
النساء وعيونهن وقيل بذلك غيره مما يشا
في المعنى المذكور وتعبيري بما ذكر أولي من اقتضاه
على عيوب النساء والسابع أربعة رجال في
الشهادة بالزنا قال تعالى والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وإيتان
البهيمة والمينة ونحوهما كالزنا وإن رجعوا عن
الشهادة

الشهادة فان كان رجوعهم قبل الحكم لم يحكم
بها الحاكم لانه لا يدرك اصدقوا في الاول ايام
في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها او كان
بعده وبعد استيفاء الحق غرموا المشهود عليه
في الطلاق البائن والعتق والمال وغيرهما
كالرضاع المحرم واللعان والفسخ بالعيب
والقتل كان قالوا اخطانا في شهادتنا لتغو
عليه حقه وشرط السالمه صرية وعدالة
وبصريح ونطق ورشد وعدم تغفل ومروءة
وهي التخلق بخلق امثاله في زمانه ومكانه
وعدم اتهام كما يعلم مما ياتي فلا تقبل الشهادة
من بهرق ولا من كافر وفاسق ولا من اعمى
الا في مواضع تاتي في باب احكام الاعمي ولا من
اصم في الاقوال ولا من اخرس ولا من مجنون عليه
بسفه وصبي ومجنون ولا من مغفل لا يضبط
ولا من عادم مروءة اسود في اكل او شرب او
مشي مكشوف الراس في سوق بلا عذر ولكن اكثر
من حكميات مضحكة بين الناس وذكر السمع والنطق
من ازيادتي وقولي ورشداولي من قوله والمبالوغ

يتهم

والعقل ويجوز الشهادة على الشهادة المقبولة في غير عقوبة
الله تعالى واحصان كعقد وفسخ وقود وحق دقذ
لعموم قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والحاجة
اليها لان الاصل قد يتعذر رزكرت في شرح الاصل كلفية
تعملها وشرط قبولها اما في عقوبة الله تعالى وفي الاصل
فلا يجوز لان حقه تعالى المشروط فيه الاحصان في
الجملة مبني على المساواة وحق الادامي على المضايقة
وذكر الاحصان من زيادتي وتعبيري بالعقوبة اولى
من تعبيره بالحدود ولا يشترط الكل من الاصلين
شاهدان بل يكفي اثنان يشهدان على شهادة كل
منهما كما لو شهدا على مقرين ولا يكفي واحد لهذا
وواحد الاخر ولا تقبل شهادة سيد لرقيقه ولو
مكاتب او اصيل لفرعه ولا عكسه كشهادته لنفسه
وتقبل شهادة كل منهما على الاخر حتى شهادة
فرعين على الاب بطلاق ضرة اتهمها او قدفها لا
تنفي التهمة وتقبل شهادة احد الزوجين للاخر
وشهادة الاخ لاخته كذلك ومن ردت شهادة
كعني كرق وكفر طاهر ووال فاعادها قبلت لا تنفي
التهمة الا من يتم كالفاسق والسيد والعدو
وعادم المروءة فلا تقبل شهادته لانه يسمي
في دفع عار الرد السابق وتعبيري بمن يتم اولى

قطنا
بابانها مع

من تعبيره بالناسق **واذا تعارضتا بينتان** تساو
ولو ادعى كل اثنين عينا في يد ثالث لم يقر لاحدهما
واقام كل منهما بينة بها سقطت التناقض وجبها
فيحلف لكل منهما **باب الدعوي**
البينات الدعوي لغة الطلب وشرعا اخبار عن
وجوب حق على غيره عند حاكم والبيانات جمع
بينة وهي الشهود سمو ابرها لان بهم تبين الحق
والاصل في ذلك اخبار كخبر الصحابين لو يعطى الناس
بدعواهم لا ادعى اناس دمار جال واموالهم ولكن اليقين
على المدعى عليه وروي البيهقي باسناد حسن ولكن
البينة على المدعي واليمين على من انكر **لا تسع دعوي**
محل كثر اصل احد ذهب **او قصة** ولا دعوي
ما بطله الشرع **لثن** خمر او حوالة فهي عنه ولا دعوي
من لا عبارة له **كصب** **مجنون** ولا دعوي حربي
لا مان له واذا سمعت الدعوي **فان اقر الخصم**
بالحق او اقامت عليه بينة به فذاك والا
حلف للخبر السابق الا في ثلاث مسائل فيما
لو ادعى على صبي بلوعه **فانكر** فلا يحلف لان
حلفه يثبت صباه وصباه يبطل حلفه نعم

الكافر المسي الذي اثبت وقال تعجلت الذنابات يحلف
لسقوط القتل بتأجيل ان الذنابات علامة للبؤس
او ادعي على عالم جور في حكمه او على شاهد كذب
في شهادته لا يرتفعان صبرهما عن ذلك ولا يمان في حد
لانهما تدرى بالشبهة **الا في حد العان** فلكل من الزوجين
ان يلاعني لان فيه درء الحد والاف في حد **قذف** فالمقاذف
ان يحالف المقذوف انه لم يزدني كذا كبر والحلف يكون على
البت اي القطع في فعل نفسه لانه يعلم حال نفسه
وفي فعل مملوكة لان مملوكة منسوب اليه **نفيا** كان
الفاعل او اثباتا وفي فعل غيرهما اي غير نفسه ومملوكة
اثباتا او نفيا محصور التبر الوقوف عليه ويكون
عليه اي اعلى البت او على نفى العلم في فعل الغير **ا**
نفيا مطلقا التبر الوقوف عليه وقولي او نفيا
محصورا وعليه مع مطلقا من زيادتي **فلو منعه**
الخضع حقه مقر كان او منكر او عجز عن اخذه منه
وقدر على مال له **فله اخذ جنس** **حقه** منه
اي من المال وان كان له به حجة **ومع** ثم ان تعذر عليه
جنس حقه **فله اخذ غيره** مقدم ما النقد على غيره
وذكر الترتيب بين جنس الحق وغيره من زيادتي
وان نكل الخضع المدعي عليه **عن اليمين** كان سكت

لا تخو دهمشة فحكم القاضي بنكوله لم يحكم عليه
لخصمه **بالنكول** اسي بسببه بل بسبب حلف خصمه
لانه صلى الله عليه وسلم رد اليه على طالب الحق
رواه العالم وصححه اسناده **وقد يتوهم خلافه**
اسي يتوهم الحاكم بالنكول في ارج مسایل وليس
حكمابه فيها لما ياتي في الوادعي مسقطا للجزية
كاسلامه في اثنا السنة وكان غايبا مثلاً
فحضر او مسقطا للخراج كدفعه لعامل ونكل فيهما
عن اليمين اخذ منه لانهما وجبا ولم يات يدافع
او ادعي حاضر الواقعة البلوغ لاخذ سهم المقاتلة
ونكل لم يعط شي لان الاصل عدم البلوغ او ادعي
ان حربي بعد ان انبت انه استعمله اسي انبت
العانة بدوا ونكل قتل للكفر الظاهر ولان الانبات
علامة للبلوغ وحذفت قول الاصل او ادعي رب
الحايط خطأ الخارص بمحتمل ونكل حكم عليه بخرصة
لانه مبني على ضعف وهو وجوب حلف المدعي
باب العتق بمعنى الاعتاق وهو ازالة
الرقا عن الادمي والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى فذكر رقبة وخبر الصحيحين ايمان رجل اعتق

امرا مسلما انقاذك بكل عضو منه عضوا منه
من النار حتى الفرج بالفرج واركانه ثلاثة عتق
وعتق وصيعة ثم هو اما اجبار ابي عتيق
اجبار بان يملك العبد نفسه او الشخص
اصله او فرعه او شيئا من الشخص بعتق
رقيق فردت شهادته ثم يملكه فان عتقت
يقع في ذلك قهرا واما اختيار ابي عتيق اختيار
فيقع بصرح وهو العتق والحرية وفك الرقبة
اي ما اشتق منها الورودها في القران وذلك كانت
عتقا واعتقتك او حر او حررتك او فليكن الرقبة
او فلكت رقبتك ويقع بكناية بنية المحقق
وهي ما يحمل العتق وغيره كقولك لا مذك لي
عليك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي عليك
فان عتق رقيقا في حال صحته فمن راس المال
يجب عتقه او في حال مرض موته ولا دين عليه
يستغرق من الثلث لان العتق تبرع وهو في مرض
الموت معتبر من الثلث كما مر الا في عتق ام الولد
فانه من راس المال وان استولد له في مرضه
كالنفاقه المال في الشهوات واذا عتق احد الشريكين
نصيبه

نصيبه عتق عليه نصيبه لانه ما كد التعرف
فيه ولا ياتي ريسري بالاعتاق من موصلا
ايسره من نصيب الشريك او بعضه وعليه
قيمته له وتغيري بماعه ذكر اعم مما عبر به
فان كان مصر او اوصي يعتق نصيبه بعد
موته فامتثل لم يرو ذلك الخبر الصحيح ان من
اعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطا
شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد
عتق منه ما عتق ومتى ضاق الثلث عن جميع
ما اعتقه وكان العتق دفعة واحدة مير المقتق
بقرة فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم
دفعه عتق احدهم بقرة باب التديير
هو لغة التطريخ العواقب وشرعا تعليق عتقا
من مال كدموته وسمي تدييرا من الدبر لان الموت
دبر الحياة والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيح ان
ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه
النبي صلى الله عليه وسلم فتقريره له يدل على
جوارزه وان كان ثلاثة زقيق غير ام ولد وصيغة

وما كانا يصح من بالغ لوصي ولو سيرا
عاقلا لا يجوزون مختار لا مكره وهذا من زيادتي
ثم هو تعليق عتق بصفة وهو موت السيد
لا وصية ولهذا لا يحتاج الى اعتاق ولا قبول
بعد الموت فلا يجوز الرجوع عنه بقول ولا غيره
الابان يرسل ملكه عنه ببيع او نحوه كاي التعليقا
ولا يتبع المدبرة اولادها لحدوثها بعد التدبير
وقبل موت السيد في التدبير لما لا يتبع الموهبة
ولدها ولود برها حاملا تثبت لحملها حكم التدبير
ان لم يستثنه لانه بمنزلة جزء منها فان زال التدبير
بموت او غيره او انفصل قبل موت سيدها دام
تدبيره كما لو دبر عبد بن فمات احدهما قبل موت
السيد او زال ملكه عنه وصرح به ابي التدبير كانت
معد موتي واعتقتك بعد موتي وكنا بنته تحلقت
سبلكا او حبستك بعد موتي وذكر الكناية
من زيادتي ولود بر ثم كانت او عكس ابي كاتب
ثم دبر جار فيكون الرقيق في كل منهما مدبرا كما تبنا
فيعتق بلا سبب من موت السيد واداء النجوم
بنا في الاولي على ان التدبير تعليق عتق بصفة
وقياسا

وقياسا في الثانية على تعليق عتق المكاتب بمقتضى
واذا عتق بالأسبق بطل المتأخر بلا سبق الأول
كان المتأخر المكتوبة لم تبطل أحكامها فيدفع القتيق
كسبه وولده كما قال ابن الصبغ في الثانية ويقال
بها الأولى ويحتمل خلافه **باب أمهات الأولاد**
بضم الهزرة وكسر هاء فتح الميم وكسر هاء جمع ام وصلها
أهمية قاله الجوهري والأصل فيه خبر إيا أمة ولدت
من سيد هاهن حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه
والحالم وصح استاده وخبر أمهات الأولاد لا يعين
ولا يوهين ولا يورثن يتمتع بها سيدها مادام
حيافا ذامات فهي حرة رواه ابن القطان وحسنه
إذا حبلت من حر كله أو بعضه ولو كافرا أو مجنونا
أمتة ولو بلا وطئ أو وطئ محرم فوضعت ولو سقطا
يجب فيه غرة وإن لم ينفصل صارت به أم ولد
فتعتق بموته ولو بقتلها له لما مر بخلاف أمة غيره
إن لم يكن فرعها كان وطئها يطن أنما زوجته
الحرّة أو أمتة أو غر جربتها فحبلت منه ووضعت
مأمرا فلا تصير به أم ولد وإن ملكها لأنه لم يقع
العلوق في ملكه وحرز يادني حر المكاتب فلا تصير
أمتة بذلك أم ولد وليدتها أي أم الولد إجبارها

على النكاح كالقنة نعم ان كان سيدها كافرا
وهي مسلمة فليس له تزويجها كما علم مما مر
وتنار ق ام الولد المدبرة في سبع مسائل في انها
لا تباع ولا توهب لغير امهات الاولاد لا يعني
ولا يوهب **ولا ترهن** لما فيه من التسلط على
البيع ولا يوصى بها الا انها لا تقبل الثقل **وعتقها**
من راس المال كما مر ولا يضمن سيدها جنايتها
الثانية وان فديت الاولى لان جنايتها كواحدة
ويقتعها في العتق **ولدها** الحاصل بنكاح رقيقا
او بزنا بعد صيرورتها ام ولد بخلاف المدبرة فانها
تباع وتوهب وترهن ويوصى بها وعتقها من
الثالث ويضمن سيدها جنايتها الثانية كما في
القن ولا يقتعها ولدها بالوصف السابق **ولو كانت**
اسما ام الولد **واستولد** مكانته **صارت** فيها مستولدة
مكانته وان كان وطيه للمكانته حراما فعتق
بالا سبق من موت السيد واما النجوم ولا يصح
بيعها الا في مسائل ثلاث **فيما لو اشترت نفسها**
كما اقر به القفال وكالشراسير التملكات الممثلة
وهذه من زيادتي **او كانت** موهوبة او جانية
تعلق برقيبتها مال وكان المالك فيها معسرا حال

الاستيلاء

الاستيلاء دام ولد مكاتب ابن ولدته في
الكتابة اي قبل عتق ابيه او بعد عتقه
دون ستة اشهر منه تبعة رقا وعتقا
لان العلق وقع في الرق وهو قبل عتق ابيه
مملوك له محتج ببيعة ولا يفتق عليه لضعف
ملكه ولا تصير ام ولد لانها علفت بمملوك
فاشبهت الامة المنكرحة والابان ولدته
لستة اشهر فالزمن العتق فهو مروه
ام ولدان كايضاها الطهور العلق مع
الحرية او بعدها والا تبع اياه رقا وعتقا
ولا تصير متولدة وقولي ولا اعم مما عبر به
ولو اسلمت ام ولد كتابي هو اعم من قوله
نصراني حيل بينهما والزمن بموتها هو
اعم من قوله نفقتها حتي يفتقها او يسلم
فتسلم اليه او يموت فتعتق باب
احكام الرقيق ينار في الحر في انه لا يلزمه
جمعة ولا تعقد به كما مر في بابها ولا يلزمه
حج ولا عمره كما مر في محالها الا بنذر فيلزمانه

كالحرج وعودة الامة كالرجل اي كعورته يحاج
ان راس كل منهما ليس بعورة للنحر نظر
غير محرم الي ساير بدنها كالحرة كما اصبحة
النروي تبعا للمحققين وجزم الاصل تبعا
لتصحيح الرافعي يجوز نظره الي وجهها ولا
يجوز كونه اي الرقيق شاهدا ولا ترجمانا
يترجم كلام الخصم او الشاهد الحاكم ولا
قايما ولا قاسما ولا خارصا ولا مقوما
ولا كاتب حكم ولا امينا لحاكم ولا اماما
اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود
او غير ذلك ولا وصيا ولا يقلد امراما
لتقصده بالرق وتغيري في الولاية بما ذكر
ايم من اقتضاه فيها علي النكاح والقود
والحد ولا يملك شيئا وان ملكه سيده
لانه مملوك فاشبه الهمة نعم المالكات
يملك لكنه ملك ضعيف ولا يطاق ولو كانت
مكاتبا يملك لعدم ملكه او ضعفه وخرقا
من هذه الامة بالطلاق وتغيري بذلك
اولي من تعبري بالتسوي ولا تلزمه زكاة الا
زكاة فطر فيلزم غير مكاتب اي تلزم ابتداء
ويتحملها

وَيَحْمِلُهَا سَيِّدُهُ عَنْهُ وَلَا يَكْفُرُ بِمَا لَمْ يَسِيرِ
الْكُفَّارَاتِ لَعَدَمِ مَلِكِهِ أَوْ ضَعْفِهِ وَلَا يَقْطَعُ
مِنْ زَكَاةٍ وَلَا كِفَارَةٍ إِلَّا سَهْمَ الْكَاتِبِينَ فِي الزَّكَاةِ
فَالْكَاتِبُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ وَلَا يَصُومَ غَيْرَ فَرْضٍ
إِذَا اضْطُرَّ لِكَ الصَّوْمِ بِهِ أَوْ بِالسَّيِّدِ الْإِبَادَةِ
سَيِّدُهُ وَتَرْيِدِ الْأَمَةِ الْمُبَاحَةِ لِلْسَيِّدِ نَافِلًا
لَا تَصُومُ بِحَضْرَتِهِ الْإِبَادَةِ وَأَنْ لَمْ يَضْرِبْهَا الصَّوْمُ
وَلَا يُلْزِمُهُ أَنْ كَانَ غَيْرَ كَاتِبٍ وَلَا مَا ذُوْنَهُ
فِي الْعَامِلَةِ أَقْرَارُهُ بِمَالٍ فِي الْحَالِ إِذَا لَمْ يَلَهُ
بَلْ يُلْزَمُ ذِمَّتُهُ لِيَطَالِبَ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ وَلَا
يَسْهُمُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بَلْ يَرْضَخُ لَهُ وَلَا يَأْخُذُ
لِقِطْعَةٍ إِلَّا عَلَى حَكْمٍ غَيْرِهِ بَأْنِ يَأْذِنُ لَهُ فِي أَخْذِهَا
نِيَابَةً عَنْهُ وَلَا يَرِثُ وَلَا يَوْرَثُ كَمَا عِلْمٌ مِنْ
مَجْدِهِ وَلَا تَصَحُّ كِفَالَتُهُ الْإِبَادَةِ سَيِّدُهُ
لَا أَنْ ثَبَاتَ حَقُّ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ النِّكَاحَ وَلَا
يُضْنِ الدِّيَةَ بَلْ يُضْنِ مِنْهُ بِالْقِيَمَةِ مَا
يُضْنِ مِنَ الْحَرْبِ الدِّيَةَ مِنْ نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا
وَيُضْنِ مِنْهُ بِمَا تَقْصُ مِنْ قِيَمَتِهِ مَا يُضْنِ مِنَ
الْحَرْبِ الْحَكْمَةِ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قِيَمَتَهُ وَلَا

يتحمل هو دية عن غيره ولا يتحمل عنه بل
موجب جنابة تتعلق برقبته وجلده في الرنا
وغيره وتقيده على النصف من الحر كما مر في
الحدود ولا يرجع في الرنا كما علم من الحدود وينتج
امتين ولا يجمع أكثر من امرأتين وطلاقه ثنتان
كما مر في النكاح وعدة المرأة قرآن أو شهر ونصف
كما مر في العدة ولا لعان بينها وبين سيدها
كما مر في بابه وينتج حرة وأمة في عقد واحد
كما مر في النكاح ولا يقاد به حر ولا ميسر
لما مر في الجنائيات ويودي بابه فرض الكنارات
أي بعثته عنها ولا يحد قاذفه بل يعذر
كما في اللعان ولا ينتج بنفسه بل لا بد من
إذن سيده وتحرير الأمة على النكاح كما مر في
بابه وقسمها على النصف من قسم الحرة كما مر
في بابه وصداقها الفايها أي مكد سيدها
ولا يلحق ولدها سيدها حتى يقربوطيها
بخلافه في النكاح لأن فراشه اقوي بها
أحكام البعض مما ذكره انثي هو في بعضها
كالعبد وذلك كالنكاح ولا يستتله ولا
يجمع

يجح أكثر من امرأتين وغير ذلك والطلاق
فلا يملك الاطلقتين والعدة فتحت المبعثة
بقرين او شهر ونصف والعقوبات فهو
فيها على النصف من عقوبة الحر ولا يجد قاذفه
والشهادة فلا تقبل منه ووجوب الجمعة
وان عقادها فلا تجب عليه ولا تنعقد به
وان وقعت في نوبته والقود فلا يقاد به
حر ولا مبعوض وان لم تزوج حرية القاتل ونفقة
القريب فلا تلزمه كالعبد هذا ما في الأصل
واصله وروى الشيخ ابي حامد والذي
في الروضة واصلها عن البيهقي الظاهر انها
تلزمه لانها كالغرامات ولا خيار للمبعض
اذا اعتق بعضها تحت عبد ولا يرث ولا
يلزمه حج ولا عمرة ولا يكون قاضيا ولا وليا
فقولي كالنكاح الخ اخره اولى من قوله وهو
النكاح الخ وفي بعضها كالحرم وهو انه لا
يمن فيه رقي هذا اولى من قوله بعيد ويأخر
بالمال غير العتق ان كان موسرا ببعضه
الحرم وغير ذلك كجواز تنفله في نوبته وصحة

تصرفه بغير اذن سيده فيها وصحة وصيته
قياسا على التورث منه وفي بعضها كالحرم
وكالعبد باعتبار زمني وهو الملك فيملك ما
تعاطاه ببعضه الحر دون ما تعطاه ببعضه
الاخر والارث منه فيورث منه ما جمعه
ببعضه الحر دون ما جمعه بغيره وغيرها
كالجناية عليه فيجب برها ما يقابل الحرية
يقطها من الدية وما يقابل الرق من
يقسطه من القيمة **باب القرعة**
هي اما بان تكتب الاسماء وتخرج على
السهام مثلا او بالعكس بان تكتب
السهام مثلا وتخرج على الاسماء وهي قد
تكون في الاموال وذلك في مسئلتين
في القسمة وفي تمييز العتق من الملك
كما مر في محلهما وقد تكون في غيرها وذلك
في سبع فصال في ابتداء القسم بين الزوجات
وفي السفر بواحدة منهن وفي تنازع
ولاية كالج وولاية قود عند الاستنوا
وفي تنازع عدد في احياء موات ليس
بمعدن.

معدن او في احياء معدن ظاهر او باطن
فهو اعم من تقييده بالظاهر او في دعوي
عند حاكم كما مرت في ابوابها باب
احكام الاعمي هو كالبصير في احكامه الا
في مسائل منها انه لا جهاد عليه كقوله
تعالى ليس على الاعمي حرج اى في ترك الجهاد
ولا يجتهد في القبلة لان ادلتها بصيرة
وبصره مفقود ولا يصح بيعه ولا شراؤه
ولا اخوها مما يعتبر فيه الروية كالهبة
والرهن فيوكل فيها ولاديه في عينيه بل
فيهما الصالح الحكومية ولا تقبل شهادته الا
في خمسة مواضع في الترجمة والاسماع
اى ترجمته واسماع كلام الخصم واستهاد
القاضي لانهما تفسير ونقل اللفظ الحثا
الى معانية واشارة وذكر الاسماع من
زيادتي وفيما يثبت بالاستفاضة كالنسب
والعتق والموت والنكاح وتعبيري بذلك
اولي مما اقتضاه على النسب وفيما تحمله
قبل العمي ان كان الشهود له او عليه معروف

الاسم والنسب لحصول العلم بالمشهور عليه
وفي قبضه على المقر الي ايشهد عليه عند
القاضي بما سمعه من نحو طلاق او عتق او مال
لشخص معروف الاسم والنسب ومنها انه يكره
ان يكون مودنا وحده لانه ربما غلط في الوقت
فان كان معه بصير تخبر به لم يكره لانتفا العلة
وانه لا تلزمه جمعة لتقريره الا اذا وجد قايلا
متبرعا او مكاله او باجرة وهو قادر عليها
فعلم انه لو احسن المشي بالعصا لا تلزمه جمعة
خلا فالقاضي حية وانه يعتبر في لزوم
الحج والعمرة له مع وجود الزاد والداية
وجود قايده يقوده ويركبه ويتركه متبرعا او
مكاله او باجرة وهو قادر عليها وهو في حق
كالحر في حق المرأة فيجب استبصاره باجرة
مثل وذكر العمرة من زيادتي وانه لا يثبت في
ديوان المرتزقة في الغزاة اذ لا كفاية فيه
وان لا يفتق العبد الا عني عن الكفارة لان
العني تخل بالعمل وانه لا طقضاة لمن به عني
ذكرنا ونش لانها مراقبه على اللحظات وهي
منتفية عنهما وهذا ما اومأ اليه الامام وصرح

به غيره وذهب الاستواء الى خلافه **وانه يكره**
ذكاته لانه قد يخطئ المذبح **وانه يكره صيده**
برمي وجارحة وان ذله بصير لانه لا يرمي
الصيد فلا يصح ارساله وقولي وجارحة هو
اعم من قوله وكلب **وانه لا يجوز ذكره اماما**
اعظم ولا قاضيا كالشهادات بل اولى ولا يكون
صاعيا ولا خارجا ولا قاسما ولا يجرى في
الغرة **باب حكم الاولاد من الاد**
وغيرهم **ولد الحرة حر وولد الممكوك غلبا** تبعها
لها وخرج بزيادتي غالبا مساييل منها مالو
اوصي مالكامة بما تحمله فاعتقها وارثه بعد
موته وما الوطن الواطي الامة انها حرة فوالت
منه **وولد الممكوك الحاد** ث بعد ايلاده لا يتبعها
في الفتق كما مر فيعتق بعد موت السيد
وولد المعلق عتقها بصفة ولو مدبرة لا
يتبعها الا ان كانت حاملا عند العقد
او عند وجود الصفة فيتبعها وتغيري
ذكر اعم مما عبر به **وولد المكاتبة الحاد**
بعد الكاتبة يتبعها رقا وعتقا بالكتابة

مبين

كولد المستولدة **ولا شيء عليه** السيد اذا لم
يوجد منه التزام بل للسيد كما تبته **وولد الا**
ضحية وولد الهدى الواجبان بالتعيين
اضحية وهدى فليس له اكل شيء منه بل يجب
التصدق بجميعه كما به وقيل له اكل جميعه
وهو عليه الاصل تبعا للنهاج واصلة
في ولد الاضحية **وحمل المبيعة** ادمية او غيرها
يتبعها فهو مبيح **ويقال** له حرز من المثلث
لانه معلوم وولد المرهونة والجانية والمورة
والحارة والموصي بها او بمنفعتها وقد
به في الصور تين بين الوصية وموت الموصي
سواء ولدته قبل الموت **والموصي** بخد منها
والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها
في اقام بها الضعفة عن الاستتباع اما اذا
كانت الموصي بها او بمنفعتها حاملا به عند
الوصية فانه وصية او حملت به بعد موت
الموصي واولدته الموهوبة بعد القبض وقد حملت
به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقبيل
حق فان كانت الموهوبة حاملا عند الهبة فهو
هبة وذكر الموصي بمنفعتها من زيادتي وتغيري
بها

بما ذكر في الموصي بينهما اولى مما عبر به فايدة لوجع
الاب في الموهوبة لا يخرج في الولد الذي حملت
به بعد الهبة وولدت له بعد القبض **وولد المفضولة**
والمعارة والمقبوضة يبيع فاسدا وبسوم والمبيعة
قبل القبض يتبعه في الضمان لان وضع اليد
عليه تابع لوضع اليد عليها ومحل الضمان
في ولد المعارة اذا كان موجودا عند العارية
او حادثا ويكنى من رده فلم يرده **وولد المرتد**
ان انعقد في الردة وابواه مرتدان فمرتد
تبعها والا بان انعقد قبل الردة او فيها
واحد اصوله مسلم **فمسلم** تبعوا والاسلام
يعلم و ذكر هذا من زيادتي ولو كان احد ابويه
مرتدا والاخر كافرا اصليا فكما قرأ صلى الله
البعوثي والله اعلم ووافق الفراغ من تعليق
هذه النسخة المباركة نهار الاثنين الثاني
عشرين شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٤
وتمانين ومائة والفتن الهبة النبوية علي
صاحبها افضل تحية علي يد اصف العباد
القنزي واحوجهم الي رحمة تربية محمد النبي
الحسين الشافعي غفر الله له امين امين
الحمد لله رب العالمين

نظم في هذا الكتاب ضعف العباد ورجوعهم الى محمد رب الجواد
 محمد المأمون ابن محمد الحسين ابن
 محمد النبي
 ١٢٠

$$\begin{array}{r} 152 \\ \hline 2102 \end{array}$$





